

فتح الباعث

في
شرح جميع الجوامع
للإمام جلال الدين السيوطي
الترقيم سنة ٩١١ هـ

ببيت الزكاة

مأذنت جامعة الكويت على نشره

بتحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار الحديث المطبعة

هَبَّيْجُ الْكُتُبِ

في

شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِيعِ

لِلإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

سأدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

ص.ب ٢٨٥٧

الكويت

مع الوامع

المسرح
عزلة لـ

حقوق الطبع محفوظة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع

شارع فهد السالم - عمارة الشرق الاوسط - الكويت

ص ٠ ب ٢٨٥٧ - هاتف ٤٣١٩٨٢ - برقيا : دار بحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحال

(ض) : الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ صَاحِبِهِ . وَنَصْبُهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَوِ الْمَشَبَّهِ بِهِ ^(١) ، أَوِ الظَّرْفُ ، أَقْوَالُ .

وَيَغْلِبُ انْتِقَالُهُ إِلَّا فِي مُؤَكَّدَةٍ . وَقِيلَ : يَشْتَرِطُ لَزُومُهَا ، وَانْتِقَالُ غَيْرِهَا ، وَاشْتِقَاقُهُ :

وَيَغْنِي وَصْفُهُ ، أَوْ تَقْدِيرُ مِضَافٍ قَبْلَهُ ، أَوْ دَلَالَتُهُ عَلَى سِعْرِ ، أَوْ مِفَاعَلَةٍ نَحْوُ : كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فَيٍّ .

وَهَلْ هُوَ مُصَدَّرٌ سَدٌّ عَنِ الْحَالِ ، أَوْ تَقْدَرُ : « مِنْ » أَوْ جَاعِلًا ، أَوْ حَذَفَ أَوْ نَابَ ^(٢) ؟ أَقْوَالُ . وَلَا يَقَاسُ خِلَافًا لِهَشَامٍ ^(٣) ، وَسَمِعَ رَفْعَهُ . وَلَا يُقَدِّمُ الْمَجْرُورُ . وَجَوَزُهُ الْكُوفِيَّةُ رَفْعًا . وَيُوَخَّرُ الْعَامِلُ عَلَى الْأَصَحِّ ، أَوْ عَلَى تَرْتِيبِ كَلِمَتِهِ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا .

وَنَصَبُ الثَّانِي ، قَالَ الْفَارِسِيُّ : بِالْأَوَّلِ ^(٤) . وَابْنُ جَنِّيٍّ صِفَةً لَهُ . وَالزَّجَّاجُ : تَأْكِيدُ . وَأَبُو حِيَانَ : مَنْصُوبَانِ بِالْعَامِلِ ، لِأَنَّهُمَا مَجْمُوعُهُمَا الْحَالُ .

وَالْمَخْتَارُ عَطْفُ بَفَاءٍ مَحذُوفَةٍ لظُهُورِهَا فِي « لَتَتَّبِعُنَّ سُنْنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعًا فَبَاعًا » ،

(١) أَوِ الْمَشَبَّهِ بِهِ سَقَطَ مِنْ أ .

(٢) ب ، ط : « وَنَابَ » بِالْوَاوِ .

(٣) فِي ط فَقَطْ : « لِابْنِ هَشَامٍ » تَحْرِيفُ . وَهَشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ . سَبَقَ ذِكْرُهُ ١ - ١٢٤ .

(٤) ب : « قَالَ الْفَارِسِيُّ : بِالْأَوَّلِ » :

أو على أصل ، أو فرع ، أو نوع ، أو تشبيه ، أو تقسيم ، أو تفضيل على نفسه ، أو غيره .

(ش) : الحال يذكر ويؤنث . وهو فضلةٌ دالٌ على هيئة صاحبه نحو : جاء زيد ضاحكاً ، فـ « ضاحكاً » فضلة دالٌ على الهيئة التي جاء عليها زيد .

وخرج بالفضلة العمدة نحو : زيد ضاحكٌ ، وبدالٌ على هيئة : سائر المنصوبات إلا المصدر النوعي .

وبصاحبه نحو : رجعتُ القَهْقَرَى ، فإنه يدل على هيئة الرجوع ، لا على هيئة صاحب .

ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو : « وإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ » ^(١) ، لأنه عارض ، كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه .

واختلفوا من أي باب نصبُ الحال ؟ ف قيل : نصب المفعول به ، وقيل : نصب الشيء بالمفعول به ، وهو [٢٣٧] الأرجح . وقيل : نصب الظروف ، لأن الحال يقع فيه الفعل ، اذ المجيء في وقت الضحك ، أو الإسراع مثلاً ، فأشبهت ظرف الزمان . ورد بأن الظرف أجني من الاسم ، والحال هي الاسم الأول .

والغالب في الحال المبينة أن تكون مُنتَقِلَةً ، أي وصفاً غير لازم . وقد تكون ثابتة نحو : « أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا » ^(٢) . « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » ^(٣) . « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » . ولد زيدٌ قصيراً . خَلَقَ أَشْهَلَ ^(٤) .

(٢) الأنعام ١١٤ .

(١) الشراء ١٣٠ .

(٣) آل عمران ١٨ .

(٤) في أقط : « ولد زيد قصيراً أحقق أشهل » : والشهلة في الغين بضم الشين : أن يشوب سوادها زُرْقَةً .

أمّا المؤكدة ، فلا يغلب فيها الانتقال ، بل هو والثبوت فيها كثيران نحو :
 « وهو الحقُّ مُصَدِّقًا » ^(١) « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا » ^(٢) . « وَلَا تَعَثُّوْا
 فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ » ^(٣) . « وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا » ^(٤) . « فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّنْ
 قَوْلِهَا » ^(٥) .

وقيل : لا تكون المبنية إلا مُنْتَقِلَةً ^(٦) ، وما ورد من الثابت كالأمثلة السابقة
 محمولٌ على المؤكدة ، لأنه في حكم المعلوم . وقيل : لا تكون المؤكدة إلا غير
 مُنْتَقِلَةٍ .

[ما يغني عن الاشتقاق]

والغالبُ في الحال : أن تكون وصفاً مُشْتَقًّا ، إمّا من المصدر كاسم الفاعل
 أو المفعول ، أو من الاسم غير المصدر ، كأظفر من الظُّفْر ، ومُسْتَحْجَر من
 الْحَجَر ، ومُسْتَنْسَر من النَّسْر . ويغني عن الاشتقاق أمور :
 أحدها : وصفه نحو : « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » ^(٧) .

الثاني : تقدير مضاف قبله كقولهم : « وَقَعَ الْمُصْطَفَرِ عَانَ عِدْلِيَّ عَيْرَ » ^(٨)
 أي مثل : عِدْلِيَّ .

(٢) الأنعام ١٥٣ .

(٤) مريم ١٥ .

(١) البقرة ٩١ .

(٣) البقرة ٦٠ .

(٥) النمل ١٩ .

(٦) أ فقط : « وَلَا تَكُونُ مَبْنِيَّةٌ إِلَّا مُنْتَقِلَةٌ » .

(٧) مريم ٩٧ .

(٨) هذا مثل . والعَيْر : الحمار وَحْشِيًّا كان أو أهليًّا . والمعنى : أي مصطحبين اصطحابَ عِدْلِيَّ
 حمار حين سقوطهما . على أن اللقائي قال : الأقرب أن « عِدْلِيَّ » مفعول مطلق ، وأصله : =

الثالث : دلالة على سِعَرٍ نحو : بَعَتُ الشَّيْءَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ قفيزاً بدرهم ، والدَّارَ ذِراعاً بدرهم ، أي مُسَعَّرًا .

الرَّابع : دلالة على مفاعلة ، نحو : كلمته فاه إلى فيٍّ ، أي مُشافهةً ، وبعته يداً بيد ، أي مُناجزةً ، ورأساً برأس ، أي مُماتلةً .

وقد اختلف في إعراب : كَلَمْتُهُ فاهُ إلى فيٍّ . فمذهب سيبويه : ما ذُكِرَ أَنَّهُ حالٌ على أَنَّهُ اسمٌ وضع موضع المصدر ، أي مُشافهةً الموضوع موضع الحال ، أي مُشافِهًا .

وتعقَّب بأنَّ الاسم الذي تنقلُّه العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرةً كما قال سيبويه ، ولا بدَّ أن يكون له مصدر من لفظه ، كالدَّهن ، والعطاء ، وفاه إلى فيٍّ ليس كذلك .

ومذهب الأخفش أن أصله : منْ فيه إلى فيٍّ ، حذف الجار فنصب كقوله : « ولا تَعَزِّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ » ^(١) ، أي على عَقْدِهِ ^(٢) .

وتعقَّب بأنه لا يُعْهَدُ حذفَ الجرِّ ^(٣) ملتزماً ، وبأن مبدأ غاية المتكلم فَمُهُ ، لا فم المُكَلِّم ^(٤) ، ولو كان معنى « مِنْ » مقصوداً لقليل : مِنْ فيه إلى فيه ، إذا أَظْهَرَتْ ^(٥) ، وفي إلى فيه ، إذا قُدِّرَتْ .

= وقوعاً مثل وقوع عَدَلِيٍّ عَيْرٍ ، إذ النِّبَاةُ إنما تكون بين متضافين أو موصوف وصفته .
أنظر التوضيح لابن هشام ، وحاشية يس ١ : ٣٧٠ .

(١) البقرة ٢٣٥ :

(٢) أ ، ب : « عقده » بالهاء .

(٣) أ ، ب : « حذف الخبر » وهو لا يتفق مع أسلوب النص .

(٤) هذا ردّ المبرّد بأنه تقدير لا يُعْقَل ، لأن الإنسان لا يتكلم من « في » غيره . أنظر (حاشية يس ١ : ٣٧٠) .

(٥) أي : « مِنْ » :

وقد ورد في الحديث « أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فيي » ومبدأ الإقراء من فم النَّبِيِّ ﷺ على ما هو الظاهر ^(١) في الغاية .

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلة ، فلما تضمن كلمتهُ معنى : كلمني وكلمته صحّ ذلك ، لأن كلمني « من » فيه صحيح أي لا بواسطة ، ولا بكتابة ، والعرب إذا ضمت شيئاً معنى ^(٢) شيء علقته به ما يتعلّق بذلك الشيء .

ومذهب الكوفيّين : أن أصله : كلمته جاعلاً فاهُ إلى « في » ، فهو مفعول به . ومذهب الفارسيّ : أنه حال نائبة مناب : « جاعلاً » ، ثم حذف ، وصار العاملُ فيها : « كلمته » .

ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مَوْرَد السَّماع ، فلا يقال : كلمتهُ وجههُ إلى وجهي ولا عينهُ إلى عيني .

وأجاز هشام ^(٣) : القياس عليه ، فأجاز : ماشيتهُ قدمهُ إلى قدمي ، وكافحتهُ وجههُ إلى وجهي ، وصارحتهُ جبهتهُ على جبهتي ، وجاورتهُ بيتهُ إلى بيتي ، وناضلتهُ قوسهُ عن قوسي ، ونحو ذلك .

ورُدّ : بأن فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق ، ومعرفةٍ موقع نكرة ، ومركّب موضع مفرد ، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

وسمع : كلمني زيدٌ فوهُ إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية .

ولا يجوز تقديم : « إلى في » على « فاه » ، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريّين ، لأن الجار للثنين كـ « لك » بعد : « سقياً » وهو لا يقدم .

(١) ط فقط : « على ما هو ظاهر » .

(٢) أ : « شيئاً من شيء » .

(٣) أ ، ب : « ابن هشام » تحريف ، صوابه من أ ، ط والصّبّان ٢ : ١٧٢ ، والخضري ١ : ٢١٤ .

وجوّز الكوفيّة تقديمه إذا رفع ، ويجوز تقديم كليهما ، وتأخير العامل ، فيقال :
 فاهُ إلى فيّ كلمت زيداً عند سيّويه وأكثر البصريّين لتصرّف العامل .
 واتفق الكوفيون على منّعه ، وتبعهم بعضُ البصريّين ، وعُزّي لسيّويه أيضاً ،
 لأنها حال متأولة لم تَقَوَّ قُوّة غيرها ^(١) ، ولم يسمع فيها تقديم .
 ولو قيل : فوه إلى فيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيّين .
 قال أبو حيّان : ولا أحفظ عن البصريّين نصّاً في ذلك ، والقياسُ يَقْتَضِي
 الجواز .

الخامس : دلّالته على ترتيب نحو : ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا ، أي مرتّبين واحداً
 بعد واحد ، وعَلِمْتُهُ الحِسَابَ باباً باباً ، أي مفصّلاً ، أو مصنّفاً . وفي نصب الثاني
 من المكرّر خلاف :

ذهب الفارسي : إلى أن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب
 ابن جنّي : إلى أنه في موضع الصّفة للأول ، وتقديره باباً ذا باب ، حذف « ذا » ^(٢) .
 وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جرّيان الأول ، كما تقول زيد عمرو ، أي مثل عمرو .
 وقيل : هو صفة له بلا تقدير ، لأن التفصيل لا يفهم [٢٣٨] بالأوّل وحده . وقال
 الزّجاج : الثاني تأكيد للأوّل ، قيل : وهو أولى ، لأن التكرار للتأكيد ثابتٌ من
 كلامهم .

وأما التكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع . وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما
 أدى الأوّل .

وقال أبو حيّان : الذي اختاره أن كليهما منصوبٌ بالعامل السّابق ، لأنّ
 مجموعتهما هو الحال ، لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل

(١) أ : « لم يعرفوا غيرها » ، تحريف .

(٢) « ذا » سقطت من ط :

في الحالية ، إذ الحالية ^(١) مستفادة منهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه وهو النصب .

ونظير ذلك قولهم : هذا حلوة حامض ، وكلاهما مرفوع على الخبرية ، وإنما حصل الخبر بمجموعهما ، فلما نابا مناب ^(٢) المفرد الذي هو (مز) أعربا إعرابه قال : ولو ذهب ذاهب : إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، أي رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلف ، لأن المعنى : ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلمته الحساب باباً بعد باب .

قلت : وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث : « لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعاً فَبَاعاً » ^(٣) .

قال أبو حيّان : والتكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد ، بل الاستغراق لجميع الرجال والأبواب ، ونحو ذلك .

السادس : دلالة على أصالة الشيء نحو : « أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » ^(٤) وهذا خاتمة حَدِيداً ، وهذه جِبْتُكَ خَزْأً .

السابع : دلالة على فَرَعِيَّتِهِ نحو : هذا حديدك خاتماً .

الثامن : دلالة على نَوْعِيَّتِهِ نحو : هذا مالك ذهباً .

التاسع : دلالة على تشبيهه نحو : كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً ، أي مُشَبِّهاً أَسْداً .

العاشر : دلالة على تقسيمه نحو : أَقْسَمَ الْمَالُ عَلَيْهِمْ أَثْلَثًا أَوْ أَخْمَاسًا .

الحادي عشر : دلالة على تفضيل نفسه باعتبارين نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

(١) أ ، ب : « والحالية » بالواو تحريف .

(٢) ط : « نابا منابا المفرد » ، تحريف .

(٣) أنظر ابن ماجة الجزء الثامن : « كتاب الفن » باب ١٧ .

(٤) الإسراء ٦١ .

الثاني عشر : دلالاته على تفضيل على غيره ، ذكره ابن مالك في « كافيته » نحو :
أحمدُ طِفْلاً أَجَلَ من عليٍّ كَهْلاً .

[ورود الحال مصدرًا]

(ص) : ورود مصدرًا ، فأول بوصف : وقيل : بحذف مضاف . وقيل :
مفعول مطلق لما قبله . وقيل : لمقدّر هو الحال .

ولا يقاس ، ولو نوع الفعل في الأصحّ نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وزهيرٌ شِعْراً ،
والمختار أنهما تمييزان . وأمّا عِلْماً فعالمٌ ، والمختار مفعول به وقيل : مطلق .
ورفعه لغة ، فإن عَرَفَ فراجع .

والنصب مفعول به ، أو به ، أو مطلق أقوال . ولا يقع « أنَّ » أو « أنْ » والفعل
حالا خلافاً لابن جني .

(ش) : ورد الحال مصدرًا بكثرة ، قال أبو حيّان : وهو أكثر من وروده
نَعْتًا ، فمنه : « ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا » ^(١) . « يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً » ^(٢) . « ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا » ^(٣) . « إِنِّي دَعَوْتُهُمْ
جِيهَارًا » ^(٤) .

وقالوا : قتلتهُ صَبْرًا ، وأتيتُهُ رَكْضًا ومشياً وعدوًا ، ولقيته فجأةً وكِفاحاً
وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وطلع بغتةً ، وأخذتُ ذلك عنه سَمَاعًا ، فاختلف النحويون
في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع .

(١) البقرة ٢٦٠ .

(٢) البقرة ٢٧٤ ، وفي النسخ الثلاث : « ينفقون أموالهم سرًّا وعلانية » بإسقاط « بالليل والنهار »
تحريف ، إذا كان المراد بها الآية القرآنية .

(٤) نوح ٨ :

(٣) الأعراف ٥٦ .

فذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ،
أي : ساعياً وراكضاً ، ومُفاجئاً ، ومُسِرّاً ، ومُعَلِّناً ، وخائفين ، وطائعين ،
ومجاهراً ، ومصبوراً ، وكذا الباقي .

وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان ركض ، وسير
عدو ، وليقاء فجأة .

وقيل : هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي ، وذا فجأة .

وقيل ^(١) : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيّة وعليه الكوفيون . وقيل :
هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال ، أي أتيت أركض
ركضاً ، وعليه الأنخفش والمبرد .

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ،
ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيداً اتكاءً ^(٢) .

وشذّ المبرد ، فقال : يجوز القياس . واختلف النقل عنه ، فنقل عنه قوم : أنه
أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازره فيما هو نوع الفعل نحو : أتيته سرعة .
ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها :

الأوّل : ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو : أنت الرجل عِلماً ،
أي الكامل في حال علم ، فيقال : أنت الرجل أدباً ، ونُبلاً ، وحِلماً .

قال أبو حيّان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال : أنت الكامل
من حيثُ العِلْم ، لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف ، والأصل : أنت الكامل
عِلْمُهُ .

(١) من قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة » إلى قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر »
سقط من أ .

(٢) في أ : « ولا أجبتك وزيداً بكاءً » تحريف وفي ط : « ولا ضحك زيد بكاءً » تحريف صوابه من ب :

الثاني : ما وقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه نحو : أنت زهيرٌ شعراً ، فيقال : أنت حاتمٌ جوداً ، والأحنف حِلماً^(١) ، ويوسفُ حُسناً .

قال أبو حيان : والتمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصّوا على أنه تمييز في [٢٣٩] قولك : زيدٌ القمرُ حُسناً ، وثوبك السلق^(٢) خُضرةً .

الثالث : ما وقع بعد أما نحو : أمّا عِلْماً فعالمٌ ، والأصل فيه : أن رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعِلْمٍ وغيره ، فقال الرجل للواصف : أمّا عِلْماً فعالمٌ ، يريد : مهما يُدْكَرُ إنسانٌ في حَالِ عِلْمٍ فالذي وصفت عالمٌ كأنه مُنْكَرٌ ما وصفته به من غير العِلْمِ ، فالنائب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط . ويقال : قياساً عليه : أمّا سِمَناً فسيمينٌ ، وأمّا نُبْلاً فنبيلٌ .

وذهب بعضهم^(٣) : إلى أن نصبَ « عالمٌ » في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدّر ، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى ، فكأنه قال : مهما تذكّرُ عِلْماً فالذي وصف عالم .

وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره السيّراني وابن مالك ، قال : لأنه لا يَخْرُجُ منه شيءٌ عن أصله إذ الحكم عليه بالحالية فيه إخراج المصدر عن أصله ، ووضع موضع اسم الفاعل ، ولأنه ورد فيما ليس مصدرّاً ، سمع : أمّا قُرَيْشاً فأنا أفضّلُها ، وأمّا العبيدَ فذو عبيد .

وذهب الأخفش : إلى أنه مفعول مطلق مؤكد لنصبه ، وهو « عالمٌ » المؤخّر ،

(١) ب : « والأحنف عِلْماً » تحريف : صوابه من ب ، ط لأن الأحنف ضرب به المثل في الحِلْمِ

لا في العِلْمِ . وفي أ : « ومعاوية حِلْماً » مكان : « الأحنف » .

(٢) السلق - نبات معروف . وفي أ : « تربك ألبق حُضرة » تحريف :

(٣) في أ : « وقيل » مكان : « وذهب بعضهم » :

والتقدير : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فالمدكور عَالِمٌ عِلْمًا ، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ » ^(١) . والأصل : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْيَتِيمَ لَا تَقْهَرْ .

ورفع المصدر الواقع بعد أمّا جائز في لغة تميم ، قالوا : أمّا علماً فعالمٌ مع ترجيحهم التّصّب .

فإن وقع بعد « أمّا » معرفة ، فالأرجح عند الحجازيين رفعه ، وأوجه بنو تميم نحو : أمّا العِلْمُ فعالمٌ ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز .

ووجهه سبويه بأنه مفعول له ، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر ، لأنه مؤكّد ، والمؤكد لا يكون معرفة .

وذهب الأخفش : إلى أنه مفعول مطلق ، والكوفيون ومن وافقهم : إلى أنه مفعول به كالقولين في المنكّر ^(٢) .

ومذهب سبويه : أنْ أنْ والفعل ، وإن قدّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً ، لأنّ العرب أجرتها مُجرى المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأنّ أنْ للاستقبال ، والمستقبل ^(٣) لا يكون حالاً .

وأجازه ابن جنيّ وخرّج عليه قوله :

٩٣٠ — وقالوا لها لا تُنكِحيه فإنّه لأوّل نصلٍ أن يلاقي مَجْمَعاً ^(٤)

[تنكير الحال]

(ص) : مسألة : يجب تنكيره ، وثالثها : لا ، إن كان فيه معنى الشرط ، وورد

(١) سورة الضحى ٩ . (٢) أ : « في المنكور » .

(٣) ط : « والمستقل » تحريف .

(٤) لتأبط شراً . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٩ : ٢ .

باللآم والإضافة ، وعلماً فمؤول . ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً ^(١) لضمير سابق ، وتجعله بنو تميم توكيداً ، وكذا مركبة في الأصح . والأصح أن « وحده » موضع مصدر حال . وقيل : مصدرٌ بحذف الزيادة . وقيل : من : وحده . وقيل : لا فعل له ، وقيل : نصب ظرفاً ، وقيل : بمضمر .

(ش) : يجب في الحال التنكير ، لأنها خبر في المعنى ، ولثلاثاً يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها ، هذا مذهب الجمهور .

وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيدُ الراكِبِ قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك .

وقال الكوفيون : إذا كان في الحال ^(٢) معنى الشرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبدُ الله المحسنُ أفضلُ منه المُسيءُ ، التقدير : إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساءَ . وأنت زيداً ^(٣) أشهر منك عمراً أي : إذا سميت . وسمع : لذو الرمة ذَا الرمة أشهر منه غيلان ^(٤) .

فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجوز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو : جاء زيدُ الراكِبِ ^(٥) . والأولون ، قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرين بفِعْل التسمية .

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : مررت بهم الجماء الغفير ^(٦)

(١) ط فقط : « مضاف » بالرفع .

(٢) أ : « إذا كان في الفعل » تحريف .

(٣) ط : « وأنت زيد » بالرفع تحريف .

(٤) غيلان اسم ذي الرمة . انظر اللسان (غيل) . وفي أ : « غيلان » بالعين المهملة تحريف .

(٥) إذ لا يصح : جاء زيدٌ إن ركب .

(٦) أ فقط : « مررت بهم الجم الغفير » .

وادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، وقرىء : « ليخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ » ^(٢) وهي مؤولة على زيادة اللام .

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو : « تفرّقوا أيادي سبأ ^(٣) » فأوّل بتقدير : « مثل » أو « تبدّداً لا بقاء معه » ، وطلبته جهدي وطاقي ووحدني ، فأوّل بتقدير جاهداً ، ومُطيقاً ، ومُنْفَرِداً . ورجع عَوْدُهُ على بَدْئِهِ ، أي : عائداً ^(٤) .

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو : مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم ، أو عشرتهم ، وتأويله عند سيبويه : أنه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أي مُثَلَّثاً أو مُخَمَّساً لهم .

وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب تأكيداً ، فعلى هذا يقدر بـ « جميعهم » ، وعلى الأوّل بـ « جميعا » .

وهل يجري ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا ، والصحيح : الجواز ، فيقال : جاء القوم خمسة عشرهم ، والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب .

(١) قطعة من بيت للبيد . والبيت بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يَدْ دُها ولم يُشْفَقْ على نَعَصِ الدّخال

من الشواهد التي أغفلها الدرر . انظر ديوان لبيد ٨٦ ، والخزائن ١ : ٥٢٤ ، وابن يعيش ٢ : ٦٢ . وفي النسخ الثلاث : « وأرسلها العراك » .

(٢) سورة المنافقون ٨ .

(٣) هذا مثل . ويروى : « أيدي سبأ » . قال ابن هشام : وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرّب ، انظر « المغني » مبحث « إذا » .

(٤) « أي عائداً » سقطت من أ .

ورود أيضاً من الحال ما هو عَلم ، قالوا : جاءت الخيلُ بَدَادٍ ، وبداد علم جينس ، فأول بمتبددة^(١) .

وفي « وحده » مذاهب : قال سيبويه والخليل : هو [٢٤٠] اسمٌ موضوع موضع المصدر ، الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيجاداً ، وإيجاداً موضع مُوحداً^(١) في المتعدّي ، ومتوحداً في اللازم .

وقال قوم : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيجاد واقع موقع الحال . وقال آخرون : انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة . وقيل : إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع : وَحِدَ يَحِدُ^(٢) . وقال يونس وهشام : إنه منصوب انتصاب الظرف ، فيجري مجرى « عنده » .

والأصل في جاء زيدٌ وحدهُ : على وحده ، حُدِّف الجار ، ونصب على الظرف . وسمع : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا^(٣) .

والتقدير في : زيد وحده : زيد موضع التَّفَرُّد ، وهذا المثال مسموع ، وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبراً لا حالاً ، إذ لا يجوز : زيد جالساً . وقيل : إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضْمَر ، أي وَحِدَ وَحْدَهُ ، كما قالوا : زيدٌ إقبالاً وإدباراً أي : يُقْبِل ، ويُدْبِر .

(ص) : مسألة : لا يجيء من نكرة غالباً إلا بمسوغ ابتداءً . قال أبو حيّان :

(١) ط : « موحوداً » .

(٢) وَحِدَ : كَعَلِمَ ، وَوَحِدَ كَكَرُمَ ، انظر اللسان (وحد) .

(٣) ط : « وحدتهما » تحريف . صوابه في اللسان ، و أ ، ب . وفي اللسان (وحد) « وجلسا على وحديهما » .

ودونه قياساً . وقيل : يختصّ بالوصف . وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدم ، أو يكن جملة بالواو . والأصح أنه في نحو : فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ ، لا ضمير الظرف .

ويجيء من المضاف إليه ^(١) معموله . قال الأخفش وابن مالك : أو جُزؤه أو كَجُزئه . وبعضهم مطلقاً .

وفي مجيئه من المنادي : ثالثها يجوز مؤكدة ، لا مبيّنة .

[صاحب الحال]

(ش) : لما كانت الحالُ خبراً في المعنى ، وصاحبُها مُخبراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها . ومن النادر قولهم : « عليه مائة بيضاً » ، و « فيها رجلٌ قائماً » . واختار أبو حيان : مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً ، ونقله عن سيبويه ، وإن كان دون الإتيان في القوة ^(٢) .

ومن المسوّغات : النقي كقوله تعالى : « وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلومٌ » ^(٣) .

والنهي نحو :

٩٣٢ - لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ - يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ ^(٤)

(١) « إليه » سقطت من ط .

(٢) أ : « العزة » مكان : « القوة » تحريف .

(٣) سورة الحجر ٤ ، وقد سقطت من ط كلمة : « معلوم » .

(٤) لقطريّ بن الفجاءة من شواهد : الأشموني ٢ : ١٧٥ ، وابن عقيل ١ : ٢١٦ .

والاستفهام : نحو :

٩٣٣ - * يا صاح هل حمّ عيشٌ باقياً فتَرى ^(١) * .

والوصفُ نحو : « فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا » ^(٢) . وبالأية ردّ على مَنْ قال : إنه لا يجوز إلاّ أن تكون النكرة موصوفةً بوصفين .

والإضافة : نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ » ^(٣) ، « وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا » ^(٤) .

والعملُ نحو : مررت بضارب هنداً قائماً . وقيل : لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً .

فإن قدّم الحال على صاحبه النكرة جاز ، وإن لم يكن له مسوّغ ^(٥) تخلصاً من تقدّم الوصف نحو : هذا قائماً رجلاً .

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحو : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ^(٦) .

٩٣٤ - * مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يُسْتَشْفِعُونَ بِي ^(٧) * .

(١) لرجل من طبيء لا يعلم اسمه . وعجزه :

* لِنَفْسِكَ الْعُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا * .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ١٧٦ وفي ط « فیری » بالياء تحريف صوابه في أ ، ب والدرر وكتب الشواهد .

(٢) سورة اللخان ٤ ، ٥ . (٣) سورة فصلت ١٠ .

(٤) سورة الأنعام ١١١ .

(٥) ب : « وإن لم يكن مسوّغ » بإسقاط : له . ط : « وإن لم يكن مسموع » تحريف .

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ وقد سقطت : « على عروشها » من أ ، ب .

(٧) لمجنون ليل ، وعجزه :

* فهل إلى ليل الغداة شفيحٌ * .

=

وظاهر كلام سيبويه : أن صاحب الحال في نحو : « فيها ^(١) قائماً رجل » هو المبتدأ ، وصححه ابن مالك .

وذهب قوم : إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر بناءً على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول .

وزعم ابن خروف : أن الخبر إذا كان ظرفاً ، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والقرءاء إلا إذا تأخر ، وأما إذا تقدّم فلا ضمير فيه ، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد ، ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخر .

وحقّ صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة ، كما لا يكون صاحب الخبر ، لأن المضاف إليه مكمل للمضاف ، وواقع منه موقع التنوين .

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال ، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو : « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً » ^(٢) . وعرفت قيام زيد مسرعاً .

— وجوز بعض البصريين ، وصاحب « البسيط » مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وخرجوا عليه : « أن دابِرَ هؤلاء مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ » ^(٣) ، وقوله :

٩٣٥ — * حَلَقَ الحَديدُ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ ^(٤) .

= ديوانه ١٩١ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٨٤٢ يذكر أنه لقيس بن ذريح ، وعجزه في روايته :
* فَهَلْ لِي إِلَى لُبْنَى الْغُدَاةَ شَفِيعٌ .

(١) « فيها » سقطت من أ .

(٢) سورة يونس ٤ . (٣) سورة الحجر ٦٦ .

(٤) لزيد الفوارس . وصدّره :

* عَوْذٌ وَبُهْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ .

الخزّانة ١ : ٥١٥ ، وأما ابن الشجري ١ : ١٦٧ ، ٢ : ٣٢٧ .

وجوّزه الأخفش وابن مالك ان كان المضافُ جزءاً ما أضيف إليه ، أو مثل
جزئته نحو : « مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٍّ إِخْوَانًا »^(١) . « ملّة إبراهيم حنيفاً »^(٢) ،
لأنه لو استغني به عن المضاف ، وقيل : ونزَعْنَا^(٣) ما فيهم إخواناً . واتّبع إبراهيم
حنيفاً لصح .

ورده أبو حيان وقال : إن النصب في « إخواناً » على المدح ، و « حنيفاً »
حال من « ملّة » بمعنى دينٍ ، أو من الضمير في « اتّبع » . قال : وإنما لم يجز الحال
من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وعامل المضاف
إليه اللام ، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال .

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب^(٤) .

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص) : ويقدم على صاحبه ، لا مجرور بإضافة ، وقيل : إلا بوصف ولا
منسوب بكانّ ، وليت ، ولعلّ ، وفعل تعجّب [٢٤١] ولا ضمير متصل بصلة أل
أو حرّف . ويجب إن أضيف لضمير ملابسه . قيل : أو قرّن بإلا . ومنعه البصريون

(١) سورة الحجر ٤٧ . (٢) سورة النساء ١٢٥ .

(٣) « ونزعنا » سقطت من أ .

(٤) في أ : « بعد مذاهب » بياض . وفي ب : بياض مشار إليه : ب « كذا » وليس في ط إشارة إلى
هذا البياض وأسلوب النصّ يشير إلى أن النصّ ناقص . وفي الأشموني ٢ : ١٨٠ عند حديثه عن
العامل المعنوي في الحال علّق الصّبّان على ذلك بقوله : « والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ،
ذكر المصنف والشارح منها تسعة ، وأسقطا النداء نحو :

* يا أيها الربع مَبْكِيّاً بساحته .

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد منعه بعضهم ، وإن كان في الأصح كما في جامع
ابن هشام الجواز .

على مجرور بغير زائد . وثالثها : إلا الضمير والفعليّة . والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ، ومنصوب . وقيل : إلا الفعليّة .

(ش) : الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالتخبر ، ويجوز تقديمها عليه ، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله :

٩٣٦ - فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبُ الْغَمَامِ ، وَدَيْمَةٌ تَهْمِي (١)
أم منصوباً كقوله :

٩٣٧ - * وَصَلْتُ وَلَمْ أَضْرِمُ مَسِينُ أُسْرَتِي * (٢)

أم مجروراً بحرف زائد نحو : ما جاء عاقلاً من أحدٍ ، وكفى مُعيناً يزيد . أو أصليّ نحو : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ (٣) » هذا هو الأصحّ في الجميع . أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه : كعرفتُ قيامَ هندٍ مُسرّعةً ، فلا يقدّم « مسرعة » على « هند » ، لثلاثٍ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على « قيام » الذي هو المضاف ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلّة من الموصول ، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته .

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال ، أم غير محضة نحو : هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في « الجامع » : إنه الأصحّ .

وأجاز ابن مالك في الثاني : تقديم الحال على المضاف ، لأن الإضافة في نية الانفصال . كذا ذكره في « شرح التسهيل » ، لكنه نقل ذلك في « شرح العمدة » عن بعض النحويّين ، وقال : المنع عندي أولى .

(١) لطرفة بن العبد . ديوانه ١٢١ ، وروايته : « بلادك » مكان : « ديارك » .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠١ : ليس له تنمة ولا قاتل معروف . وفي أ : « مسين أمواله » .

(٣) سورة سبأ ٢٨ .

ومنع أكثر النحويين ، منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد ، سواء كان ظاهراً أو ضميراً ، فمنعوا : مررت ضاحكةً بهند ، ومررت ضاحكاً بك ، وتأولوا الآية بأن « كاقّة » حال من الكاف ، وعلّلوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ ^(١) لتعلقه بصاحبه ، فحقّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عَوْضاً من الإشارك في الوساطة التزام التأخير ، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيهةً بحال عَمِلَ فيه حرفٌ جرٌّ مضمّن معنى الاستقرار نحو : زيدٌ في الدار مُتَكَيِّئاً ، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدم عليه هنا .

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً ، والحال فعل نحو : مررت تضحك بهند ، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم .

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ ، وليس كذلك ، فقد قال بالجوّاز مطلقاً : الفارسيّ ، وابن كيّسان ، وابن بُرْهَان ، وصحّحه ابن مالك .

ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعُهُ ، فلا يجيزون : مسرعاً قام زيد . ويجيزون : قام مسرعاً زيدٌ ، لتقدم الرفع .

ومنع الكوفيّون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر ، سواء كان الحال اسماً ، أو فعلاً ، فلا يجيزون : لقيت راكبةً هنداً ، ولا لقيت تركب هنداً ، وعلّلوه بأنه يوهّم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدل منه .

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً ، لانقضاء توهّم المفعوليّة ، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به .

(١) أ : « ص » مكان : « ثان » تحريف . و « ثان » أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك : « انظر الصّبان

وفي « شرح العمدة » لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان ، أو لَيْتَ ، أو لَعَلَّ ، أو فعل تعجب ، أو اتصل بصلة « أل » نحو : القاصِدُك سائلاً زيدٌ ، أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبتني أن ضربت زيداً مؤدباً ، ولم يتعرض لذلك في « التسهيل » .

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو : جاء زائرٌ آندٌ أخوها ^(١) ، وجاء منقاداً لعمرو صاحبه . وجعل قَوْمٌ من ذلك اقتِرانَ صاحبِ الحال بإلاّ نحو : ما قدِمَ مُسرِعاً إلاّ زيدٌ .

[تقديم الحال على عامله]

(ص) : وعلى عامله . وثالثها يمنع في نحو : ركباً زيدٌ جاء . ورابعها : إن كانت من ظاهر . وفي المؤكدة خلاف المصدر . ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف ، أو صلة لأل ، أو حرفاً ^(١) أو مصدرأ . قال ابن مالك : أو نعتاً ، أو أفعال تفضيل ، أو اتصل بلام ابتداء ، أو قسم ، أو أفهم تشبيهاً خلافاً للكسائي ، أو ضُمّن معنى الفعل ، لا حروفه ، كإشارة ، وتنبية ، وتَمَنٍّ ، وترَجُّ أو قرن الحال بالواو . وثالثها : يجوز إن كان فعلاً .

(ش) : في تقديم الحال على عاملها مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الجرّمِيّ تشبيهاً بالتمييز .

والثاني : الجواز [٢٤٢] مطلقاً إلاّ ما يأتي استثناءؤه ، وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور

(١) أ : « جاء زائرٌ أجراها » تحريف ، ب « جاء زائرٌ آندٌ أخوها » تحريف أيضاً صوابهما في ط .

(٢) ب ، ط : « أو حرف » بالرفع .

قياساً على المفعول به ، والظرف .

والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه ، فقدّمت كما تقدّم سائر الفضلات ، وقد ورد به السماع ، قال تعالى : « خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ »^(١) .
وسواء كانت الحال مصدرأ أم غيره ، مؤكدة أم غير مؤكدة . وفي المؤكدة خلاف كالحلاف في المصدر المؤكدة .

ومنع الأخفش : راكباً زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثالث .
والرابع : وعليه الكوفيون : إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت ، والرافع قبلها ، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً ، فلا يجوز : راكباً جاء زيدٌ ، لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول إلى تقديم المضمّر على الظاهر لفظاً ورُتبةً .

وإن كانت من مرفوع مُضمّرٍ جاز تأخيرها ، وتوسيطها ، وتقديمها على الرافع والمرفوع معاً نحو : قائماً في الدار أنت ، وراكباً جئت . وإن كانت من منصوب ظاهر ، أو مجرورٍ ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول . أو مضمّر جاز التقديم نحو : ضاحكاً لقيتني هند ، وضاحكاً مرّت بي هند .

[صور لا يجوز فيها تقديم الحال على عاملها]

وعلى الأصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم :

منها : أن يكون العاملُ فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسنَ هنداً^(٢) متجرّدةً ،

(١) سورة القمر ٧ ، وفي أ ، ب : « خاشعاً أبصارهم يخرجون » وهي قراءة صحيحة لأنه قرأ بها أبو عمر وحزمة والكسائي . انظر كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٦١٨ ، والحجة لابن خالويه ٣١٠ وفي ط : « خاشعة أبصارهم يخرجون » تحريف .

(٢) ب : « ما أحسن هند » بالرفع ، تحريف .

فلا يقال : متجرّدةٌ ما أحسن هنداً . أو صفة غير مَحْضَة ^(١) .

أو صلة لأل نحو : الجائي مسرعاً زيد ، فلا يجوز أل مسرعاً جاءني زيد بخلاف صلة غيرها ، فيقال : مَنْ الذي خائفاً جاء .

أو صلة لحرف مصدرِي نحو : يعجبني أن يقوم زيد مسرعاً ، فلا يجوز أن مُسرعاً يقوم زيد .

أو مصدرأ نحو : يعجبني رُكوب الفرس مُسرجاً . أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبةٍ فرسهُ مكسوراً سَرَجُها ، فلا يقال : برجلٍ مكسوراً سَرَجُها ذاهبةٍ فرسهُ ، كذا قاله ابن مالك .

وقال أبو حيّان : إنه غفلةٌ منه ، ونصوص التّحويين على جواز تقديم معمول النّعت عليه من مفعول به ، وحالٍ ، وظرفٍ ، ومصدرٍ ونحوها ، وإنما منعوا تقديم الم معمول على المنعوت ، لا على النّعت العامل فيه ، فيجوز في : مررت برجل يركب الفرس مُسرجاً : مررت برجل مسرجاً يركب الفرس ، ولا يجوز : مررت مسرجاً برجل يركب الفرس . قال : وأمّا المثال الذي ذكره ^(٢) فلم يمتنع فيه تقديم : « مكسوراً سَرَجُها » من جهة أنّ العامل في « مكسوراً » النّعت بل من جهة تقديم المضمّر على ما يفسّره .

وقد نصّ التّحويون على منع تقديم المضمّر في هذه المسألة ، وما أشبهها ، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال ، إذ ليس من المواضع التي يفسّر فيها المضمّر ما بعده .

ومن الصّور المستثناة : أن يكون العامل أفعّل التّفضيل نحو : زيدٌ أكفّوهم ^(٣)

(١) أ : « غير مَحْضَة » ، تحريف . انظر الأشموني ٢ : ١٨٠ .

(٢) في أ : « وأمّا المثال الذي تقدّم » .

(٣) في النسخ الثلاث : « زيد أكفاهم ناصراً » تحريف .

ناصرًا ، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فأشبهه الجوامد .

أو متصلًا بلام الابتداء ، أو لام القسم نحو : لأصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، والله لأَقُومَنَّ طَائِعًا .

أو مفهم تشبيه نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، وزيدٌ زهير شعرًا ، وزيدٌ الشمسُ طالعةٌ . والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين .

وأجاز الكسائي التقديم ، فقال : زيد شجاعاً مثلك ، وزيدٌ طالعةٌ الشمسُ .

ومنها : أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه ، وهو

الجامد المتضمن معنى مشتق كأَمَّا في مثل : أَمَّا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة ^(١)

« وحروف » ^(٢) التنبيه نحو : هذا زيدٌ قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف

التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ ، ولا يجوز على

تقدير ^(٣) الثاني .

وكحرف التمني ، وهو ليت ، والترجي ، وهو لعل .

ومنها : أن يكون الحال جملةً معها الواو ، نحو : جاء زيد والشمسُ طالعةٌ ،

فلا يجوز : والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ ، وأجازه الكسائي والفرّاء ، وهشام مطلقاً .

وأجازه بعضهم إذا كان العاملُ فعلاً .

[عامل الحال إذا كان : أفعال التفضيل]

(ص) : واغتفر ، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعال بين حالين ، وإنما يبحثان

معه لمختلفيّ حالٍ ، أو ذات ، والأصحّ أنه يعمل فيهما .

(ش) : كان القياس إذا كان العامل أفعال التفضيل ، واقتضى حالين أن يتأخر

(١) أ : « أو اسم إشارة » بدون « أل » .

(٢) ط فقط : « وحرف التنبيه » .

(٣) كلمة : « تقدير » سقطت من أ .

الحالان عنه ، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه .

ولا ينتصب مع أفعال التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين ^(١) نحو : زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، أو مُتَّفِقاً الحال ^(٢) نحو : زيد مفرداً أنفع من عمرو مفرداً .

أو إلاّ المتّحد الذات ، مُخْتَلِفِ الحالَيْن نحو : هذا بُسْراً أطيّبُ منه رُطباً ، وزيد قائماً أخطبُ منه قاعداً .

واختلّف في العامل ^(٣) في هذين الحالين ، فالأصحّ أنه [٢٤٣] أفعال التفضيل « فَبَسْراً » ^(٤) حال من الضمير المستكنّ في « أَطْيَبَ » ، و « رُطباً » حال من ضمير « منه » والعامل فيهما « أَطْيَبَ » .

وذهب المبرّد وطائفة : إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ « إذا » في الماضي ، و « إذا » في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وقيل : على ^(٥) إضمار « كان » ، و « يكون » الناقصة .

وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط « أفعَل » بين هذين الحالين ، فاقتصر الجمهور على ما سُمِعَ فقالوا : لا يجوز تأخيرهُما عن أفعَل ، ولا تقديمهما عليه ، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع ، لولا أنّ السّماع ورد بها ، إذ لا يعهد نصب « أفعَل » فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلمّا وردت أجريت كما سمعت . ووجهه الزّجاج : بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضَّل والمُفَضَّل

(١) في أ ، ب ؛ « المختلفي الذات ، مختلفي الحالين » .

(٢) في أ ، ب : « أو متفقي الحال » .

(٣) « في العامل » سقط من أ .

(٤) أ : « فليس » مكان : « فبسراً » تحريف .

(٥) « على » سقطت من أ .

عليه ، لئلا يقع الالتباس ، ولا يعلم أيهما المفضل ، فلذا قدم المفضل ، وأخّر المفضل عليه .

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن « أفعل » ^(١) بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية فيقال : هذا أطيب بسرّاً منه رطباً . وزيدٌ أشجع أعزلٌ ^(٢) من عمرو ذا سلاح .

قال أبو حيان : وهذا حسنٌ في القياس ، لكنه يحتاج إلى سماع ، أمّا التأخير على غير هذا الوجه نحو : هذا أطيب منه بسرّاً رطباً أو التقديم نحو : هذا بسرّاً منه رطباً أطيب ^(٣) فلا يجوز بإجماع .

[عامل الحال إذا كان ظرفاً]

(ص) : فإن كان العامل ظرفاً لم يقدم على الجملة . وثالثها : يجوز إن كان مثله ، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال . ورابعها : يجوز إن كانت من مضمّر مرفوع . وقال ابن مالك : إن كانت مثله قيوياً وإلاّ ضعف ، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتفاقاً .

(ش) : إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ المنع مطلقاً ، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق ، فلا يقال : قائماً في الدار زيدٌ .

والثاني : الجواز ، وعليه الأخفش .

(١) « عن أفعل » سقطت من أ .

(٢) أ : « وأعزل » بالواو . تحريف .

(٣) في أ : « هذا بسرّاً رطباً أطيب منه » . تحريف .

والثالث : وعليه ابن بُرْهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ ، فيجوز تقديمها نحو : « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقَّ » ^(١) . فـ « هنالك » ظرف مكان ، وهو حال من ضمير « لله » الذي هو خبر « الولاية » ، والمنع في غير ذلك . وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال ؛ أحدها : الجواز مطلقاً ، وصحّحه ابن مالك نحو : زيدٌ متَّكِئاً في الدَّارِ ، وزيد عند هند في بستانها .

والثاني : المنع مطلقاً ، لضعف العامل ^(٢) ، وعليه الجمهور ، وصحّحه أبو حيان ورّد بالسّماع قال تعالى : « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » ^(٣) .

والثالث : الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً ، أو مجروراً ، والمنع في غير ذلك . والرابع : الجواز إذا كانت من مضمّر مرفوع نحو : أنت قائماً في الدَّارِ . والمنع إن كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيّون .

واختار ^(٤) ابن مالك : أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسّط ، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة .

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ ، وتأخّر الخبر ، فإن تأخّر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو : في الدَّارِ عندك زيدٌ ، وفي الدار قائماً زيدٌ .

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص) : وإن وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية ، فإن تقدّم الظرف اختبر

(١) سورة الكهف ٤٤ .

(٢) « لضعف العامل » سقطت من أ .

(٣) سورة الزمر ٦٧ ، و « مطويات » بالكسر قراءة قرآنية . انظر « المكبري ٢ : ٢١٦ » .

(٤) ط : « واختاره ابن مالك » تحريف . صوابه في أ ، ب .

حالية الاسم ، وإلا فخبريته . وقال المبرد : لا فرق . فإن تكرر مطلقاً رجّحت الحالية ، وأوجبها الكوفية . فإن كان ناقصاً فالخبرية مطلقاً خلافاً لهم ، أو تام وناقص ^(١) ، وبُدىء بأيّهما جازاً على الأصح .

(ش) : إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ ^(٢) أو مجرورٌ ، وكلاهما صالحان للخبرية بأن حسنَ السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً ، والآخر خبراً بلا خلاف ، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيويه والكوفيين الحالية الاسم ، وخبرية الظرف نحو : فيها زيد قائماً ، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة ، لا فضلة ، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبرية الاسم نحو : زيدٌ في الدار قائمٌ . وقال المبرد : التقديم والتأخير في هذا واحد .

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً . وحكم برُجْحان الحالية الاسم تقدّم الظرف أو تأخّر ^(٣) لنزول القرآن به ، قال تعالى : « وأما الذين سَعِدُوا فَنَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ^(٤) » . « فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا » ^(٥) .

وَادَّعى الكوفيون : أن النصب مع التكرار لازم ، لأن القرآن نزل به ، لا بالرفع . وأجيب بأنه يدلّ على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قرئ [٢٤٤] في الآيتين : « خَالِدُونَ » ، و « خَالِدِينَ » .

فإن كان الظرف أو المجرور غَيْرَ مستغنى به تعيين خبرية الاسم ، وحالية

(١) ط : « أو ناقص » بأو صوابه في أ ، ب ، والشرح .

(٢) ط فقط : « أو ظرف » .

(٣) أ ، ب : « أو تأخّر تقديم الظرف » . تحريف .

(٤) سورة هود : ١٠٨ .

(٥) سورة الجحش ١٧ .

الظرف مطلقاً ، تكرر أو لا نحو : فيك زيدٌ راغِبٌ^(١) ، وزيدٌ راغِبٌ^(٢) فيك .

وأجاز الكوفيّون : نصب « راغِب » وشبهه على الحال .

وإن اجتمع^(٣) ظرفان : تامٌ وناقِصٌ جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو : إنَّ عبد الله في الدار بك واثقاً^(٤) أو واثقٌ ، أو بالناقص نحو : إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغبٌ .

وأوجب الكوفيّون الرفع في الصورتين ، لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر ، وصلته ، وهو « بك » و « فيك » كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية .

[مسائل حول عامل الحال]

(ص) : مسألة : اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه . ومنع السّهيليّ عمل الإشارة والتنبيه . وأبو حيّان : لَيْتَ ، ولعلّ . وبعضهم كان .

والأصح جواز تعدّده لمفرد ، وغيره مُتَّفِقَيْنِ أولاً . ولا يجمعان إلاّ إن صلّح افراد كلّ بالموصوف^(٥) .

وقيل : يجوز في متضايفين . وفي التفريق يكون للأقرب ، والمختار للأسبق ، ولا يفرد بعد « أمّا »^(٦) وتندر بعد « لا » .

(١) أ : « فيك زيد راغبك » تحريف .

(٢) « وزيد راغب » سقط من ب .

(٣) أ : « فإن كان ظرفان » مكان : « وإن اجتمع ظرفان » .

(٤) أ : « إن عبد الله فيك في الدار واثقاً » . تحريف .

(٥) ط فقط : « إلا إن صلح افراده بالموصوف » . وانظر الشرح : .

(٦) أ : « بعد إذا » تحريف ، صوابه في ب ، ط ، والشرح . وفي ط : « أمّا » بفتح الهمزة . تحريف .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه ؟

فالجهور : لا ، كالصفة والموصوف .

وجوزّه ابن مالك بقلّة كالتمييز والمميز ، والخبر والمخبر عنه ، وخرّج عليه :

« إنّ هذه أمتكم أمة واحدة ^(١) » ، فـ « أمتكم » صاحب الحال ، والعامل فيه إنّ ، وفي الحال الإشارة .

الثانية : تقدّم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كإشارة ونحوها .

ومنع السّهيليّ عمل حرف التنبيه في الحال ، فقال : « ها » حرف ، ومعنى

الحروف لا يعمل في الظّروف والأحوال .

قال : ولا يصحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة ، لأنّه غير مشتق من لفظ الإشارة ^(٢) ،

ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل « هو » ، ولا « أنت » بما فيه من معنى

الإضمار في حال ولا ظرف .

والعامل في مثل : هذا زيد قائماً إنما هو : « انظر » مقدّرة دلّ عليها الإشارة ،

لأنك أشرت إلى المخاطب ، لينظر .

وقال أبو حيّان : إنه قريب ، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلّا أن فيه تقدير عامل

لم يلفظ به قطّ ، ثم صرح باختياره ، واختاره أيضاً صاحب البسيط ^(٣) .

وقال أبو حيّان : الصحيح أيضاً أن « ليت » و « لعل » ، وباقي الحروف لا تعمل

في الحال ، ولا الظرف ، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلّا « كان » ، و « كاف » ^(٤) التشبيه .

(٢) « الإشارة » سقطت من أ .

(١) سورة الأنبياء ٩٢ .

(٣) أ : « ابن صاحب البسيط » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٤) أ : « وحرف التشبيه » .

ومنع بعضهم عمل « كان » أيضاً في الحال ، نقله صاحب البسيط .

الثالثة : يجوز تعدّد الحال كالجبر والنعت ، سواء كان صاحب الحال ^(١) واحداً نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدداً ، وسواء في المتعدّد اتفق اعرابه نحو : جاء زيد وعمر ومُسرعَيْن أم اختلف نحو : لقي زيدٌ عمرأً صاحكين ، هذا هو الأصح ، ومذهب الجمهور .

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصفور : أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف ، واستثنى أفعال التفضيل ، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم ، وخرّجوا المنصوب ثانياً ^(٢) على أنه صفة للحال ، أو حال من الضمير المستكنّ فيه . ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين .

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كلّ وصفٍ بالموصوف ، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا .

وأجاز الكسائي وهشام : أن تبيء الحال مجموعة من مضاف ، ومضاف إليه نحو : لقيتُ صاحبَ الناقة طليحين ، على أنّ طليحين حال من الصّاحِب والناقة .

وتخرجه عندنا على أنه حال من صاحب النّاقة ومن المعطوف المقدّر ، أي والناقة ، لأن الحال كالجبر ، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه ، إنما الإخبار عن المضاف .

وإن تعدّد ذو الحال ، وتفرّق الحالان نحو : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً حمل الحال الأوّل على الاسم الثاني ، لأنه يليه ، والحال الثاني على الاسم الأول ، فـ « مُصْعِداً » لزيد و « مُنْحَدِراً » للتاء ، كذا قالوه . ووجهه بأن فيه اتصال أحد

(١) « الحال » سقطت من أ :

(٢) أ : « الثاني » ، بآ :

الحالين بصاحبه ^(١) ، وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور ، واغترق انتقال الثاني ، وعود ضميره على الأبعد ، إذ لا يستطيع غير ذلك . ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس ، فإن خيف تعيّن المذكور أولاً .

وفي « التمهيد » العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم ، وما تأخّر للمفعول ، ولو جعلت الآخر ^(٢) للأول لحاز ما لم يلبس . قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره صاحب « التمهيد » مخالف لما قرّر غيره .

قلت : وهو المختار عندي ، ومنه قوله :

٩٣٨ - خرجتُ بها أمشي تجرُّ ورائنا على أثرينا ذيل مرطٍ مرحلٍ ^(٣) [٢٤٥]

فـ « أمشي » لأول الاسمين ، و « تجرُّ » لثانيهما .

ويجب للحال إذا وقعت بعد « إمّا » أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أو « أو » كقوله تعالى : « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا » ^(٤) . وقول الشاعر :

٩٣٩ - وقد شفتي ألا يزال يروعي خيالك إمّا طارقاً أو مُغادياً ^(٥)

وإفرادها ^(٦) بعد « إمّا » ممنوع في النثر والنظم ، وبعد « لا » نادر تقول : لا راغباً ولا راغباً فتكرر .

(١) « بصاحبه » سقط من أ . (٢) ط فقط : « الأخير » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وفي ط : « مرحل » بالجم المعجمة ، تحريف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٢٠٢ ، وقد نسبه بعد ذلك في الدرر ٢ : ١٨٦ إلى الأخطل كما ذكر

أبو حيّان .

(٦) أ : « وإفراد بعد إمّا » :

وقد تُفَرَّدُ كقوله :

٩٤٠ - قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(١)

[أقسام الحال]

(ص) : مسألة : تقع مُوطَّئَةٌ ومؤكدة خلافاً لقوم ، إمّا لجملة من معرفتين جامدين لتعيين^(٢) ، أو فَخْر ، أو تعظيم ، أو ضده ، أو تصاغر أو تهديد ، فعاملها مضمّر . وقيل : المبتدأ . وقيل : الخبر . أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً .

زاد ابن هشام : أو لصاحبها ، أو مقدرة ومحكية وسببية .

(ش) : للحال أقسام باعتبارات ، فتقسم بحسب قصدتها لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب . ومُوطَّئَةٌ ، وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا »^(٣) . وتقول : جاءني زيدٌ رجلاً محسناً .

وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين :

— مُبَيَّنَّةٌ وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضاً ، وهي التي تدلّ على معنى لا يفهم مما قبلها .

— ومؤكدة : وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وإثباتها مذهب الجمهور . وذهب المبرّد والفرّاء ، والسّهيليّ : إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبيّنة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع :

— مؤكدة لمضمون الجملة ، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين ، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقين ، ولا في حكمهما .

(١) سبق ذكره رقم ٥٦٩ :

(٢) أ : « ليقين » تحريف :

(٣) سورة مريم ١٧ .

وفائدتها : اما بيان تعيين نحو : زيد أخوك معلوماً . نحو :

٩٤١ — * أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ^(١) .

أو فخر نحو : أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً . أو تعظيم نحو : هو فلانٌ جليلاً مُهيباً ^(٢)
أو تحقير نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو تصاغر نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك ،
أو وعيد نحو : أنا فلانٌ مُتَمَكِّناً فاتقِ غَضَبِي .

وفي عاملها أقوال :

أحدها : أنه مضمّر ، تقديره : إذا كان المبتدأ « أنا أحق » ^(٣) أو أعرف أو
« أعرفني » ، وإذا كان غيره : « أحقه » أو « أعرفه » .

الثاني : أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه ، وعليه ابن خَرُوف .

الثالث : انه الخبر مؤولاً بمسمى ، وعليه الزّجاج ، ولظهور تكلف القولين كان
الراجح الأول .

— مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها . فالأكثر أن
تخالفه لفظاً نحو : « وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ ^(٤) » — « وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ^(٥) » « فَتَبَسَّمْ
صَاحِبِكَا ^(٦) » « وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ^(٧) » . وقد توافقه نحو : « أَرْسَلْنَاكَ

(١) لسالم بن داره . وعجزه :

* وهل بدارةَ يا للناسِ مِنْ عَارِ .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢٢٠ ، والأشموني ٢ : ١٨٥ .

(٢) أ فقط : « مهابا » . وفعله : هاب يهاب من باب تعب ، واسم فاعله هاب ، ومفعوله .

« هيب » : « ومهيب » .

(٣) ط : « أنا أظن » .

(٥) سورة مريم ١٥ .

(٤) سورة التوبة ٢٥ .

(٧) سورة البقرة ٦٠ :

(٦) سورة النمل ١٩ .

لِلنَّاسِ رَسُولًا» ^(١) . و «سَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ» ^(٢) .

قال ابن هشام في المغني : ومؤكدة لصاحبها ، وأهملها النحويون نحو : جاء القومُ طرّاً ^(٣) ، وفسرها في « شرح الشذور » : بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ^(٤) .

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة : وهو الغالب نحو : « وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا » ^(٥) .

ومقدّرة : وهي المستقبلية : كمررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائِدٌ به غدًا ، أي مقدراً ذلك ، ومنه : « ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » ^(٦) .

ومحكيّة : وهي الماضية نحو : جاء زيد أمسٍ راكباً ^(٧) .

وتنقسم بحسب ^(٨) حصول معناها إلى صاحبها ^(٩) وعدمه إلى قسمين :

حقيقية وهي الغالب . وسببيّة كالنعت السببيّ نحو : مررت بالدار قائماً ساكنها .

(١) سورة النساء ٧٩ .

(٢) سورة النحل ١٢ ؛ قرأ عبد الله بن عامر رفعا ، وقرأ الباقر بنصب ، ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم مثل قراءة عبد الله بن عامر : انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٧٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٥) سورة هود ٧٢ . (٦) سورة الزمر ٧٣ .

(٧) في أ ، ب : « يسير راكباً » مكان : « أمس » .

(٨) أ : « وتنقسم بحيث » تحريف .

(٩) أ ، ب : « إلى صاحبه » .

[وقوع الحال جملة]

(ص) : مسألة : تقع جملة خبرية غير ذات استقبال ، وشرطية خلافاً للمطرزي^(١) ، ففي لزومها الواو خُلِفَ . وجوز الفراءُ : الأمرُ . والأمين المحلي^(٢) التَّهْيِي . فإن كانت مؤكدة ، أو معطوفة على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو منفيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ تالٍ إلّا أو متلّو^(٣) بأو . قيل : أو ذات خبر مشتق تقدّم لزومها ضمير صاحبها .

وخلت من الواو غالباً ، وإلا فهما أو أحدهما . واجتماعهما في اسمية وذات لبسٍ أكثر من الضمير فقط . وقيل : حتمٌ . وقد تخلو عنهما فيقدر .

وقال ابن جنيّ : لا تغني عنه الواو أصلاً ، وتجب في مضارع بقدر^(٤) . قيل : ويلمّ الواو ، وفي ماضٍ مثبتٍ مُتَصَرِّفٍ عارٍ من الضمير قد ، وكذا : معه ، فإن فقدت قدّرت في الأصح ، وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الأصح . [٢٤٦]

(ش) : تقع الحالُ جملة خبرية خالية من دليل استقبال ، أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ، ولا تعجبية ، ولا ذات السين ، أو « سوف » أو « لن »^(٥) أو « لا » .

(١) المطرزيّ : هو ناصر بن عبد السيد بن علي ... أبو الفتح النحوي الأديب . صنّف شرح المقامات - العرب في لغة الفقه - المعرب في شرح المعرب - الإقناع في اللغة - مختصر الإصلاح لابن السكيت - مقدمة في النحو مشهورة تسمى : المطرزية . توفي ٦١٠ . انظر بغية الوعاة .

(٢) هو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذريّ المحليّ ، زين الدين المعروف بابن الرّعاد : مات بالمحلة سنة ٧٠٠ .

(٣) ط : « أو متلّوها » .

(٤) ط : « بعد » بالعين . تحريف :

(٥) أ ، ب : « أو إن » . تحريف .

وجوّز القراءُ وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحو: « وجدت الناس : اخبر تَقْلَهُ »^(١).
وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم .

وجوّز الأمين المَحَلِّي^(٢) : وقوَعَ جملة النّهي نحو :

٩٤٢ - * اطلُبْ ولا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ^(٣) *

ورَدَّ بأن الواو عاطفة .

ومن الخبريّة الشرطيّة فتقع حالاً خلافاً للمطرزيّ نحو: أفعل هذا إن جاء زيد ،
فقليل : بلزوم الواو . وقيل : لا تلزم ، وعليه ابن جنيّ .

والجملة الواقعة حالاً ، إمّا ابتدائية نحو : « اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ
عَدُوٌّ »^(٤) . « خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ »^(٥) .

٩٤٣ - نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنَّجُومُ كَأَنَّهَا

مصاييحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ^(٦)

(١) في حاشية يس هذا القول حديث حيث قال : « ومنه حديث : وجدت الناس اخبر تَقْلَهُ » :
وفي اللسان (خبر) هذا القول منسوب إلى أبي الدرداء حيث قال : « وأمّا قول أبي الدرداء الخ ::
ومعنى هذا القول : أنك إذا خبرت الناس قليتهم فأخرج الكلام على لفظ الأمر ، ومعناه الخبر :
على أن يس يرى أن وقوع جملة الأمر حالاً في هذا القول إذا كانت « وجد » بمعنى : « أصاب »
فإن كانت بمعنى فعل قلبيّ فليست الجملة حالاً ، بل مفعولاً ثانياً . انظر حاشية يس ١ : ٣٨٩ .

(٢) من كتابه المسمّى « المفتاح » .

(٣) هذا الشعر لبعض المولدين . وعجزه :

* فآفةُ الطالبِ أنْ يَضْجِرَا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٨٠ :

(٤) سورة البقرة ٣٦ . (٥) سورة البقرة ٢٤٣ .

(٦) من قصيدة لامرئ القيس : ديوانه ٣٠ :

« وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » ^(١) . « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » ^(٢)

أَوْ مُصَدَّرَةٌ بَلَا التَّبَرُّة نَحْوُ : « وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ » ^(٣)
أَوْ بـ « مَا » نَحْوُ :

— ٩٤٤ — . فَرَأَيْنَا مَا بَيْنَنَا مِنُ حَاجِزٍ ^(٤) .

أَوْ بِإِنْ نَحْوُ : « وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ » ^(٥)

— ٩٤٥ — مَا أَعْطَيْنَا نِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي ^(٦)

أَوْ بِكَأَنَّ نَحْوُ : « نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَوْا ظُهُورَهُمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » ^(٧) .

جاء زيدٌ وكأنه أسد .

أَوْ بِمَضَارِعٍ مَّثَبْتٍ عَارٍ مِّنَ « قَدْ » نَحْوُ : « وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » ^(٨)

أَوْ مَقْرُونٍ « بَقَدْ » نَحْوُ : « لِمَ تَوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ » ^(٩) . أَوْ مَنفِيٍّ بَلَا نَحْوُ :

(١) سورة الأنفال ٥ . (٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٣) سورة الرعد ٤١ .

(٤) لعنرة . ديوانه ١٨٨ . وعجزه :

• إِلَّا الْمَجَنُّ وَنَصْلُ أَبِيضٍ مِّفْصَلٍ •

والمفصل : السيف الفاصل القاطع .

وفي ط : « فرأينا » مكان : « فرأيتنا » تحريف .

(٥) سورة الفرقان ٢٠ .

(٦) من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٢ وقد نسب إلى كثير . وفي الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول .

(٧) سورة البقرة ١٠١ .

(٨) سورة الأنعام ١١٠ . (٩) سورة الصّٰف ٥ :

« وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ^(١) .

٩٤٦ - « عَهْدُكَ لَا تَصْنُبُو ، وَفِيكَ شَيْبَةٌ » ^(٢) .

أَوْ بَلِمَ نَحْو : « فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ » ^(٣) .

وخالٍ منهما نحو : « أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ^(٤) . « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ، وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا » ^(٥) . أَوْ بِمَضٍ تَالٍ لِإِلَا نَحْو : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ » ^(٦) أَوْ مَتَلُو بَأَوْ نَحْو :

٩٤٧ - « كُنْ لِلنَّخِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا » ^(٧) .

لأَضْرِبَتْهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ . قَالَ تَعَالَى : « أَوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » ^(٨) .

ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها ، أو الواو . ويتعين الضمير في المؤكدة كقوله :

(١) سورة المائدة ٨٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

« فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مَتِيماً » .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٧٤ .

(٤) سورة النساء ٩٠ .

(٥) سورة البقرة ٢٨ .

(٦) سورة الحجر ١١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

« وَلَا تَشِيعَ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخِيلٌ » .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٨ .

(٨) سورة الأنعام ٩٣ :

* خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ ^(١) *

— ٩٤٨ —

وقولك : هو زيد لا شك فيه ، فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير .

ويتعين الضمير أيضاً في المصدر بمضارع مثبت عارٍ من « قد » ، أو منفي بـ « لا » ، أو ماضٍ بعد « إلا » أو بعده « أو » كما تقدم .

ولا تغني عنه الواو ، ولا تجامعُه غالباً . وقد ورد دخولها معه في قولهم : قُمتُ وأصلكُ عينه . وقوله :

* نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكَ ^(٢) *

— ٩٤٩ —

وقوله تعالى : « فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ^(٣) » بتخفيف النون ، « وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ^(٤) » .

فأول على حذف المبتدأ أي : وأنا أصلكُ ، وأنا أرهنهمُ ، وأنتما لا تتبعانِ ، وأنتم لا تسأل .

وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة ، يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى ^(٥)

(١) من قصيدة لامرئ القيس ، ديوانه ١١٨ ، وعجزه :

* وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي *

(٢) لعبد الله بن همام السلولي . وصدره :

* فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٧ .

(٣) سورة يونس ٨٩ وتخفيف النون ليس قراءة سبعة ، وإنما الوارد تخفيف التاء : وَلَا تَتَّبِعَانِ ، وهي قراءة ابن عامر وحدة (كتاب السبعة ٣٢٩) .

(٤) سورة البقرة ١١٩ .

(٥) من قوله : « وعلى الواو » إلى قوله : « نحو وقد تعلمون » سقط من ب .

الواو ، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة ، لكن تلزم الواو في المضارع المثبت المقرون بقد ، ولا يغني عنه الضمير نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ » (١) .

واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير . ومثلها المصدرة بليس نحو : « وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ » (٢) .
ومن انفراد الواو فيها قوله :

— ٩٥٠ * دهم الشتاء ولست أملكُ عُدَّةً (٣) *

وذهب الفراء والزحشرى : إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية إلاّ ندوراً شاذاً (٤) بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً .

وذهب الأخفش : إلى أنه إن كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقَدِّماً لم يحز دخول الواو عليه ، فلا يقال : جاء زيدٌ وحسنٌ وجههُ .

وقال ابن مالك : وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معاً نحو : مررت بالبرِّ قَفِيزٌ بدرهم ، على حدّ : السَّمْنُ مُنَوَّانٌ بدرهم .

وقال أبو حيّان : هو على تقدير الضمير كما في المشبه به . وكذا قال ابن هشام ، وزاد أنه يقدر : إمّا الضمير كالمثال ، أو الواو كقوله :

— ٩٥١ * نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ (٥) *

(١) سورة الصّٰف ٥ . (٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) في الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) « إلاّ ندوراً شاذاً » . سقط من أ .

(٥) للمسيب بن علس خال أعشى ميمون كما في رواية الأصمعي : وقد نسبته صاحب الخزانة ١ : ٥٤٢ .

للأعشى ، وليس في ديوانه . وعجزه :

* ورفيقهُ بالغَيْبِ لَا يَدْرِي *

من شواهد : الأشموني ٢ : ١٩٢ ، والخزانة :

أي : والماء .

وذهب ابن جنيّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضمير ^(١) مع الواو ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشمسُ طالِعةٌ فالتقدير : طالعة وقت مجيئه . ثم حذف الضمير ، ودلت عليه الواو .

وقد يجب انفراد الضمير ، ولا يجوز الإتيان بالواو معه ، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَرَفَيَّ عطفٍ نحو : جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب ، لا يجوز أو وهو راكب . قال تعالى : « فَجَاءَهَا بِأَسْنًا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » ^(٢) . قال في « البسيط » : وكذا في الاسمية الواقعة بعد إلّا ، لأن الاتصال يحصل بإلّا نحو : ما ضربت أحداً إلّا عمروٌ خيرٌ منه .

وزعم ابن خَرُوف : أن المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن . وردت بالسّماع [٢٤٧] كآلية السابقة ^(٣) .

قال ابن مالك : والمنفي بلمّا كالمنفي بلم في القياس إلّا أني لم أجدهُ إلّا بالواو نحو : « أَحَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَم ^(٤) » .

والمنفي بـ « ما » فيه الوجهان أيضاً نحو : جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك ^(٥) .

والمنفي بـ « إن » : قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب ، والقياس يقتضي جوازه نحو : جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث :

(١) من قوله : « مع الواو » إلى قوله : « ودلت عليه الواو » سقط من أ .

(٢) سورة الأعراف ٤ . وفي النسخ الثلاث « جاءهم بأسنا » تحريف .

(٣) وهي قوله تعالى : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء » . انظر : ٤٥ .

(٤) سورة التوبة ١٦ .

(٥) في أ : « جاء زيد ما يضحك أو وما يضحك » . وفي ب : « جاء زيد ما يضحك أو ما يضحك » .

« فَظَلَّ إِن يَدْرِي كَسَمٌ صَلَّيْ (١) » ؟

وجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي إلاّ والمتلو بـ « أو » العاري من الضمير قد مع الواو كقوله :

٩٥٢ - * فجئتُ وقد نفست لنوم ثيابها (٢) * .

فإن كان جامداً كليس ، أو منفياً فلا نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس بالواو ، فقط ، وجاء (٣) زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير . جاء زيد ما درى كيف جاء بالضمير فقط . وكذا التالي إلاّ ، أو المتلو « بأو » .

وإن كان (٤) مثبتاً وفيه الضمير وجبت « قد » أيضاً ، لتقربه من الحال نحو : « وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » (٥) . « وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ » (٦) . فإن لم تكن ظاهرة قدّرت نحو : « أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ » (٧) . « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » (٨) .

هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور ، والأبّذي ، والجزولي وهو قول المبرّد ، والفارسيّ .

قال أبو حيّان : والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك (٩) ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة .

(١) انظر البخاري الجزء الثاني « باب السهو » رقم ٦ ، ٧ .

(٢) من معلقة امرئ القيس . وعجزه :

* لدى الستّر إلا لبسة المتفضّل *

(٣) ب ، ط : « جاء » بدون واو . (٤) « كان » سقطت من أ

(٥) سورة الأنعام ١١٩ . (٦) سورة آل عمران ٤٠ .

(٧) سورة النساء ٩٠ . (٨) سورة يوسف ٦٥ .

(٩) ط : « للكثرة وورد ذلك » تحريف صوابه في أ ، ب .

وهذا مذهب الأخفش ، ونقله صاحب « اللباب » عن الكوفيين وابن أصبغ^(١) عن الجمهور ، ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء . وليست عاطفة ، ولا أصلها العطف .

وزعم بعض المتأخرين : أنها عاطفة كواو ربّ ، قال : وإلاّ لدخل^(٢) العاطف عليها .

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ، ولا يريدون : أنها بمعنى « إذ » ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بلّ إنتها وما بعدها قيّد للفعل السابق ، كما أن « إذ » كذلك .

[الجملة الاعتراضية]

(ص) : وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزأي^(٣) صلة أو إسناد ، أو شرط ، أو قسم أو إضافة ، أو جرّ أو صفة وموصوفها ، أو حرف ومدخولها . وتتميّز بجواز الفاء ، ولن ، وتنفيس ، وكونها طلبية ، وعدم قيام مفرد مقامها ، ومن ثمّ لا محلّ لها . ولا للمستأنفة ، والمجانب بها قسم ، أو شرط غير جازم ، أو غير مقترن بالفاء ، أو « إذا » والصفة .

قالوا : والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرف ، أولا ، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوين . وأنه لا محلّ لتالي « حتّى » . وفي أفعال الاستثناء ، ومذ ، ومنذ خلّف .

(١) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي ، أبو محمد :

صنف : أحكام القرآن . الناسخ والمنسوخ . مات ٣٤٠ .

(٢) أ : « ولا يدخل العاطف » .

(٣) ط : « بين خبري صلة » تحريف ، صوابه في أ ، ب والشرح .

(ش) : لمّا انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجُمْل ما يشبهها وهي الاعتراضية نبّه عليها عقبها ، وذكر ما تَتَمَيَّز به عنها . ولمّا كان من وجوه التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمْل التي لا محلّ لها . والاعتراضية : هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه . وفي « البسيط » شرطها : أن تكون مناسبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد ، أو التنبيه على حال من أحوالها .

وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة .

وألا يكون الفصل بها إلّا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأنّ الثاني كالتنوين منه ، على أنه قد سمع قطع ^(١) بينهما نحو : لا أخا - فاعلم - لزيد . انتهى .

والاعتراضية تقع بين جزأي صلّة . إمّا بين الموصول وصلته كقوله :

٩٥٣ - * ذَاكَ الَّذِي وَأَيُّكَ - يَعْرِفُ مَالَكَ ^(٢) . *

أو بَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ نحو : « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ » ^(٣) الآيات . فإنّ « وَتَرَهَّقَهُمْ » عَطْفٌ عَلَى « كَسَبُوا » فهي من الصَّلَةِ ، وما بينهما اعتراض بَيْنَ بِهِ قَدَرُ جَزَائِهِمْ ^(٤) ، والخبر جملة : « ما لهم » .

وبين جزأي ^(٥) إسناد : إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله :

(١) أ : « على أنه قطع بينهما » وفي ط : « قد سمع بينهما » وفي عبارة ط تحريف ، صوابه في ب .
(٢) سبق ذكره رقم ٢٧٧ ، وفي أ ، ط : « يعرف مالك » بالرفع تحريف صوابه من ب . والدرر ٢٠٤ : ١ .

(٣) سورة يونس ٢٧ . وتماها : « جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من الله من عاصم ... » .

(٤) ط : « قدر جزاءهم » بنصب : « جزاءهم » تحريف :

(٥) ط : « خبري إسناد » تحريف :

* وفيهِنَّ والأَيَّامُ يَعْتَرُنَ بِالْفَتَى ^(١) *

— ٩٥٤ —

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

٩٥٥ — لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقُّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ ^(٢)

وقوله :

٩٥٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُونُ يَوْمًا ، وَأَمْرِي مُجْمَعُ ^(٣)

وقوله :

٩٥٧ — إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِيرُنَ سَطَرًا لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا ^(٤)

وقوله :

٩٥٨ — أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ اللَّهِ إِنَّمَا أَوَاخِي مِنْ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ ^(٥) [٢٤٨]

(١) لمن بن أوس . وعجزه :

* نَوَادِبُ لَا يَمْلُكُنَّهْ وَنَوَائِحُ *

الأغاني ١٢ : ٥٥ دار الكتب . وروايته : « والأيام تعثر بالفتى » وفي رواية « عوائد » مكان

« نواذب » . وانظر الأمازي ٢ : ١٩٠ ، والخزانة ٣ : ٢٥٨ . وشرح شواهد المغني ٨٠٨ .

(٢) نسب في اللسان (بدا) للشماخ بين ضرار ، ونسبه في الدرر ١ : ٢٠٤ لمحمد بن بشير في مدح زيد

ابن الحسين بن علي . من شواهد الخزانة ٤ : ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٨١٠ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أمالي المرتضى ١ : ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٨١١ .

(٤) لرؤية ديوانه ١٧٤ وروايته :

* يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا * بنصب « نصرًا » الثانية :

انظر سيبويه ١ : ٣٠٤ والخزانة ١ : ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٢ :

(٥) لكثير كما نسبه سيبويه ١ : ٤٦٦ ، ويذكر صاحب الدرر ١ : ٢٠٥ أن هذا البيت لم يحضره قائله :

وانظر الخصائص ١ : ٢٣٨ .

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٩٥٩- وقد أدركتني والحوادثُ جمّةٌ

أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضَعْفَ وَلَا عُزْلَ (١)

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله :

٩٦٠- وبدلت والدهرُ ذو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَبُورًا بالصَّبَا والشَّمَالِ (٢)

وبَيْنَ جُزْأَيِ شَرْطٍ ، أي بين الشَّرْطِ وجوابه نحو : « فإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ » (٣) .

وبين جُزْأَيِ قَسَمٍ ، أي بين القَسَمِ وجوابه نحو : « قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ » (٤) .

وبين جزأي إضافة وتَقَدَّمَ .

وبين جزأي جرٍّ ، أي بين الجارِّ والمجرور نحو : اشتريته بـ - أري - ألفِ درهم (٥) .

وبين جزأي صفة ، أي بين الصفة وموصوفها نحو : « وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ » (٦) .

= وفي النسخ الثلاث : « أوافي » بالفاء تحريف . وكذلك « إني » مكان : « إنما » وهي رواية سيويه وابن جنّي .

(١) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٠٧ لرجل من بني دارم .

(٢) من أرجوزة لأبي النجم العجلي . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٩ ، ٨٠٨ ، وانظر الخزائن ١ : ٤٠١ .

(٣) سورة البقرة ٢٤ .

(٤) سورة ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) أ ، ب : « بارا ألف درهم » ط : « بازي » بالزاي مكان « بأري » بالراء . كله تحريف . صوابه من المغني ٢ : ٥٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ :

وبين الحرف ومدحُوه كقوله :

٩٦١ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشترَيْتُ (١)

وقوله :

٩٦٢ - كَأَنَّ ، وَقَدْ أَتَى حَوْلُ جَدِيدٍ أَثَافِيهَا حَمَامَاتُ مُثُولُ (٢)

وقوله :

٩٦٣ - * وسوف إخالُ أدري (٣) *

وقوله :

٩٦٤ - * أَخَالِدُ قَدْ - وَاللهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةً (٤) *

(١) لرؤبة ديوانه ١٧١ . وروايته :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بيع فاشتريت

(٢) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٨١٨ لأبي الغول الطهوي . وروايته : « كميل » مكان « جديد »

وفي ط : « أتى بها » مكان : « أثافيا » تحريف .

(٣) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٤) هذا الشطر ورد في بيت من قصيدة رويها « قاف » قيلت في قصة ذكرها السيوطي في شرح

شواهد المغني ، ص ٤٨٨ ، وعجز البيت كما ورد في القصيدة هو :

* وما العاشق المسكين فينا بسارق *

وعجزه كما ورد في المغني هو :

* وما قاتل المعروف فينا يعتف *

وقد علّق السيوطي في شرح شواهد المغني بأن الشطر الثاني المذكور في المغني عجز بيت للفردق

صدره :

* وما حلّ من حلّم حبا حلمائنا *

فالظاهر أن المصنف [يقصد ابن هشام] ركّب عليه صدر على عجز آخر :

وانظر ديوان الفردق ٥٦١ ، وسيبويه ٢ : ٢٦٠ وفي الدرر ١ : ٢٠٦ : « وطئت » مكان :

« أوطأت » .

وقوله :

٩٦٥ -

* ولا أراها تَزَالُ ظَالِمَةً ^(١) *

وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور :

أحدها : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٩٦٦ - واعْلَمْ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ ^(٢)

الثاني : أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال « لن » في « وَلَنْ تَفْعَلُوا » وحرف التنفيس في « وَسَوْفَ إِخَالَ » .

الثالث : أنه يجوز كونها طلبية كقوله :

٩٦٧ - إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلْعَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمان ^(٣)

الرابع : أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ، ومن ثمَّ كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الإعراب . وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظاً ونية نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، أو نية لا لفظاً نحو : راكباً جاء زيد .

والمجاب بها القسم نحو : « تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » ^(٤) .

والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقاً كجواب « لو » ، و « لولا » ، و « لما » ،

و « كيف » . أو شرط جازم ، ولم تقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية نحو : إن

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٧ .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني ٨٢٨ .

(٣) لعوف بين محتم الخزاعي .

من شواهد شذور الذهب ٤٥ :

(٤) سورة الأنبياء ٥٧ :

لم تقم أقم ، وإن قُمت قمت . أما الأول فلظهور الجزم في لَفْظِ الْفِعْلِ ، وأما الثاني ، فلأن المحكوم لموضعه ^(١) بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها .

والواقعة صِلَة لاسم أو حرف نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبي أن قُمت .

والمفسرة ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو : « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّكَ » ^(٢) .

٩٦٨ - * وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ ^(٣) *

أم لم يصدّر به نحو : « إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ » ^(٤) الآية . فجملة « خَلَقَهُ » إلى آخره تفسير لمَثَلِ آدَمَ . « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ » ^(٥) ثم قال : « تُؤْمِنُونَ » ^(٦) .

والقول بأن المفسرة لا محلّ لها هو المشهور . وقال الشّلوّين : إنه ليس على ظاهره ، والتّحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ، فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي ، وإلا فلا .

ومِمَّا له موضع قوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ » ^(٧) فقوله : « لهم مغفرة » في موضع نصب لأنه تفسير

(١) ط : « لوصفه » مكان « لموضعه » تحريف .

(٢) المؤمنون ٢٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* وَتَقْلِبْنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبِي *

الخزانة ٤ : ٤٩٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ٥٩ . (٥) سورة الصّٰف ١٠ .

(٦) سورة الصّٰف ١١ . (٧) سورة المائدة ٩ .

للموعد به . ولو صرّح بالموعد به لكان منصوباً . وكذلك « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ » ^(١) ف (خلقناه) فسرّ عاملاً في « كل شيء » وله موضع كما للمفسر ، لأنه خبرٌ لأنّ . وهذا الذي قاله الشلّوبين هو المختار عندي ، وعليه تكون الجملة عطّف بيانٍ أو بدلاً .

وقد اختلف في جُمْلٍ : ألها محلٌّ أم لا ؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا ؟ الأولى : الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله :

٩٦٩ - * حتى ماء دجلة أشكل ^(٢) *

فقال الجمهور : أنها مستأنفة فلا محلّ لها . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جرّ بحتي ، ورُدّ بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل .

الثانية : جمل أفعال الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا . فقال السيرافي حال ، إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد . وقال قوم : [٢٤٩] مستأنفة ، وصحّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذى الحال .

الثالثة : جملة مذ ومنذ وما بعدهما ، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف ، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الحمل له محلّ من الإعراب .

[الحال المركبة]

(ص) : مسألة : وردت منه ألفاظ مركّبة : منها ما أصله العطف ك (شجر)

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) قطعة من بيت لجرير . وتماه :

* وما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة
وفي ديوانه ٤٥٧ :

* وما زالت القتلى تمور دماءها .

وانظر الخزانة ٤ : ١٤٢ . وفي الدرر ١ : ٢٠٧ : « تعج » بالعين .

وشذر ، ومذر ، وأحول أخول ، وحيث بيث ، ويث بيث . وما أصله الإضافة كبادئ بدء ، وأيادي سبأ . فقال قوم : مبنية كخمسة عشر . وقوم : مركبة تركيب الإضافة ، وحذف التنوين من الثاني للإتباع .

(ش) : لما كانت الحال شبيهةً بالظرف حتى قيل فيها : إنها مفعول فيها من حيث المعنى ، وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريان كخمسة عشر . وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، فمنها : ما أصله العطف نحو : تفرّقوا شَعَرَ بَعَرَ^(١) : بمعنى : متشرين ، وشَذَرَ مَذَرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى : متفرقين ،

وَأَحُولَ أَخُولَ في قوله :

— ٩٧٠ — * سِقَاطُ شِرَارِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولًا^(٢) .

بمعنى متفرّقاً ، وترك البلاء حيث بيث بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها ، واستخرجوا منها . وهو جاري بيث بيث بمعنى : مقارباً ، ولقيته كفة كفة^(٣) بمعنى : مواجهاً .

ومنها : ما أصله الإضافة : كبادئ بدء بمعنى : مبدوء بها . وتفرّقوا أيادي سبأ بمعنى : مثل أيادي سبأ .

والذي جزم به ابن مالك : أن هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية

(١) يفتح أولهما ويكسر .

(٢) لضبائيء البرجمي يصف الثور والكلاب : وصدره :

* يساقطُ عنه روقهُ ضارباتها .

وفي اللسان (خول) : « حديد » مكان : « شرار » وفي نوادر أبي زيد ١٤٥ « ضارباتها » بالباء وانظر شذور الذهب ٧٥ . وفي ط : « أحول أحول » تحريف :

(٣) ويقال أيضاً : كفه لكفه ، وكفة عن كفة ، أي : كفاحاً . كأن كفك مسّت كفه :

على الفتح للسبب الذي بني لأجله خمسة عشر، وهو تضمن معنى حرف العطف في القسم الأول، وشبه^(١) ما هو متضمن له في الثاني :

وذكر صاحب « البسيط » : أنها ليست بمبنية ، بل مضافة ، وإنما حذف التنوين من الثاني للإتباع ، وحركة الإلتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير ، كما أتبع الأول في : يا زيد بن عمرو للثاني في حركته .

[وجوب ذكر الحال]

(ص) : مسألة^(٢) : تحذف إلا إن حُصر ، أو نُهي عنه ، أو كان جواباً أو ناب عنه خبراً ، أو عن فعله وعامله ، لا المعنوي عند الأكثر . ويجب إن جرى مثلاً ، أو بين نقصاً أو زيادة بتدريج مع الفاء وثم ، أو كان مؤكداً ، أو نائباً ، أو تويخاً .

(ش) : الأصل في الحال : أن تكون جائزة الحذف ، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أو مقصوداً حصرها نحو : لم أعدْهُ إلا حَرَضاً^(٣) ، أو نائبة عن خبر نحو : ضربني زيدا قائماً أو عن اللفظ بالفعل نحو : هنيئاً لك ، أو منهيّاً عنه نحو : « لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى »^(٤) « وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَّحاً »^(٥) .

[جواز حذف عامل الحال]

ويجوز حذف عاملها لقرينةٍ حالية كقولك للمسافر : راشداً مهدياً أي تذهب ، وللقادم مسروراً ، أي رجعت ، وللمحدث : صادقاً أي : تقول ، أو لفظية نحو :

(١) ط : « وشبهه » .

(٢) من قوله : « مسألة » إلى قوله : « أو نهى عنه » سقط من أ :

(٣) أ فقط : « حرَضاً » بالصاد :

(٤) سورة النساء ٤٣ .

(٥) سورة لقمان ١٨ .

راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ وبلى مسرعاً ^(١) لمن قال : لم ينطلق ^(٢) ؟ ومنه « بَلَى قَادِرِينَ » ^(٣) ، أي نجمعها . ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور ، واسم الإشارة ونحوه ، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر ، فهم أم لا ؟ لِيُضَعِفَ فِي نَفْسِهِ ، ولأنه إنما عمل بالنيابة ، والفرع لا يَقْوَى قُوَّةَ الْأَصْلِ ، ولأنه يجتمع فيه تجوزان : تنزيله منزلة الفعل ، وحذفه .

وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله :

— ٩٧١ — * وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ ^(٤) *

إن « مِثْلَهُمْ » حال ، والتقدير : وإذا ما في الدنيا بشر مثلهم .

حذف العامل وجوباً

وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم حَظِيَّتَيْنِ بَنَاتِ صَلَفَيْنِ كَنَنَاتٍ ^(٥) أي : عرفتهم . أو بين نقصاً أو زيادة بتدريج : أي شيئاً فشيئاً نحو : بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً ، أي فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً أو فانحطَّ سافلاً . وشرط نصب هذه الحال : أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بـ «ثم» ، والفاء أكثر في كلامهم .

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها ، وَلَفْظَةٌ ^(٥) : « فسافلاً »

(١) هكذا في النسخ الثلاث بدون استفهام والصواب : ألم بالهمزة .

(٢) سورة القيامة ٤ .

(٣) قطعة من شاهد تقدم ذكره لرقم ٤٢٤ .

(٤) مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض : انظر اللسان (حظاً) :

وفي ط : حظين بنات « صلفين كنات » تحريف . وفي أ : خطين بنات صلفين كتاب ، تحريف

صوابهما في ب واللسان :

(٥) ب ، وط : « وصورة » مكان : « ولفظة » :

ذكرها ابن مالك : قال أبو حيان : ولم أرها لغيره ، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة ، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل .

ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة ، والناتبة عن خبر ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله ، كهنيناً مريئاً ، أي : ثبت له ذلك ، والواقعة توبيخاً نحو : أقانماً وقد قعد الناس ، ألاهيأ وقد جدّ قرناؤك .

* * *

التمييز

(ص) : التَّمْيِيزُ هو نكرة بمعنى « مِنْ » رافعٌ لإبهام جملة ، أو مفردٍ عدداً ، أو مُبْتَهِمٌ مِقْدَارٍ ^(١) ، أو مماثلةٍ ، أو مغايرةٍ ، أو تعجّبٍ [٢٥٠] بالنّص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين ، أو نون . ومنع الكوفيّة التّمييز بمثل وغير ، وأبو ذرّب « ما » في نِعْم ، والأعلم ^(٢) عن التعجب ^(٣) .

(ش) : التمييز ، ويقال له : المميّز ، والتبيين ، والمبين ، والتفسير ، والمفسّر : نكرة فيه معنى : « مِنْ » الجنسيّة ، رافعٌ لإبهام جملةٍ نحو : تصبّب زيدٌ عَرَقاً أو مفردٍ عدداً ^(٤) نحو : أحدَ عَشَرَ رَجُلًا ، أو مبهم ^(٥) مِقْدَارٍ كَيْلٍ ، أو وزنٍ ، أو مِسَاحَةٍ .

أو شبهها : كمثقال ذرّةٌ ، وذَنُوبٌ ماءٌ ، ونِحْيٌ سَمْنًا .
أو مماثلةٍ نحو : « مثلُ أحدَ ذَهَبًا » .
أو مغايرةٍ نحو : لنا غيرها شاء .

أو تعجّبٍ نحو : وَيَحُهُ رَجُلًا ، وما أنتِ جاريةٌ ، ويا حُسْنُها ليلةٌ ، ونَاهِيكَ رَجُلًا .

(١) ط : « أو مفرداً عدد ، ومفهم مقدار » :

(٢) ب : « والأعلى » تحريف . وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « من التعجب » بوضع « من » مكان : « عن » .

(٤) ط : « أو مفرداً عدد » .

(٥) ب ، ط : « أو مفهم » بالفاء ، وقد اعتمدت على نسخة أ لسياق الأسلوب .

وقولي : بالنّص على جنس المراد يتعلّق بقولي : رافع لإبهام .

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلاّ في كونه بمعنى « من » .

وإنما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ^(١) » « أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا » ^(٢) . أو تنوين ظاهر : كَرَطْلٍ زَيْتًا ، أو مقدّر ^(٣) كخمسة عشر . أو نون تثنية : كَمَتَوَيْنِ سَمَنًا . أو نون جمع نحو : « بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا » ^(٤) أو شبه الجَمْع نحو : ثلاثين لَيْلَةً .

وشملت النكرة ^(٥) كل نكرة .

وقد اختلف في نكرات منها : مِثْل ، فمِنع الكوفيون التّمييز بها لإبهامها ، فلا يبيّن بها . وأجازه سيويوه ، فيقول : لي عشرون مِثْلَهُ . وحكي ^(٦) : لي ملءُ الدار أمْثَالُهُ ^(٧) .

ومنها : « غير » فمِنع الفراء التّمييز بها ، لأنها أشدّ إبهامًا . وأجازه يونس وسيويوه ، لأنه لا يخلو من فائدة ، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا . وهذا المقدار فيه ^(٨) تخصيص .

ومنها « ما » في باب نعم . وأجاز الفارسيّ : أن تكون نكرة تامّة بمعنى شيء ،

(١) سورة آل عمران ٩١ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ ، وفي النسخ الثلاث : « وعدل » بالواو .

(٣) ط فقط : « أو مقدار » .

(٤) سورة الكهف ١٠٣ .

(٥) « وشملت النكرة » سقطت من أ :

(٦) ط : « وحكي » ساقطة .

(٧) ط فقط : « مثالك » .

(٨) ط : « منه » مكان : « فيه » :

وتنتصبُ تمييزاً ، وتبعه الزّتحشري ، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذرّ مصعب بن أبي بكر الخِشْتِي (١) . وذهب الأعلام فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجّب : إلى أنّه مما انتُصِبَ عن تمام الكلام .

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص) : وناصبه مميّزه تشبيهاً « بأفعل مِنْ » أو باسم الفاعل قولان : وتجوّزه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التمييز (٢) . وتجب إضافة مُفْهِمٍ مِقْدَارٍ إنْ كان في الثاني معنى اللام ، أو جزء . ويختار في نحو : جُبّة خزّ . ويجوز نصبه تمييزاً ، وحالاً ، وإظهار « من » مع كل تمييز إلا « أفعل » والعدد ، ونِعْمَ ، ومنقول فاعل ، ومنقول . وهي تبعيض . وقيل زائدة . وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للقرءاء .

(ش) : تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً (٣) ، ورطل وقفيز وذراع في : رطل زيتاً ، وقفيز بُرّاً ، وذراع ثوباً . وجاز لمثل هذه أن تعمل ، وإن كانت جامدة ، لأن عملها على طريق التشبيه .

واختلف البصريّون في الذي شبهت به ، فقليل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : « بأفعل مِنْ » في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير . قال أبو حيّان : وهو أقوى ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً . ويعمل في النكرة وغيرها .

(١) سبق ذكره ١ : ٢٥٩ . وفي ط « الخشني » بالجمجمة تحريف .

(٢) أ ، ب يغني عنه « التنوين » صوابه في ط . وانظر الشرح .

(٣) ب ، ط : « كعشرين مثلاً في عشرين درهماً » . وفي أ : « كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً »

وهي العبارة المختارة :

ويجوز التمييز : بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النون نحو : رطلٌ زيتٍ ، وأردبٌ شعيرٍ ، ومنوا سَمْنٍ .

ولا يحذف شيء غير التنوين أو النون إلاّ مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجعُ الناس رجلاً فيقال : أشجعُ رجلٍ . فان لم يصلح لذلك نحو : لله درّه رجلاً ، ووَيْحَه رجلاً^(١) لم يجوز الحذف ، فلا يقال : لله^(٢) درّ رجلٍ ، ولا ويح رجُلٍ .

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاّ إضافتها نحو : عندي منّوا سَمْنٍ وقفيزُ برٍّ ، وذراعُ ثوبٍ . يريد الرطلين اللّذين^(٣) يُوزَنُ بهما السَمْنُ ، والمِكيال الذي يكال به البرّ ، والآلة التي يذرع بها الثوب . وإضافة هذا النوع على معنى « اللام » لا على معنى « مِن » .

وكذا تجب الإضافة فيما مُبَيَّنّ بجزء منه نحو : غُصْنُ رَيْنَحَانٍ ، وثمرَةُ نَخْلَةٍ ، وَحَبُّ رُمَانٍ ، وسعفٍ مُقْلٍ^(٤) . هذا إن لم تتغير تسميته بالتبويض ، بأن بقي على اسمه الأول ، فإن تغيرت كجُبّة خَزّ ، وخاتم فيضَةٍ ، وسوار ذَهَبٍ ، فإنها أَسْمَاءٌ حَادِثَةٌ^(٥) بعد التبويض ، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز أو الحال . والإضافة أَرْجَحُ ، لأنّ الحال يُحَوَّجُ إلى التأويل بمشتقّ كما تقدم ، والتمييز باب ضعيفٌ ،

(١) « لله درّه ، وويحه رجلاً » سقط من أ .

(٢) « لله » سقطت من أ .

(٣) أ : « الرطلين الذي » تحريف .

(٤) أ : « بقل » بالباء . و « المُقْل » : ثمر شجر الدّوم .

(٥) أ : « جارية » مكان : « حادثة » تحريف .

لكونه في خامس رتبة من الفعل ، لأن النصب فيه على التشبيه بـ « أفعل مِن » ، و « أفعل من » مشبه بالصفة المُشَبَّهَة ، وهي مُشَبَّهَةٌ باسم الفاعل ، وهو بالفعل ، فلا يحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة .

وإذا كان المقدار مخلطاً من جنسَيْن ، فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر [٢٥١] بل تقول : عندي رطلٌ سَمْنًا عَسَلًا ، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل ، لأن تفسير الرطل ليس للسّمن وحده ، ولا للعسل وحده ، وإنما هو مجموعهما ، فجعل سمنًا عسلًا اسماً للمجموع على حدّ قولهم : هذا حلّوٌ حامضٌ .

وذهب غيره : إلى أن العطف بالواو ، لأن ^(١) الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذان زيد وعمرو ، فصيّرت الواو الجامعةً زيداً وعمراً خبراً عن « هذان » ، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً ، ولا عمرو على انفراده ، وكذلك : زيد وعمرو قائمان .
وقال بعض المغاربة : الأمران سائغان : العطفُ وترَكُهُ .

[إظهار « من » مع التمييز]

ويجوز إظهار « مِن » ^(٢) مع كلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره ، نحو : « مِلْءُ الْأَرْضِ مِن ذَهَبٍ » وأردب من قَمَحٍ ، ولي أمثالها مِن لَبَلٍ ، وَغَيْرُهَا مِن شَاءٍ ، وَوَيْحَةُ مِن رَجُلٍ ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِن فَارِسٍ ، وَحَسْبُكَ مِن رَجُلٍ ، و « مَا أَنْتَ مِنْ جَارَةٍ » قال :

— ٩٧٢ — * يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِن سَيِّدٍ ^(٣) *

(١) « لأن » سقطت من أ .

(٢) « من » سقطت من أ .

(٣) سبق ذكره رقم : ٦٧٣ .

وقال :

٩٧٣ -

* فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ ^(١) *

وَيُسْتَنْتَى الْعَدَدُ فلا يقال : عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ ، ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو : عِشْرُونَ مِنْ الدَّرَاهِمِ .

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلُ فلا يقال في : زيدٌ أَكْثَرُ مَالاً : مِنْ مَالٍ .

وَنِعَمَ ، فلا يقال في نِعَمَ رَجُلٌ ^(٢) : زيدٌ مِنْ رَجُلٍ .

والمثول عن فاعل ومفعولٍ ، وهما من تمييز الجملة ، فلا يقال : طاب زيد من نفسٍ ، ولا فَجَرْتُ الْأَرْضَ من عيون .

و « من » المذكورة فيها قولان : أحدهما أنها للتبعيض ، وصَحَّحَهُ ابن عصفور . والثاني : أنها زائدة . قال في « الارتشاف » : ويؤيده العطفُ على موضعها نَصَباً ^(٣) في قوله :

٩٧٤ - طافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ وَمُنْتَقِباً ^(٤)

[تمييز الجملة]

(ص) مسألة : مميِّزُ الجملة ، ناصِبةٌ ما فيها من فعلٍ وشِبْهِهِ .

وقال ابن عصفور : هي ويكون منقولاً من فاعل ، ومبتدأ ومفعول . وأنكره الشَّلَوِيُّ ، والأَبْدِيُّ ^(٥) وابن أبي الرِّبِيعِ .

(١) قطعة من معلقة امرئ القيس في وصف الليل ، وتام البيت :

..... كأن بجومه بكل مغار الفتل شدتْ بيدبلٍ

(٢) كلمتا : « في » ، « ورجل » سقطتا من ط . وكلمة « في » فقط سقطت من ب . صوابه في أ .

(٣) ط : « نصّاً » مكان : « نصباً » تحريف .

(٤) من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغضاً ، ويهجو الزبرقان بن بدر . انظر ديوان الحطيئة ١١

وفي ط : « قوام ومنتقبا » بإسقاط « ما » تحريف .

(٥) في ط : « الأبدى » بالدال تحريف وقد سبق ذكره ٣ : ٢٦٠ .

ومشبهاً به . وهو بعد أفعال فاعل معنى حقيقة^(١) أو مجازاً ، ومنه نحو : حَسْبُكَ به فَارِسًا ، وَللهِ دَرَّةٌ رَجُلًا ، « وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا^(٢) » .

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمُلَابِسِهِ الْمُقَدَّر ، وإن دلّ على هيئة ، وَعُني به الأوّل جاز كونه حالاً وإظهار « مِنْ » .

(ش) : تَمَيِّزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام ، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو : طاب زيدٌ نفساً . « واشتعل الرأسُ شَيْبًا^(٣) » . والأصل : طابت نفسُ زيدٍ ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ .

وتارة من المبتدأ نحو : « أنا أكثرُ منك مالاً^(٤) » . والأصل : مالي أكثرُ من مَالِكَ .

وتارة من المفعول نحو : « وفَجَرْنَا الأرضَ عِيوناً^(٥) » . والأصل : فَجَرْنَا عِيونَ الأرضِ . هذا مذهب المتأخرين . وبه قال ابن عصفور وابن مالك . وقال الأبندي^(٦) : هذا القسم لم يذكره التحويتون وإنما الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله . وقال الشّلوّيين : « عِيوناً » في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التّمييز ، ولم يثبت كونُ التّمييز منقولاً من المفعول ، فينبغي ألاّ يقال به . وقال ابن أبي الرّبيع : « عِيوناً » نصب على البدل من الأرض ، وحذف الضمير ، أي : عيونها ، أو علّى إسقاط حَرَفِ الجرّ ، أي : بعيون .

وتارة يكون^(٧) مشبهاً بالمنقول نحو : امتلأ الإناءُ ماءً ، ونِعِمَ زيدٌ رَجُلًا .

(١) « حقيقة » سقطت من ط .

(٣) سورة مريم ٤ .

(٢) سورة النساء ٧٩ .

(٥) سورة القمر ١٢ .

(٤) سورة الكهف ٣٤ .

(٦) ط : « الأبندي » بالدال ، تحريف .

(٧) « يكون » سقطت من أ .

ووجهُ الشَّبه أنَّ « امتلاً » مطاوع : « ملأً » ، فكأنك قلت : ملأ الماءُ ^(١) الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. والأصل : نعم الرجلُ ، ثم أضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً .

والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى ، إما حقيقةً أو مجازاً .

ومن تمييز الجملة فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرأ على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد ^(٢) قَوْلُهُمْ : حَسْبُكَ به فارساً ، واللهِ درّه رجلاً . ومنه عند ابن مالك وغيره : « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ^(٣) » .

وفي ناصب تمييز الجملة قولان : أحدهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أصلُ العَمَلِ له ، وعليه سيبويه والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والفارسي .

وصحّح ابن عصفور أنَّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب ^(٤) عن تمامه .

ومتى صحّ الإخبار بالتمييز عما قبله نحو : كَرُمَ زيدٌ أباً ، فإنه يصحّ أن يقع أب خبراً لزيد ، فتقول : زيدٌ أبٌ ، فلك فيه وجهان : عوده إليه بأن يكون هو الأب ، أي ما أكرمه من أبٍ ، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل .

ويجوز دخول « مِنْ » عليه ، وعوده إلى مُلَابِسِهِ المُقَدَّر بأن يكون الأب أباً زيدٍ ، لا زيداً نفسه ، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل ، ولا يجوز دخول « مِنْ » ^(٥) عليه .

(١) « الماء » سقطت من أ ، ب .

(٢) سورة النساء ٧٩ .

(٣) أ : « جعله تمييزاً من المفرد » .

(٤) « من » مكان : « عن » .

(٥) « من » سقطت من أ .

وإن دَلَّ (١) [٢٥٢] التمييز على هيئة ، وعُني به الأول نحو : كرم زيدٌ ضَيْفًا ، إذا أريد أن زيداً هو الضَّيْفُ جاز أن يكون ضَيْفًا منصوباً على الحال لدلالته على هيئة ، وعلى التمييز لصلاحية « مِّنْ » ويجوز حينئذ إظهار « مِّنْ » مَعَهُ ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُمُ الحالِية نحو : كرمُ زيدٌ من ضيفٍ ، فإن لم يُعَنَّ به الأول على قَصْدٍ : كَرَّمْ ضَيْفُ زَيْدٍ تَعَيَّنَ النصبُ تمييزاً وامتنعت الحالِية ، ولم يجز دخول « مِّنْ » عليه ، لأنَّه فاعِلٌ في الأصل .

[مطابقة تمييز الجملة ما قبله]

(ص) : ويطابق ما قبله اتحد معنى أم لا ؟ ما لم يلزم إفرادُهُ ، لإفراد معناه ، أو كان مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه ، ويلزم الجمع بعد مفرد مبين لا يفيد معناه .

(ش) : يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعيَّه (٢) إن اتحد معنى نحو : كرم زيدٌ رجلاً وكرم الزيدانِ رَجُلَيْنِ ، وكرم الزيدونَ رجالاً . وكذا إن لم يتحد من حيث المعنى نحو : حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه نحو : كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً ، و « أصل » لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده ، لأن الجمع يُوهِمُ اختلافَ أصولِهِم .

أو يكون التمييز مصدرًا لم يُقْصَدَ اختلاف أنواعه نحو : زكي الزيدون سَعِيًّا ، فإن قُصِدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالِّه جاء التمييزُ جَمْعًا نحو : « بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا » (٣) لأن أعمالَهم مختلفةٌ المحال ، هذا خسر بكذا ، وهذا خسر بكذا ، وكقولك : تخالف الناسُ أو تفاوتوا أذهانًا .

(١) في أ : « وإن كان » مكان : « وإن دلَّ » تحريف .

(٢) ط : « وفرعيَّه » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) سورة الكهف ١٠٣ .

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو : نظفُ زيدُ ثياباً ، إذ لو قيل : ثوباً لتوهم أن له ثوباً واحداً نظيفاً (١) .

[توسط التمييز]

(ص) : ويجوز توسطه بين متصرف وفاقاً ، لا تقديمه اختياراً . وجوزّه قومٌ على فعل متصرف غير « كفى » والقراء على اسم شبه به الأوّل .

(ش) : يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو : طاب نفساً زيدٌ . قال أبو حيّان : وقياسه جوازُ توسطه مع الوصف نحو : طيب نفساً زيدٌ ؛ قال : وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرتُ عيوناً الأرضَ .

وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزماً ، بناءً على أن الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها . والقائلون بأنّ الناصب له : ما فيها من فعلٍ وشبهه اختلفوا ، فمنع سيبويه والأكثر من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه ، فلا يقال : نفساً طاب زيدٌ ، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورة .

وجوزّه الكسائي ، والمبرد ، والمازني ، والجزمي وطائفةٌ ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفاً لوروده قال :

— ٩٧٥ — * وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ (٢) * .

وقياساً على سائر الفضلات .

(١) في النسخ الثلاث : « نظيف » بالرفع .

(٢) لأعني همدان . وصدّره :

* أتهجرُ ليلتي للفراقِ حبيبها * .

وانظر شرح شواهد الأعلام . هامش سيبويه ١ : ١٠٨ وابن يعيش ٢ : ٧٤ .

ويستثنى من المتصرف كفى ، فلا يقال : شهيداً كفى بالله بإجماع . ذكره أبو حيّان :
فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : ما رجلاً أحسن زيداً كذا ،
ولا رجلاً أحسن زيد ، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع .

نعم ، استثنى من محلّ الإجماع في الثاني صورة ، وهو التمييز بعد اسم شبه به
الأول نحو : زيد القمرُ حسناً ، فإن القراء جوزّ فيه التقديم ، فيقال : زيدٌ حسناً القمرُ .

[تنكير التمييز أو تعريفه]

(ص) : وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه ، وتأول البصريّة ما ورد .
(ش) : البصريّون على اشتراط تنكير التمييز . وذهب الكوفيون وابن الطراوة :
إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله :

٩٧٦ — وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو ^(١) .

وقوله :

٩٧٧ — عَلَامَ مَلِئْتَ الرَّغْبَ ، وَالْحَرْبُ لَمْ تَقِدِ ^(٢) .

وقولهم : سَفَهُ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَأَلَمَ رَأْسَهُ « وَبَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ^(٣) » .
والأولّون تأوّلوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول
به ، أو على إسقاط الجار ، أي في نفسه وفي رأسه ، وفي معيشتها .

[ما افترق فيه الحال والتمييز]

(ص) : ولا يتعدّد ، والجمهور لا يكون مؤكداً ، ويحذف لقريئة أو قصد

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٢٢٣ .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠٩ قائله مجهول ، وتنتمته غير معروفة .

(٣) سورة القصص ٥٨ .

الإبهام ، لا المميز ^(١) ما لم يوضع غيره موضعه .

(ش) : فارق التمييز الحال : في أنه لا يتعدّد بخلافها ، وفي أنه لا يكون مؤكداً ، والحال تكون مؤكدة كذا [٢٥٣] قاله الجمهور :

وذكر ابن مالك : أن التمييز قد يكون مؤكداً كقوله تعالى : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » ^(٢) .

وأجيب بأن شهراً ، وإن أكد ما فهم من : « إن عدة الشهور » إلا أنه بالنسبة إلى عامله ، وهو — اثنا عشر — مبين .

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام ، أو كان في الكلام ما يدلّ عليه . ولا يجوز حذف المميز ، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم : ما رأيت كالיום رجلاً ، وقد يحذف من غير بدل كقولهم : تالله رجلاً ، أي : تالله ما رأيت كالיום رجلاً .

[تمييز الأعداد]

(ص) : مسألة : مميّز العدد ، ان كان ما بين عشرة ومائة مفرداً منصوباً . وأجاز الفراء جمعه . وإضافة عشرين ^(٣) وأخواته لغة ، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلا إن ^(٤) كان « مائة » . وقد يجمع . وفي اسم الجمع والجنس .
ثالثها : ان استعمل للقلّة جاز قياساً ، أو مائة فما فوقها فمفرداً مضافاً وجمعه معها ضرورة .

(١) أ : « إلا المميز » تحريف .

(٢) سورة التوبة ٣٦ . وفي النسخ الثلاث : « اثني عشر » تحريف .

(٣) أ ، ب : « وإضافة عشرون » تحريف .

(٤) ط فقط : « إلا إذا كان » .

وقال الفراء : سائغٌ ، ويجوز جرُّه بِمن ، ونصبُه مع مائة ومائتين ، وألف ضرورة . وأجازه ابن كيسان . ولا يميّز واحدٌ ، واثنانِ دون شذوذ أو ضرورةٍ ، ولا يجمع تمييز كثرةً ، إن أمكن قِلّة غالباً . ولا يفصل من العدد اختياراً ، وينعت حملاً عليه ، وعلى العدّد ، ويتعيّن الثاني في الجمع السّالم .

ويغني العدد عن تمييزه إضاافته لغيره ^(١) .

(ش) : حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصاً ، وقد تقدّم في صدر الباب : أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد ، فأقول : العدد إن كان واحداً ، أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناءً بالنصّ على المفرد والمثنّى ، فيقال : رجل ورجلان ، لأنه أخصرُ وأجودُ ولا يقال : واحدٌ رجُل ، ولا اثنانِ رجُل .

وأما قولهم :

شَرَيْتُ قَدَحاً واثنيه وشَرَيْتُ اثني مُدَّ البَصْرَةِ ^(٢) فشاذٌ وقوله :

ظَرَفُ عَجُوزٍ فيه ثنتا حنظل ^(٣) .

فضرورة .

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاثُ لَيالٍ ، وعَشْرَةُ أَشْهُرٍ ، وعَشْرُ سِنِينَ ، ما لم يكن التمييز لفظ « مائة » فيفرد غالباً نحو : ثلاثُ مائةٍ ، وقد يجمع أيضاً نحو : ثلاثُ مِثِينَ .

(١) أ : « إضاافته إلى لغيره » بزيادة « إلى » .

(٢) المُدُّ : كيل معروف وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي ، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . انظر اللسان (مدد) وفي النسخ الثلاث : « وشربت » بالباء الموحدة . تحريف .

(٣) قيل لسلمى الهذليّة ، أو لِسَمَاءِ الهذليّة ، أو بلخندل بن المُثَنَّى صدره :
كَأَن خُصِيْبِيهِ مِنَ التَّدْلُدِ .

من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والخزانة ٣ : ٣٦٧ ، والمقتضب ٢ : ١٥٦ ، وابن يعيش

١٤٤ : ٤ .

أما الألف فتجتمع البتّة نحو : ثلاثة آلاف .
وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو : ثلاث القوم ، أو اسم الجنس نحو :
ثلاث نحل ؟ أقوال :

أحدها : نعم ، ويقاسُ إنْ كان قليلاً ، وعليه الفارسيّ . وصححه صاحب
البيسط لشبهه بالجمع ولوروده ، قال :

٩٧٩ - • ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ، وَثَلَاثُ زَوْدٍ ^(١) .

وقال تعالى : « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ^(٢) » .

والثاني : لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما .

والثالث : التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للثقل ^(٣) ، فيجوز أو للكثرة
فلا يجوز ، وعليه المازنيّ .

وعلى المنع طريقه : أن يبيّن بـ « من » ، فيقال : ثلاثة من القوم ، وأربعة من
الطير ، وثلاث من النحل ، وهو في اسم الجنس أكد من اسم الجمع .

وإن كان أحد عشر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو : أحد عشر
كوكباً ^(٤) . « اثنتا عشرة عينا ^(٥) » « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ^(٦) »
« واختار موسى قومهُ سبعين رجلاً ^(٧) » .

(١) للحطيثة . ديوانه ٢٧٠ وعجزه :

• لقد جار الزمانُ على عيالي .

سيبويه ٢ : ١٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٠١ .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) أ : « اسم الجنس ، مكان : « اسم الجمع » .

(٤) سورة يوسف ٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٠ .

(٦) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٧) سورة الأعراف ١٤٢ .

ولا يجوز جمعه عند الجمهور . وجوزَه الفراء نحو : عندي أحدَ عشرَ رجلاً ، وقام ثلاثون رجلاً ، وخرجَ عليه « اثنتي عشرة أسباطاً ^(١) » .

قال الكسائي : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً ، فيقول : عشرو درهم ، وأربعون ثوب .

وإن كان مائة فما فوقها ميّزَ بمفرد مجرور بالإضافة نحو : مائة رجل ، ومائتا عام ، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورة ^(٢) . وجوزَه الفراء في السعة ^(٣) ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي : « ثلاثمائة سنين ^(٤) » بالإضافة مائة . ويجوز جرّه : « من » ، فيقال : ثلاث مائة من السنين . ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة . قال :

— ٩٨٠ — * إذا عاش الفتى مائتين عاماً ^(٥) * .

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السعة ^(٥) ، المائة ديناراً والألف درهماً . وبقي مسائل :

الأولى : لا يجب التمييز مع « ثلاثة » ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً . ومن جموع القلة جمع التصحيح ^(٦) ، قال تعالى : « سبع سموات ^(٧) »

(١) سورة الأعراف ١٦٠ ، وفي ط : « اثنتا عشرة أسباطاً » تحريف .

(٢) ط : « في السبعة » تحريف . وفي ب : « من السعة » .

(٣) سورة الكهف ٢٥ : وهي قراءة حمزة والكسائي — انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٩٠ .

(٤) لربيع بن ضبع الفزاري . وعجزه :

* فقد ذهب اللذّاذةُ والفتاءُ * .

سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢٩٣ ، ومجالس ثعلب ١ : ٢٧٥ ، وابن يعيش ٦ : ٢١ ، والخازنة ٣ : ٣٠٦ ،

والأشموني ٤ : ٦٧ ، والتصريح ٢ : ٢٧٣ ، واللسان (فتاً) والمعرّين ٧ :

(٥) ط : « في التسعة » تحريف .

(٦) أ ، ب : « جمع الصحيح » . (٧) سورة البقرة ٢٩ وغيرها :

و « سَبْعَ بَقَرَاتٍ ^(١) ». « وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ ^(٢) » و « تِسْعَ آيَاتٍ ^(٣) ». ومن القليل :
 « سَبْعَ سَنَابِلٍ ^(٤) » ، و « ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ^(٥) ». « وَثَمَانِيَةَ حِجَجٍ ^(٦) ». فإن لم يمكن جمع القلة
 بأن ^(٧) لم يُسْتَعْمَلْ تَعَيَّنَ جَمْعُ الْكَثْرَةِ نحو : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ .

الثانية : لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة كقوله : [٢٥٤]

٩٨١ - * فِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ مِّنْ جُمَادَى لَيْلَةٍ ^(٨) .

وقوله :

٩٨٢ - * ثَلَاثُونَ لِلْهَجَرَ حَوْلًا كَيْمَلًا ^(٩) .

وقوله :

٩٨٣ - * وَعِشْرُونَ مِنْهَا أَصْبَعًا مِّنْ وَرَائِنَا ^(١٠) .

الثالثة : إذا جيء بنعت مفرد ، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى
 العدد نحو : عندي عشرون رجلاً صالحاً ، أو صالحاً ، وعشرون رجلاً كراماً
 أو كراماً . فإن كان جمع سلامة تعيَّن الحَمْلُ على العدد نحو : عشرون رجلاً
 صالحون ، ذكره في « البسيط » .

(١) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .

(٢) سورة الإسراء ١٠١ وغيرها .

(٣) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٤) سورة القصص ٢٧ .

(٥) ب : « فإن لم يكن » .

(٦) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .

(٧) للعباس بن مرداس . وصدده :

* عَلَى أَنْتَنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى .

سيبويه ١ : ٢٩٢ ، مجالس ثعلب ٢ : ٤٢٤ ، الإنصاف ٣٠٨ ، والخزانة ١ : ٣/٥٧٣ : ١١٩

(١٠) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .

الرابعة : يغني عن تمييز العدد لإضافته إلى غيره نحو : خذ عَشْرَتَكَ وَعَشْرِي زيدا ، لأنك لم تضيف إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السامع معلوم الجنس ، فاستغني عن المفسر ، وقد قال الشاعر :

٩٨٤ - وما أنت أم ما رسوم الديار وستوك قد قاربت تكمل^(١)

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص) : مسألة : مميّز « كم » الاستفهامية منصوب . وفي جرّه ثالثها : يجوز إن جرّت ، وهو بـ « من » مقدّرة . وقال الزجاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً ، وللاخفش فيما أريد به الأصناف^(٢) . ويجوز فصله وحذفه .

(ش) : ختمت الكلام في التمييز بأنواعٍ منه لم نجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب ، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك « كم » الاستفهاميّة والخبريّة ، وكأين^(٣) ، وكذا ، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات .

فتمييز « كم » الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ ، كتمييز عشرين وأخواته نحو : كم شخصاً سما ؟

وقال ابن مالك : لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العددَ المركّب ، فأجرّيت مجراه بأن جعل مميّزها كميّزه في النصب والإفراد .

(١) للكميّ بن زيد ديوان ٢ : ٢٩ وروايته :

وما أنت ويك ورسم الديار وستك قد قاربت تكمل

وانظر الخزانة ١ : ٥٥٨ .

وفي النسخ الثلاث : « قد قربت » ورواية الرّضي : « قد كربت » بالكاف .

(٢) ب : « فيما أريد به الإضافة » تحريف ، وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « وكأي » بدون « نون » .

وأجاز ^(١) الكوفيون كونهُ جمعاً مطلقاً ، كما يجوز ذلك في « كم » الخبرية نحو : كم غلماناً لك ؟

ورد بأنه لم يسمع .

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغلمان . تريد : كم عندك من هذه الأصناف ؟ واختاره بعض المغاربة ، فقال : كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع ، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص . وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو : كم رجلاً عندك ، تريد : كم جمعاً من الرجال ، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم ^(٢) .

ويسوغ باسم الجنس نحو : كم بطاً عندك ؟ تريد : كم صنفاً من البط عندك ؟ وهل ^(٣) يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبرية ؟ مذاهب ^(٤) :

أحدها : لا ، والثاني : نعم ، والثالث : الجواز بشرط أن يدخل على « كم » حرف جر نحو : على كم جذع بيتك مبني .

ثم الجرّ حينئذ : « من » مقدرة ، حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على « كم » عوضاً عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والقرّاء والجماعة .

وخالف الزجاج ، فقال : إنه باضافة « كم » ، لا بإضمار « من » .

وردّه أبو الحسن الأبندي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف

(١) « وأجاز » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « لا عن مبلغ أشخاصه » .

(٣) أ : « وقيل » مكان : « وهل » .

(٤) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « على كم جذع » ... الخ : سقط من أ .

جراً ، فكونهم لم يتعدوا هذا دليل " لقول الجماعة .

ويجوز فصل تمييز « كم » الاستفهامية في الاختيار ، وإن لم يحز في عشرين وإخوته إلا اضطراراً .

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالنحو نحو : كم ضربت رجلاً ، وكم أذاك رجلاً ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى .

ومما وجه به جواز الفصل فيها : أنها لما لزمّت الصدر ، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك ، بل يقع صدرّاً وغيّر صدر ، جعل هذا القدر من التصرف فيها عيوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته .

ويجوز حذف تمييزها نحو : كم ضربت رجلاً ، على أن رجلاً مفعول ضربت ، والتمييز محذوف . وكم رجلٌ جاءك أي كم مرة أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر .

[تمييز كم الخبرية]

(ص) : والخبرية مجرور بإضافتها ، وقيل : بـ « من » ، وينصب إن فُصِّل ، ودونه لغة ، وجرة مفعولاً بظرف ضرورة .

وثالثها : يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة . ثالثها : يجوز في الشعر فقط . ويكون جمعاً . وقيل : شاذّ . وقيل على معنى الواحد ، وقيل : إن لم ينصب ، والأصح جواز حذفه . وثالثها : إن لم يقدر مضافاً . ورابعها : يفتح إن لم يقدر منصوباً ، ومنع نفيه فيهما .

(ش) : تمييز كم الخبرية مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً . قال :

٩٨٥ - . كم عَمَّةٍ لك يا جريرٌ وخالَةٍ (١) .

وقال :

٩٨٦ - . كَمَ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ (٢) .

والافراد أكثر من الجمع ، وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذٌ ، وعليه العُكْبُرِيُّ في شرح (الإيضاح (٣)) . وقيل : [٢٥٥] يكون الجمع على معنى الواحد ، فإذا قلت : كم رجالٍ كأنك قلت : كم جماعةٍ من الرجال . ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريين .

وقال الكوفيون : بمنٍ مقدرةٌ حذفت ، وأبقى عملها كما في قوله :

٩٨٧ - . رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ (٤) .

وضَعَفَ بأن إضمار حرف الجرّ ، وإبقاء عمله إنَّما يكون في ضرورة أو شذوذ ،

(١) للفرزدق يهجو جريراً ، وتامه :

. فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري .

ديوانه ٤٥١ ، سيبويه ١ : ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

(٢) قائله مجهول . وتامه :

. ونعيم سوقه بادوا .

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١١ .

(٣) في النسخ الثلاث : « شرح الإفصاح » بالفاء ولعله تحريف صوابه : « شرح الإيضاح » لأن من مصنفات العكبري : « شرح الإيضاح » للفارسيّ ، ولأن الإفصاح بفوائد الإيضاح من مصنفات محمد بن يحيى الخضر اوي وقد سبق ذكره ١ : ١٠٩ .

(٤) لجميل بثينة ، ديوانه ١٨٧ وتامه :

. كِدْتُ أَفْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٥ ، والخزانة ٤ : ١٩٩ .

(مع ج ٤ - ٦)

فإن فصل نُصِبَ حَمَلًا على الاستفهامية كقوله :

٩٨٨ - * كم نالني مِنْهُمْ فَضْلًا على عَدَمٍ ^(١) .

وربما ينصب غير مفعول . روي « كم عمة لك » البيت - بالنصب .
وذكر بعضهم أن النَّصْبَ بلا فَصْلٍ لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب .
قال أبو حيان : وهي لغة قليلة* .
وإذا نصب بفصل ، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جُرَّ .
هذا مذهب الجمهور .

وذهب الأستاذ أبو علي* ، وابن هشام الخَضْرَاوي* : إلى أنها إذا نصب تمييزها
الترم فيه الأفراد لأن العرب التزمتُهُ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم
الاستفهامية ، وكأيتن ، وكذا . وردّ بأن ذلك فيما يجب نصبه ، لا فيما يجوز نصبه
وجرّه .

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور ؟ مذاهب :
أصحّها : لا ، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايقيَيْن ، وذلك ممنوع إلا في
ضرورة نحو :

٩٨٩ - كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نال العُلَى وكريمٍ بِخُلَةٍ قَدْ وَضَعَهُ ^(٢)

والثاني : نعم ، وعليه الكوفيّون بناء على رأيهم أن الجرّ بمن مضمرة . ويونس

(١) للقطامي . وعجزه :

* إذْ لا أكادُ من الإقْتَارِ أحتَمُلُ .

ديوانه ٣٠ ، وسيبويه ١ : ٢٩٥ .

(٢) من قصيدة لأنس بن زعيم يخاطب بها عبد الله بن زياد .

انظر سيبويه ١ : ٢٩٦ ، الخزاعة ٣ : ١١٩ .

بناءً على رأيه من جواز الفصل بين المتضايقين في الاختيار بذلك .

والثالث : الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو : كمّ بك مأخوذاً
أثاني ، وكم اليوم جائعٍ جاعني ، والمنع إن كان تاماً .

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظرف التامّ والناقص في الفصل بل تُجرّيهما
مُجرّى واحداً . فإن كان الفصل بجملة لم يجرّ الجرّ في كلام ، ولا في شعر عند البصريين ،
لأن الفصل بالجملة بين المتضايقين لا يجوز البتّة .

وجوّزه الكوفيّون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بمنّ لا بالإضافة .

وجوّزه المبرد في الشعر فقط ، وروى قوله :

٩٩٠ - كمّ نالتني منهم فضلٌ على عدمٍ ^(١) .

بالجرّ .

ويجوز حذف تمييز كمّ الخبريّة . ولا يجوز كون المميّز منفيّاً لا في الاستفهاميّة ،
ولا في الخبريّة ، لا يقال : كم لا رجلاً جاعك ، ولا كم لا رجلاً صحّبت ، نصّ
عليه سيبويه ، وأجاز ذلك بعض النحويّين .

نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو : كمّ فرسٍ ركبت لا فرساً ولا فرسين ^(٢) ،
أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً .

[تمييز كأين]

(ص) : وميز كأين يجر بمنّ غالباً . وقال ابن عصفور لازماً ، ومع فقدّها
بإضمامها . وقيل : بالإضافة . قال أبو حيّان : ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف ،

(١) سبق ذكره آنفاً رقم ٩٨٨ .

(٢) ١ ، ب : « لا فرساً ولا فرس » .

أو ممنوع أقوال ، والأصح ألا يفصل .

(ش) : مميز كَأَيِّنْ الأكثر جرّةً بِمِنْ ظاهرةً قال تعالى : « وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ » ^(١) ، « وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ » ^(٢) « وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ » ^(٣) .
قال أبو حيان : ويظهر من كلام سيبويه أن « مِنْ » هنا لتأكيد البيان فهي زائدة .
قال : وقد يقال : إنها تترادف في غير الواجب ، فيقال : إن هذا رُوِيَ فِيهِ أَصْلُهُ مِنَ الاستفهام وهو غير واجب . وينصب قليلاً ، قال الشاعر :

٩٩١ - * وَكَأَيِّنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَنِعْمَةً ^(٤) * .

وقال :

٩٩٢ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ أَلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ ^(٥)
وزعم ابن عصفور : أن جرّه بمن لازم ^(٦) ، وأنه لا ينصب ، قال في الْمُغْنَى :
ويردّه نصّ سيبويه على خلافه .

ويحوز جرّة مع فَقْدِ « مِنْ » .

قال أبو حيان : إلا أنّه لا يحفظ ، فإن جاء كان على إضمار « مِنْ » وهو مذهب الخليل والكسائي ، ولا يحمل على إضافة كَأَيِّنْ ، كما ذهب إليه ابن كيسان ، لأنّه

(١) سورة يوسف ١٠٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٦ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* قديماً ولا تدرون ما من مُنْعِمٍ * .

شرح شواهد المغني ٥١٣ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد : أوضح المسالك رقم ٥٣٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٣

وَأَلَمَّا بَدَأَ الْهَمْزَةَ عَلَى وَزْنٍ فَاعِلاً مِنْ : أَلِمَّ يَأْلَمُ : إِذَا وَجَعَ ، مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ .

(٦) ط : « أَنْ جَرَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ » تحريف صوابه في ١ ، ب ، والمغني ١ : ١٥٩ .

لا يجوز إضافتها إذ المحكي لا يضاف ، ولأن في آخرها تنويناً ^(١) فهو مانع من الإضافة أيضاً . وقد قال سيبويه : إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرحها باضممار « مِن » . انتهى .

وقال ابن خَرُوف : يكون في مميّزها النصب ، ويجوز الجرّ بـ « من » وبغير « مِن » بفصل وبغير فصل .

قال أبو حيان : ومقتضى الاستقراء أن تمييز « كَأَيْن » لا يكون جمعاً ، فليست كمثّل « كم » الخبريّة في ذلك .

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد ، والأكثرّون ، وقال صاحب « البسيط » : إنه ضعيف للزوم « مِن » ففيه حذف عامل ومعمول . قال أبو حيان : ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِفَ وهو مجرور بمِن ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِن « كم » الاستفهاميّة ، وهو منصوب :

والأفصح [٢٥٦] اتصال تمييز « كَأَيْن » بها ، وكذا وَقَعَتْ في القرآن . ويجوز الفصل بينهما بالجملة ، وبالظرف قال :

٩٩٣ — • وكائِنٌ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنٌ مُدَجِّجٍ ^(٢) .

وقال :

٩٩٤ — • وكائِنٌ بالأباطح مِنٌ صَدِيقٍ ^(٣) .

(١) ط : « تنويناً » تحريف .

(٢) لعمرو بن شأس . وعجزه :

• بِجَيِّءٍ أَمَامَ الْأَلْفِ يَرْدِي مُقْتَعًا •

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٩ .

[تمييز كذا]

(ص) : ومميز « كذا » لا يُجَرَّ بمن وفاقاً ، ولا بالإضافة ، ولا البدليّة ، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزماعمها ^(١) .

(ش) : ومميز « كذا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر :

٩٩٥ - عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُوسَاكَ ذَاكِرَا
كذا وكذا لُطْفًا بِهِ نُسِيَّ الْجُهْدُ ^(٢)

ولا يجوز جرّه بمن اتّفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين .

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصّريح .

ورد بأن المحكي لا يضاف ، وبأن في آخرها اسم الإشارة ، واسم الإشارة لا يُضاف . وأجاز بعضهم : كذا دِرْهُمٍ بالجرّ على البدل .

وجوز الكوفيّون الرّفْعَ بعد « كذا » . قال أبو حيّان : وهو خطأ ، لأنه لم يسمع . وجوزوا الجَمْعَ بعد الثلاثة إلى العشرة [٢/٢] .

(١) ب ، ط : « لزاعمها » .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٤ .

نَوَاصِبُ الْمَضَارِعِ

[أَنْ]

(ص) : نواصب المضارع : « أَنْ » . يقال : « عن » . وهي الموصولةُ بالماضي خِلَافاً لابن طاهر ، لا بعد يقين غير مؤول في الأصح .

ويجوز في تِلْوَ : « ظَنَّ » الرفعُ مخففةً ، وكذا خوفٌ تيقنُ مخوفُهُ في الأصح . والأصح لا تعمل زائدةً ، ولا يتقدم معمولٌ مَعْمُولِهَا .

وثالثها : يجوز مع أريد ، وعسى .

ولا يفصل ، وقيل : يجوز بِظَرْفٍ . وقيل : بشرط .

وترفع إهمالاً على الأصح . وعن الكسائي لا يقاس ، ولا تجزم ، وحكاة الرؤاسي^(١) واللحياني ، وأبو عُبَيْدَةَ لُغَةً . وتقع مبتدأ وخبراً ، ومعمولٍ حرف ناسخ ، وجارٍ ولكان ، وظَنَّ ، وبعض المقاربة ، وفعل غير الجزم ، ومضاف خِلَافاً لابن الطراوة ، لا بمعنى « الذي » خِلَافاً لابن الذَّكِيِّ^(٢) .

(ش) : لَمَّا أَنَّهُيْتُ^(٣) منصوبات الأسماء عَقِبَتْ بمنصوبات الأفعال ، كما

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي ، أبو جعفر أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو . من مصنفاته : الفیصل - معاني القرآن - التصغير - الإفراد والجمع . وفي النسخ الثلاث : « الرؤاسي » بالتخفيف .

(٢) هو محمد بن مسعود الغزني ، صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وتوفي ٤٣١ .

(٣) ط فقط : « لَمَّا انْتَهت » .

ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارعِ المرفوعُ . فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف :

أحدها : « أن » وهي أم الباب . قال أبو حيان : بدليل الاتفاق عليها ، والاختلاف في « لن » ، و « إذن » ، و « كَيِّ » . ويقال فيها : « عن » بإبدال همزة عيناً .

وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو : « أنْ كَانَ ذَا مالٍ » ^(١) وبالأمر في نحو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ^(٢) ، وبالنهي في نحو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَلَّا تَفْعَلَ .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غيرها ، فتكون « أن » على مذهبه مشتركة ، أو متجاوزاً بها . واستدل لذلك بأمرين : أحدها : أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين ، وسوف ، وكذا الأمر .

والثاني : أننا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كَلَّمَ ، لما دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه .

وشروط نصب المضارع بعد « أن » ألا تقع بعد فعل يقين كَعَلِمَ ، وتحقق ، وتيقن ونحوها ، فإنها حينئذ المُخَفَّفَةُ من الثَّقِيلَةِ نحو : « عِلْمُ أَنْ سَيَكُونُ » ^(٣) خِلافاً للفرء حيث جَوَّزَ أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العِلْمِ ، وما في معناه مستديلاً بقراءة « أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ » ^(٤) بالنصب ، وهي بمعنى أفلا يعلمون .

وبقول جرير :

(١) سورة القلم ١٤ . وفي ط « إن كان » بكسر همزة تحريف .

(٢) أ فقط : « كتبت إليه أن افعل » .

(٣) سورة المزمل ٢٠ .

(٤) سورة طه ٨٩ .

٩٩٦ - نَرَضَى عَنْ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَلَّا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ ^(١)

وأجيب بأنّ العلم إنّما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ ، أمّا إذا أوّل بالظنّ ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك .

والدليل على استعمال العلم بمعنى الظنّ قوله تعالى : « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » ^(٢) . فإن المراد بالعلم فيه الظنّ القويّ ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصل إليه . ومنع المبرّد النصب أيضاً في المؤول بالظنّ .

فقولي في الأصح راجع إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً .

ويجوز في الواقعة بعد الظنّ الرفع على أنّها المخففة من الثقيلة ، وهو قليل . والأكثر في لسان العرب النصب بعده ، قال تعالى : « أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ^(٣) » وقرئ بالوجهين « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً » ^(٤) .

قال أبو حيّان : وليس في الواقعة بعد الشكّ إلا النصب ، وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقّن مخوفه نحو : خِفْتُ أَلَّا تقومُ ، وخِفْتُ أَلَّا تُكْرِمَنِي قولان ، أصحهما جواز الرفع كما بعد الظن ، وقد سمع . قال أبو محجن :

٩٩٧ - . أخاف إذا ما ميت أن لا أذوقها ^(٥) .

(١) من قصيدة رائية لجرير يهجو بها الأخطل ، ورواية الديوان : ٢٦١ .

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لن يفاخرنا من خلقه بشر

(٢) سورة الممتحنة ١٠ .

(٣) سورة العنكبوت ٢ .

(٤) سورة المائدة ٧١ . ومن السبع لابن مجاهد ٢٤٧ : قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : « أَلَّا تَكُونَ » نصباً .

(٥) لأبي ميخجنّ الثقفي وصدره :

• ولا تدفينتني في القلاة فلأنتي •

انظر الدرر ٢ : ٢ .

والثاني : تعيّن النصب ، وعليه المبرد .

ولا تعمل أنْ الزائدة عند الجمهور ، لأنها لا تختصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي ^(١) في قوله : « فلمّا أنْ جاءَ البَشِيرُ » ^(٢) ولا يعمل إلاّ المُختصّ .

وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدرية ، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجَرّ . وفرق بأنّ الباء الزائدة تختصّ بالاسم .

ولا يجوز تقديم معمولٍ معمولٍ أنْ الناصبة عليها ، لأنها حرف مصدرِيّ ، ومعمولها صلة لها ، ومعمولُها من تمام الصلّة ، فكما لا تتقدّم الصلّة لا يتقدّم [٣/٢] معمولُها ، هذا مذهب البصريّين .

وجوّز الفراءُ تقدّمه لقوله :

— ٩٩٨ * كان جزائي بالنعصا أنْ أجلدا ^(٣) .

فقوله : « بالنعصا » متعلّق « بأجلدا » ، وأجيب بنوره ، أو تأويله على تقدير متعلّق دلّ عليه المذكور .

ونقل ابنُ كَيْسَانَ عن الكوفيّين الجوازَ في نحو : طعّامك أريدُ أنْ أكُلَ ، وطعّامك عسى ^(٤) أنْ أكُلَ .

ولا يجوز فصل أنْ الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

(١) « الماضي » سقطت من ط .

(٢) سورة يوسف ٩٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٨٦ وفي النسخ الثلاث « خير » مكان : « جزائي » تحريف وفي أ فقط : « بالرضا » مكان : « بالنعصا » تحريف .

(٤) في أ فقط : « ويعجبني » مكان : « عسى » .

وجوّزه بَعْضُهُم بِالظَّرْفِ وَشِبْهِهِ نحو : أريد أنْ عِنْدِي تَقْعُدَ ، وأريد أنْ فِي الدَّارِ تَقْعُدَ ، قِيَاساً عَلَى أَنْ الْمَشْدَدَةُ حَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا بِجَمْعِ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْعَمَلِ .

وجوّزه الكُوفِيُّونَ بِالشَّرْطِ نحو : أردت أنْ إِنْ تَزُرُّنِي أَزُورُكَ بِالنَّصْبِ مَعَ تَجْوِيزِهِمُ الْإِلْغَاءَ أَيْضاً ، وَجَزَمَ ^(١) : أَزُرُكَ جَوَاباً .

ويجوز إهمال « أَنْ » حملاً عَلَى أَخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةِ ، فَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ « أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةُ » ^(٢) بِالرَّفْعِ . وَقِيلَ : لَا ، وَأَنْ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ .

وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ بِـ « أَنْ » عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ . قَالَ الرَّوَّاسِيُّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ : فَصَحَاءُ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ بِأَنْ وَأَخَوَاتِهَا الْفِعْلَ . وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا . وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا . وَأَنشَدَ عَلَى الْجَزْمِ :

— ٩٩٩ — . أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا . ^(٣)

وَمِمَّنْ حَكَى الْجَزْمَ بِهَا لُغَةً مِنَ الْبَصْرِيِّينَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَاللَّحْيَانِيُّ ، وَزَادَ أَنَّهَا لُغَةُ بَنِي صُبَّاحٍ . ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ أَنْ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي تَقْدِيرِ الْأَسْمِ تَسَلَّطَ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ وَاللَّفْظِيُّ ، فَتَقَعَ مَبْتَدَأُ نَحْوِ : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ^(٤) . وَخَبَرَ

(١) ط : « وجوز » مكان : « وجزم » تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) الجليل بن معمر العذري . ديوانه ٢٩٩ وعجزه :

• فَأَتْرَكُهَا ثَقْلًا عَلَى كَمَا هِيَ .

وَصَدَرَ الشَّاهِدُ فِي الدِّيَّانِ :

• أَخَافُ إِذَا أَنْبَأْتُكُمْ أَنْ تَرُدَّتِي .

وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ .

(٤) سورة البقرة ١٨٤ .

مُبْتَدَأٌ نَحْوُ : الْأَمْرُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا .

ولا يكون مبتدؤها إلا مصدرًا ، فإن وقع جثة أول . ومعمولًا لحرف ناسخ نحو : إِنْ عِنْدِي أَنْ تَخْرُجَ ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مُصَدَّرًا إِلَّا فِي لَعْلَ ، فيجوز أَنْ يَكُونَ جُثَّةٌ نَحْوُ : لَعْلَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ حَمَلًا عَلَى « عَسَى » .

ومعمولًا بحرف جر ، ويكثر حذفه ، ومعمولًا لكان وأخواتها اسمًا وخبرًا نحو : كَانَ أَنْ تَقْعُدَ خَيْرًا مِنْ قِيَامِكَ ، وَتَكُونَ عَقُوبَتُكَ أَنْ أَغْزَلَكَ .

ومعمولًا لظن وأخواتها مفعولًا أولًا ، وثانيًا نحو : ظَنَنْتُ أَنْ تَقُومَ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَقْعُدَ . وقوله :

١٠٠٠ - إِنْ رَأَيْتَ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَيْكَمْ أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وَتَشَبَّعُوا ^(١)

أَي : لُبْسِ الثِّيَابِ .

ومعمولًا لبعض أفعال ^(٢) المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو : طَلَبْتَ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ ، وَأَرَدْتَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَبَدَأَ لِي أَنْ أَقُومَ ، بِخِلَافِ أَفْعَالِ الْجَزْمِ ^(٣) ، لَا يُقَالُ ^(٤) : فَعَلْتُ ^(٥) أَنْ أَقُومَ . أَي : الْقِيَامَ ، وَلَا أُعْطِيَتْكَ أَنْ تَأْمَنَ ، أَي الْأَمَانَ .

ومعمولًا لاسم مضاف نحو : إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ ، وَخِيفَةُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَأَجِيءُ بَعْدَ أَنْ تَقُومَ ، وَقَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ .

(١) لعبد الرحمن بن حسان .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، وروايته : « حر الثياب » بالحاء والراء المهملتين .

(٢) « أفعال » سقطت من أ ، ب .

(٣) أ : « أفعال غير الجزم » بزيادة : « غير » تحريف .

(٤) « لا يقال » سقطت من أ . ومكانها : « نحو » .

(٥) أ : « علمت » مكان « فعلت » .

وقال ابن الطراوة : لا يجوز أن يضاف إلى أنّ ومعمولها ، لأن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان ، وليس بثابت ، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنٍ ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه ، فإن ثبوت (١) غيره محال .

[لن]

(ص) : « لن » (٢) بسيطة ، وقال الخليل من : « لا أن » والفرّاء : لا النافية أبدلت نونا .

ولأنما تنصب مستقبلاً ، وتُفيدُ نفيه ، وكذا التأكيد لا التأييد على المختار .
وقال بعض البيانيّين : لنفي ما قرب .
والمختار وفاقاً لابن عصفور : تَرَدُّ للدّعاء .

ويقدّم معمولٌ مَعْمُولُهَا خِلَافاً لِلأخْفَشِ الصَّغِيرِ ، ولا يفصل اختياراً .
وجوّزه الكسائيّ بِقَسَمٍ وَمَعْمُولٍ ، والفرّاء بِشَرْطٍ ، وأظنّ . وتُهْمَلُ ،
وحكى اللّحيانيّ الجَزَمَ بها (٣) .

(ش) : الثاني : من نواصب المضارع « لَنْ » ، والجمهور أنّها حرف بسيط ، لا تركيب فيها ولا إبدال . وقال الخليل والكسائيّ : إنها مركبة من : « لا أن » ، فأصلها : « لا أن » حذفت الهزمة لكثرة الاستعمال ، كما حذفت في قولهم : وَيَلْزَمُهُ ، والأصل : وَيَلْ أُمَّهُ ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين : أَلَف « لا » ، ونون « أن » ، فصارت « لن » . والحامل لهما على ذلك قُرْبُهَا في اللفظ من : « لا أن » ، ووجود معنى : « لا » ، « وأن » فيها وهو النفي ، والتخليص للاستقبال .

(١) ب ، ط : « فإن ثبت غيره محال » .

(٢) « لن » سقطت من أ .

(٣) « بها » سقطت من أ .

وقال القراء : هي لا النافية ، أُبدل من ألفها نونٌ ، وحمله على ذلك اتِّفاقُهُما في النفي ، ونفي المستقبل ، وجعل « لا » أصلاً لأنها أقعد في النفي من « لن » ، لأنَّ « لن » لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت ردَّ القولين في حاشية « المغنى » .

وتنصب « لن » المستقبل ، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه [٤/٢] ثم مذهب سيويوه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون ^(١) النفي بها أكد من النفي بلا .

وزهب الزمخشري في « مُفَصِّلِهِ » : إلى أنَّ « لن » لتأكيد ما تعطيه ، « لا » مِن نفي المستقبل . قال : تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكثرت وشددت ، قلت : لن أبرح اليوم ، قال تعالى : « لا أبرحُ حتَّى أبلغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ » ^(٢) . وقال : « فلن أبرح الأرض حتَّى يأذنَ لي أبي » ^(٣) .

وزهب الزمخشري في « أُنْمُوذُجِهِ » ^(٤) : إلى أنها تفيد تأييد النفي .

قال : فقولك : لن أفعله ، كقولك : لا أفعله أبداً ، ومنه قوله تعالى : « لن يَخْلُقُوا ذُبَاباً » ^(٥) . قال ابن مالك : وحمله على ذلك اعتقاده في « لن تراني » أن الله لا يرى ، وهو باطل . وردّه غيره بأنها لو كانت للتأييد لم يُقَيَّدْ منفيها باليوم في : « فلن أكلم اليوم أنسياً » ^(٦) . ولم يصح التوقيت في قوله : « لن نبهرح عليه عاكفين حتَّى يرجع إلينا موسى » ^(٧) . ولكان ذِكْرُ الأبد في قوله : « ولن يتمنوه أبداً » ^(٨) تكراراً ، إذ ^(٩) الأصل عدَمُهُ . وبأن استفادة

(١) « أن يكون » سقطت من أ .

(٣) سورة يوسف ٨٠ .

(٢) سورة الكهف ٦٠ .

(٥) سورة الحج ٧٣ .

(٤) ١ : « في المفرد » تحريف .

(٧) سورة طه ٩١ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٩) « إذ » سقطت من ب ، ط .

(٨) سورة البقرة ٩٥ .

التأييد في آية « لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً ^(١) » مِنْ خَارِجٍ ^(٢) . وقد وافقه على إفادة التأييد ابن عطية ^(٣) : وقال في قوله : « لَنْ تَرَانِي » ^(٤) : لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ، ولا في الآخرة ، لكن ثبت في الحديث المتواتر : « أَنْ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَهُ » . ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم : ابنُ الخباز ، بل قال بعضهم : إنَّ منعه مكابرةٌ ، فلذا اخترته دون التأييد .

وأغرب عبد الواحد الزمَلَكاني ^(٥) فقال في كتابه « التبيين في المعاني والبيان » : إنَّ « لَنْ » لنفي ما قُرْب ، ولا يمتد معنى النفي فيها . قال : وسِرَّ ذلك أنَّ الألفاظ مُشَاكِلةٌ للمعاني ، « ولا » آخرها أَلَف ، والألف يكون امتدادُ الصَّوْت بها ، بخلاف التَّوْن ، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور ، وأبو حيَّان ، وردَّاه .

والجُمهور على أن الفعل بعد « لَنْ » لا يخرج عن كونه خبراً كحالهِ بعد سائر حروف النفي غير لا .

وذهب قوم : إلى أنه قد يخرج بعد « لَنْ » إلى الدَّعاء كحالهِ بعد لا ، قال الشاعر في « لا » .

(١) سورة الحج ٧٣ .

(٢) قال الصبان ٣ : ٢٧٨ : « وأما التأييد في : « لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً » فلامر خارجي ، لا مِنْ مقتضيات لَنْ » .

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ... بن عطية الفرناطي الإمام أبو محمد الحافظ القاضي .

ألف التفسير العظيم ، توفي سنة ثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ست وأربعين وخمسمائة .

(٤) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٥) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف مات ٦٥١ .

• ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرُ^(١) •

— ١٠٠١

وقال في لن :

١٠٠٢ — لن تَزَالُوا كَذَلِكَمُ ثُمَّ لَا زِلْ — ت لكم خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٢)

وهذا القول اختاره ابن عصفور : وهو المختار عندي ، لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر .

وتقدم معمول معمول « لن » عليها جائز ، خلاف معمول معمول « أن » ، إذ لا مصدرية فيها ، وقد قالوا : إن « لن أضرب » نفي لسأضرب ، فكما جاز : زيداً سأضرب ، جاز زيداً لن أضرب . ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي ، لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معمول عليه كسائر حروف النفي .

ولا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل في الاختيار ، لأنها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيداً بنصب « تضرب » ، لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل ب « لا » كما لا يقال : لن لا تضرب زيداً ، هذا مذهب البصريين وهشام .

واختار الكسائي الفصل بالقسم ، ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيداً ولن زيداً أكرم . ووافقه الفراء على القسم ، وزاد = جواز الفصل ب « أظن » نحو : لن أظن أزورك بالنصب ، وبالشرط نحو : لن إن تزرنني أزورك بالنصب ، وجوز الإلغاء والحزم جواباً .

قال أبو حيان : وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصحيح ، لأن « لن » وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٣٤٩ .

الناصب للأسماء ، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنَّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل ، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقربُ منه بين عوامل الاسماء والأسماء ، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء .

وحكى اللحياني^(١) الجزمَ يلن لغةً وأنشد عليه :

١٠٠٣ - لنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ^(٢)

[كي]

(ص) : كي^(٣) إنَّ كانت الموصولة ، فالنصب بها عند الجمهور ، أو الجارة فبأن مضمرة .

وجوز الكوفيّة إظهارها . وتتعيّن الأولى بعد اللام ، والثانية قبلها ، وترجع مع إظهار أن .

وأنكر الكوفيّة كونها جارة . وقوم كونها ناصبة .

ولا تفيد الناصبةُ عِلَّةً ، ولا تنصرف ، بل تجرّ باللام .

ويجوز تأخيرُ معلُولِها ، والفصل بلا النافية ، وما الزائدة ، وبهما لا بغير ذلك .

وجوزَه الكسائي بمعمول ، وقَسَمَ ، وشرَطَ ، ولا عمل . وابن مالك وولده : وتعمل .

ولا يُقدّم معمولٌ منصوبها ، ولا على [٥/٢] المعلوم في الأصح .

(١) « اللحياني » سقط من أ .

(٢) نسب لأعرابي . من شواهد الأشموني ٣ : ٢٧٨ .

وانظر شرح شواهد المغني ٦٨٨ .

(٣) « ص » ، « كي » سقط من أ .

وجوز الكوفية والمبرد النصب بـ « كما » .

(ش) : الثالث من نواصب المضارع كَيّ : ومذهب سيويه والأكثرين : أنها حرف مشترك ، فتارة تكون حرف جرّ بمعنى اللام ، فتتفهم العلة ، وتارة تكون حرفاً تنصب ^(١) المضارع بعده ... واختلف هؤلاء :

فمذهب سيويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أنّ « أن » مضمرة بعدها . وذهب الكوفيون : إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم .

وقيل : إنها مختصة بالاسم ، فلا تكون ناصبة للفعل .

واحتج من قال : إنها مشتركة بأنه سُمِعَ من كلام العرب : جئت لكي أتعلّم ، وسمع من كلامهم : كَيْمَةٌ ، فأما : لكي أتعلّم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجرّ عليها ، وليست فيه حرف جرّ لأن حَرَفَ الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ .

وأما كَيْمَةٌ فهي حرف جرّ بمعنى اللام كأنه قال : لِمَه ؟ وَوَجْهٌ ^(٢) الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تقرّر من لسان العرب أن « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها حَرَفُ الجرّ حذفت ألفها نحو : يَمَ ، وَلِمَ ، وَفِيمَ ، وَعَمَ ، فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت .

ويدلّ أيضاً على أنها جارة دخولها على « ما » المصدرية كقوله :

* يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ ^(٣) . — ١٠٠٤

(١) من قوله : « تنصب المضارع » إلى قوله : « بنفسها » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « وبوجه » .

(٣) قاله قيس بن الخطيم ، وصدره :

= * إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما .

فرفع الفعل على معنى : يراد الفتى للضر والنفع .

وأما جئت كي أعلم ، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها ، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها ، فتكون بمعنى أن ، واللام مقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في : جئت أن أعلم . ويحمل عندهم أن تكون الجارة ، وتكون أن مضمرة بعدها ، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف — على ما سيأتي بيانه —

ويبنى على هذا المذهب قرع ، وهو أنه : هل يجوز أن تدخل كي على « لا »^(١) أم لا يجوز ؟

والجواب أنك إن قدرتها الجارة لم يحز ، لأن « كي » كاللام ، فلا تدخل عليها إلا مع « أن » كما في اللام نحو : « لثلاث يعلم »^(٢) . وإن قدرتها الناصبة جاز نحو : كئلا تقدم .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية ، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كأن^(٣) . ولا تصرف تصرف « أن » ، فلا تقع مبتدأة ، ولا فاعلة ، ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام .

وتعين الناصبة بعد اللام نحو : جئت لكي أعلم ، لثلاث يجمع بين حرفي جر ، ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كأن^(٤) ، ولذلك شبه سيبويه إحداهما بالأخرى .

= ونسبه السبوطي في شرح شواهد المغني ٥٠٧ للناطقة الذبياني . وقيل : للناطقة الجعدي . وانظر الخزانة ٣: ٥٩١ .

(١) ط فقط : « على اللام » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .

(٤) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .

وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللّام نحو : جئتُ كيّ لأقرأ ، فكَيّ حرف جرّ ،
واللامُ تأكيدٌ لها وأنّ مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها
وبين الفعل باللام .

ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجارّ ولا بغيره .
ولا يجوز أن تكون كي زائدة ، لأنّ « كي » لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع ،
فيحمل هذا عليه .

وهذا التّركيبُ أي مجيء « كيّ » قبل اللّام نادرٌ ، ومنه قول الطّرمّاح :

١٠٠٥ - * كادوا ينصُرِ تميمَ كيّ ليلنحِقَهُمْ ^(١) .

وإضمارُ « أنْ » بعد الجارّة على جهة الوجوب ، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين
إلاّ في ضرورة .

وجوّزه الكوفيّون في السّعة .

قال أبو حيّان : والمحفوظ إظهارها بعد « كيّ » الموصولة بما كقوله :

١٠٠٦ - * كيما أنْ تغرّ وتخدعا ^(٢) .

ولا أحفظ من كلامهم : جئتُ كيّ أنْ تكرمني .

ومع إظهار اللّام ^(٣) نحو : جئتُ لكيما أنْ تقوم ، يترجّح كونها جارة مؤكّدة

(١) هو للطّرمّاح كما ذكر السيوطي في الجمع ، وصاحب الدرر ٢ : ٥ يقول : لم أعثر على قائله
وتنتمته .

(٢) لجميل بن تغمر العُدريّ . والشاهد قطعة من بيت تمامه :
* فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحاً ... لسانك

ديوانه ١٢٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٩٠ .

(٣) ب ، ط : « ومع إظهار أنْ » تحريف صوابه في أ .

لِلآم على كونها ناصبة مؤكدة بأن ، لأن « أَنْ » هي التي وَلِيَتْ الفعل ، وهي أمّ الباب ، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل ، واللام أصل في باب الجرّ ، فكانت كي توكيداً لها ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ « أَنْ » ^(١) ، لأنّ التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد .

ومن أحكام كي ^(٢) : أنه لا يمتنع تأخير معلولها ، فيجوز أن تقول : كي تُكْرِمَنِي جِئْتُكَ سواء كانت الناصبة أو الجارة ، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله ، وتقدم المفعول من أجله سائغاً .

قال أبو حيان : وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معلولها بـ « لا » النافية نحو : « كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً » ^(٣) . وبـ « ما » الزائدة كقوله :

١٠٠٧ — • تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا ^(٤) •

وبهما معا كقوله :

١٠٠٨ — أَرَدْتُ لِكَيْمَا لَا تَرَى لِيَّ عِشْرَةَ
وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ ^(٥)

(١) « لأن » سقطت من أ ، ب .

(٢) « كي » سقطت من أ .

(٣) سورة الحشر ٧ .

(٤) لأبي ذؤيب وعجزه :

• وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيَحْكُ فِي غِمْدٍ •

الخرانة ٣ : ٥٩٧ ، ودبيان الهذليين ١ : ١٥٩ ، وقد سقط هذا الشاهد وما بعده إلى قوله :

« أردت لكيما » الخ من أ .

(٥) قائله مجهول وفي النسخ الثلاث « ترى لي عشرة وفي الدرر ٢ : ٥ : « لا تراني عشرين » .

وأما الفصل بغير « ما » ، فلا يجوز عند البصريين ، وهشام ، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار . وجوزَه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسَم وبالشَرَط ، فيبطلُ عَمَلُهَا ، فتقول : أزورك كي والله تزورني ، وأكرمك [٦/٢] كي غلامي تُكْرِمُ ، وأزورك كي إن تكافئ أكرمك .

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل .

قال أبو حيان : وهو مذهب ثالث لم يسبقا إليه .

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ ، وله ثلاث صور : أحدها : تقدّمه على المعمول فقط نحو : جئت كي النحو أتعلم . والثانية : على كي فقط نحو : جئت النحو كي أتعلم . والثالثة : على المعلوم أيضاً نحو : النحو جئت كي أتعلم . وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْلِ ، وفي الثانية والثالثة أن كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول .

وإن كانت جارة فأن مضمرة ، وهي موصولة أيضاً .

وفي الصورة الثانية خلافٌ للكسائي . قال أبو حيان : ولا يبعد أن يجزى في الثالثة ، لكنه لم يُنقل .

وأثبت الكوفيون من حروف النصب « كما » بمعنى : « كيما » ، ووافقهم المبرد ، واستدلوا بقوله :

١٠٠٩ — وطرفك إما جئتنا فاصرفته كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(١)

(١) من قصيدة لابن أبي ربيعة كما في الدرر ٢ : ٥ وفي رواية العيني منسوب للبيد العامري .

وفي الأشموني ٣ : ٢٨١ : « فاحسنه » مكان : « فاصرفته » .

ورواية الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٦ .

إذا جئت فامنع طرف عينيك غيرتنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وأنكر ذلك البصريّون ، وتأولوا ما ورد على أنّ الأصل : كيما : حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما ، وحذف النون من الفعل ضرورة .

[إذن]

(ص) : إذن ^(١) : الجمهور : أنها حرفٌ بسيطٌ . وقال الخليل من : « إذْ أنْ » . والرندي ^(٢) : « إذا أنْ » . وقومٌ : اسمٌ . وأنها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة ، وتليها ^(٣) جملةٌ اسميةٌ ، وخبر ذي خبر . وإنما تنصبُ مستقبلاً وليها مُصدّرةٌ ، والرفع حينئذٍ لُغيةٌ أنكرها الكوفيّون .

فان وليتَ عاطفاً قلّ النصب ، أو ذا خبر امتنع . وجوّزه هشام بعد مبتدأ ، والكسائي بعد اسمي أنْ ، وكان .

ويفصل بقسم حذف جوابه ، ولا النافية .

وجوّزه ابنُ بابشاذ بنداءً ، ودعاءً . وابن عصفور والأبدي بظرف . والكسائي وهشام والقرءاء بمعمول ، ثم اختار الرقع والكسائيّ التّصّب . وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه ، والقرءاء وأبطله ، ولا نصّ للبصرية .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعدهم المنع .

ومعناها : قال سيبويه الجواب والجزاء ، قال الشّكّونيّ دائماً ، والفارسيّ غالباً ، ولا يحذف معمول ناصب دونه ، ولا لدليل على الأصحّ .

(ش) : اختاف التّحويّون في حقيقة « إذن » ، فذهب الجمهور : إلى أنّها

(١) « ص ، إذن » سقطا من أ .

(٢) سبق ذكره ١ : ١٢٦ .

(٣) ط فقط : « وتليهما » بالفتحة .

حرف بسيط ، وذهب قوم : إلى أنها اسم ظَرْف ، وأصلها : إذْ الظرفية ، لِحَقِّهَا التَّنوينِ عِوَضاً من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجَزَائِيَّة ، فبقي فيها معنى الرِّبْط والسَّبَب .

ولهذا قال سيبويه : معناها الجواب والخزاء ، فقال الشَّلَوِيُّن : دائماً في كل موضع . وقال أبو عليّ الفارسيّ : غالباً في أكثر المواضع ، كقولك لمن قال أزورك : إذن أكرمك ، فقد أَجَبْتَهُ ، وجعلت لإكرامه جزاء زيارته ، أي : إنْ تَزُرْنِي أَكْرَمْتُكَ . قال : وقد تَتَمَخَّضُ للجواب كقولك : لمن قال أُحِبُّكَ : إذن أُصَدِّقُكَ ، إذْ لا مجازاة هنا ، والشَّلَوِيُّن يتكلف في جعل مثل هذا جزاءً ، أي إنْ كنت قلت : ذلك حقيقة صدقتُكَ .

وذهب الخليل : إلى أنها حرف تركّب مِن « إذ » و « أن » وغلب عليها حكم الحرفيّة ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذّال ، ثم حذفت والتزم هذا النّقل ، فكأن المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذْ أن أكرمك ^(١) ، قلت حينئذ ^(٢) : زيارتي واقعة . ولا يتكلّم بهذا .

وذهب أبو عليّ عمرُ بن عبد المجيد الرّندي : إلى أنها مركبة من « إذا » ، « وأن » لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الرِّبْط كلّ إذا ، والنّصب كأنْ ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين ، لأنها تطلبه إلى الاستقبال . وقال الزّجاج والفارسيّ : الناصِبُ أن مضمرة بعدها ، لا هيّ ، لأنها غير مختصة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عبّدُ الله يأتيك وتليها الأسماء

(١) في ب : « أزورك » مكان : « أكرمك » .

(٢) « قلت حينئذ » سقطت من أ .

مبنية على غير الفعل .

ولنصبها المضارع ثلاثة شروط :

أحدها : كونه مستقبلاً ، فلو قيل لك : أَحْبَبْتُكَ ، فقلت : إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقاً رفعت ، لأنه حال ، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال ^(١) .

ثانيها : أن يليها فيجب الرفع في نحو : إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ للفصل . ويغترف الفصل بالقسم ، وبلا النافية خاصة ، لأن القسم تأكيد لربط إِذَنْ . و « لا » لَمْ يعتد ^(٢) بها فاصلة ، في أَنْ ، فكذا في [٧/٢] إِذَنْ قال الشاعر :

١٠١٠ — • إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ ^(٣) •

وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو : إِذَنْ — يا زَيْدُ — أَحْسَنَ إِلَيْكَ ، وإِذَنْ — يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ — يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ .

قال أبو حيان : ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب .

وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصل بالظرف نحو : إِذَنْ — غداً — أَكْرِمُكَ . وأجاز الكسائي وابن هشام والفرّاء = الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو : إِذَنْ فِيكَ أَرْغَبَ ، وأَرْغَبُ ، وإِذَنْ صَاحِبُكَ أَكْرِمُ وَأَكْرِمَ .

فلو قدّمت معمول الفعل على إِذَنْ نحو : زَيْدٌ إِذَنْ أَكْرِمُ .

(١) ط فقط : « إلى الاستقبال » .

(٢) ط : « والأكثر تقيّد بها » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت . قال في الدرر ٢ : ٥ : وقد بحث عنه في ديوان حسان فلم أجده . من شواهد : أوضح المسلك ، رقم ٤٩٧ . وعجزه :

• تشيب الطفل من قبل المشيب •

فذهب الفراء : إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب .
قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم
التصدير في عملها ألاّ تعمل ، والحالة هذه ، لأنها غير مصدرّة ^(١) . ويحتمل أن
يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تُصدّر لفظاً فهي مصدرّة في النية ، لأن النية بالمفعول
التأخير .

ثالثها : أن تكون مصدرّة فلا تنصب متأخرة نحو : أكرمك إذن بلا خلاف ،
لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه .

وأما المتوسطة : فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو :
إن تزرنني إذن أكرمك ، أو القسم لجوابه نحو :

١٠١١ - لئن عاد لي عبد العزير بمثلها
وأمكنني منها إذن لا أقيلها ^(٢)

أو الخبر للمخبر عنه نحو : زيد إذن يكرمك ، امتنع النصب في الصور كلها .
وفي الأخيرة خلاف ، فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال . وأجازه الكسائي
بعد اسم إن نحو :

١٠١٢ - . إني إذن أهلك أو أطيراً . ^(٣)

(١) ط فقط : « غير مصدر » بإسقاط تاء التانيث .

(٢) لكثير عزة . من شواهد سيبويه ١ : ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول . وصدده :

• لا تتركني فيهم شطيرا •

الإنصاف ١ : ١٧٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠ ، والخزانة ٣ : ٥٧٤ .

والشطير : الغريب .

وبعد اسم كان نحو : كان عبدُ الله إِذَنْ يُكْرِمُكَ .
ووافق الفراء والكسائي في إنَّ ، وخالفه في كان ، فأوجب الرفع .
ونصَّ الفراء على تعيين الرفع بعد ظَنَّ نحو : ظننت زيدا إِذَنْ يُكْرِمُكَ .
قال أبو حيان : وقياس قول الكسائي جوازُ النصب أيضاً .
وإن وليت عاطِفاً قَلَّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى :
« وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا » ^(١) . « فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا » ^(٢) .
وقرىء شاذاً : « لَا يَلْبَثُوا » ، ولا « يُؤْتُوا » ، فمن أُلغِيَ راعي تقدّم حرف
العطف ، ومن أعمل راعي كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة .
وإلغاء « إِذَنْ » مع اجتماع الشروط لغةً لبعض العرب ، حكاه عيسى بن عمَرَ ،
وتلقّاها البصريّون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .
وخالف سائر الكوفيّين ، فلم يُعْجِزْ أَحَدٌ منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان :
ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ إِلَّا أنها لغة نادرةٌ جِدّاً ،
ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل .
ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معموها ، وتبقى هي لا اختصاراً ولا اختصاراً ،
فلو قيل : أتريد أن تَخْرُجَ ؟ لم يَجْزُ أن تجيب بقولك : « أريد أن » وتحذف « أخرج » .
وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كيما فيعودُ
ظهره طَبَقاً وَاحِداً » ^(٣) ، يريد : كيما يَسْجُدُ ، قال : وهذا كقولهم : جثت
ولمّا ، قال أبو حيان : وليس مثله ، لأن حذفَ الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ
في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هذا شيءٌ مِّنْ ^(٤) كلام العرب .

(١) سورة الإسراء ٧٦ . (٢) سورة النساء ٥٣ .

(٣) انظر البخاري : « باب التفسير » .

(٤) ب ، ط : « في » مكان : « مِّنْ » .

[لامُ الجُحود]

(ص) : مسألة : تنصب « أن » مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح . وهي المسبوقه بكون ماضٍ لفظاً أو معنى ، منفيّ بما أو لم ، قيل : أو أخوات كان . قيل : أو ظنّ قيل : أو كلّ فعل .

وحذف الخبر معها حتّم غالباً .

وزعم الكوفيّة النّصب بها ، فمدخولها خبرٌ ، وهي زائدةٌ للتأكيد ، وتعلب بقيامها مقام « أن » ، والفهري لا يرفع مدخولها ضمير السببي .

وجوّز قوم إظهار « أن » مع حذفها . وقومٌ دونه ، ولا تلي مفرداً .

(ش) : « أن » أمّ الباب ، فلهذا تنصبُ ظاهرةً ومضمرةً ، ولها إذا أضمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز .

فالأوّل : بعد نوعين من الحروف : أحدهما : ما هو حرف جرّ ، والآخر : ما هو حرف عطف ، فالأول حرفان : أحدهما اللّام التي يسميها النحويّون لام الجحود .

ومذهب البصريّين : أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً . وذهب الكوفيّون : إلى أنّ الناصب هو لام الجحود نفسها . وذهب ثعلب : إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن .

وعلى الأوّل : لا ^(١) يجوز إظهار أن ، لأنّ إيجابه : كان زيد سيقوم فجعلت اللّام في مقابلة السّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين [٨/٢] فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ .

(١) في أ : « الأوّل لا » سقطت من أ .

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في « كي » نحو :
ما كان زيدٌ لأنَّ يَقُومَ^(١) . قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماع من العرب .

وأجاز بعض النحاة حذفَ اللّام ، وإظهار « أن » نحو : « وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفْتَرَى^(٢) » أي لِيُفْتَرَى . وأوّلُه المانعُون بأنَّ « أن » وما بعدها في تأويل المصدر ، والقرآن أيضاً مصدرٌ ، فأخبر بمصدرٍ عن مصدر .

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصحّة الكلام بدونها ، إذ يقال في :
ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل ، لا لأنها زائدةٌ ، إذ لو كانت زائدة لما كان
لنصب الفعل بعدها وجّهٌ صحيحٌ .

قال أبو حيّان : ومن أغرب المتقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مِّنْ
أنَّ اللّام في نحو قوله : « وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ^(٣) » هي لام كي . وهذا نظير
مَنْ سَمِيَ اللّام في ما جئتكَ لِيُكْرِِمَنِي لامَ الجُحُود بل قول هذا أشبه ، لأن اللام
جاءت بعد جَحَدٍ لغةً ، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا
أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهُوٌ^(٤) مِّنْ قائله .

ولأنما تقع^(٥) لام الجحود بعد كَوْنٍ منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ ، ولما هو ماضٍ
لفظاً^(٦) نحو : « ما كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ^(٧) » أو معنى نحو : لم يكن زيدٌ لِيَقُومَ .

(١) أ ، ب : « ما فاز إلا أن يقوم » وهو تحريف .

(٢) سورة يونس ٣٧ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

(٤) أ : « فهو وهم من قائله » .

(٥) أ : « ولأنما تقع » تحريف .

(٦) في أ : « بعد كون ماضٍ لفظاً فنصّ بما أو لم دون ولا نحو » الخ ، ب : « بعد كون ماضٍ لفظاً
نحو » الخ . صوابه في ط .

(٧) سورة الأنفال ٣٣ .

ومذهب البصريين : أن خبر كان حينئذ محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأن الفعل ^(١) ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة ، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ والتقدير : ما كان الله مُريداً ^(٢) لكذا . والدليل على هذا التقدير : أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب . قال :

١٠١٣ - * سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُو ^(٣) * .

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها .
ومذهب الكوفيّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد .
وزذهب بعض النحويين : إلى أن لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو : ما أصبح زيدٌ ليضرب عمرأ ، ولم يُصْبِحْ زيدٌ ليضرب عمرأ .
وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليضرب عمرأ ، ولم أظن زيداً ليضرب عمرأ ^(٤) . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه .

وزذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمه فعلٌ نحو : ما جئتُ لِتُكْرِمَنِي .

قال أبو حيان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفرق بينهما من وجوه كثيرة - ستأتي .

(١) ط : « العمل » مكان : « الفعل » تحريف .

(٢) أ : « ما كان الله يمد يد لذلك » تحريف .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وعجزه :

• ولكن المضيع قد يصابُ • .

وذكر في التصريح غير منسوب ٢٣٥ .

(٤) « ولم أظن زيداً ليضرب عمرأ » سقط من أ .

[حتى]

(ص) : وبعد حتى الجارة ، وزعمها الفراء غيرها ، والنصب بها ، والكسائي بها ، والجرّ إلى مضمرّة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارة بنفسها تشبيهاً بأن ، وإلى ، وعليها يجوز إظهار « أن » ^(١) وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .

ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضر اوي وابن مالك : أو إلّا .

ولأنما تنصب مستقبلاً وجوباً ^(٢) إن كان حقيقة ، وإلّا فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لخلول الفاء محلّها .

والأصحّ نعين النصب مع فعل غير موجب ، وقلّما لا « كثر ما » و « طالما » . وربّما جوزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب ، ونصب حال مُسبّب .

والنصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوزه الأخفش وابن السّراج بظرف وشرط ماض .

وهشام بقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .

(ش) : الحرف الثاني . حتى ، وكونها الجارة ، والنصب بعدها بـ « أن » لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريّين ، واستدلّوا بثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف « ما » الاستفهامية بعدها نحو :

١٠١٤ - • فحتامَ حَتَامَ العناءُ المُطَوَّلُ ^(٣) •

(١) « أن » سقطت من أ .

(٢) ط : « وجواباً » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) للكُمَيْت بن زيد . وصدّره :

• فَتَيْلِكَ وَلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكُنْهُمُ •

انظر حاشية الأمير على المغني ٢ : ٣ .

ولم ينسبه صاحب الدرر ٢ : ٦ .

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبةً للفعل ، لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، لأن ذلك ينفي الاختصاص .

واختلف الكوفيّون ، فذهب الفراء : إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى . وذهب الكسائي : إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارة باضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين . ثم إنه جوز إظهار « إلى » بعدها ، فقال : الجرّ بعد حتى يكون بـإلى مُظْهَرَةٌ ، ومُضْمَرَةٌ . وذهب بعض الكوفيّين : إلى أنها ناصبة بنفسها كـ « أن » ، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيهاً بـإلى . ومع قول الكوفيّين : إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها ، قالوا : لو قلت لأسيرن حتى أن أصبح القادسيّة جاز ، وكان النصب بحتى وأن توكيداً ، كما [٩/٢] أجازوا ذلك في لام الجحود . وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ .

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها ، لأن الثواني تحمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله :

١٠١٥ - حتّى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مُختارٌ ^(١) وفيه دليل لقولهم : إن « أن » مضمرة بعدها .

وحتّى هذه هي المرادفة ^(٢) لكي الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف واحداً منهما .

فالمرادفة لـ « كي » نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل ، والمرادفة إلى نحو : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » ^(٣) ، فهي

(١) ليزيد بن حمار من أبيات أربعة قلها يوم ذي قار ، انظر شرح شواهد المغنى ٩٦٥ .

وفي ط : « حتى تكون » أو أن تبين « بالتاء تحريف صوابه من أ ، ب ، والدرر .

(٢) أ : « الواقعة لكي الجارة » تحريف . (٣) ط ٩١ .

هنا حرف غاية . قال أبو حيان : والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين .

وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ « إلا أن » ^(١) فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

١٠١٦ - ليس العطاء من الفضول سماحةً

حتى تجودَ ، وما لديك قليلُ ^(٢)

قال أبو حيان ^(٣) : وقد أغنانا ابنه عن الردّ عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : « إلى أن » ، وإذا احتمل أن تكون حتى في الغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى إلا أن .

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه » : عندي أنه يجوز أن يكون : « على الفطرة » حالاً من الضمير ، و « يولد » في موضع خبر ، وحتى بمعنى « إلا أن » المنقطعة ، كأنه قال : إلا أن يكون أبواه ، والمعنى : لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه ^(٤) . قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام « حتى » ومنه قوله :

١٠١٧ - والله لا يذهب شيخخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا ^(٥)

(١) « مرادفة لإلا » بسقوط « أن » .

(٢) للمقنع الكندي . من شواهد : الأشموني ٣ : ٢٩٧ .

(٣) « أبو حيان » سقطت من أ ، ب .

(٤) في رأي الخضراوي : أن زمن الميلاد لا يتناول ، فتكون حتى في الغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية ، فتكون حتى في التعليل . وفي رأي ابن هشام : أن تخريجه على أن فيه حذفاً ، أي يولد على الفطرة ، ويستمر على ذلك حتى يكون الخ ... انظر المعنى ١ : ١١٢ .

(٥) لامرئ القيس .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٨ .

المعنى : إلا أنْ أُبِيرَ ، وهو منقطعٌ بمعنى : لكن أبير . انتهى .

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتى إذا كان مستقبلياً نحو : لأسيرَنَ حتى أصبحَ القادسيّة ، أو ماضياً في حُكْمِ المستقبل نحو : سِرْتُ حتى أدخُلَ المدينة ، فهذا مؤول بالمستقبل ، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه .

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع ، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكونان متصليي الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل حتى وقع ومضى ، وما بعدها في حال الوقوع ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم : مَرَضَ فلانٌ حتى لا يرجونه ، أي فهو الآن لا يُرجى ، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم .

والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع ، لكنك متمكنٌ من إيقاعه في الحال نحو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي فأنا الآن متمكنٌ من دخول المدينة لا أُمْنَع من ذلك .

وشرط الرفع أيضاً : أن يكون ما بعدها فضلةً ، فلو كان واقعاً موقع خبر المبتدأ ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو : كان سيري حتى أدخلُها ، لأنه لو رفع لكانت (١) حتى حرف ابتداء ، فيبقى المُخْبِرُ عنه بلا خبر .

وأجاز الكسائي : رفع المستقبل إذا كان غيرُ مُسَبَّبٍ عما قبل نحو : سرت حتى تطلعُ الشمس ونصب الحال إذا كان مُسَبَّباً عما قبل ، وجوزّه في قول حسان :

* يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ (٢) *

(١) من قوله : « لكانت حتى » إلى قوله : « حتى تطلع الشمس » سقط من أ .

(٢) لحسان بن ثابت . ديوانه ١٨٣ وعجزه :

* لا يسألون عن السّواد المُقْبِل .

وَرَدَّ بعدم السماع ، وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال .

ويتعيّن النصبُ عند سيويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجِب ، وهو المنفيّ ، وما فيه الاستفهام ، وقلّما نحو: ما سرت حتى أدخلَ المدينةَ ، وقلّما سرت حتى أدخلَها إذا أردت بقلّما النفي المحض وأسرت حتى تدخلَ المدينةَ ؟ . وإنّما لم يجز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني ، والأوّل منفيّ لم يقع ، فلا يكون نفيّ السبب موجباً لوجود مُسَبِّبِهِ^(١) .

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو : سرت حتى أدخلُ المدينةَ ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فننقّت أن يكون سيرٌ كان عند دخول : فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة .

واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموح ، وإنّما أجازاه الأخفش ومن تبعه قياساً .

ولو أريد بقلّما التقليل ، لا النفي فكذلك عند سيويه ، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعةُ الرفع بعدها .

وذهب طائفةٌ من القدماء : إلى امتناع الرفع أيضاً بعد : « كثر ما » ، و « طالما » ، و « ربّما » نحو : كثر [١٠/٢] ما سرت حتى أدخلَها ، وطالما سرت حتى أدخلَها ، وربّما سرت حتى أدخلَها إلحاقاً لها بقلّما إلّا أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب .

(١) وعبرة ابن يعيش ٧ : ٣٢ توضّح هذا المعنى فقد قال : « وأما قولهم : « أسرت حتى تدخلها » ؟ فلا يجوز فيه إلّا النصب ، لأن الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، وموجباً له ، فلا بدّ أن يكون واجباً ، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سبباً فبطل الرفع وتعيّن النصب » .

وعارضه سبويه بقولهم : مررتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلُها ، لأنهم كانوا يميزون الرفع في هذه المسألة ، وفيه : « غير مرة » الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً .

وحكى الجرّميّ في « الفرخ » : أن من العرب من ينصبُّ بحتّى في كل شيء ، قال أبو حيّان : وهي لغة شاذة .

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء . وجوز الأخفش وابن السّراج فصلها بالظرف نحو : اقعدُ حتّى عندك يَجْتَمِعُ النَّاسُ ، وبشرط ماض : نحو : أصحبُكَ حتّى — إن قدر الله — أتعلّم العِلْمَ .

وجوزَه هشام بالقسم ، والمفعول ، والجار والمجرور نحو^(١) ... واصبرْ حتّى إليك تَجْتَمِعُ النَّاسُ . وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط المذكور^(٢) جوابه نحو : أصحبُكَ حتّى إن تحسّنْ إليّ أحسنْ إليك .

قال أبو حيّان : ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل ، قال : وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في « كي » نحو : جئتُ كي إن تكافني أكافئك ، فبرّد على الأخفش في « حتى » بما رُدّ به على الكسائي في « كي » . انتهى .

[أو]

(ص) : وبعد « أو » بمعنى : « إلى أن » ، « أو إلّا أن » ، وقيل : النَّصْبُ بها ، وقيل : بالخلاف ، ولا يفصل خلافاً للأخفش .

(ش) : النوع الثاني : مِمّا يُضْمَرُ بعده « أن » حرف العطف ، وهو ثلاثة :

(١) بعد قوله : « نحو » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « واصبر حتّى إليك تجتمع الناس » . وهذا

المثال خاصّ بالفصل بين حتّى والفعل بالجار والمجرور وهو « إليك » .

(٢) ب : « الآخذ » مكان : « المذكور » ، لهذا « الآخذ » والمختار عبارة ؟

أحدها : « أو » إذا وقعت موقع : « إلى أن » ، أو : « إلا أن » نحو : لألْزَمْتُكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي ^(١) . وقوله :

١٠١٩ - . لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ^(٢) .

أي : إلى أن تَقْضِيَنِي حَقِّي ، وإلا أن أُدْرِكَ ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو :

١٠٢٠ - ولولا رجالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءُكَ عَلَقَمًا ^(٣)

وما ذكر من أنّ النصب بعد « أو » بإضمار أن هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف .

ومذهب الفراء وقوم من الكوفيين : إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه .

ومذهب الكسائي وأصحابه والجزمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها ^(٤) .

ومذهب بعض النحويين : إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع

(١) ط : « أو تَقْضِيَنِي » .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

. فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابر .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٥ .

(٣) للحصين بن الحمام المري .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والأشموني ٣ : ٢٩٦ .

(٤) في ط فقط : ذكرت عبارة : « ومذهب الكسائي وأصحابها ، الخ بعد قوله : « لأنها حرف عطف » ثم كرّرها بعد ذلك في هذا الموضع . وقد وقع فيها تحريف وهو : « أصحابها » والجزم بدل : « أصحابه » « والجزمي » وفي أ ، ب كتبت العبارة بعد قوله : « ولا معطوفاً عليه » .

موقع : « إلى أن » ، أو « إلا أن » فانتصب كنصبه . قال أبو حيان : وهذا ضعيف جداً .

ونقل ابن مالك عن الأخفش : أنه جَوَزَ الفصل بين أو والفعل بالشَّرْط نحو :
لألزمك أو — إن شاء الله — تَقْضِيَنِي حَقِّي .

• • •

[فاء السَّبَب]

(ص) : وبعد فاء السبب جواباً لأمر خلافاً لشذوذ ، لا اسمَ فِعْلٍ . وثالثها :
إن اشتُقَّ ، أو لنهي أو دُعَاء بفعل أصيل .

قال الكسائي : أو بنجر أو لاستفهام مطلقاً . وقيل : إن لم يكن عن المسند إليه .
وقيل : إن لم يتضمَّن وقوع الفعل .

فان أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقَّ فالرَّفع ، أو سبقه ظرفٌ جاز . أو قد يحذف
السبب بعده . وقيل : يختص بالإثبات أو للنفي مطلقاً .

ومنه « قلّما » و « قد » فيما حكى ، أو عَرَض ، أو تَحْضِيض ، أو تَمَنُّ .
قال الكوفيّة وابن مالك : أو رَجَاءٌ ، أو غير ، أو كَأَنَّ عارية من تشبيه ،
وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه ، وتأخير معموله ، والجمهور : لا ، ولا ينصب بعد
جملة اسمية . وثالثها ينصب بشرط وصف ، أو ظرف محلّ الفعل .

(ش) : الثاني : الفاء ، إذا كانت متضمّنة معنى التسيب وكانت هي ومدخولها
جواباً لأحد أمور . أحدها : الأمر ، نحو : اضْرِبْ زيداً فيستقيم . قال أبو حيان :
ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء ابن سيّابة ، قالوا
— وهو معلم الفراء — : أنه كان لا يجوز ذلك وهو محجوجٌ بثبوتِه عن العرب . وأنشد
سيبويه لأبي النّجّم :

١٠٢١ - يا ناقُ سيري عَنقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً^(١)

إلا أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النَّصَب في الشعر ، فيكون مثل قوله :

١٠٢٢ - سأترك مَنزلي لبني تَمِيمٍ وألحقُ بالحجاز فأسْتَرِيحاً^(٢) [١١/٢]

قال : ولا يبعد هذا التأويل ، ولمنعه وجهٌ من القياس وهو لإجراء الأمر مجرى الواجب^(٣) ، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر .

ومن اجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز في الواجب ، وذلك بخلاف النقي ، والنهْي ، فإنه يجوز فيهما ذلك ، وإلى هذا أشرت بقولي : خلافاً لشذوذ .

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجزُ النَّصَب على الصّحيح ، لأنه غير مسموع .

وجوّزه الكسائي قياساً نحو : حسبك الحديث فينامَ الناسَ وصمّه فأحدثك . وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر ، إذا كان مُشْتَقّاً كنزّالٍ من النزول ودراك من الإدراك .

ورده بدرّ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقاً ما يسوغ تأوله بالمصدر ، فإن المُصَحَّح للنصب في نحو : نزال فأنزّل هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قِبَل أن فِعْلَ الأمر يَصِيحُ أن يقع في صلة أن بمصدر لها كما في نحو : أوَعَزْتُ^(٤)

(١) لأبي التّجّمْ العِجْلِيّ .

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) للمغيرة بن حنين التميمي الحنظليّ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٣ ، والأشموني ٣ : ٣٠٥ .

(٣) من قوله : « فكما لا يجوز ذلك » إلى قوله : « إجراء الأمر » سقط من أ .

(٤) ط : « دعوت إليه » .

إليه بأن أفعل ، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصح في غير المشتقّ ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيّان : والصواب : أن ذلك لا يجوز ، لأنه غير مسموع من كلام العرب .

الثاني : النهي : نحو : « لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم » ^(١) .
« لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ » ^(٢) .

الثالث : الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ، وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، فَلَا يُؤْمِنُوا » ^(٣) .

١٠٢٣ - رَبُّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ ^(٤)
واحترز « بفعل » من الدعاء بالاسم نحو : سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا .

و « بأصيل » من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو : رَحِمَهُ اللَّهُ زَيْدًا فَيَدْخُلُهُ الجنة . وأجاز الكسائي نصبه .

الرابع : الاستفهام سواء كان بحرف نحو : « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » ^(٥) ، أو باسم نحو : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ متى تسيرُ فأُرافِقَكَ ؟ كيف تكونُ فأصحبَكَ ؟ أين بيئتُكَ فأزورك ؟ قال أبو حيّان : وزعم بعض النحويين : أن الاستفهام إذا كان عن المُقرَض لا عن التَّرض ، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو : أزيدُ يُقرضُني فأُسالهُ ، وقال :

(١) سورة طه ٦١ .

(٣) سورة يونس ٨٨ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٥) سورة الأعراف ٥٣ .

لا يصحّ هذا الجواب .

قال : وهو محجوج بقراءة : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ »^(١) له « بالنصب . ووجهُ الدلالة من الآية أنَّ الفعل وقعَ صلةً فائس مستفهماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر ، وإذا جاز النصب بعد : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ » لكونه في معنى : « مَنْ يُقْرِضُ » ، فجوازه بعد « مَنْ يُقْرِضُ » و « أزيدُ يُقْرِضُ فأسأله » أخرى وأولى^(٢) .

وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل ، فإن تضمنه لم يجز النصب نحو : لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيُجَازِيكَ ، لأن الضرب قد وقع .

قال أبو حيّان : وهذا الشرط لم أر أحداً يشترطه . وقال بدر الدين بن مالك : إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)^(٣) ردّاً على الزجاج حيث قال في قوله تعالى « لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ »^(٤) لو قال : « وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ » لحاز على معنى : لم تكتُموا بين ذَا وَذَا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب . انتهى . قال أبو حيّان : وردّ أبي عليّ على الزجاج في هذا غير متوجه .

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام ، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو : هل أخوك زيدٌ فأكرّمه فالرفع ولا ينصب ، فإذا^(٥) تقدّمه ظرف أو مجرور نحو : أفي الدار زيد فتكرّمه جاز النصب ، لأن المجرور ناب مناب الفعل .

(١) سورة البقرة ٢٤٥ ، وفي ط : « فيضاعف له » تحريف وانظر في توجيه القراءتين العكبري ١ : ١٠٢

(٢) فقط : « أخرى وأدّل » .

(٣) انظر التعريف بهذا الكتاب ونسخه المخطوطة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ٢٥٦ .

(٥) ط : « فإن » .

(٤) سورة آل عمران ٧١ .

وقد يُحذف السبب بعد الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه ، وفهم الكلام ، نحو : متى فأسيرَ معك أي متى تسير ؟ جزم به ابن مالك في « التسهيل » ونقله أبو حيّان عن الكوفيين ، ثم قال : وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل : أسير ، فتقول له : متى ؟ فإنك لو اقتصر على قولك : « متى » جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام ، فإنه لا يجوز ، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام ، فكأنه ملفوظ به ، فيجوز بهذا المعنى .

الخامس : النفي سواء كان محضاً نحو : « لا يُقضى عليهم فيموتوا » ^(١) أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية نحو : ألم تأتينا فتحدثنا . ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم ، والرفع أيضاً كقوله :

١٠٢٤ - . ألم تسأل الربيع القواءَ فينطق ^(٢) .

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو : ما تأتينا [١٢/٢] فتحدثنا إلاّ بخير .

قال أبو حيّان : والتقليل المراد به النفي كالتنفي في نصب جوابه نحو : قلما تأتينا ^(٣) فتحدثنا ، كما كان كذلك في مسألة « حتى » نحو : قلما سرت حتى أدخلها . وذكر ابن سيّدة ، وابن مالك : أنّه ربما نفي بقدر ، فنصب الجواب بعدها . وحكى بعض الفصحاء : « قد كنت في خير فتعرفه » بالنصب ، ويريد : ما كنت في خير فتعرفه .

(١) سورة فاطر ٣٦ .

(٢) لجميل بن معمر العُدريّ . ديوانه ١٤٤ ، وعجزه :

• وهل تُخبرنك اليوم بيضاء سملتق •

سيبويه ١ : ٤٢٢ ، والخزانة ٣ : ٦٠١ .

(٣) ط : « تأتينا » بالجزم تحريف .

السادس : العَرَض : سمع : أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ فَتُسَبِّحُ ، أي في الماء فحذف الحرف ، وعدى الفعل ، وقال الشاعر :

١٠٢٥ - يا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتُبَصِّرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا ^(١)

السابع : التحضيض : سمع : هَلَا أَمَرْتُ فَتُطَاعَ . وقال الشاعر :

١٠٢٦ - لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِيفٍ

فَتُخَمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ ^(٢)

قال أبو حيان : والعَرَضُ والتحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التنبيه على الفعل ، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحث على الفعل ، فكل تحضيض عَرَضٌ ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه ، ولذلك يقال في « هَلَا » ^(٣) عَرَضٌ إذ لا يخلو منه ، وألّا مخففة لمجرد العَرَضِ .

الثامن : التمني : نحو : « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ » ^(٤) .

واختلف النحاة في الرجاء ، هل له جواب ، فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟ فذهب البصريون : إلى أنَّ التَّرجِيَّ في حُكْمِ الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصحيح لِثُبُوتِهِ فِي النَّثَرِ وَالنَّظْمِ . قال تعالى : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ^(٥) » وقال : « لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٣ .

(٣) ب فقط : « هذا » مكان : « هَلَا » .

(٤) سورة النساء ٧٣ . وفي ط فقط : « ليتني » بدون « يا » .

(٥) سورة عبس ٣ ، ٤ .

فَأُطْلِعَ^(١) في قراءة من نصب فيهما .

وقال أبو حيان : يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم^(٢) لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه .

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصّفار : خالفنا الكوفيون في « غير » ، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النقي نحو : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك ، لأن معناه : ما أنا آتٍ فأكرمك . قال : وهذا لا يجوز ، لأن « غيراً » مع المضاف إليها اسم واحد ، و « ما » بخلافها ، لأنك تقدّر بعدها المصدر ، فتقول : لكن كذا ، وما يكون كذا ، و « غير » لا يتصور فيها ذلك ، لأنها مع ما بعدها اسم فلا يُفصلُ منها ، ويحذف لشيء آخر ، لأن في ذلك إزالةً لوضعها . وأشار بدر الدين بن مالك : إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك .

قال أبو حيان : وزعم الكوفيون أن « كأن » إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو : كأنني بزيد يأتي فتكريمه ، لأن معناه : ما هو إلاّ يأتي فتكريمه ، قال : وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون . ولا يكون « كأن » أبداً إلاّ للتشبيه . وفي « التسهيل » : يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو : كأنك والٍ علينا فتشتمنا ، تقديره : ما أنت والٍ علينا فتشتمنا . قال أبو حيان : وهذا شيء قاله الكوفيون ، قال ابن السراج : وليس بالوجه .

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببٍ لأن الفاء عندهم للعطف .

وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فتكريمه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف . فقولي : وجوزوا أي : الكوفية .

(١) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) ط : « أكثرهم » مكان : « التوهم » تحريف .

وجوز الكوفيون أيضاً تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو : ما زيد
يُكْرِمُ فَتُكْرِمُهُ أَخَانًا ، تريد : ما زيد يُكْرِمُ أَخَانًا فَتُكْرِمُهُ .

ومنع أكثر النحويين النصب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم ، فكما
لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله ، فكذا لا يجوز بين « يُكْرِمُ » ومعموله ،
لأنه في تقدير المصدر .

وإن تقدمت جملة اسمية نحو : ما زيد قادمٌ فتحدثنا فأكثر النحويين على أنه
لا يجوز النصب ، لأن الاسم لا تدلّ على المصدر . وذهب طائفة إلى جوازه .
وقال أبو حيان : الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرفاً أو مجروراً ،
أو اسمٌ فاعل أو مفعولٌ ليدلّ ذلك على المصدر المتوهم نحو : ما أنت عندنا فنكرمك ،
وما أنت منا فنحسن اليك ، وما زيد مكرم لنا فنكرمه ، وما زيد يكرم فنكرمه .

فإن كان اسماً لا دلالة فيه على المصدر نحو : ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب ،
ويتعين القطع أو العطف ، والقطع أحسن ، لأن العطف ضعيفٌ ، لِعَدَمِ المشكلة
من حيث إنه عطف جملة فعلية على اسمية . قال : ويدلّك على أن الجار والمجرور ،
والظرف تُجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر : أن العرب نصبت بعد الجار
والمجرور ، وجزمت [١٣/٢] الفعل بعد الظرف ، ووصلت الموصول ، وأدخلت
الفاء في خبر « ما » الموصولة بالمجرور ، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة
بالفعل ، قال الفرزدق :

— ١٠٢٧ * مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَهَا ^(١) *

(١) للفرزدق . وعجزه :

* ولا من تميم في الله والغلاصم *

سبويه ١ : ٤٢٠ . وفي النسخ الثلاث : « وما أنت » بزيادة الواو تحريف صوابه في سبويه .

وقال الآخر :

١٠٢٨ - • مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ^(١) •

وقال تعالى : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ » ^(٢) .

[واو الجمع]

(ص) : وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ ، وتوقف أبو حيان في الدّعاء والعرض ، والتّحضيض ، والرجاء ، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قبلتها ، أو حال حملها .

(ش) : الثالثُ : الواو إذا كانت للجمع في الزّمان أو المعية التي هي أحد احتمالاتها ^(٣) ، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السابقة في الفاء . مثال الامر قوله :

١٠٢٩ - فقلت ادْعِي وأدْعُوْا إنْ أُنْذِي لِيَصْنُوْا أن يُنَادِي دَاعِيَانِ ^(٤)

والنهي : قوله تعالى : « وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ، وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ » ^(٥) ، وقول أبي الأسود :

(١) لعمر بن الإطنابة الأنصاري . وصدّره :

• وقولي كلما جشأت وجاشت •

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٤ .

(٢) سورة النحل ٥٣ .

(٣) ١ « من أحد محتملها » تحريف .

(٤) نسبه في سيبويه ١ : ٤٢٦ للأعشى . وانظر الأشموني ٣ : ٣٠٧ .

(٥) سورة البقرة ٤٢ .

١٠٣٠ - . لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ ^(١) .

والدعاء : قولك : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَيُوسِّعْ ^(٢) عَلَيَّ فِي الرِّزْقِ . والاستفهام : ما أنشده بعض النحاة . قال أبو حيّان : ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع ؟

١٠٣١ - أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ يَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ ^(٣)

والنقي : قوله تعالى : « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ » ^(٤) . أي : ولما يجتمع علمٌ بالجهاد وعلمٌ بالصبر . والمؤول قول الحطّينة :

١٠٣٢ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمُدَّةُ وَالْإِخَاءُ ^(٥)

(١) نسبه العيني إلى أبي الأسود . وقال : من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ .

والشاهد في ذيل ديوان أبي الأسود ٢٣٣ .

(٢) ط : « ووسع » تحريف وفي أ ، ب « توسع » : بناء واحدة وهو على هذه الصورة ماض .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١٠ : « لم أعثر على قائله » مع أن ابن هشام في المغني ٢ : ١٨٦ نسبه إلى الشريف المرتضى في مجال استشكال نحوي .

قال : وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممّن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى « البيت الشاهد » وقال : كيف ضمّ التاء من « أتبيت » وهي للمخاطبة لا للمتكلم ، وفتحها من : « أبيت » وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبيّنت للحاكمي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأوّل مستفاد من تاء المضارعة . والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، والأوّل مرفوع لحلّوله محل الاسم ، والثاني منصوب بأن مضمره بعد واو المصاحبة . والبيت من شواهد الأشموني أيضاً ٣ : ٣٠٧ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) للحطّينة . ديوانه ٥٤ ، وروايته :

. أَلَمْ أَكُ مُحَرِّمًا وَيَكُونُ بَيْنِي .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٥ .

والعرض : قولك : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا ، أي : أَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ النُّزُولِ وإصابة الخير .

والتَّحْضِيضُ : قولك : هَلَا تَأْتِينَا وَتَكْرِمُنَا ، أي : هَلَا تَجْمَعُ لَنَا بَيْنَ إِتْيَانِنَا وإكْرَامِنَا .

والتَّوْبِيخُ : قوله تعالى : « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ، وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا ، وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ^(١) في قراءة من نصب .

والرَّجَاءُ : قولك : لَعَلِّي سَأَجَاهِدُ وَأَغْنِمَ .

قال أبو حيان : وَلَا أَحْفَظُ النَّصْبَ جَاءَ بَعْدَ الْوَائِ بَعْدَ الدَّعَاءِ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالرَّجَاءُ ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِسَمَاعٍ . قال : وَمَقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ جَوَازُ ذَلِكَ مَعَ التَّشْبِيهِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ النِّفْيِ ، وَمَعَ الْمُنْفِيِّ بِهَا ، وَيَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ .

وَتُمَيِّزُ وَائِ الْجَمْعُ مِنَ الْفَاءِ بِتَحْتَمُّ تَقْدِيرِ « مَعَ » مَوْضِعَهَا ، وَلَا يَنْتَظِمُ مِمَّا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا شَرْطٌ وَجْزَاءٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : لَا تَأْكُلُ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ . إِنْ تَأْكُلُ السَّمَكَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ . وَلَا إِنْ لَا تَأْكُلُ السَّمَكَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ بِخِلَافِ الْفَاءِ ، فَانْهَ فِي جَوَابِ غَيْرِ النِّفْيِ ، أَوْ فِي جَوَابِ النِّفْيِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لِلتَّقْرِيرِ فَيَنْتَظِمُ ^(٢) مِنْهُ شَرْطٌ وَجْزَاءٌ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا ^(٣) أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى : « لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمُ » ^(٤) : « إِنْ افْتَرَيْتُمْ أَسْحَتَكُمْ » ، وَكَذَا : لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقَ مِنْهُ ، مَعْنَاهُ ^(٥) : إِنْ وَجَدْتُ مَالًا أَنْفِقَ مِنْهُ .

(٢) ب ، ط : « يَنْتَظِمُ » بِدُونِ فَاءِ الْعَطْفِ .

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٢٧ .

(٤) سُورَةُ طه ٦١ .

(٣) أ : « لَمَّا قَبْلَهَا » .

(٥) « مَعْنَاهُ : إِنْ وَجَدْتُ مَالًا أَنْفِقَ مِنْهُ » سَقَطَ مِنْ أ .

قال أبو حَيَّان : وتلحّض من ذلك : أن قولهم : تقع الواو في جواب كذا ، وكذا ، إنما هو على جهة ^(١) المجاز ، لا الحقيقة ، لأنها إذا كانت بمعنى « مع » لا تكون جواباً ، ولا منتهياً مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء .

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرطٍ قبلها كما مرّ ، أو حال مكانها ، وذلك أن هذه الفاء تقع إمّا قبل مسبّب انتفى سببه ^(٢) ، فيصحّ حينئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء ، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث ، لانتفاء الإتيان : قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فيصحّ أن يقال : ما تأتينا ، وإن تأتينا ^(٣) تحدثنا .

وامّا بين أمرين ، أريد نفي اجتماعهما ، فيصحّ أن يقدّر حال ^(٤) مكانها ، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان ، فقلت : ما تأتينا فتحدثنا صحّ أن يقال : ما تأتينا محدثاً ، فالنفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقاً إنما نفاه بقيد حاله ، فهو نفي الجمع بينهما ، وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنيتين .

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص) : وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل ، أو قصد الاستثناف بطل إضمار أن ، وفيهما خلافا ، ورابعها النصب بنيابتها عن الشرط ، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم [١٤/٢] .

(ش) : إذا عطف بالفاء والواو ^(٥) ، أو بأو على فعل قبل ، أي : قبل الفعل

(١) ط فقط : « على وجه المجاز » .

(٢) أ : « إما قبل سبب انتفى سببه » تحريف .

(٣) ب : « وإن تأتينا » تحريف .

(٤) أ : « قال » مكان : « حال » تحريف .

(٥) « أو » سقطت من ط .

الذي وَلِيَ الفاء أو الواو ، أو قصد الاستئناف ، أي : القطع عن الفعل الذي قبله ، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه ، أو جزمه .

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزمٌ في الإخبار ، وإن كان بعد أو ، ففيها نوعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت : الزم زيداً أو يقضيك حَقَّك ، وجعلته مستأنفاً ، فالمعنى : أو هو يَقْضِيكَ حَقَّكَ ، أي يقضيه على كل حال سواء لَزِمْتَهُ أم لم تَلْزَمْهُ ، فكأنه قال : بل يَقْضِيكَ حَقَّكَ .

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع على معنى العطف على : تأتينا ، فكل واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه ، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ^(١) بها بعد الفاء . فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثنا بالنصب كان انتفاء الحديث سبباً عن انتفاء الإتيان . وفي التنزيل : « وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ^(٢) » .

وما ذُكِرَ من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أن هو مذهب البصريين ، وفيهما المذهبان الآخران السابقان في أو .

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان : أحدهما : قاله ثعلب = إنما نصبا ، لأنها دلالة على شرط ، لأن معنى هلاّ تَزُورُنِي^(٣) فأحدثك = إن تزرنني أحدثك ، فلما نابت عن الشرط ضارعت « كَيِّ » ، فلزمت المستقبل ، وعملت عمله .

والثاني : قاله هشام : إنه لمّا لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم ،

(١) ا : وكذا أداة النفي منصوب بها بعد الفاء « تحريف ط : وكان أداة النفي منطوقاً » بوضع :

« كان » مكان : « كأن » ونصب : « منطوق » تحريف صوابهما في ب .

(٢) سورة المرسلات ٣٦ .

(٣) ا ، ب : « هلا تزرنني » : بحذف واو العلة ، تحريف .

لأنَّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين .

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيضاً ، فلمّا لم يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزمه لانتفاء وجبهما لم يَبْقَ إلا النصب .

* * *

[حذف الفاء]

(ص) : وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً ، أو وصفاً ، أو استثناءً ، وجزمه ، وهل هو بما قبلها مضمناً معنى الشرط أو نائباً عن جملته ، أو بأنْ ، أو اللام مضمرة ، أو مبنيّ أقوال . ويجوز بعد أمرٍ بنجر واسم . والأصح منعه بعد نفي . وبعد أمر ، ونهي لا يصلح إن تفعل ، وإلا تفعل . وثالثها = رديء - ورابعها = يجوز حملاً على اللفظ ، لا الجواب .

(ش) : تَنفَرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصوداً به الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو : ليت زيدا يقدم يزورنا ، أو النعت إن كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو : ليت لي مالا أنفق منه ، أو الاستثناء . قال أبو حيان : وقوله تعالى : « فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى ^(١) » يحتمل الحال ويحتمل الاستثناء أي غير خائف ، أو إنك لا تخاف .

وأن يجزم ^(٢) نحو : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » ^(٣) « قل لعبادي يقولوا التبي هي أحسن » ^(٤) « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » ^(٥) . وتقول : « لا تعص الله يداخلك الجنة » . رب وفقني

(١) سورة طه ٧٧ .

(٢) أي إذا حذفت الفاء جاز فيما بعدها أن يجزم وفي ط : « تجزم » بالتاء .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .

(٤) سورة الإسراء ٥٣ .

(٥) سورة النور ٣٠ .

أَطِيعَكَ . أَلَا تَنْزَلُ تُصَبُّ خَيْرًا . لَيْتَ لِي مَا لَا أُنْفِقُ مِنْهُ .

قال أبو حيان : وجزؤه بعد الترجي غريبٌ جدًّا ، والقياس يقبله ، قال الشاعر :

١٠٣٣ — لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلْيُسْرِ^(١)

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمرِ الصريح ، والمداول عليه بنحو : اتَّقِ اللَّهَ امرؤُ فَعَلَ الْخَيْرَ يُثَبُّ عَلَيْهِ^(٢) ، أَي : لِيَتَّقِ . أو اسمُ فِعْلٍ نحو : حَسْبُكَ ، الْحَدِيثُ يَنْمُ النَّاسُ ، لِأَن مَعْنَاهُ : اكْتَفَى يَنْمُ النَّاسُ ، وَنَزَالَ أَكْرَمَكَ وَعَلَيْكَ زَيْدًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ .

قال أبو حيان : وقال بعض أصحابنا : الْفِعْلُ الْخَبْرِيُّ لَفْظًا الْأَمْرِيُّ مَعْنًى لَا يَنْقَاسُ ، إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمْعِ ، وَالْمَسْمُوعِ ، اتَّقَى اللَّهُ امرؤُ فَعَلَ الْخَيْرَ يُثَبُّ عَلَيْهِ^(٣) . انتهى .

فإن لم يَحْسُنْ إقامة^(٤) «إِنْ يَفْعَلْ» مقام الأمر، وإلاّ يفعل مقام النّهي لم يُجْزَم جوابُهُما ، مثاله : أَحْسِنْ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، يَرْفَعُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَهُ : إِنْ تَحْسِنْ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ لَمْ يَنْسَبْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا وَجْزَاءً ، لِأَنَّ مَقْتَضَى الْإِحْسَانِ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْإِحْسَانِ . وَكَذَلِكَ لَا تَقْرَبُ الْأَسَدَ بِأَكْلِكَ ،

(١) ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٠ أن قائله مجهول وفي النسخ الثلاث : «نحو ميسر» تحريف .

(٢) في أفقط : «يتقي الله» .

(٣) لأن «اتقى» و «فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلاّ أن المراد بهما الطلب . وهذا

المثال مسموع نصّت عليه كتب النحو .

انظر الأشموني ٣ : ٣١١ ، والتصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٤) إقامة : سقطت من أ .

إذ لا يصح تقدير : إلاّ تقرب الأسد يأكلك ، فيتعيّن الرفع . هذا مذهب سيويوه وأكثر البصريّين .

وجوز الكسائيّ الجزمَ فيهما ، ونسبه ابن عصفور للكوفيّين .

وذكر أبو عمر الجرميّ في « الفرخ » : أنه يجوز على رداءة وقُبْحٍ .

قال أبو حيان : وفيه مذاهب آخر : أنه يجوز الجزم ، لا على أنه جواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم ، وإلى هذا ذهب الأخفش .

أما النفي فلا [١٥/٢] يجوز الجزمُ بعده على الصحيح ، لأنه خبرٌ مَحْضٌ ، فليس فيه شبهٌ بالشرط كما في البواقي .

وعن أبي القاسم الزجاجي : أنه أجاز الجزم في النفي . وقال بعضهم : نختارُ فيه الرفع ، ويجوز الجزمُ ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم : أنّ كلما يُنصب فيه بالفاء يُجزم ، ولم يستثنِ النفي . قال أبو حيان : ولم يردْ بالجزم في النفي سماعٌ من العرب .

وحيث جُزم في البواقي ، فقال ابن مالك في « شرح الكافية » : هو بما قبلها من الأمر والنهي ، وسائرهما على تضمّن معنى الطلب معنى « إن » كما في أسماء الشرط نحو : مَنْ يَأْتِنِي أَكْرِمُهُ ، فأغني ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب ، قال : وهذا مذهب الخليل سيويوه .

وقد ردّ ولدُه هذا المذهب فقال : تضمّن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيفٌ ، لأنّ التضمين زيادةٌ بتغيّر الوضع ، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل ، ولأنّ التضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ، لأنه يدلّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه بمعناه .

ورده أيضاً ابن عصفور ، فقال : التّضمين يقتضي أن يكون العاملُ جملةً ، ولا يوجد عامل (١) جملةً في موضعٍ من المواضع .

قال أبو حيان : وأقول : إن التّضمين لا يجوز أصلاً ، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ، فَمَنْ ضُمِّنَتْ معنى الحرف ، ودلت على مدلولها من الاسم ، فصارت لها دالتان :

دلالة مجازية : وهي معنى : إن ، ودلالة حقيقيّة : وهي مدلول الشخص العاقل .
وأما هنا فقولك : ائتني أكرمك يكون فيه تضمين ائتني معنى : إن تأتني ، فتضمّنت معنى إن ، ومعنى الفعل المعمول لها ، وذلك معنى مركّب ، ودلت على معناها الأصلي من الطلب ، وهو دلالة الحقيقيّة ، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد .

ولا يقال : إنه تضمّن معنى « إن » وحدها ، لأن فعل الطلب ليس قابلاً لتضمّن معنى « إن » لتنافيهما من حيث إن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب ، وإن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبراً ، ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً انتهى .
ومِمَّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف .

وذهب الفارسيّ والسّيرافيّ : إلى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين ، بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى أنه حذفت جملة الشرط ، وأُنبت هذه منابها في العمل . ونظيره قولهم : ضرباً زيداً ، فإن « ضَرْباً » ناب عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه (٢) ضُمِّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر ، بل ذلك على طريق النّياية .

(١) أقط : « العامل » .

(٢) ١ : « لأنه » تحريف .

وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع « أبوه ^(١) » بالجار والمجرور ، لأنه ناب مناب كائن ، لا أنه ضمن معناه ، فيكون جزمه إذ ذاك لنيابته مناب الجازم ، لا لتضمن الجازم ، لأن الجازم بطريق التضمن جازمٌ بحق الأصل ، وكذا تقول : الجازم في مَنْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ ، إنه هو لفظ اسم الشرط ، وهذا ما صحَّحه ابن عُصفور .

وذهب أكثر المتأخرين : إلى أنه مجزوم بشرط مُقدَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه ، والتقديرُ مثلاً : ائني إن تأتني أكرمك .

قال أبو حيَّان : وهذا ^(٢) الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمن ، ولا إلى النيابة . قال : وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو : أنه مجزومٌ بلام مقدرة ، فإذا قال : أَلَا تَنْزِلُ تُصَبُّ خيراً فمعناه : لَتُصَبِّ خَيْراً . قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يطرّد في مواضع الجزم إلا بتجوّزٍ كثير . وزعم الفراء ، والملازني ، والزجاج : أنّ « يقيموا » في قوله تعالى : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ^(٣) » وشبهه مبنيٌ لوقوعه موقع « أَقِيمُوا » وهو معمولُ القول .

* * *

[إضمارُ أَنْ بعد الواو والفاء]

(ص) : مسألة : قد تُضمَر « أَنْ » بعد واو وفاء . قيل : وأو . قيل : وثُمَّ بين شرط وجزاءٍ أو بَعْدَهُمَا . قال سيبويه : وَبَعْدُ فِعْلٍ شَكٍّ . قيل : وَقَسَمَ . قيل : وَحَصَرٍ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ كَانَ بِإِلَّا أَوْ الْفِعْلُ مُشْتَبِهاً خَالِياً مِنَ الشَّرْطِ فَضْروريةٌ . وَيُرْفَعُ مَنْفِيٌّ بِلَا صَالِحٍ لِكَيْ . وَجَوْزُ الْكُوفِيَّةِ وَابْنُ مَالِكٍ جَزَمَهُ اخْتِيَاراً . وَيُثَلَّثُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ بَعْدَ جَزَاءٍ .

(١) « أبوه » سقطت من ط .

(٢) من قوله : « وهذا الذي نختاره » إلى قوله : « وقد حكى أصحابنا » سقط من أ .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .

(ش) : ينصب الفعلُ بإضمار « أَنْ » جوازاً إذا وقع بين شرطٍ وجزاءٍ بعد الفاء والواو . وزاد بعضهم بعد أو .

وزاد الكوفيّون بعد « ثُمَّ » ، والأحسن التشريك في الجزم مثاله : إن تأتني فتحدّثني أحسن إليك . ومن يأتني ويحدّثني أحسن إليه ، وإن تزرّني أو تحسن إليّ أحسن إليك . وقرئ : « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ^(١) » بالنصب .

وإنما ^(٢) كان التشريك في الجزم أحسن ، لأن العطف إذ ذاك [١٦/٢] يكون على مأنفوخٍ به ، وهو الفعل ، السابق ، والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق .

وقولي : بيّن شرطٍ وجزاءٍ أحسن من قول « التسهيل » : بين مجزؤمي أداة شرط ، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلاً الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين ، بل لو كان الجزاء محذوفاً جاز النصب كقوله : ١٠٣٤ - فلا يدعني قومي صريحاً لحرةٍ وإن كنت مقتولاً ، ويسلم عامر ^(٣)

فقوله : ويسلم عامر واقعٌ بين شرطٍ مذكور ، وجزاء محذوف ، أي : فلا يدعني قومي ، لدلالة ما قبله عليه .

(١) سورة النساء ١٠٠ .

(٢) ط : « وإن كان التشريك » بوضع « إن » مكان : « وإنما » .

(٣) لقيس بن زهير العبسي .

انظر أمالي المرتضى ١ : ٤٨٠ . وفي ط فقط « صريعاً » بالعين تحريف . صوابه من أ ، ب . وأمالي المرتضى .

ومن أ ، ب : « بمحمرة » بزيادة الميم . وفي ط : « بحرة » بالباء . وفي أمالي المرتضى : « لحرة » باللام . وفي النسخ الثلاث : « وإن كنت » وفي أمالي المرتضى : « لأن كنت » .

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه ، والأحسن جزؤه . ويجوز رفعه أيضاً استثناءً . قال تعالى : « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » ^(١) قرئ بجزم « يَغْفِرُ » ونصبه ورفع . ومثله قوله تعالى : « وَإِنْ تُخَفُّوهُمَا وَتُؤْتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ » ^(٢) قرئ « يكفّر » بالثلاثة .

وإذا نصبت ^(٣) الفعل بعد فعل الجزاء ، وعطفقت فعلاً آخر ، فلك فيه أيضاً الرفع ، والنصب ، والجزم نحو : إِنْ تَأْتِنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ وَأُزَوِّرَكَ ، وَأَكْرِمُ أَخَاكَ ، فيجوز رفع « أكرم » استثناءً ، ونصبه عطفاً على لفظ « أزورك » ، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً .

قال أبو حيان : وذهب بعض النحويين : إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشكّ نحو : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَثِيبَ عَلَيْهِ ، وذلك لأنّ الفعل غير المحقق قريب من المنفي ، فألحق به في النصب بعده . قال : وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عصفور فأجازه في « شرح القانون » ، ومنعه في « شرح الجُمَل الكبير » ^(٤) . قال : والصحيح جواز ذلك ، وإليه ذهب سيبويه .

قال : وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم ، لانه غير واجب ، وجوابه كجواب الشرط فما جاز فيه ^(٥)

(١) سورة البقرة ٢٨٤ . بالجزم قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحزمة ، والكسائي . وبالرفع قرأ عاصم وابن عامر . انظر كتاب السبع لابن مجاهد ١٩٥ .

(٢) سورة البقرة ٢٧١ . قرأ نافع وحزمة والكسائي : « وَنُكْفِّرُ » بالنون والجزم — وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص « وَيُكْفِّرُ » بالياء والرفع : انظر كتاب السبع ١٩١ .

(٣) ط : « وإذا نصب » من دون تاء .

(٤) له ثلاثة شروح على الجُمَل . انظر في البغية ترجمة ابن عصفور .

(٥) « جاز فيه » سقطت من أ .

نحو : أَقْسِمُ لَتَقُومَ ^(١) فَيَضْرِبَ زَيْدًا ، وَلَتَقُومَنَّ فَتَضْرِبَهُ . قال : وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم ^(٢) وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه هذا المذهب لا يجوز ، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام ^(٣) على ألسنتهم ، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حُكْمَ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف . انتهى .

وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو : النَّصْبُ بعدهما بعد حصر « بإنما » كقراءة ابن عامر : « إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » ^(٤) بالنصب . قال ابنه : وهذا نادرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر . وغيره جعل الآية من جواب الأمر ، وهو « كُنْ » ، وإن لم يكن أمرًا في الحقيقة ، لكنه على صورته فعومل معاملة .

فإن كان المحصَرُ يالًا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدُّثُنا لم يجز النصب إلا في ضرورة الشعر ، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الحالي من أداة الشرط .

قال سيبويه : وقد يجوز النَّصْبُ في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب ^(٥) في غير الواجب ، ولك أن تجعل أن العاملة . وأنشد على ذلك قوله :

١٠٣٥ - سَأَتْرُكُ مَنَزْلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا ^(٦)

(١) في النسخ الثلاث : « لتقوم » من غير تأكيد . والوجه التأكيد لأن الفعل المضارع متصل بلام القسم وهو واقع جواب قسم كما يدل عليه النص . هذا إذا كان الفعل مراداً به الاستقبال ، أما إذا أريد به الحال فلا يؤكد كقراءة ابن كثير : « لأقسِمُ بيوم القيامة » وحكى سيبويه : « والله لأضربه » انظر الأشموني ٣ : ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) ب . ط : « قال هذا المذهب ولم يذكر سيبويه القسم » والعبارة قلقه صوابها من أ .

(٣) أقسام : جمع « قَسَمَ » .

(٤) سورة البقرة ١١٧ وقد غلط ابن مجاهد هذه القراءة . أنظر كتاب السبع ١٦٩ .

(٥) ط فقط : « انصب »

(٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢ .

قال ابن مالك: ويجوز في المُسْتَفِيَّ بِـ «لا» الصَّالِح قبلها «كي» الرَّفْعُ والجَزْمُ سماعاً عن العرب . قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت» ، وأوثقت العبد لا يَفِرُّ . حكى الفراء: أَنَّ الْعَرَبَ تَرْفَعُ هَذَا وَتَجْزِمُهُ .

قال : وإنما جزم ، لأن تأويله : إن لَمْ أَرْبِطْهُ ، فجزم على التأويل ، قال أبو حيان : وما ادّعياه ولم يحكما فيه خلافاً خالفنا فيه الخليل وسيبويه ، وسائر البصريين . وفي « شرح الجُمْل الصَّغِير » لابن عصفور : أجاز الكوفيون جَزَمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو : زيد يأتي الأمير لا يقطع اللّص ، وهذا عندنا يجب رفعه ، ولا يجزم إلا ضرورة .

وفي كتاب سيبويه : سألته يعني الخليل عن : آتِي الأمير^(١) لا يَقْطَعُ اللّص ، فقال^(٢) : الجزء^(٣) ها هنا خطأ ، لا يكون الجزء^(٤) أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر ، ولا نَعْلَمُ هذا جاء في الشعر البتة . انتهى .

[إضمار أن بعد لام كي]

(ص) : مسألة : تضمير جوازاً بَعْدَ لام كي ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظهار .

وقال الكوفيّة : هي النَّاصِبَة . وقال ثعلب : قيامها مقام أن . وابن كيسان = تقدر أنْ أَوْ كَي . وفتحها لغة . وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو ، أو فاء ،

(١) : « عن أن الأمير » تحريف ، وفي ط : « أتِي » بهجزة واحدة ، تحريف صوابه في سيبويه ٤٥٣ : ١ .

(٢) : في النسخ الثلاث : « قال » : من دون فاء صوابه في سيبويه ٤٥٣ : ١ .

(٣) : ط : « الجزم » مكان : « الجزء » تحريف صوابه في سيبويه ٤٥٣ : ١ .

(٤) : ط : « الجزم » تحريف ، صوابه في سيبويه ٤٥٣ : ١ .

(٥) : ط : « بعض » بالضاد ، تحريف .

أَوْ ثُمَّ أَوْ أَوْ . ولا [١٧/٢] يحذف سوى ما مرّ إلّا ندوراً ، ولا يقاس في الأصحّ .
وقيل = يجوز ولا نصب .

(ش) : الحال الثاني : ما تضمنر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام الجرّ غير الجُحوديّة نحو : جئت لأكرمك ، فالفعل منصوبٌ
بعد هذه اللام بأن مضمرة ، ويجوز إظهارها نحو : جئت لأن أكرمك . وتسمى
هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب ، كما أن « كي » للسبب ، يعنون إذا كانت جارة
تكون جارة ، وتكون ناصبة بمعنى « أن » ، ولا يعنون بذلك « أن كي » تقدّر بعدها
فتكون للنصب بإضمار « كي » ، لا بإضمار أن . وإن كان يجوز أن ينطق بـ « كي » .
بعدها ، فتقول : جئت لكي أكرمك ، لأن « كي » لم يثبت إضمارها في غير هذا
الموضع ، فحمل هذا عليه ، وإنما ثبت إضمار « أن » فلزم أن يكون المضممر هنا « أن » .
وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيّراني : أنه يجوز أن يكون المضممر « أن » ،
ويجوز أن يكون « كي » ، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها
« أن » تارة ، وكي تارة .

وزعم أهل الكوفة = أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها ، كما زعموا ذلك في لام
الجحود المتقدمة وأن ما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكّد لها ، وليست لام الجرّ
التي تعمل في الأسماء ، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كي ، فإذا رأيت « كي » مع
اللام فالنصب للام ، وكي مؤكدة . وإذا انفردت « كي » فالعمل لها . وزعم ثعلب
أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلّا أنه قال : لقيامها مقام « أن » .
قال أبو حيّان : وذلك باطل ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ ، وعوامل
الأسماء لا تعمل إلّا في الأسماء .

فإن اقترن الفعل بـ « لا » بعد اللام تعيّن الإظهار كقوله تعالى : « لَسِيْلًا يَعْلَمَ »

أَهْلُ الْكِتَابِ» (١) .

قال أبو حيان : وسواء كانت لا نافية أو زائدة .

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلاّ بها ، وإنما ساغ ذلك ، لأنها حرف جر ، و « لا » قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو : غَضِبْتُ من لا شيءٍ ، وجئت بلا زادٍ ، ويلزم إذ ذاك إظهار أنْ ، ليقع الفصل بين المتماثلين ، لأنهم لو قالوا : جئت لئلا تغضب ، كان في ذلك قلق في اللفظ ، ونَبْوَةٌ في النطق ، فتجنبوه بإظهار أن .

وحكم لام كي الكسر ، وفتحها لغة تميم .

الموضع الثاني : بعد عطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثمّ ، أو أو على اسم صريح كقوله :

١٠٣٦ - لِلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢) .
وقوله :

١٠٣٧ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّ (٣)
وقوله :

١٠٣٨ - إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالشُّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ (٤)

(١) سورة الحديد ٢٩ .

(٢) ليسون بنت بحدل الكلابية .

من شواهد سيويه ١ : ٤٢٦ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٦ .

(٤) لأنس بن مدركة الخثعمي .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٧ ، وشذور الذهب ٣١٦ .

وقوله تعالى : « إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِّنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ » ^(١) .

وشمل الاسمُ المصدرَ وغيره كقوله :

١٠٣٩ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامٍ أَعَزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَدَكَ عَلَقَمًا ^(٢)

واحترز بالصريح من العطفِ على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار « أن » كما تقدّم .

ولا تنصب « أن » محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلا نادراً .

وذهب جماعة = إلى أنه يجوز حذفُها في غير المواضع المذكورة ، ثم اختلف هؤلاء ، فذهب أكثرُهم : إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت ، وعليه أبو الحسن ، وجعل منه قوله :

١٠٤٠ - * أَلَا أَيُّهَاذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى * ^(٣)

يريد : أن أحضر . قيل : ومنه قوله تعالى : « أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ » ^(٤) ، أي : أن أعبدَ . ووجهُه أن العامل إذا نسخ عاملاً وحذِفَ رجع الأول ، لأن لفظه هو النَّاسِخ ^(٥) .

وذهب أبو العباس : إلى أنه إذا حُذِفَتْ « أَنْ » ^(٦) بقي عملُها ، قال : لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في « رَبَّ » ، وأكثر العوامل . وأنشد عليه ما روي في البيت السابق : أَحْضَرَ بالنصب ، وقوله :

(١) الشورى ٥١ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٠ .

(٣) سبق ذكره رقم ٣ .

(٤) سورة الزمر ٦٤ .

(٥) المراد : رجع إلى ما كان عليه أولاً ، لأن الناسخ لا يعمل إلا إذا كان ملفوظاً به ، فإذا اختفى

لفظه بطل عمله .

(٦) « أن » سقطت من ١ .

١٠٤١ - وهمّ رجالٌ يَشْفَعُوا لي فلم أجِدْ

شفيعاً إليه غَيْرَ جُودٍ يُعَادِلُهُ ^(١)

وقوله :

١٠٤٢ - * وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بعد ما كِدْتُ أَفْعَلُهُ * ^(٢)

وحكى من كلامهم : خُذ اللَّصَّ قبل يأخذُكَ ، ومُرَّهُ يُخْفِرُهَا ^(٣) ،

وقرأ الحسن : «تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدَ» ^(٤) ، وقرأ الأعرج : «وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ» ^(٥) .

واختلف النحاة في القياس على ما سُمِعَ من ذلك :

فذهب الكوفيّون ، وبعض البصريّين : إلى القياس عليه .

قال أبو حيان : والصحيح قصرُهُ على السّماع لأنه لم يَرِدْ منه إلاّ ما ذكرناه

وهو نَزَرٌ ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كليّاً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ،

ولإقرار الفعل منصوباً ولا [١٨/٢] مرفوعاً ، ويقتصر في ذلك على مَوْرِدِ السّماع .

* * *

[خاتمة]

(ص) : خاتمة ^(٦) ترد « أَنْ » زائدة ، وليست المخففة ، ولا تفيد غير تأكيد

على الأصح فيهما بعد « لَمَّا » و« بَيْنَ قَسَمَ وَلَوْ » .

وزعمها ابن عصفور = رابطة . وسيبويه في قول : مُوطِئَةٌ . وأبو حيان = مُخَفَّفَةٌ ،

(١) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٢ .

(٣) من النسخ الثلاث : « ومن يحصرها » مكان : « مره يحفرها » تحريف . صوابه في المعنى ٢ : ١٧٢

(٤) سورة الزمر ٦٤ .

(٥) سورة البقرة ٣٠ .

(٦) كلمة « خاتمة » سقطت من أ .

وشذوذاً بعد كي . وقاسه الكوفيّة . وكاف الجرّ ، وإذا ، ومفسّرة ، وأنكرها الكوفيّة بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه ، قيل : أو لفظه عارية من جارّ . فإنّ وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازا والجزم .

قال الكوفيّة والأصمعي : وشرطيّة ، قيل : ونافية . قيل : وبمعنى : لثلا ، قيل : وإذا مع الماضي . قيل : والمضارع .

(ش) : لمّا انقضى الكلام في أحكام « أن » الناصبة للمضارع ، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمّم الكلام ، وختم الباب بذكر بقيّة مواضعها ، وهي ستة : أحدها : الزيادة ، وأنّ الزائدة حرف ثنائيّ بسيط مركّب من الهمزة والنون فقط .

وذهب بعضهم : إلى أنّها هي الثقيلة ^(١) خففت ، فصارت مؤكدة .

قال أبو حيّان : ولا تفيد عندنا غير التأكيد .

وزعم الزّخشي : انه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى : « ولمّا أن جاءت رُسُلنا لوطاً سيّءَ بِهِمْ وضاق ^(٢) » دخلت « أن » في هذه القصّة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله : « ولقد جاءت رُسُلنا إبراهيم بالبُشْرى قالوا سلاماً » ^(٣) تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تعقّب المجيء ، فهي مؤكدة

(١) ط فقط : « المثقلة » . (٢) سورة العنكبوت ٣٣ .

(٣) هود ٦٩ . وفي النسخ الثلاث : « ولما » وهو تحريف . أمّا الآية الأخرى المبدوءة بـ « لمّا » فهي : « ولما جاءت رُسُلنا إبراهيم بالبُشْرى قالوا إنّنا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ » العنكبوت ٣١ . فالاستدلال بأن « أن » لم تدخل في قصة إبراهيم استدلال في غير موضعه . وقد تنبّه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال فقال ما نصه بعد دفاعه عن الزّخشي : « ثم إن قصة الخليل التي فيها :

للاتصال وال لزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيه كالأول .
وقال الأستاذ أبو عليّ : دخلت منبهة على السبب ، وأن الإساءة كانت لأجل
المجيء ، لأنها قد تكون للسبب في قولك : جئت أن تعطي ، أي للإعطاء .
قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبراء النحويين .
ومواقع زيادتها بعد لمّا كالأية .
وبين القسم ولو كقوله :

١٠٤٣ — • أما والله أن لو كُنت حُرّاً ^(١) •

وزعم ابن عصفور في « المقرّب » : أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم
عليه .

والذي نصّ عليه سيبويه : أنها زائدة ، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام
القسم الموطئة .

وقال أبو حيان : الذي يذهب إليه في « أن » هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو :
أنها المخففة من الثقيلة ، وهي التي وصلت بـ « لو » كقوله تعالى : « وأن لو استقاموا ^(٢) »
وتقديره ^(٣) : أنه إذا قيل : أقسم أن لو كان كذا لكان كذا ، فمعناه : أقسم أنه لو كان

= « قالوا سلاماً » ليست في السورة التي فيها : « سيء بهم » بل في سورة هود وليس فيها : « لمّا » .
انظر المغني ١ : ٣٣ فإن لابن هشام بحثاً قيماً في هذا الموضوع .
(١) قائله مجهول . وعجزه في إحدى الروايات :

• وما بالحرّ أنت ولا العتيق •

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١١١ .

والإنصاف ٢٠٠ والخزانة ٢ : ١٣٣ .

(٢) سورة الجن ١٦ . (٣) ط فقط : « وتقريره » بالراء .

(جمع ج ٤ — ١٠)

كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ ، أي : أقسم على أنّه لو كان ، فصلاحيّة أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخفّفة منها .

وتراد شدوذاً بعد : « كي » .

وقاسه الكوفيّون نحو : جئت لكي أن أكرمك ، قالوا : ولا موضع لـ « أن » لأنها مؤكّدة لـ لاّم كما أكّدتها كي .

وبعد كاف الجرّ كقوله :

١٠٤٤ - ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسّمٍ كأن ظبّيةٍ تعطو إلى وارق السّلم^(١)

وبعد إذا كقوله :

١٠٤٥ - فأمله حتى إذا أنْ كأتتهُ مُعاطى يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ^(٢)

الموضع الثاني : التفسير : أثبتّه البصريّون^(٣) ، وأنكر الكوفيّون كون ذلك من معانيها ، وهي عندهم الناصبة للفعل . قال أبو حيّان : وليس ذلك بصحيح ، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ، ولا يصحّ أن تكون المصدرية إلاّ بتأويلات بعيدة .

والكلام على مذهب البصريّين فنقول : أجريت أن في التفسير مُجرى أيّ ، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد ، لا يقال : مررت برجل أن صالح ، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة ، وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسّرة

(١) سبق ذكره رقم ٥٤٠ .

(٢) لأوس بن حجر . والرواية هنا مختلفة عن ديوانه . ففي الديوان ٧١ جاءت الرواية على النحو التالي :

• معاطى يد من جمّة الماء غارفُ •

(٣) ١ : « أثبتّه الكوفيّون » وهو تحريف لتناقضه مع ما بعده .

للجملة الاسميّة والفعلية نحو : كتبت إليه : أن افعل ، وأرسل اليه : أن ما أنت وهذا ^(١) ، ومنه : « وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمْ الْجَنَّةُ ^(٢) » .

ولأن التفسيرية شرطان :

أحدهما : أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله ، لا لقولٍ مصرّح به أو محذوف ، أو فعلٍ متأوّل بمعنى القول ، فإن صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون « أن » ، وكذلك إن كان القول منويّاً ، وتقدّم فعل مؤول به ، لكنه إذا لم يتأوّل كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرّح والمقدّر ^(٣) ، فإنها تجيء بعده « أن » . وذكر ابنُ عصفور في شرح « الحمل الصغير » : أن أن تأتي تفسيراً بعد صريح القول . وفي البسيط : اختلف في تفسير [١٩/٢] صريح القول فأجازه بعضهم ، وحُمِلَ عليه قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » ^(٤) .

ومنهم من يمنع في الصّريح ، ويجيز في المضمّر كقولك : كتبتُ إليه أن قم .

الشرط الثاني : ألاّ تتعلق بالأول لفظاً ، فلا تكون معمولةً ، ولا مبنيةً على غيرها ، ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ^(٥) » ، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ ، ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم ، لأنها معمولةٌ لحرف الجرّ . فإن لم تأت بحرف الجرّ جاز فيها الوجهان

وإن ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو : أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير ، والنصب على أنها مصدرية .

أو معه لا نحو : أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر ، والجزم أيضاً

(١) في النسخ الثلاث : « أن ما أنت » فقط بدون ذكر « هذا » والنص في المغني ١ : ٣١ .

(٢) سورة الأعراف ٤٣ .

(٣) ط : « بخلاف المصرّح المقدّر » باسقاط واو العطف ، تحريف .

(٤) سورة المائدة ١١٧ . (٥) سورة يونس ١٠ .

على النّهي ، وتكون « أن » فيه تفسيراً .

الموضع الثالث : الشرط بمعنى إن^(١) أثبتته الكوفيّون والأصمعيّ ، واستدلّوا بقوله :

١٠٤٦ — أتغضب إن^(٢) أذنا قُتِيْبَة حُرّاً جِهَاراً ، ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازم^(٣)

قالوا لصِحّة وقوع « أن » موقعها ، وامتناع أن تكون أن^(٣) النّاصبة ، لأنها لا تفصل بين الفعل ، أو المخفّفة ، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق ، ولا شكّ .

وقال الخليل : بل هي النّاصبة ، وقال المبرّد : هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير : أتغضب من أجل أنه أذنا ، ثم حذف الجار وخفّف .

الرّابع : النّفيّ : أثبتته بعضهم ، وخرّج عليه : « قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ^(٤) » أي : لا يؤتّى ، وأنكره الجمهور .

الخامس : بمعنى لئلاّ ، أثبتته بعضهم ، وخرّج عليه : « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا^(٥) » . أي لئلاّ تَضِلُّوا . قال أبو حيان : والصّحيح المنع ، وتأويل الآية : كراهة أَنْ تَضِلُّوا .

السادس : بمعنى إذ ، أثبتته بعضهم مع الفعل الماضي ، قيل : ومع الفعل المضارع

(١) « إن » سقطت من أ ، ط .

(٢) للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً .

ديوانه ٨٥٥ وروايته : « ليوم » مكان : « لقتل » وأنظر سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني

للسيوطي ٨٦ ، والخزّانة ٣ : ٦٥٥ وفي ط : « ابن حازم » بالخاء . تحريف .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة آل عمران ٧٣ .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .

وجعل منه قوله تعالى : « بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ »^(١) . وقوله تعالى : « أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ »^(٢) . أي إذ آمنتم .

قال أبو حيّان : وهذا ليس بشيء بل « أَنْ » في الآيتين مصدرية ، والتقدير : بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك^(٣) « يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ »^(٤) .

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا « جمع الجوامع » ، وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب . واعلم أني لما شرعت في شرحه ، كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني ، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء^(٥) جمع التكسير على طريقة المزج ، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم ، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب ، والغاء القطعة التي كتبتها أولاً ممزوجة ، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضمت هذه القطعة إلى تلك ، ووصلت بينهما . ولا يضير كون الشرح على أسلوبين ، نصفه بلا مزج ، ونصفه ممزوج ، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله . والله الموفق^(٦) .

(١) سورة ق-٢ .

(٢) الممتحنة ١ .

(٣) ط : « ولذلك » باللام تحريف .

(٤) سورة الممتحنة ١ .

(٥) ط : « أثناء » .

(٦) ا : بزيادة : « للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم .

وب : بزيادة : « وهو حسبي ونعم الوكيل » بعد قوله : « والله الموفق » .

الْكِتَابُ الثَّالِثُ
فِي الْمَجْرُورَاتِ
وَمَا جُمِلَ عَلَيْهَا وَهِيَ الْمَجْرُومَاتُ

المجرورات

وما يَسْتَتَبِعُهَا من ذِكْر أدوات الشرط غير الجازمة ، وما استطرده إليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المُعْجَم ، وآخرها نون التوكيد ، وعقب بخاتمة من التَّنوين . (الجرّ إمّا بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما ، ومن زاد « التبعيّة » فهو رأي الأخفش مرجوحٌ عند الجمهور - كما سيأتي -

فإن قلت : الجرّ بالإضافة أيضاً رأيُهُ ، وهو مرجوحٌ ، قلت : نعم ولكن المراد : الجرُّ الكائِنُ بسببِها ، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أَنَّ الجارَّ المضاف ، وعلى رأي ابن مالك : أَنَّهُ الحرفُ المقدّر لا جارّ سِواه .

(الحروف) ، أي : هذا مَبْنَحٌ حروف الجرّ وسُمِّيَتْ به ، قال ابن الحاجب : لأنها تجرّ معنى الفِعْل إلى الاسم ، وقال الرّضي : بل لأنها تعمل لإعراب الجرّ ، كما قيل : حروف النصب ، وحروف الجزم . وكذا قال الرّضي ، وتسميها الكوفيّون : حُرُوفَ الإضافة ، لأنها تضيف الفِعْل إلى الاسم ، أي : تُوصِلُهُ إليه ، وتربطُهُ به = وحُرُوفَ الصّفات ، لأنها تُحدِث صِفَةً في الاسم ، فقولك : جلستُ في الدار : دلت « في » على أن الدار وعاءٌ للجلوس . وقيل : لأنها تقع صفات لما قبلها من التكرات . وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه ، فأشبهت الفعل . ولم تعمل رفْعاً ، لأنه إعراب العُمْد ، ومدخولها فضله ، ولا نَصْباً لأنَّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرجوع إليه في الضّرورة ، ولو نَصَبْتُ لاحتمل أَنَّهُ [٢٠/٢] بالفعل ،

ودخل الحرفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلّا زيداً ، فتعيّن عملُها الجراً .

[إلى]

(إلى) : له معانٍ ، فيكون = (لانتهاؤ الغاية مطلقاً) أي : زماناً نحو : « ثمّ أتمّوا الصّيام إلى اللّيل ^(١) » . ومكاناً نحو « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ^(٢) » . قال الرّضيّ : ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتدؤها : نهايتها ومبدؤها .

(قال ابن مالك) في التّسهيل : (والتّبيين) قال في شرحه : وهي المبيّنة لفاعليّة مجرورها بعد ما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : « ربّ السّجن أحبُّ إليّ ^(٣) » .

قال : (وبمعنى في) أي الظرفيّة لقوله تعالى : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ^(٤) » أي : فيه وذكره جماعة في قوله :

١٠٤٧ - فلا تترُكنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناس مطلبي به القارُ أجربُ ^(٥) .

قال : (و) بمعنى (اللام) نحو : « والأمرُ إليك ^(٦) » ، أي : لك . وقيل : هي لانتهاؤ الغاية أي : مُنتَهـِ إليك ، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية : (و) بمعنى (مع) أي المعية وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه ، أو التعلّق كقوله تعالى : « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ^(٧) » وقوله : « وأبديكم إلى المرافق ^(٨) » وقولهم : « الذّودُ إلى الذّودِ لبيل ^(٩) » . ولا يجوز : إلى زيد مال ، تريد : مع زيد مال . قال الرّضيّ : والتحقيق أنّ « إلى » هذه لانتهاؤ ، فقوله : « إلى المرافق » ،

(١) سورة البقرة ١٨٧ .

(٢) سورة يوسف ٣٣ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

(٤) سورة النمل ٣٣ .

(٥) سورة الصّصف ١٤ .

(٦) سورة المائدة ٦ .

(٧) سورة البقرة ١٨٧ .

(٨) سورة النمل ٣٣ .

(٩) سورة المائدة ٦ .

أي مضافة إليها ، والذَّودُ إلى الذَّودِ ، أي مضافة إلى الذَّودِ .

وقال غيره : وما ورد من ذلك مؤوَّلٌ على تضمين العامل وإبقاء « إلى » على أصلها . والمعنى في قوله « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » : مَنْ يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ ، « وإلى » حينئذٍ أبلغ مِنْ « مع » ، لأنك لو قلت : مَنْ يَنْصُرُنِي مع فلانٍ لم يدلّ على أَنَّ فلاناً وَحْدَهُ يَنْصُرُكَ . وقيل : التقدير : مَنْ يَنْصُرُنِي حال كوني ذاهباً إلى الله .

(و) بمعنى (مِنْ^(١)) كقوله :

١٠٤٨ - تقول ، وقد عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

أُسْقَى فلا يَرَوِي لِيَّ ابْنُ أَحْمَرَ^(٢)

أي : مِنِّي = (و) بمعنى = عند كقوله :

١٠٤٩ - أم لا سبيلَ إلى الشَّباب ، وذكره

أشهى لِيَّ من الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٣)

أي : أشهى عِنْدِي . كذا مثل ابن مالك ، وابن هشام في المغني .

ونازعه ابن الدَّمَامِينِيَّ بأنه تقدّم أَنَّ المتعلقة بما يفهم حُبّاً ، أو بُغْضاً مِنْ فِعْلٍ تَعَجَّبَ ، أو تَفْضِيلٍ ، معناها : التبيين فعلى هذا تكون « إلى » في البيت مبيّنة لفاعلية مجرورها لا قِسْماً آخر .

وأجاب شيخنا الإمام الشُّمْنِيَّ بأن تلك شَرْطُهَا كونُ التعجّب والتفضيل

(١) « مَنْ » سقطت من أ .

(٢) لابن أحمر الباهلي ديوانه ٨٤ ، وروايته .

« يسْقَى » وفي أ ، ط : « أيسى » بالعين ، تحريف وقد سقطت كلمة : « ابن » من ب في قوله :

« ابن أحمر » وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٥ :

(٣) لأبي كبير الهذلي . من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٤ .

من نفس الحب والبغض ، وهي هنا متعلقة بتفضيل من الشهوة ^(١) .

(و) قال أبو الحسن (الأخفش : و) بمعنى (الباء) نحو : « وإذا خلّوا إلى شياطينهم » ^(٢) أي بشياطينهم . (و) قال (الفراء) = تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى : « أفئدة من الناس تهوي إليهم » ^(٣) « بفتح الواو أي ^(٤) تهواهم . وغيره خرجها على تضمين تهوى معنى : تميل ، أو على أن الأصل : تهوي بالكسر ، فقلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً كما قيل في « ناصية » ^(٥) : « : ناصاه . ذكره ابن مالك . قال ابن هشام ، وفيه نظر ، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل ، وأجاب ابن الصائغ : بأن أصل هذه الياء الحركة ، وسكونها عارضٌ للاستئصال .

[الباء]

(الباء : مكسورة) مطلقاً . (وقيل : تفتح مع ^(٦) الظاهر) فيقال : بزبد ، قال أبو حيّان : حكاه أبو الفتح عن بعضهم (للإصاق) ويقال : الإلحاق ، قال في « شرح اللب » ^(٧) : « وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر . قال أبو حيّان : قال أصحابنا : هي نوعان : أحدهما الباء ^(٨) التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلاّ بها نحو : سطوت بعمرو ، ومررت بزبد . قال : والإصاق في : مررت بزبد مجازٌ ، لمّا التصق المرور بمكان يقرب زيد جعل كأنه ملتصقٌ بزبد .

والآخر : الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو : أمسكتُ بزبد ، الأصل : أمسكتُ زيداً ، فأدخلوا الباء ، ليعلموا أن إمساكك إياه كان مباشرة منك له بخلاف نحو : أمسكتُ زيداً بدون

(١) حاشية الشمني على المعنى ورقة ٤٥ وهي مخطوطة من حوزتي .

(٢) سورة البقرة ١٤ . (٣) سورة إبراهيم ٣٧ .

(٤) « أي » سقطت من ط . (٥) سورة اللعق ١٦ .

(٦) « أي » في ط « من » تحريف . (٧) سبق ذكره ص ٥ من الجزء الأول .

(٨) « الباء » سقطت من أ .

الباء ؛ فإنه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة . قيل : والإلصاقُ معنى لا يفارق الباء ؛ ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره .

زاد غيرُه = (والتعديّة) ، وتُسمّى باءَ النّقلِ أيضاً ، وهي المعاقبةُ للهمزة في تصيير الفاعلِ مفعولاً .

وأكثر ما تُعدّي الفعلُ القاصر تقول في = ذهبَ زيدٌ : ذهبَ بزيدٍ ، وأذهبتهُ ، ومنه « ذهبَ اللهُ بنُورهم » ^(١) ، وقد تكون مع المتعدي نحو : « دَفَعُ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ » ^(٢) وصَكَّكَتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ ، والأصل : دفع بعضُ الناس بَعْضاً ، وصَكَّ [٢١/٢] الحَجَرُ الحَجَرَ .

(والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابنُ مالِكٍ في الألفيّة . وابن هشام في المُعْنِي ، وفَسَّرَ الثانيةَ بالدّاخلة على آلة الفعل نحو : كتبت بالقلم ، ومثّل الأولى بنحو : « ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّحَادِكُمْ الْعِجْلَ » ^(٣) وقال الرّضِيّ : السببية فَرَعَ الاستعانة ؛ ولذا اقتصر عليها - أعني الاستعانة - ابنُ مالك في « الكافية الكبرى » ، وحَدَفَ السببيةَ ، وعكس في « التسهيل » ، فاقصر على السببية ، وقال في شرحه : باء السببية هي الدّاخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعَدٍ لها ^(٤) مجازاً نحو : « فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ » ^(٥) . فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء ^(٦) وقيل : أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصَحَّ وحَسُنَ ، لكنّه مجازٌ ، والآخر حقيقةٌ . ومنه : كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، فإنه يصح أن يقال : كَتَبَ القلمُ ، وقَطَعَ السَّكِينُ .

(١) سورة البقرة ١٧ .

(٢) سورة الحج ٤٠ .

(٣) سورة البقرة ٥٤ .

(٤) ب فقط : « معداها »

(٥) سورة البقرة ٢٢ .

(٦) ١ : « إلى الهاء » تحريف .

والتحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز . انتهى .

وقال أبو حيان : ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السببية قولاً انفرد به ، وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة ، فقالوا : باءُ السببية هي التي تدخل على سبب القِيعْل نحو : مات زيد بالحُب ، وبالْجوع ، وحجبت بتوفيق الله ، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو : كتبتُ بالقلم ، ونجرتُ الباب بالقَدُوم ، وبريتُ القلم بالسكّين ، وخضتُ الماءَ بـرِجْلي ، إذ لا يصح جعلُ القلم سبباً للكتابة ، ولا القَدُوم سبباً للتجارة ، ولا السكّين سبباً للبسّ ، ولا الرِّجْل سبباً للخوض بل السبب غير هذا .

(والظرفية) : وهي التي يَحْسُنُ مَوْضِعُهَا « مِنْ » نحو : « نصرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ » ^(١) و « نجّيناهُم بِسَحَرٍ » ^(٢) .

(والمُصاحبة) : وهي — كما قال ابن مالك — التي يَحْسُنُ مَوْضِعُهَا « مع » ، وَيُغْنِي عنها ، وعن مصحوبها الحالُ ، نحو : « اهْبِطْ بِسَلَامٍ » ^(٣) « أي مع سلام . » « قد جاءَكُمُ الرّسُولُ بِالْحَقِّ » ^(٤) . « أي معَ الْحَقِّ ، ومُحَقَّقاً . » « فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ » ^(٥) . « أي مع حَمْدِهِ وحامِداً . »

وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق ، كما نقله أبو حيان عن الأصحاب ، وضمّ

(١) سورة آل عمران ١٢٣ . (٢) سورة القمر ٣٤ .

(٣) سورة هود ٤٨ .

(٤) سورة النساء ١٧٠ وفي ط فقط : « ولما جاءكم » تحريف وفي ا ، ب : من دون : « قد » .

(٥) سورة النصر ٣ .

إليها بَاءَ الْقَسَمِ ، ولذا ذكرتها متواليةً خلاف صنيع التسهيل .

(والغاية) = نحو : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ^(١) » . أي إليّ . (وكذا البدل) : وهي التي يحسن موضعها بدلٌ . (والتبعيض) : وهي التي يحسن موضعها « مِنْ » (على الصحيح) فيهما . مثال الأول : قول عمر رضي الله عنه : « كَلِمَةٌ مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا . أي بدلها » ، وقول الحماسي :

١٠٥٠ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شتوا الإغارة فُرساناً ورُكباناً ^(٢)

ومثال الثاني قوله تعالى : « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ^(٣) » أي مِنْهَا وقوله :

١٠٥١ - * شَرَبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ^(٤) * .

وقول الآخر :

١٠٥٢ - * شَرَبَ النَّزِيفُ بِيَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ ^(٥) * .

(١) سورة يوسف ١٠٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٧٥٩ (٣) سورة الإنسان ٦ .

(٤) قطعة من بيت لأبي ذؤيب تمامه :

..... ثُمَّ تَرَفَّقْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهْنُ نَشِيجُ

من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

هذا ورواية البيت من ديوان الهذليين ١ : ٥١ .

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنُ نَشِيجُ

(٥) قيل : لابن أبي ربيعة ، وقيل : لجميل بن معمر وصدده :

* فَلَكُمْتُ فَاهَا آخِذَا يَقْرُونَهَا * .

والشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٨٣ .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٠ ، والعيني هامش الخزانة ٣ : ٢٧٩ ، ٢٨٢ .

وفي ١ : « بين دماء الحشرج » تحريف .

وهذا المعنى أثبتته الكوفيون والأصمعيّ ، والفارسيّ ، والعُتبيّ وابنُ مالك .
والأوّل : المتأخّرون ، وأنكرَهُما جماعةٌ ، وقالوا في أمثلة ، الأوّل : الباء للسببيّة .
وأولّوا أمثلة الثاني بأنّ « يَشْرَبُ » ، و « شَرِبْنَ » . و « شُرِبَ » ضمنّ معنى :
يروى ونحوه :

وقيل المعنى : يَشْرَبُ بهما الخمر ، كما تقول : شربتُ الماءَ بالعسل .

قال بعضهم : ولو كانت الباء للتبعية لصحّ زيد بالقوم ، تريد : من القوم ،
وقبضت بالدرهم أي من الدراهم .

(قال ابن مالك) في التسهيل : (والتعليل) قال في شرحه : وهي التي يحسنُ
موضعها اللامُ غالباً نحو : « فَيَظْلَمُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا ^(١) » . « إِنَّ النَّمْلَ
يَأْتَمِرُونَ بِكَ ^(٢) » .

قال : واحترزتُ بقولي : غالباً من قول العرب : غَضِبْتُ لِفُلَانٍ إذا غَضِبْتُ
من أجله وهو حيٌّ ، وغَضِبْتُ به إذا غَضِبْتُ من أجله وهو ميتٌ . قال أبو
حيان : ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى ، وكأنّ التعليل ، والسبب عندهم شيءٌ
واحد . قال : ويدلّ لذلك أنّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجودٌ في باء التعليل ؛
لأنّه يَصْلُحُ أَنْ يُنسَبَ الفعلُ لما دخلت عليه باءُ التعليل كما يصحّ ذلك في باء
السبب ، فتقول : ظلمُ أنْفُسِكُمْ اتّخاذكم العِجْلَ . وأمّا « يَأْتَمِرُونَ بِكَ » ^(٣) ،
فالباء فيه ظرفيّة ، أي يَأْتَمِرُونَ فيك ، أي يتشاورون في أمرك ؛ لأجل القتل .
انتهى . وهذا هو الحقّ .

قال أيضاً : (والمقابلة) قال : وهي الداخلة على الأعواض والأثمان ، قال :

(١) سورة النساء ١٦٠ .

(٢) سورة القصص ٢٠ .

(٣) سورة القصص ٢٠ .

وقد تُسَمَّى بَاءَ الْعَوَاضِ نحو: اشترت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف .
والظاهر أنها داخلة في باء البدل .

(و) قال (الكوفيّة : وبمعنى على) أي الاستعلاء ، وجزم به ابن مالك نحو :
« مَنْ [٢٢/٢] إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنِيطَارٍ ^(١) » أي : عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ . « إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ
عَلَى أَخِيهِ ^(٢) » . « وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ^(٣) » أي عَلَيْهِمْ ، بِدَلِيلٍ : « وَإِنَّكُمْ
لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ^(٤) » .

١٠٥٣ - أَرَبٌ يَبُولُ الثَّعْلِبَانِ بِرَأْسِهِ * ^(٥) لقد ذلّ من بالت عليه الثعالبُ

قالوا : (و) بمعنى (عن ، وفي اختصاصها بالسؤال خلاف) فقليل : تختص
به ، وظاهرُ كلام أبي حيّان أنّ الكوفيّة كلّهم عليه كقوله تعالى : « فاسْأَلْ بِهِ
خَبِيرًا ^(٦) » بِدَلِيلٍ : « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ^(٧) » ، وقول علقمة :

١٠٥٤ - * فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ ^(٨) .

وقيل : لا ، وعليه ابنُ مالك نحو : « يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ^(٩) »
« تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ^(١٠) » .

- | | |
|-------------------------------------|------------------------|
| (١) سورة آل عمران ٧٥ . | (٢) سورة يوسف ٦٤ . |
| (٣) سورة المطففين ٣٠ . | (٤) سورة الصافات ١٣٧ . |
| (٥) لراشد بن عبد ربّه السلمي . | |
| أنظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣١٧ . | |
| (٦) سورة الفرقان ٥٩ . | (٧) سورة الأحزاب ٢٠ . |
| (٨) لعلقمة النحل ، ديوانه ١٢ . | |
| (٩) سورة الحديد ١٢ . | (١٠) سورة الفرقان ٢٥ . |

(جمع ج - ١١)

والبصرية أنكروا هذا المعنى ، وأَوَّلُوا الآية ، والبيت على أن المعنى : ... اسأل بِسَبَبِهِ خبيراً ، وبسبب النساء لتعلموا حَالَهُنَّ ، أو تضمين السؤال معنى : الاعتناء والاهتمام . قالوا : وَلَوْ كانت الباء بمعنى : « عن » لجاز أطمعته بجُوع ، وسقيته بَعَيْمَةٍ ^(١) ، تريد : عن جوع ، وعن عَيْمَةٍ .

قال ابن هشام : في التَّأْوِيلِ الأولُ بَعْدُ ، لأنَّ المجرور بالباء هو المستولُ عنه ، ولا يقتضي قولك : سألت بسببه أنَّ المجرور هو المستول عنه .

(و) قال ابن هشام (الخضراوي : و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يُراد التشبيه نحو : لَقِيتُ زَيْدَ الْأَسَدِ ^(٢) ورأيت به القمر ، أي لقيت ^(٣) بلقائي إِيَّاهُ الْأَسَدَ أي شَبَّهَهُ .

قال أبو حيان : والصَّحِيحُ أنها للسَّبَبِ أي بسبب لقائه ، وسبب رؤيته .

(و تزداد توكيداً في مواضع) ستة ، وهي الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد ، وهي مذكورة في محالِّها .
ومن غريب زيادتها أنها تزداد في المجرور كقوله :

— ١٠٥٥ — * فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنَنَّهُ عَنْ بَمَا بِهِ ^(٤) .

(قال مالك : و) تزداد (عوضاً) ومثله بقوله :

(١) العيمة : شهوة اللبن والعطش ، يقال عام يعيم ، ويعام عيماً وعيمة فهو عَيْمَان وهي : عَيْمِي .

(٢) ١ : « لقيت زيدا بالأسد » تحريف .

(٣) « لقيت » سقطت من ط .

(٤) للأسود بن يعفر كما نسبته العيني في شواهد . انظر هامش الخزانة ٤ : ١٠٣ . وتماه :

* أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا *

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٤ ، والخزانة ٤ : ١٦٢ . وسِرِّ صناعة الإعراب ١٥٣ .

١٠٥٦ - * ولا يُؤَاتِيكَ فيما نابَ من حَدَثٍ

إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بَيْنَ يَثْقِ (١) *

قال : أراد مَنْ تَثِقُ ، فزاد الباء قَبْلَ : « مِنْ » عوضاً . (وحكاية) أيضاً
(في عَنَ ، وَعَلَى) وأنشد قوله :

١٠٥٧ - * أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا

فَهَلَّا أَلِيَّ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ (٢) *

أي : فهلاًَّ عن أليَّ بين جنبيك تَدْفَعُ ، فحذف « عَنَ » ، وزادها بعد أليَّ
عِوَضاً . وقول الآخر :

١٠٥٨ - * إِنْ الْكَرِيمِ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ (٣) *

أي : إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ ، فحذف « عَلَيْهِ » ، وزاد « عَلَى » قبل
« مَنْ » عِوَضاً .

(وقاسه في : « لِي » ، و « فِي » و « اللَّام » (٤) ، و « مِنْ ») فقال في الشرح :
يجوز عندي أَنْ يُعَامَلَ بهذه المعاملة « مِنْ » ، و « اللَّام » ، و « لِي » و « فِي » قياساً
على : « عَنَ » و « عَلَى » ، و « الباء » ، فيقال : عرفت ممَّنْ عجبت ، وَلَمِنْ قُلْتُ ،

(١) لسالم بن وابصة . وصاحب الدرر ٢ : ١٥ يقول : لم أَعثر على قائله .

انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٢٧ .

(٢) لزيد بن رزين الملوحي ويروى :

فَهَلْ أَنْتَ عَمَّا بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ *

انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٣٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٦ .

هذا وصاحب الدرر ٢ : ١٥ يقول : لم أَعثر على قائل هذا البيت .

(٣) نسبه سيبويه إلى بعض الأعراب ١ : ٤٤٣ ، والخزانة ٤ : ٢٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٢٢ .

(٤) ط : « وفي اللام » بإسقاط واو العطف تحريف .

وإلى مَنْ أَدَيْتَ^(١) ، وَفِيمَنْ رَغِبْتَ . والأصلُ : عرفت مَنْ عَجبت منه ، وَمَنْ قلت له ، وَمَنْ أَدَيْتَ إليه ، وَمَنْ رَغِبْتَ فيه ، فحذف ما بعد مَنْ ، وزيدَ ما قبلها عِوَضاً .

(وَرَدَّه أَبُو حِيَّان) أي العِوَضُ بأنواعه فقال في الأبيات المستشهد بها لا يتعيَّن فيها التَّأْوِيلُ المذكور ، لاحتمال أن يكون الكلامُ تمَّ عند قوله : فانظر ، أي : فانظرُ لِنَفْسِكَ . ولما قدَّم أنه لا يواتيه إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نَفْسِهِ حيث قرَّر وجود أخي ثقة ، فقال : بمن تثق ؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ « من » متعلِّقة بثق . وكذا البيت الآخر ، يحتمل تمام الكلام عند قوله : * إنْ لم يَجِدْ يَوْمًا * .

أي : أنه إذا لم يَجِدْ ما يستعين به اعتمِل^(٢) بنفسه : ثم قال : على مَنْ يتكل ؟ وَمَنْ استفهامية ، أي لا أحد يتكل عليه ، فعلى متعلِّقة بيشكل ولم يؤول البيت الثاني ، وقال في المقيس : هذا الذي أجازَه قياساً لم يثبت الأصلُ الذي يقاس عليه ، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلَّ به ، ولو كانت لا تحتمل التأويلَ لكانت من الشذوذ والتدور ، والبُعْد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها ، ولا يُلْتَفَتُ إليها . قال : وقد نصَّ سيبويه على أنَّ « عن » ، و « على » لا يُزادان لا عِوَضاً ، ولا غير عوض .

[حتّى]

(حتّى كإلى) في انتهاء الغاية ، (لكنّ) « إلى » أمكَّنُ منها ، ولذلك خالفها في أشياء :

(١) أ ، ب : « أويت » بالواو .

(٢) أ ، ب : « اعتمد » والمختار ما في ط لأنه يتفق مع كلمة الشاهد وهي : « يعتمل » .

الأول : أنها (تُفِيدُ تَقْضِي الفِعْلَ شَيْئاً فَشَيْئاً) . ولذا لا يجوز : كتبت حتى زيد ، وأنا حتى عمرو ، ويجوز : كتبت إلى زيد ، وأنا إلى عمرو ، أي هو غايي كما في حديث مسلم : « أنا بك وإليك » .

(و) الثاني : أنها (لا تَقْبَلُ الابتداء) لِضِعْفِهَا في الغاية ، فلا يقال : سِرْتُ من البصرة [٢٣/٢] حتى الكوفة ، كما يقال : إلى الكوفة .

(و) الثالث : أنها (لا تَجْرُ إِلَّا آخِراً) أي ^(١) آخِرَ جُزْءٍ نحو : أكلت السمكة حتى رأسها .

(قال الأكثر : أو ملاقياً له) أي مُتَصِلاً به نحو : « سَلَامٌ » هي حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ ^(٢) . « . ولا يجوز : سِرْتُ حتى نِصْفِ اللَّيْلِ بخلاف « إلى » . ومقابل الأكثر قول السَّيْرَانِي وجماعة أنها لا تَجْرُ إِلَّا الْآخِرَ ^(٣) فقط دون المتصل به .

قال الرضوي : وهو مردودٌ بِالْآيَةِ (خلافاً لابن مالك) إذ قال في التسهيل وشرحه : والتزم الزمخشري كونَ مَجْرُورِهَا آخرَ جزء ، أو ملاقى آخرَ جزء ، وهو غير لازم بدليل قوله :

١٠٥٩ - * عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ بِؤُوساً ^(٤) .

قال أبو حيان : وما نقله الزمخشري هو قولُ أصحابنا : وما استدل به لاحتجّة فيه ، لأنّه لم يَتَقَدَّمْ العاملُ فيها حتّى ما يكون ^(٥) ما بعدها جزءاً له في الجملة المغيّاة بحى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا .

(١) في ط : « إلا » مكان : « أي » . تحريف .

(٢) سورة القدر ٥ .

(٣) ب ، ط : « إلا الجزء فقط » .

(٤) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٣٧٠ .

(٥) في ط فقط : « حتى ما يكون ما بعدها جزء له » . وفي العبارة اضطراب .

ولو صرّح فقال : ما زِلْتُ راجياً وَصَلْتُهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى نَصَفِهَا كَانَ ذَلِكَ حِجَّةً عَلَى الزَّخْمَشَرِيِّ .

ونحنُ نقول : إذا لم يتقدّم في الجملة المغيّاة بحتّى ما يصح أن يكونَ ما بعدها آخرَ جُزْءٍ جاز أن تدخل على ما ليس به ، ولا ملاقياً له . وكذا قال ابن هشام في المغنى .
عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ جَزَمَ بِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي الْكَافِيَةِ .

الرَّابِعُ : أَنَّهَا لَا تَجَرُّ إِلَّا (ظَاهِراً خِلَافاً لِلْمَبْرَدِ وَالْكَوْفِيَّةِ) فِي تَجْوِيزِهِمْ جَرَّهَا الْمَضْمَرُ مُسْتَدَلِّينَ بِنَحْوِ قَوْلِهِ :

١٠٦٠ - * فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفَى أَنَّاسٌ فَيَّ حَتَّكَ يَا بْنَ أَبِي زَيْبَادٍ ^(١) .
وَالْجَمْهُورُ قَالُوا : إِنَّهُ ضَرُورَةٌ .

قال أبو حيان : ومن أجاز جرّها المضمّر أدخلها على المضمّرات المجرورة كلّها ، قال : ولا ينبغي القياس على « حَتَّكَ » في هذا البيت ، فيقال ذلك في سائر الضمائر .

قال : وانتهاء الغاية في « حَتَّكَ » هنا ^(٢) لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك ، فلعلّ هذا البيت مصنوع انتهى .

ومثّل ابن هشام في المغنى بقوله :

١٠٦١ - * أَتَتْ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فِجٍّ^{*}
تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ ^(١) .

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٠ .

(٢) ١ : « شيء لا أفهمه » مكان : « هنا » .

(٣) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٣٧٠ . والأشموني ٢ : ٢١٠ وفي ط : « أنت » مكان : « أنت » تحريف .

قال : واختلف في عِلَّة المنع ، فقيل : هي أن مجرورها لا يكون إلاّ بعضاً لما قبلها ، أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ . قال : ويردّه أنه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت ، فلا يعود على ما تقدّم ، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكلّ كقولك : زيدٌ ضربت القوم حتّاه .

وقيل : العِلَّة خشية التباسها بالعاطفة ، فإنّها تدخل عليه على الأصحّ . قال : ويردّه أنّها لو دخلت عليه ، لقليل في العاطفة : قاموا حتى أنت ، وأكرمتمهم حتى إيتاك بالفصل ، لأنّ الضمير لا يتصل إلاّ بعامله ، وفي الحافضة : حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس .

وقيل : العِلَّة أنّها لو دخلت عليه ، قلبت ألفها ياء كما في إليّ ، وهي فرعٌ ، عن إلى فلا تحتمل ذلك ، وإلاّ ساوى الفرعُ الأصل .

قال شيخنا الإمام الشُّمْنِيّ ؛ والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعية « حتى » عن « إلى » إنما هي في المعنى والعمل ، وذلك يُوجبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما ، لا في غيرهما ^(١) .

وقال الشَّاطِبي ^(٢) : قال سيبويه : استغنَوْا عن الإضممار في « حتى » بقولهم : حتى ذاك ، وبالإضممار في « إلى » ، لأنّ المعنى واحد ، كما استغنَوْا بترك عن « وذر » ، و« ودع » .

(وإمالتها وعَتَى) بإبدال حائها عِيناً (لغة) ، الأولى : يمنية ، والثاني = هُذَلِيَّة

(١) نصّ عبارة الشُّمْنِيّ كما جاءت في حاشيته : « والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعية « حتى » عن « إلى » إنما هي في المعنى والعمل ، وذلك يوجب ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى في المعنى والعمل ، لا في غيرهما » انظر حاشية الشُّمْنِيّ ورقة ٣٩ .

(٢) هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المقرئ التحويي الضرير .

قال ابن مالك : قرأ ابن مسعود : « لَيْسَ جُنُنُهُ عَتَى حِينَ ^(١) » ، فكتب إليه عمر أن الله أنزل هذا القرآن عربياً ، وأنزله بلغة قريش فلا تقرأهم بلغة هذيل .

(ومنع البصرية جرّاً ما لا يصلح) أن يكون (غايةً لما قبلها) ، وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية نحو العجب حتى الخبز يلبس زيد . وجوز جرّه الكسائي (و)
الفرأ .

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا ^(٢) الاسم بعدها جملة اسمية ، وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فركت) وحتى زيد أبوه مضروب ، وجوز جرّه الكوفية .

(و) منع (الكوفية) الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فعلٌ عامِلٌ في ضمير ^(٣) نحو : ضربت القوم (حتى زيد ضربته) ، وقالوا : لا يجوز حتى يقال : فضربته ، وجوزه البصرية ^(٤) فيهما ، وجوزوا في الأول أيضاً العطف والابتداء .
(و) منع (الكل) . الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو : ضربت القوم (حتى زيدٌ مضروب) وأوجبوا الابتداء .

وجوزواهما ، والعطف فيما إذا تلاه ظرفٌ أو مجرور نحو : القوم عندك حتى زيد عندك ^(٥) ، والقوم في [٢٤/٢] الدار حتى زيد في الدار ^(٦) ، أو جملةً اسميةً ، وما بعدها شريكٌ لما قبلها في المعنى نحو : ضربت القوم حتى زيد هو مضروب .

(١) سورة يوسف ٣٥ .

(٢) ط فقط : « تلى » تحريف صوابه في ا ، ب ومن قوله : « تلا الاسم بعدها جملة » إلى قوله : « إذ تلا الاسم الذي بعدها فعل » سقط من ا .

(٣) ط فقط : « في ضمير » باسقاط الهاء .

(٤) ا : « الكوفية » تحريف صوابه في ب ، ط والأسلوب .

(٥) « عندك » سقطت من ا . (٦) « في الدار » سقطت من ا .

وجوّزوا الجرّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتى نحو :
ضربت القوم حتى زيدٍ ضربتهم ، فإن كان في (١) ضميره ، وهو غير شريك فالابتداء ،
والحَمَلُ على الإضمار نحو : ضربت القوم حتى زيدٌ ضربت أخاه .

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو : ضربت القوم حتى زيداً أيضاً ،
فأيضاً تدل على إرادة تكرّر الفعل ، وهذا المعنى لا يعطيه إلاّ العطف ، كأنك قلت ،
ضربت القومَ حتى ضربت زيداً أيضاً .

(وزعم الفراء الجرّ) بحتى (نيابة) عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن
رُبّ . قال : وربما أظهروا « إلى » في بعض المواضع . قالوا : « جاء الخبر حتى إلينا »
جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى .

(وتكون) حتى (حرف ابتداء) أي حرفاً تبتدأ بعده الجُمْلُ ، أي تستأنف ،
وحينئذ (تليه الجملةتان) الاسميّة كقول (٢) جرير :

١٠٦٢ - * فما زالت القَتْلَى تمجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ (٣) * .

وقول الفرزدق :

١٠٦٣ - * فواعجبا حتى كَلْبِبٌ تَسْبِي (٤) * .

(١) : « فإن كان فيه ضمير » .

(٢) ب فقط : « كقوله » مكان : « قول جرير » .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٦٩ .

(٤) للفرزدق . وعجزه :

* كأن أباهما نهشَلُ أو مُجاشِعُ * .

ديوانه ٥١٨ ، وروايته : « فباعجي » مكان : « فواعجا » .

والفعلية المضارعة كقراءة نافع : « وزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ^(١) » ، والماضية نحو : « حتَّى عَفَوْا ^(٢) » ، والمصدرية بشرط نحو : « وابتَلُّوا اليتَامَى حتَّى إذا بَلَغُوا النِّكَاحَ ^(٣) » (خلافاً لابن مالك في زعمه) أنها (جارة قبل) الفِعْل (الماضي ، بإضمار « أن » بعدها على تأويل المصدر .

قال أبو حيان : وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام : لا أعْرِفُ له في ذلك سلفاً ، وفيه تكلف لإضمار من غير ضرورة .

(و) خلافاً (له وللأخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جارة (قبل إذا) وأنّ إذا في موضع جرّ بها ، والجمهور على أنّها حينئذ . ابتدائية ، وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها .

قال أبو حيان : وليس معنى قولهم : حرف ابتداء أنه يَصْحَبُهَا المبتدأ دائماً ، بل معناه = أنّها بصَدَد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا ^(٤) : هل ويل . ولكن ، من حروف الابتداء ، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ ^(٥) .

وما تقدم في تفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد ^(٦) . ثم قال : قال بعض شيوخنا : ضابط حتّى أنّها إذا وَقَعَ بعدها اسم مفرد مجرور ، أو مضارع

(١) سورة البقرة ٢١٤ .

(٢) سورة الأعراف ٩٥ .

(٣) سورة النساء ٦ .

(٤) من قوله : « كما قالوا » إلى قوله : « أن يقع بعدها المبتدأ » سقط من أ .

(٥) في ط : « وإنما المعنى أنّها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ » . تحريف صوابه من ب . وانظر : الجني الداني ٥٥١ ، ٥٥٢ .

(٦) قول ابن هشام السابق من قوله : « وتكون حتى حرف ابتداء » إلى قوله : « بإضمار أن بعدها على تأويل المصدر » من المغني ١ : ١١٤ ، ١١٥ .

منصوب فحرف جر ، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف ، أو جملة فحرف ابتداء وتقدم من باب الحال أنه لا محلّ لهذه الجملة على الأصحّ .

[مسألة]

(مسألة ^(١)) : متى دلت قرينة على دخول الغاية (أي التي بعد إلى ، وحتى في حكم ما قبلها (أو) على (عَدَمِهِ) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به .

فالأوّل نحو : قرأت القرآن من أوّلِهِ إلى آخره ، وبعثك الحائِطَ من أوّله إلى آخره ، دلّ ذكر الآخر ، وجعله غاية على الاستيفاء . « وأبديكم إلى المرافق ^(٢) » . دلت السنّة على دخول المرافق في الغسل :

١٠٦٤ - * أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا ^(٣) .

والثاني : نحو : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ^(٤) » . دلّ النّهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم ، « فَتَنْظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ^(٥) » ، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً ، وذلك ^(٦) يؤدّي إلى عدم المطالبة ، وتفويت حقّ الدّائن .

١٠٦٥ - * سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ عَزِيَّتْ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْذُودًا ^(٧) .

دلّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه .

- (١) ١ : « فصل » مكان : « مسألة » . (٢) سورة المائدة ٦ .
(٣) نسبه سيويه ١ : ٥٠ لابن مروان النحوي ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٣٧٠ للمتلمس . وانظر الخزانة ١ : ٤٤٥ ، ٤ : ١٤٠ .
(٤) سورة البقرة ١٨٧ . (٥) سورة البقرة ٢٨٠ .
(٦) ط : « وكذلك » بالكاف .
(٧) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٤ وروايته : « محدوداً » مكان : مجذوداً « قال =

(وإلا) ، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدخول^(١) ولا عدمه (فثالثها) أي الأقوال (وهو الأصح) .

ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون إلى) حملاً على الغالب في البابين ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في « إلى » ، والدخول في « حتى » فوجب الحمل عليه عند التردد ، وأولها يدخل فيهما ، وثانيهما لا فيهما واستدل القولان في استواء حتى وإلى بقوله تعالى : « فمَتَّعْنَاهُم إِلَى حِينٍ »^(٢) . وقرأ ابن سعود « عَى حِين »^(٣) .

(ورابعها يدخل معهما) أي مع إلى وحتى (إن كان من الجنس) و(لا) يدخل (إن لم يكن) نحو : إنه لينام الليل حتى الصباح أو إلى الصباح نقله أبو حيان في حتى عن الفراء والرمانى ، وجماعة^٤ ، وابن هشام في إلى غير المسمى قائله ، وهو قول الأندلسي فيما نقله الرضي . (فإن كانت حتى عاطفة دخلت وفاقاً) نحو : أكلت السمكة [٢٥/٢] حتى رأسها . قال ابن هشام : ووهم من ادعى الاتفاق في دخول الغاية في حتى مطلقاً ، وإنما هو في العاطفة ، والخلاف في الخافضة مشهور^٥ ، قال : والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو .

[رُبَّ]

(رُبَّ) بضم الراء ، وتشديد الباء وفتحها . (ويقال : رب) بفتح الراء (ورُبَّ^(٤)) بضمها ، (ورُبَّتْ) بالضم ، وفتح الباء والتاء (ورُبَّتْ) بسكون التاء (ورَبَّتْ) بفتح الثلاثة (ورَبَّتْ) بفتح الأولين ، وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة . ورُبَّتَا) بالضم ، وفتح الباء المشددة (ورُبَّ) بالضم ، وبالسكون (ورَبَّ) بالفتح

= الصبان ٢٠ : ٢١٤ « محدوداً » بجاء ودالين مهملات أي ممنوعاً ، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعاً . قال الدماميني : ولا أعلم الرواية ومن ط : « عزبت » بالباء ، تحريف .

(١) « تدل » سقطت من ط . (٢) سورة الصافات ١٤٨ .

(٣) سورة الصافات ١٧٤ . وسورة يوسف ٣٥ . (٤) ط فقط « وبَّت » .

والسكون ، فهذه سبع عشرة لغة ، حكاهما ما عدا « ربنا » ابن هشام في المغني ^(١) ،
وحكى ابن مالك منها عشرًا ، وزاد أبو حيان : « ربنا » .

وزعم أبو الحسين علي (بن فضال) المجاشعي ^(٢) في كتاب : الهوامل والعوامل
(أنها ثنائية الوَضْع) ساكنةُ الثاني كهَلْ ، وبِلْ ، وقد ^(٣) (وأنَّ فتح التاء
مخففة دون الباء ضرورة) لا لغة (وأن فتح الراء مطلقاً) أي في الجميع مُشَدِّدًا ،
ومخففاً مع التاء ودونها (شاذّ) . والجمهور على أنها ثلاثية الوَضْع ، وأن التخفيف
المذكور ، وفتح الراء لغة معروفة .

(و) زعم (الكوفية وابن الطراوة : أنها اسم) مبنيّ ، لأنها في التقليل مِثْلُ
« كَسَمَ » في التكثير ، وهي اسمٌ باجماعٍ ، وللإخبار عنها في قوله :

١٠٦٦ • — إِنْ يَقْتُلُوكَ ، فَإِنْ قَتَلْتَكَ لَمْ يَكُنْ

عاراً عليك ، ورُبَّ قَتْلٍ عَارٌ ^(٤) *

« قرب » عندهم مبتدأ ، و « عارٍ » خبره .

قال : وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها ^(٥) ، فيقال : رُبَّ رجلٍ أفضلُ من
عمرو .

(١) قال في المغني ١ : ١٢٢ : « وفي رُبَّ ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد
والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التانيث ساكنة أو متحركة ومع التجرد منها ، فهذه اثنتا
عشرة . والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » .

(٢) علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القبرواني أبو الحسن . ويعرف بالفردزي لأن الفردزي
جده . من مصنفاته . لكسير الذهب في النحو — الهوامل والعوامل — شرح معاني الحروف مات
٤٧٩ .

(٣) « قد » سقطت من أ .

(٤) سبق ذكره رقم ٣١٦ .

(٥) « فيبتدأ بها » سقطت من أ .

ويقعُ مَصْدَرًا كَرُبَّ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتُ ، وظرفاً : كَرُبَّ يَوْمٍ سَرْتُ ، ومفعولاً به كَرُبَّ رَجُلٍ ضَرَبْتُ . واختار الرضي أنها اسم ، لأنَّ معنى رُبَّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليلٌ من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل : كثيرٌ من هذا الجنس ، لكن قال : إعرابه أبدأ رَفَعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم : أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلّا زِيداً لتناسبهما في معنى القِلَّة . قال : فإنَّ كُفَّتْ بما ، فلا محل لها حينئذ ؛ لكونها كحرف النفي الدّاخل على الجملة .

ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسماً لحاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر ، فيقال : برُبَّ رجلٍ عالم مررت ، وأن يعود عليها الضمير ، ويضاف إليها ، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها .

وأجيب عن البيت الأول بأنَّ المعروف وبعض قتلٍ عار . وإنَّ صحَّت تلك الرواية ، فعار خبر محذوف أي : هو عار ، كما صرح به في قوله :

— ١٠٦٧ — * يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا^(١) * .

والجملة صفة المجرور ، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ . قال أبو عليّ : ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم ، وبين ما تعمل فيه .

وفي مفادها أقوال : أحدها : أنها^(٢) للتقليل دائماً ، وهو قول الأكثر ، قال في البسيط : كالخليل وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي الحسن الأخفش ، والمازني ، وابن السّراج ، والجَرَمي والمبرد ، والزجاج ، والزجاجي ، والفارسيّ والرّماني ، وابن جنيّ والسيّراني ، والصّيمري ، وجملة الكوفيّين : كالكسائيّ ، والقراء وابن سَعْدان ، وهشام ،

(١) للبيد بن ربيعة . وصدّره :

* لَا تَزْجُرُ الْفَتَيَانِ عَنْ سُوءِ الرَّعَا * .

انظر شرح ديوان لبيد ٥٩ ، والخزانة ٤ : ١٧١ .

(٢) ط : « أنه » .

ولا مخالف لهم إلا صاحب العين ، انتهى .

(ثانيها) : للتكثير دائماً ، وعليه صاحب « العين » وابن درستويه ، وجماعة* وروى عن الخليل .

(ثالثها) : وهو (المختار) عندي (وفقاً للفارابي ^(١)) أبي نصر وطائفة (أنها) للتقليل غالباً ، والتكثير نادراً . ورابعها عكسه* (أي للتقليل قليلاً ، وللتكثير كثيراً ، جزم به في التسهيل ، واختاره ابن هشام في المغنى .

(وخامسها) = موضوع* (لهما) من غير غلبة في أحدهما . نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين .

(وسادسها : لم توضع لواحدٍ) منهما ، بل هي حرف إثبات لا يدُلُّ على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من خارج . واختاره أبو حيان .

(وسابعها) : أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلام وابن السَّيِّد .

(وقيل) = هي (لِمُسَبِّهِمُ العَدَد) تكون قليلاً وتكثيراً ، قاله ابن الباذش وابن طاهر ، فهذه ثمانية أقوال ، حكّاها أبو حيان في شرح التسهيل . ومن ورودها للتكثير قوله تعالى : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ^(٢) » ، فإنه يكثرُ منهم تمتى ذلك ، وحديث البخاري : « يا رب كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٍ يَوْمَ القيامة » .

(١) إسحاق بن أحمد بن شيت بن نصر ، أبو نصر الصفّار البخاري .

من مصنفاته : المدخل إلى كتاب سيبويه المدخل الصغير في النحو - الرد على حمزة في حدوث التصحيف مات ٥٠٤ هـ .

(٢) سورة الحجّر ٢ .

ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل [٢٦/٢] :

- فَإِنْ تَكُنِ الْإِيَّامُ شَيَيْنَ مَفْرَقِي وَأَكْثَرْنَ أَشْجَانِي ، وَفَلَّانَ مِنْ غَرْبِي^(١)
- ١٠٦٨ • فَيَارِبْ يَوْمٍ قَدْ شَرِبْتَ بِمَشْرَبٍ شَفِيتُ بِهِ عَنِي الصَّدَى بَارِدٍ عَذْبٍ •

وقول الآخر :

- ١٠٦٩ • - فَيَارِبْ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تِمَالِ^(٢) •

ومن ورودها للتقليل :

- ١٠٧٠ • - *أَلَرُبَّ مَوْلُودٍ ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٣) •
- وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مَجَلَّةٍ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ •

أراد : عيسى ، وآدم ، والقمر .

(وتصدر) وجوباً (غالباً) ، قال أبو حيان : والمراد تصديرها على ما تتعلق

به ، فلا يقال : لقيت : رَبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ ، لا أَوَّلَ الْكَلَامِ^(٤) ، فقد وقعت خبراً لـ « إِنَّ »^(٥) و « أَنْ »^(٦) المخففة من الثقيلة ، وجواباً « لِلَّو » ، قال :

- ١٠٧١ • - أَمَاوِيُّ لِي رُبٌّ وَاحِدٍ أَمَّهُ مَلَكَتُ ، فَلَا أَسْرُ لَدَيَّ وَلَا قَتْلُ^(٧) •

وقال الآخر :

(١) لعمارة بن عقيل كما هو في الأصل . وانظر أخباره في معجم الشعراء ٧٨ وانظر ديوانه ٩٣ .

(٢) لامرئ القيس ديوانه ٢٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٨ .

(٤) أي ليس المراد بالتصدير وقوعها في أول الكلام .

(٥) لـ « إِنَّ » سقطت من ط .

(٦) ط فقط : « لَأَنَّ الْمَخْفَفَةَ » بدون أن المشددة ، تحريف صوابه من أ ، ب ، والأسلوب .

(٧) لحاتم الطائي كما في الدرر ٢ : ١٨ . مثال وقوعها خبراً لأن المشددة .

١٠٧٢ - * تَبَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ امْرِئٍ خَيْلٍ خَائِنًا

* أَمِينٌ ، وَخَوَانٍ يُخَالِ أَمِينًا ^(١)

وقال :

١٠٧٣ - * وَلَوْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَقْتُهُمْ

* لَرُبَّ مُفَدِّ فِي الْقُبُورِ وَحَامِدٍ ^(٢)

قال شيخنا الإمام الشُّمْنِيّ : وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يَعْدُ ذَلِكَ ضَرْوَرَةً .

(وَلَا تَجَرَّ غَيْرَ نَكْرَةٍ) مَعَهَا مُعَرَّبًا ، كَانَ أَوْ مَبْنِيًّا كَقَوْلِهِ :

١٠٧٤ - * رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ

* قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ ^(٣)

(خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) فِي تَجْوِيزِ جَرِّهَا الْمَعْرُوفَ بِأَلٍ مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ :

١٠٧٥ - * رَبُّمَا الْجَامِلِ الْمُؤَبَّلِ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ ^(٤)

بِحَرْ الْجَامِلِ .

وَأَجَابَ ^(٥) الْجُمْهُورُ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ صَحَّتْ بِالْجَرِّ خَرَجَ عَلَى زِيَادَةِ

(١) سبق ذكره رقم ٥٣٥ .

(٢) قائله مجهول . ورواية ط والدّرر ٢ : ١٩ : « مُفَدِّ » وفسرها الدّرر بقوله : « المفدى ، الذي يقول : فذاك أبي وأمي » .

وفي ب : « معيد » وفي ا « مفيد » كلاهما تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٢ .

(٤) لأبي دؤاد الإيادي كما نسبته الشمتي في حاشيته على المغني ورقة ٤٢ . وانظر أوضح المسالك رقم

٣١٢ .

(٥) ط : « وأجاز » تحريف .

« أَل » ؛ ولأنها إمّا للقلّة ، أو للكثرة ، وغير النكرة لا يحتملها ، لأن المعرفة إمّا لِلقلّة فقط كالمفرد ، والمثنّى ، أو للكثرة فقط كالجمع ، وما لا يحتملها لا يحتاج إلى علامة يَصِيرُ بها نصّاً .

(وفي وجوبِ نَعْنِيهِ) أي مجرورها (خُلِفَ) ، فقال المبرد وابن السراج والفراسيّ ، والعَبْدِيّ ، وأكثرُ المتأخّرين ، وعُزِّي للبصريّين : يجب لأن « رَبَّ » أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ النّقي حيث لا تقع إلّا صَدْرًا ولا يتقدّم عليها ما يعمل^(١) في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجرّ^(٢) ، وحُكْمُ حَرْفِ النّقي أن يدخل على جُمْلَةٍ ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجُمْلَةٍ لذلك .

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرف ، أو مجرور أو اسم فاعل ، أو مفعول . وجزم به ابن هشام في « المغني » ، واختاره الرّضيّ .

وقال الأخفش ، والفرّاء ، والزّجاج ، وأبو الوليد الوحشي^(٣) ، وابن طاهر وابن خروف : لا يَجِبُ ، وتضمّنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصف ، واختاره ابن مالك ، وتبعه أبو حيّان ومنع كونها لا تقع إلّا صدرًا^(٤) بما^(٥) تقدّم . وكونُ ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً^(٦) لِشَبَهِهَا بحرف النّقي ، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به ، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى النّقي نحو : بكم درهم . تصدّقتُ ، على الخبريّة .

(١) ١ : « ويقل » مكان : « ما يعمل » تحريف .

(٢) ١ : « بخلاف سائر حروف النّقي » تحريف .

(٣) ١ : « أبو الوليد الوفي » وفي ب : « أبو الوليد الوحش » ولم أجد في البغية « الوفي أو الونسي » ولكنّي وجدت أن محمد بن الحسين الموصلي كان يعرف بابن وحشيّ ، فلعله المراد هنا .

(٤) أ « ومنع كونها لا تقع صدرًا » . بإسقاط : « إلّا » تحريف .

(٥) ط فقط « لما » باللام .

(٦) « مقتضياً » سقطت من أ ، وفي ب : « نقيضاً » تحريف .

(ويَجْرَ مضافاً إليه ضميرُ مجرورها معطوفاً) عليه (بالواو) خاصة . نحو : رَبُّ رجلٍ وأخيه رأيتُ . وسوّج ذلك كون الإضافة غير محضة ، فلم تُفدُ تعريفاً . وقال الجزولي : لأنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع .

قال الرّضي : ولو كان كذلك لحاز : رَبُّ غلامٍ والسّيد ، ولا يجوز ذلك في غير العطف من التّوابع ، ولا في العطف بغير الواو ^(١) .

(وفي القياس) في المعطوف بالواو (خُلِفَ) فأجازه الأخفش ، واختاره ابن مالك وأبو حيّان ، وقصره سيبويه على المسموع . أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة « رَبِّ » للمضاف إلى الضّمير حيث قال لأعرابية : أفلان أبٌ أو أخٌ ، فقالت : « رب أبيه ، ورب ^(٢) أخيه » ، تريد : رَبُّ أبٍ له ورب أخ ^(٣) له تقديرأً للانفصال ، لكون أبٍ وأخ من الأسماء التي يجوز الوصفُ بها ، فلا يُقاس عليه اتفاقاً .

(ونجّر ضميراً) ، ويجب كونه (مفرداً مذكراً) وإن كان المميّز مثنيّاً أو جمعاً ، أو مؤنثاً ، وكونه (يفسّره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده [٢٧/٢] المتكلم (تليه) غير منفصلة عنه ، فيقال : رَبُّهُ رَجُلًا ورَبُّهُ رجلان ، ورَبُّهُ رَجُلاناً ، ورَبُّهُ امرأةً ، ورَبُّهُ امرأتين ، ورَبُّهُ نساءً قال :

١٠٧٦ - ربه امرأ بك قال أمنع عِزّةٍ وغنيّ بعيندَ خصاصةٍ وهوانٍ ^(٤)

قال أبو حيّان : وسَمِعَ جرّه في قوله :

(١) ب ، ط : « بغير الواو ولا في » بزيادة : « ولا » .

(٢) ط : « ربّ أبيه رب أخيه » بدون عطف .

(٣) ط : « ربّ أخ له » بدون عطف .

(٤) قائله مجهول . وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٩١ جاءت روايته على النحو التالي :

يا يزيدا لأملٍ تَبِيلَ عِزٍّ وغنيّ بعد فاقة وهوان

ورواية الممع قال عنها صاحب الدرر ٢ : ٢٠ : ولم نعر على هذا البيت بهذه الرواية .

١٠٧٧ - * وَرَبُّهُ عَطِبَ أَنْتَقَدَتْ مِنْ عَطْبِهِ ^(١) * .

على نيّة : « من ^(٢) » وهو شاذّ .

(وجوز الكوفيّة مطابقتها) إلى الضمير لها أي النكرة المفسّرة في التثنية والجمع ،
والتأنيث قياساً وسماعاً قال :

١٠٧٨ - * رَبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِماً فَأَجَابُوا ^(٣) * .

قال ابن عصفور : وذلك لا يجوز عندنا ، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز
وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من « وذر » و « ودع » .

قال ^(٤) أبو حيّان : ومن ذهب إلى وجوب وصف مجرور ربّ لم يقل به هنا ،
قال ابن أبي الربيع : لأنه استغنى بما دلّ عليه الإضمار من التفخيم عن الوصف ،
فصار قولك : ربّه رجلاً بمنزلة : ربّ رجلٍ عظيم لا أقدرُ على وصفه .

(والأصحّ أنه) أي : هذا الضميرُ معرفةٌ جرى مجرى النكرة في دخول ربّ
عليه لِمَا أَشْبَهَهَا فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَعْيَّنٍ ^(٥) ولا مقصود .

وقال بعضهم : إنه نكرة ، واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة ، وكأنك
قلت : ربّ شيءٍ ، ثم فسّرت الشيء الذي تريده بقولك : رجلاً ، قال : بخلاف

(١) قائله مجهول . وصدره :

* وَاهٍ رَأَيْتُ وَشَيْكاً صَدَعَ أَعْظَمِيهِ * .

ورواية الأشموني ٢ : ٢٠٨ : « وَرَبُّهُ عَطِباً » بنصب : « عَطِباً » على التمييز .

(٢) ط : « منه » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٠٨ وفي ب ، ط : « يورث الحمد » .

(٤) ط فقط : « فقال » بالفاء .

(٥) ا : « غير معن » تحريف .

الضمير العائد على نكرة مقدّمة نحو : لَقِيتُ رَجُلًا ففَضَرْتُهُ^١ لأنه نائب مناب معرفة ،
إِذْ الْأَصْلُ^(١) : ففَضَرْتُ الرجل ، أو متأخّرة ، وهو واقع موقع معرفة نحو :
نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرّف بأل ، أو مضاف إلى ما هي
فيه .

(و) الأصحّ (أنه) أي جرّ رُبّ الضمير (ليس قليلاً ولا شاذّاً) بل جائز بكثرة
فصيحا .

وقال ابن مالك : هو قليل^٢ ، وفي بعض كتبه شاذّ . قال أبو حيّان : وليس
بصحيح إلاّ أن عُنِيَ بالشّدوذ شدوذ القياس ، وبالقلّة بالنسبة إلى جرّها الظاهر ،
فإنه أكثر من جرّها الضمير .

(و) الأصحّ (أنها زائدة في الإعراب لا المعنى) قال أبو حيّان : ويدلّ عليه
قولهم : رب رجلٍ عالم يقول ذلك ، فلو أن رُبّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك
لما يلزم من تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، فَجَعَلَ^٣ : ربّ رجل في موضع
رَفَعَ بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك ، وإن كانت تدلّ على معنى^٤ ، لأنّ الزائد منه
ما لا يتغيّر المعنى بزواله ، وهو الزائد للتوكيد ، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائداً اصطلاحاً
باعتبار تحطّي العامل إليه كقولهم : جِئْتُ بلا زاد ، فإن النحاة قالوا : لا زائدة
ولو أزيلت لتغيّر المعنى ، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الربيع إنها غير زائدة لأنها
تحرز معنى ، والزائدة لا تحرز^(٢) ، وإنما يكون مؤكّداً .

!!! (و) الأصحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب (أنّ محلّ مجرورها على حسب
العامل) بعدها ، فهو نصّب في نحو : رُبّ رَجُلٍ صالحٍ لقيت ، ورفع في نحو :

(١) «إذ الأصل» سقطت من أ .

(٢) أ : «لأنها تحوز معنى ، والزائد لا يحوز معنى . ط : لأنها تجوز معنى والزائد لا يجوز» بالحجم
المعجمة في كليهما . صوابه في ب .

رُبَّ رَجُلٍ عِنْدِي ، وَرَفَعُ أَوْ نَصَبُ فِي نَحْوِ : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لِقَيْتِهِ . (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها ، أو بعامل محذوف خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ ومتابعيه في قولهم بذلك ، لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَعْدِي الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعوله بوساطة رُبَّ ، وهو لا يحتاج إليها ، وعلى الأول (فيعطف عليه) أي على محل مجرورها ، كما يعطف على لفظه قال :

١٠٧٩ - * وَسَنُ كَسْنِيَقٍ سَنَاءً وَسُنْمًا ذَعَرْتُ بِمَدْلَاجِ الْمَجِيرِ نَهْوَضٍ^(١) .

فعطف « سُنْمًا » على محل « سِنٌ » ، لأنه في موضع نصب بذعرت ، أراد : ذعرت بهذا الفرس النهوض ثوراً وبقرة ، والسُنْمُ : بقرة الوحش بضم السين المهملة ، وفتح النون المشددة .

(و) الْأَصَحُّ (أنها تتعلق) كسائر حروف الجر . وقال الرَّمَّانِيُّ وابن طاهر لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة .

وَالْأَصَحُّ أَنْ التَّعَلُّقَ بِالْعَامِلِ الَّذِي يَكُونُ خَبَرًا لِمَجْرُورِهَا أَوْ عَامِلًا^(٢) فِي مَوْضِعِهِ ، أَوْ مَفْسَرًا لَهُ ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ قَوْلُ الْجُمْهُورِ : لَهَا مَعْدِيَّةٌ^(٣) لِلْعَامِلِ ، إِنْ أَرَادُوا الْمَذْكُورَ فَخَطَأً ، لَأَنَّهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ، أَوْ مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ : حَصَلَ أَوْ نَحْوَهُ كَمَا صَرَحَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِيهِ تَقْدِيرُ مَا مَعْنَى الْكَلَامِ مُسْتَغْنٍ^(٤) عَنْهُ ، وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ فِي وَقْتٍ .

(١) لامرئ القيس ديوانه ١٢٨ .

وفي النسخ الثلاث وشرح شواهد المغني ٤٠٣ : « والديوان بمدلاج » بالجم . وفي رأي الشمني في حاشيته على المغني ورقة ٤٢ : أنه بالحاء ، والمراد بالمَدْلَاجِ بالحاء المهملة : الكثير العرق .

(٢) « أو عاملاً » سقطت من ب . وفي ١ : « عاملاً » بالواو .

(٣) ١ : « مقدمة » تحريف .

(٤) ط فقط : « مستغنى عنه » .

فقولي : والأصحّ منصَّبٌ^(١) على مسأَلتي التعلّق ، وكونه بالعامل معا ، كما قرّره . ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين .

(ثمّ) على التعلّق (قال لُكْذَة ^(٢)) الأصبهاني (حَذَفُه لَحْنٌ) ممنوع ، وقال : ما ورد من ذلك [٢٨/٢] مصنوعٌ .

(و) قال (الخليل وسيبويه نادِرٌ) كقول الشّماخ :

١٠٨٠ - * ودَوِيَّةٌ فقَرٌ ثُمَشِي نَعَامُهَا

كشني النّصارى في خِفَاف اليرَندَج ^(٣) .

أي : قَطَعْتُهَا . قال أبو حيّان : وما يَرُدُّ قول « لُكْذَة » قَوْلُهُمْ : رَبِّ رجل قَامَ ، ورب ابنه خير من ابن ، وقول الشاعر :

١٠٨١ - * أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لك ناصِح

ومؤتمنٍ بالغيب غيرُ أمين ^(٤) .

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي : كثير) وبه جرّم ابن الحاجب .

(ورابعُها واجبٌ) نقله صاحب البسيط عن بعضهم ، قال : لأنّه معلوم كما حُذِفَ مِنْ « بسم الله » وتالله لأفعلن .

(وخامِسُها) : قال ابن أبي الرّبيع : (يحب) حَذَفُه (إن قامت الصّفة مقامه)

نحو : رَبِّ رجلٍ يفهم هذه المسأَلَة ، أي : وَجَدْتُهُ ، فإن لم تقم مقامه جاز الحذف

(١) ط : « منتصب » تحريف .

(٢) لُكْذَة سبقت ترجمته ٢ : ٧٦ .

(٣) للشّماخ ديوانه ٨٣ ، وسيبويه ١ : ٤٥٤ وروايته : « الأرندج » مكان : « اليرندج » .

(٤) سبق ذكره رقم ٣٠٠ .

وفي ١ : « أَلَا رب من فتشته » تحريف .

وعدمه ، سواء كان هناك دليل أم لا ، كأن تسمع إنساناً يقول : ما رأيت رجلاً عالماً ، فتقول : ربّ رجُلٍ عالم رأيت . ولك حذف رأيت ، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب .

(ويجب كونه) أي الفعل الذي يتعلّق به ربّ (ماضياً) معنًى ، قاله المبرّد ، والفارسيّ وابن عُصفور ، وقال أبو حيّان : إنه المشهور ، ورأي^(١) الأكثرين . (وقيل يأتي حالاً) أيضاً^(٢) ، فلا يقال : ربّ رجُلٍ سيقوم ، قاله ابن السراج (وقيل : و) يأتي (مستقبلاً) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى : « ربّما يودّ الذين كفّروا » الآية^(٣) ، وقول هند أم معاوية :

١٠٨٢ - * يَا رَبِّ قَائِلَةً غَدًا يَا لَهْفٍ أُمِّ مُعَاوِيَةَ *^(٤)

والأولون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضِعُ الماضي على حد : « ونُفَخَ فِي الصُّورِ »^(٥) قال ابن هشام : وفيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفعلَ المستقبل عبّر به عن ماضٍ^(٦) متجوّز به عن المستقبل ، قال : والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله : يَا رَبِّ قَائِلَةً غَدًا .

وأجاب شيخنا الإمام الشّمني : بأنّه لا تكلّف لأنهم قالوا : إن هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقّق فاستعمل معها ربّما المختصة بالماضي ، وعدل إلى لفظ المضارع ، لأنّه كلام مَنْ لا خُلْفَ في إخباره ، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي ،

(١) أ : « إنه المشهور عند الأكثرين » .

(٢) أ ، ب : « وقبل يأتي حالاً أيضاً لمستقبلاً » تحريف .

(٣) سورة الحجر ٢ .

(٤) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٠ .

(٥) سورة الكهف ٩٩ وغيرها .

(٦) ط : « ماضي بالياء » تحريف .

فهو مستقيل في التحقيق ، ماضٍ بحسب التأويل .

وَأَمَّا الْبَيْتُ ^(١) فَأَجَابَ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْوَصْفِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ، لَا مِنْ بَابِ تَعَلُّقِ « رُبَّ » بِمَا بَعْدَهَا ، قَالَ : وَنَظِيرُهُ قَوْلُكَ : رُبَّ مَسِيٍّ الْيَوْمَ يُحْسِنُ غَدًا ، أَيْ رُبَّ رَجُلٍ يُوَصَفُ بِهَذَا .

(وَلَا يَسْبِقُهَا) مُتَعَلِّقُهَا ، لِأَنَّهَا الصَّدْرُ (وَقَدْ يُسَبِّقُ بِأَلَا ، وَيَا) وَاقِعَةٌ صَدْرًا ، جَوَابُ شَرْطٍ غَالِبًا ، كَقَوْلِهِ :

١٠٨٣ - * أَلَا رُبَّ مَأْخُوذٍ بِإِجْرَامٍ غَيْرِهِ

فَلَا تَسْتَأْمَنَ هَجْرَانٍ مَنْ كَانَ مُجْرِمًا ^(٢) *

وقوله :

١٠٨٤ - * فَإِنْ أُمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ فَتِيَةٍ ^(٣) *

وَمِنْ سَبْقِهَا يَيَا ، لَا فِي جَوَابِ شَرْطٍ حَدِيثٍ : « يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ » .

[على]

(على للاستعلاء) حَسًّا نَحْوُ : « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ^(٤) » أَوْ مَعْنَى

نَحْوُ : « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ^(٥) » . « وَلِلرَّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ^(٦) »

(١) ط : « وَأَمَّا السَّبَبُ » مكان : « وَأَمَّا الْبَيْت » تحريف .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٢٢ .

(٣) لامرئ القيس ، وعجزه :

* كَشَفْتَ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهَ الْجَبَانِ *

ورواية الديوان ٨٦ : « بهمة » مكان : « فتية » والبهمة : الأمر الذي لا يهتدى إليه .

(٤) سورة المؤمنون ٢٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .

قال ابن مالك : ومنه المُقَابَلَة لِإِلَآمِ المِفْهَمَة مَا يَجِبُ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٨٥ - * فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ^(١) * .

وما وقع بعد « وجب ^(٢) » أو شبهه ، أو كَبُرَ ، أو صَعُبَ ونحوه ، مما فيه ثِقَلٌ ، أو دَلَّ عَلَى تَمَكُّنِ نَحْوِ : « أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ^(٣) » . « أَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَعَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ » . (قال الكوفيَّة والعُتْبِيَّ ^(٤)) ، وابن مالك وبمعنى : مع (أي المصاحبة نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ^(٥) » أي مع حبه . « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ^(٦) » . أي مع ظلمهم . (و) بمعنى (في) أي الظرفيَّة نحو : « وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ ^(٧) » أي في مُلْكِهِ . « وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ ^(٨) » أي في حين . (و) بمعنى (مِنْ) نحو : « إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ^(٩) » أي مِنْ النَّاسِ . « لِيَفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ^(١٠) » أي مِنْهُمْ بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ : « احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » (و) بمعنى (عَنْ) أي المِجَاوِزَة نحو :

١٠٨٦ - * إِذَا رَضِيتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ ^(١١) * .

- (١) سبق ذكره رقم ٣٢٤ . (٢) ١ : « بعد واجب » .
 (٣) سورة البقرة ٥ . (٤) « والعُتْبِيَّ » سقط من ١ .
 (٥) سورة البقرة ١٧٧ . (٦) سورة الرعد ٦ .
 (٧) سورة البقرة ١٠٢ . (٨) سورة القصص ١٥ .
 (٩) سورة المطففين ٢ . وفي ط فقط « وَإِذَا اكْتَالُوا » بواو العطف تحريف .
 (١٠) سورة « المؤمنون » ٥ ، ٦ .
 (١١) للتحيف العقلي وعجزه :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا * .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٤ ، والخصائص ٢ : ٣١١ ، والخزانة ٤ : ٢٤٧ .
 وفي ١ : « إِذَا رَضِيتْ عَلَى بَنِي سِير » . تحريف .

(و) بمعنى (الباء) نحو : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ » ^(١) أي بأن
كما قرأ أي (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو : « وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ^(٢)
أي ولأجل هدايته إياكم .

والبصريون قالوا : لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف ، فكننت
تقول : وليت عليه ، أي : عنه ، وكتبت على القلم أي به ، وجاء زيد على عمرو أي
معه ، والدراهم على الصندوق ، أي فيه ، وأخذتُ على الكيس ، أي : منه . وأولوا
ما تقدّم على التضمين ، ونحوه ، فضمنتُ « تلو » معنى : « تقول » ، و « رضي »
معنى « عطف » [٢٩/٢] ، و « اكتالوا » معنى : « حكموا » في الكيل وحافظون ،
معنى : قاصرون ، وحقيقٌ : معنى حريصٌ ، ولتكبّروا معنى : تَحْمَدُوا .

(وحذفها وزيادتها ضرورة) كقوله :

١٠٨٧ - * تَحِنُّ فُتُبْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا أَلَسَى لِقَضَائِي ^(٣) .

أي : يَقْضِي عَلَيَّ . وقوله :

١٠٨٨ - * أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاهِ تَرَوْقُ ^(٤) .

« فعلى » زائدة ، لأنّ « راق » يتعدّى بنفسه . وجوّز ابن مالك زيادتها في النثر
كحديث : « من حلف على يمين » ، أي : يميناً . وقال أبو حيّان : هو على تضمين

(١) سورة الأعراف ١٠٥ .

(٢) سورة البقرة ١٨٥ .

(٣) لعروة بن حزام . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٤ .

وفي ط . « لقضائي » تحريف .

(٤) لحميد بن ثور الهلالي ديوانه ٤١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٠ .

حَلَفَ بمعنى : « جَسَرَ » . (وجوز الأَخفشُ حَذَفَهَا ، ونصب تاليها مفعولاً)
 نحو : « وَلَتَكُنَّ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرّاً » ^(١) أي على سِرٍّ . « لَا تُفْعِدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ
 الْمُسْتَقِيمَ » ^(٢) ، أي على صراطك .

(وزعمها ابن الطّراوة وأبو عَلِيٍّ) الْفَارِسِيُّ (وَالشَّلَوِيُّنَ اسماً) دائماً معرباً
 لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شَبَّه الحَرْفَ ، إذْ لا حرف في معناها ، وقِلَّة
 تصرّفها لا يوجب لها البناء ، قال ابن خروف : وهو القياس .

(وقيل : مبنياً) كـ « هذا » بدليل أن « عَلَيَّ » الاسم على رأي الجمهور مبنية ،
 وكذا « عن » ، والكاف ومذ ، ومنذ اسماً ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه ،
 لأنها بمعنى واحد فحملت عليها « على » ^(٣) « طرداً للباب . قال صاحب الإفصاح ^(٤) :
 وهذا هو الوجه والقياس .

(و) زعمها (الأَخفشُ) اسماً (إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميرِي)
 مُسَمًّى (واحد) كقوله تعالى : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ » ^(٥) وقول الشاعر :
 ١٠٨٩ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُورُ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا ^(٦) *
 لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن
 وفقد ، وعدم كما تقدم ^(٧) .

قال أبو حيان ، وابن هشام ، وفيه نظر ؛ لأنها لو كانت اسماً حينئذ لصح

(١) سورة البقرة ٢٣٥ .

(٢) سورة الأعراف ١٦ .

(٣) « على » سقطت من أ .

(٤) تقدم ذكره ١ - ٨٩ .

(٥) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٦) للأعور الشنّي . من شواهد الكتاب ١ : ٣١ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧ .

(٧) « كما تقدم » سقطت من ط .

حُلُولُ « فوق » محلّها ، ولأنّها لو لزمّت اسميّتها لما ذكر لَزِمُ الحُكْمُ باسميّة إلى في نحو: « فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ^(١) . « وَاضْمُمُ إِلَيْكَ ^(٢) » « وَهْزِي إِلَيْكَ ^(٣) » ، قال : فليتخرّج هذا كله على التعلّق بمحذوفٍ كما في « سَقِيَا » لك ، أو على حذف مضاف ، أي هوّن على نفسك ، واضمم إلى نفسك . انتهى .

- قال ابن الدّماميّ : وقد يقال : لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله .

(وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في « علي » من اسميّتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس :

١٠٩٠ - دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ ^(٤) .

وقول أبي نواس :

١٠٩١ - دَعَّ عَنْكَ لَوْمِي ، فَإِنَّ اللّومَ إِغْرَاءُ ^(٥) .

قال ابن هشام : وقد تقدّم ما فيه . قال : وما يَدُلُّ على أنّها ليست اسماً : أنّه لا يصحّ حلول الجانِبِ محلّها .

[عن]

(عَنْ الْمَجَاوِزَةِ) : وهي الأصل ، ولهذا عدّى بها صدّ ، وأعرض وأضرب ،

(١) سورة البقرة ٢٦٠ .

(٢) سورة القصص ٣٢ .

(٣) سورة مريم ٢٥ .

(٤) عجزه كما في الديوان ٩٤ :

• ولكن حديثاً ما حديث الرواحل •

(٥) عجزه كما في الدرر ، ٢ : ٢٤ :

• ودأوني بالتّي كانت هي الدّاء •

والديوان ١٤ .

وانحرف ، وعدل ، ونهى ، ونأى ، وحرّف ^(١) ، ورحل ، واستغنى ، ورغب ، ونحوها ، ومنه : باب الرواية والإخبار ؛ لأن المروي ، والمُخْبَر به مجاوز ^(٢) لمن أخذ عنه .

(قال الكوفيّة ، وابن قُتَيْبَة ، وابنُ مالك : والاستعانة) كالباء نحو : « وما يَنْطِقُ عن الهوى ^(٣) » . أي : به . (والتعليل) نحو « وما كان استِغْفَارُ إبراهيمَ لأبيهِ إِلَّا عن مَوْعِدَةٍ ^(٤) » . « ما نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ^(٥) » . (وبمعنى عَلَى) : أي الاستعلاء ، كقوله تعالى : « فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ^(٦) » وقول الشاعر :

١٠٩٢ - * لاهِ ابنُ عمكِ ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبِ
عَنِّي ، ولا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي ^(٧) * .

أي : على (و) بمعنى (بعد) نحو : « لَتَرْكُبُنَّ طَبَقاً عن طَبَقٍ ^(٨) » أي : بَعْدَ طَبَقٍ . « يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ^(٩) » بدليل « مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ^(١٠) » . « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ^(١١) » .

(١) « حرف » سقطت من ا ، ب . ومنه : « يحرفون الكلم عن مواضعه » سورة النساء ٤٦ .

(٢) ا : « مجاز » تحريف .

(٣) سورة النجم ٣ .

(٤) سورة التوبة ١١٤ .

(٥) سورة هود ٥٣ . (٦) سورة محمد ٣٨ .

(٧) لذي الأصبع العدواني .

انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٠ ، والخزانة ٣ : ٢٢٢ ، والأشموقي ٢ : ٢٢٣ .

ومن ا : « ولا أنت بآبن لي فتخذلني » تحريف .

(٨) سورة الانشقاق ١٩ . (٩) سورة النساء ٤٦ .

(١٠) سورة المائدة ٤١ . (١١) المؤمنون ٤٠ .

والبصريّون قالوا : هي للمجاوزة في الجميع ، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها ، فيقال : زيدٌ عن الفرس أي : عليه ، وجئتُ عن العصر ، أي بعده ، وتكلّم عن خير ، أي : به ، بل التقدير : ما صدرَ نطقُهُ عن الهوى . وما كان استغفارُ إبراهيم إلّا صادراً عن موعِدَةٍ . وما نحنُ ببتاركي آلِهتنا صَادِرِينَ عن قولك ، وضمنَ يَبْخُلُ معنى : يَرْغَبُ ، وأفضَلْتُ معنى : انفردت .

(قال بعضُ شيوخنا) : قال أبو حيّان : ووقعها بمعنى : بعدَ لتقارب معنى البُعْدِيَّة ^(١) والمجاوزة ، لأنّ الشّيء إذا جاء بعدَ الشّيء ، فقد عدا ^(٢) وقتهُ ، وجاوزَه . قال أبو حيّان : قال بعضُ شيوخنا : وينبغي على قولهم : أنها بمعنى : بعدَ أن تكون حينئذ ظَرفاً ، قال : ولا أعلم أحداً قال : إنها اسم إلّا إذا دخل عليها حرفُ الجرّ [٣٠/٢] .

(و) بمعنى : (في) أي : الظرفيّة كقوله :

١٠٩٣ - * وآس سرّاةَ الحيّ حيث لَقِيَتْهُمْ

ولا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرِّبَاعَةِ وَايَا ^(٣) .

أي « في » كقوله تعالى : « ولا تَنْبِيا في ذِكْرِي ^(٤) » . ورُدَّ بأن تعديّة « وني » بـ « عن » معروف ، وفُرق بين وني عنه ، ووني فيه بأنّ معنى الأول : جاوزَه ، ولم

(١) ١ : « معنى التعديّة » تحريف .

(٢) « عدا » سقطت من ١ .

(٣) للأعشى ، ديوانه ٢١٩ . وفي النسخ الثلاث : « أواس » ، وفي الدرر ٢ : ٢٥ « وواس » ، والتصويب من المغني ١ : ١٣٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢٤ والديوان .

هذا ويذكر الدرر : أنه لم يعثر على قائله .

(٤) سورة طه ٤٢ .

يدخل فيه ، والثاني دخل فيه وفتر .

(زاد ابن مالك : والبدل نحو) قوله تعالى : « لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ^(١) » وحديث الصَّحِيحَيْنِ (صومي عن أمك) . وزاد (ابن هشام) في الْمُغْنِي : (و) معنى : (من) نحو : « يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ^(٢) » . « يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ^(٣) » بدليل : « فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا ^(٤) » . الآية (و) معنى : (الباء) وفرق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة ، ومثّل الاستعانة بنحو : رَمِيَتْ عَنْ الْقَوْسِ لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : « رَمِيَتْ بِالْقَوْسِ » ، حكاه الفراء .

(وزيادتها ضرورة) كقوله :

فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بَمَا بِهِ ^(٥) . — ١٠٩٤

(خلافاً لأبي عبيد) ^(٦) حيث أجازها في الاختيار ، واستدل بقوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ^(٧) » أي : أمره .

[في]

(في للظرفية مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى : « غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ ^(٨) » حقيقة

(١) سورة البقرة ٤٨ . (٢) سورة الشورى ٢٥ .

(٣) سورة الأحقاف ١٦ . (٤) سورة المائدة ٢٧ .

(٥) للأسود بن يعفر . من شواهد الأشموني ٨٣ : ٣ . أصعد في علو الهوى أم نصوبا .

(٦) لا ندرى مَنْ المقصود بهذه الكنية ؟ في البغية عالمان كنيتهما : أبو عبيد ، أحدهما القاسم بن

سلام مات سنة ٢٢٤ بمكة . ومن مصنفاته : غريب القرآن — معاني القرآن — القراءات —

المقصود والممدود وثانيهما : عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد البكري مات ٤٨٧ . وصنف :

شرح نوادر القالي — اشتقاق الأسماء — معجم ما استعجم من البلاد والمواضع .

(٧) سورة النور ٦٣ . (٨) سورة الروم ٢ ، ٣ ، ٤ .

كآلآية ، (ومجازاً) نحو : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » ^(١) . « لقد كان في يُوسُفَ وإِخْوَتِهِ آيَاتٌ » ^(٢) . (قال الكوفية ، وابن قُتَيْبَةَ وابن مالك : ومعنى الباء) نحو : « يَذَرُوكُمْ فِيهِ » ^(٣) ، أي بسببه .

١٠٩٥ - * يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى ^(٤) .

أي : يَطْعَنُ . (و) بمعنى (على) نحو : « لأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ^(٥) ، أي : عليها . (و) بمعنى (مع) أي : المصاحبة نحو : « ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ » ^(٦) ، أي مَعَهُمْ . « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ^(٧) . (و) بمعنى (مِنْ) ^(٨) كقوله :

١٠٩٦ - * وَهَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ أَحَدُ عَصْرِهِ

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ^(٩) .

أي منها . (و) بمعنى : (إلى) نحو : « فَرَدَّوْا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » ^(١٠) ، أي : إليها .

(١) سورة البقرة ١٧٩ .

(٢) سورة يوسف ٧ ، وفي ط : « لقد كان لكم في يوسف » تحريف .

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) لزيد الخيل . و صدره :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِثْلَ فَوَارِسٍ *

ورواية الخزائن ٤ : ١٤٨ : « فيها فوارس » مكان « متا » .

(٥) سورة طه ٧١ .

(٦) سورة الأعراف ٣٨ . وفي ط : « دخلوا » تحريف .

(٧) سورة القصص ٧٩ .

(٨) من قوله : « وبمعنى من » إلى قوله : « وبمعنى إلى » سقط من أ .

(٩) لامرئ القيس ديوانه ٢٧ .

(١٠) سورة إبراهيم ٩ ، وفي ط : « وردوا » تحريف .

(زاد ابن مالك : والتعليل) كحديث : « إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ». « فِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ ». « الْحُبُّ فِي اللَّهِ ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ » بدليل الحديث الآخر : « أَنْ تُحِبَّ لِلَّهِ ، وَتَبْغُضَ لِلَّهِ » .

(والمقايسة) : وهي الداخلة بين مفضول سابق ، وفاضل لاحق نحو : « فما مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ »^(١) . وقول الخضر لموسى : « مَا عَلِمِي وَعِلْمُكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا غَمَسَ هَذَا الطَّائِرُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ الْبَحْرِ » .

والبصريون قالوا : لا تكون إلا^(٢) للظرفية ، وما لا تظهر^(٣) فيه حقيقة فهي مجازية . (وهل تزداد) أقوال :

أحدها : نعم ، في الاختيار وغيره نحو : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ »^(٤) .
ثانيها : لا ، ولا في الضرورة . (ثالثها) : وهو رأي الفارسي : تزداد (ضرورة) لا اختياراً كقوله :

١٠٩٧ - * أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يَخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجًا^(٥) .

أي : يخال سواده .

[الكاف]

(الكاف للتشبيه) نحو : زيد كالأسد (والتعليل) أثبتته قوم . قال ابن هشام : وهو الحق ، سواء جرّدت^(٦) نحو : « وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ »^(٧) . أي :

(٢) « إلا » سقطت من أ .

(٤) سورة هود ٤١ .

(١) سورة التوبة ٣٨ .

(٣) ط : « وما لا يظهر » بالياء .

(٥) لسويد بن أبي كاهل الشكري .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٨٦ .

(٦) أي من « ما » الكافة .

(٧) سورة القصص ٨٢ .

أعجب ، لأنه لا يفلح الكافرون ^(١) ، أو وصلت بما المصدرية نحو : « واذْكُرْوه كما هداكم ^(٢) » . (ونفاه الأَكثرون) .

وثالثها : تفيده (إن كُفِّتُ بما) كحكاية سيويه « كما أنه لا يعلم فيتجاوزُ الله عنه » واختاره ابن مالك .

قال الكوفيّة والأخفش : والاستِعلاء ، وحَكَّوْا أنَّ بعضهم قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : كخيرٍ ، أي على خيرٍ . وكن كما أنت أي : على ما أنت عليه . وغيرهم . قال : هي للتشبيه على حذف مضاف ، أي كصاحب خير وعلى أنَّ « ما » موصولة ، أي : كالتدي هو أنت . (و) قال (السَّيرافي وابن أبي الجبَّار) في « النِّهاية » (والمبادرة) إذا اتَّصلت بـ « ما » نحو : صلَّ كما يدْخُلُ الوقت وسلِّم كما تدْخُلُ . قال ابن هشام : وهو غريب جداً .

(وتُرَادُ توكيداً) قال في التسهيل : إن أَمِنَ اللَّبْسُ نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ^(٣) أي ليس مِثْلُهُ شَيْءٌ ، والإلزام لإثبات المِثْل ، وهو محال . وبعضهم قال : الزَّائد لفظ المِثْل ، والأوَّلُ أوَّلُ ، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت . (وجَرَّها المضمر ضرورة) كقوله :

— ١٠٩٨ — * وإن يكُ إنسا ما كها الإنسُ تَفْعَلُ ^(٤) .

(١) « الكافرون » سقطت من ط .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) للشنفرى ، وصدره كما في جاء لاميته ٦٠ ؛

* فإن يكُ من جنٍّ لأبرح طارقاً .

وفي الدرر ٢ : ٢٦ : « لئن كان من جنٍّ » الخ . وفي ط : « إنساناً » مكان : « إنساً » وإسقاط « ما » النافية تحريف .

أي ما مثلها ، وقوله :

١٠٩٩ - * فلا ترى بَعْلًا ولا حلائلاً كه ولا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا ^(١) .

وعبارة التسهيل : ودخلها على ضمير الغائب المجرور قليل . قال أبو حيان : ومعنى كلامه ^(٢) يفهم جوازه على قِلَّتِهِ ، واختصاصه [٣١/٢] بالغائب والمجرور . وأصحابنا خَصَّوْهُ ، وأطلقوا المُضْمَر ، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر .

١١٠٠ - * وإذا الحربُ شَمَرَتْ لم تكن كي

حين تدعو الكُماةُ فيها نَزَالٍ ^(٣) .

وحكوا فيه ، وفي المخاطب عن الحسن : أنا كك ، وأنت كي ، وفي المرفوع :

١١٠١ - * قلت إني كَأُنت ثُمَّةٌ لَمَّا ^(٤) .

وفي المنصوب :

(١) لرؤية ديوانه ١٢٨ وهو رجز جاء في الديوان على النحو التالي :

* كأنما يُنحِي هِجَارًا مائلاً فلا ترى بَعْلًا ولا حلائلاً .
كهو ولا كهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا .

انظر سيبويه ١ : ٣٩٢ والأشموني ٢ : ٢٠٩ وفي ١ : « لهو لا ولا كن » تحريف ، وفي ط : « لولا » مكان : « فلا » .

(٢) ب ، ط : « وهي تفهم جوازه » بإسقاط : « ومعنى كلامه » تحريف صوابه من أ .

(٣) من شواهد الأشموني ٢ : ٢٠٩ حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى : « لم تكن أنت مثلي » .

(٤) قائله مجهول وتامه كما في الدرر ٢ : ٢٧ :

* شَبَّت الحربُ خُضَّتْهَا وكَعَعْتَا .

ومعنى كَعَعْتَ - جَبَنْت وضعفت .

١١٠٢ - * فَأَحْسِنْ وَأَجْمَلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ

ضعيفٌ ، ولم يَأْسِرْ كَلِمَتَكَ أَسِيرٌ ^(١) .

وحكوا : أنت كأنا ، وكهو . انتهى .

فلذا عَبَّرَتْ بما تقدم ، وإنما لم تُجَرِّه ^(٢) اختياراً استغناء عنها بمثل وشبهه ^(٣) كما استغنوا فيه « بِلَى » عن « حَتَّى » ، نَصَّ عليه سيبويه .

(وتقع اسماً مرادفة) لمِثْل جَارَةٍ أيضاً ، (ثم قال سيبويه) والمحققون : لا تقع كذلك إلاَّ (ضرورة) ، وحينئذ فتجر بالحرف كقوله :

١١٠٣ - * يَضْنَحْكُنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمٌ ^(٤) .

١١٠٤ - * بَكَا لَلْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ ^(٥) .

وبالإضافة كقوله ^(٦) :

(١) قائله مجهول . من شواهد الخزائنة ٤ : ٢٧٤ .

(٢) ط فقط : « تجزّه » بالجمع والزاي المعجمتين .

(٣) ط فقط : « وشبه » .

(٤) للعجاج . وصدّره :

* بِيضُ ثَلَاثٍ كَنَعَاجٍ جَمٌّ .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٣ ، وابن يعيش ٨ : ٤٤ . والأشموني ٢ : ٢٢٥ . وقد سقط هذا الشاهد من ١ ، ب وفي ط كتب الشاهد على أنه صدر بيت عجزه الشاهد الثاني « بكا اللقوة » الخ مع أن هذا الشاهد عجز لصدر بيت كما بينت ، وما بعده شاهد آخر .

(٥) قائله مجهول . وعجزه كما في الأشموني ٢ : ٢٢٥ .

* لِأَوَّلِ إِلَّا بِالْكِمِّيِّ الْمُقْتَعِ .

واللقوة الشغواء - العقاب ، ووصف اللقوة بفتح اللام وسكون القاف بالشغواء لاعوجاج منقارها . وفي ط : « الشعواء » بالعين المهملة ، تحريف . وقد سقط هذا الشاهد أيضاً من ١ ، ب .

(٦) سقطت كلمة : « وبالإضافة » من ١ ، ب .

١١٠٥ - * تَيَّم القلبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ لَا بَلْ

فاق حُسْنًا مَنْ تَيَّم القلبَ حُبًّا (١)

وتقع فاعلة كقوله :

١١٠٦ - * هَلْ تَنْتَهَوْنَ ؟ وَلَنْ يَنْهِيَ ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٢) *

ومبتدأ كقوله :

١١٠٧ - * بَنَّا كَالْجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نَرَى

شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ (٣) *

واسم كان كقوله :

١١٠٨ - * لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ

فَضْلًا لَغَيَّرْتُكَ مَا أَتَتْكَ رَسَائِلِي (٤) *

ومفعولة كقول النابغة :

١١٠٩ - * لَا يَبْرُمُونَ إِذَا مَا الْأَفْقُ جُلَّتْهُ بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِحْمَالِ كَالْأَدَمِ (٥) *

وذلك في الشعر كثير جداً ، ولم يرد في النثر فاخص به .

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٨ : « لم أعثر على قائله » .

(٢) للأعشى ، ديوانه ١٥٠ ، وشرح المفصل ٨ : ٤٣ ، والخزاعة ٤ : ١٣٢ : ورواية ابن بعش والخزاعة : « يهلك » مكان : « يذهب » .

وفي النسخ الثلاث : « أنتهون » بهجزة الاستفهام .

(٣) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٩ : « لم أعثر على قائله » .

(٤) لجميل بثينة . ديوانه ١٧٩ وروايته :

لو كان في صدري لقدر قلامتي فضلٌ وصلتك أو أتتك رسائلتي

(٥) للنابغة الذبياني ديوانه ١٠٧ .

(و) قال أبو الحسن (الأخفش) وأبو عليّ (الفارسيّ) : تقع كذلك (اختياراً كثيراً) نظراً إلى كثرة السّماع . وعلى هذا يجوز في : زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المعرّبين منهم الزّنجشيري . قال ابن هشام : ولو صحّ ذلك لسمع ^(١) في الكلام مثل : مررت بكا لأسد .

(و) قال (أبو حيّان) : تقع اختياراً (قليلاً) قال : لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً ، واسم كان . ومفعولة ، ومبتدأ ، ومجرورة بحرف ، وإضافة ، وهكذا شأنُ الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب . (و) قال أبو جعفر (بن مضاء ^(٢)) : هي اسم (أبداً) ، لأنها بمعنى مثل ، وما هو بمعنى اسم فهو اسم .

ورده الأكثرون بمجيئها على حرف واحد ، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلاّ محذوف منه أو شاذ ، وبورود زيادتها ، ولا تُزادُ إلاّ الحروف .

(و) قال قوم : هي اسم (إذا زيدت) وردّ بأن زيادة الاسم لم تثبت ^(٣) .

[كي]

(كي) للتعليل : وتختص بما الاستفهامية ، وأن وما المصدّرتين (فلا تجرّ غيرها

(١) ط : « لجمع في الكلام » بالجميم تحريف .

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حرّيث بن عاصم بن مضاء اللخمي ، قاضي الجماعة . صنف المشرق في النحو - الردّ على النحويين (وقد نشره الدكتور شوقي ضيف) - تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان . مات بأشبيلية ٥٩٢ .

(٣) بعد قوله : « تثبت » زيدت في ط . فقط جملة : « وقل جرّها مذ » .

كقوله من السّؤال عن العِلّة : كَيْفَهُ (١) ، وقولك : جئت كي تُكْرِمَنِي وقوله :
— ١١١٠ — * يُرَجِّي الفَتَى كيما يَضُرَّ وينفع (٢) * .

وقد تقدّم في نواصب المضارع أنّ الكوفيّة ، أنكروا كونها جارية مع دليله
ورده .

[اللام]

(اللام للملك) نحو : « لله ما في السموات وما في الأرض » (٣) .

(والاختصاص) نحو : « إنّ له أباً » (٤) . « فإن كان له إخوة » (٥) .
الجنة للمؤمنين . والسرّج للفرس . وهذا الشعر لفلان .

(والاستحقاق) : وهي الواقعة بين معنى وذات نحو : « الحمد لله » . « ويَلْ »
للمُطَفِّقِينَ (٦) « و « لهم في الدنيا خِزْيٌ » (٧) . قال ابن هشام : وبعضهم يَسْتغْنِي
بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ، ويمثله بالأمثلة المذكورة ، ويرجّحه أنّ
فيه تقليلاً للاشتراك — وفرّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنّ الأوّل [٣٢/٢]
أخصّ ، إذ هو ما شهدت به العادة ، وقد يختصّ (٨) الشيء بالشيء من غير شهادة
عادة ، إذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (٩) .

(والتملك) : نحو : وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو : « جعل لكم

(١) ١ : « كيه » . تحريف . (٢) سبق ذكره رقم ١٠٠٤ .

(٣) سورة الصف ١ . (٤) سورة يوسف ٧٨ .

(٥) سورة النساء ١١ .

(٦) سورة المطففين ١ .

(٧) سورة المائدة ٤١ وفي النسخ الثلاث : « ولهم في الدنيا » بالواو .

(٨) ط فقط : « قد يخص » .

(٩) في اسقطت كلمة : « ولد » ولعل صحة العبارة « إذ ليس من لازم الشيء أن يكون له » وذلك
كـ « السرج » للفرس ، فإنه ملازم للفرس ، ولكنه ليس ملكاً للفرس .

مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا^(١) . والنسب نحو : لزيد عم هو لعمرو^(٢) خال (والتبليغ) : وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو : قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له^(٣) . (والتبيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل تعجب ، أو اسم تفضيل من حُبّ أو بُغض ، تقول : ما أَحَبَّتِي وما أَبْغَضَنِي . فإن قلت : لفلان : فأنت فاعل الحُبّ والبغض وهو مفعول لهما^(٤) . فإن قلت : إلى فلان فالأمر بالعكس ، ذكره ابن مالك . قال ابن هشام : وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى ؛ وما يُبَيِّن^(٥) فاعلية غير مُلْتَبِسَةٍ بمفعولية ، أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كلّ منهما ، إمّا غير معلوم مِمّا قبلها ، أو معلوم ، ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له . واللام في ذلك متعلقة بمحذوف . فالأول نحو : تَبَّاً لزيد ، وَوَيْحاً له^(٦) . والثاني : نحو : سقياً وجدّ عاً له .

(والتعجب) إما مع القسم ، وهي الدّاخله على اسم الله تعالى نحو :

— * لله يبقّى على الأيّام ذو حَيْدٍ^(٧) .

(١) سورة النحل ٧٢ .

(٢) ١ : « لزيد عم أو خال » .

(٣) ط فقط : « ونسبت له » .

(٤) ١ : « وهو مغول لما » تحريف ، وفي ط : « وهو مفعولها » .

(٥) أي القسم الثاني من أقسام لام التبيين .

(٦) ط : « وبخاله » تحريف . وفي ١ : « وهجاً له » تحريف أيضاً صوابه في ب .

(٧) هو لساعدة بن جؤية في قصيدة ميمية وقع أيضاً في قصيدة لأبي ذؤيب سينية هكذا قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٧٤ وعجزه :

* بمشخرٍ به الظيان والآس *

والظيان : الياسمين . والآس : شجر معروف . من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٤ ، والخزاة ٤ : ٢٣١

والأشموني ٢ : ٢١٦ .

أو مجرداً عنه ، وهي المستعملة في النداء نحو :

١١١٢ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجُومُهُ بِكُلِّ مَغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ بِيَذْبَلُ^(١)

(وبمعنى عند) نحو : كَتَبَتْهُ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ . قال ابن جني : ومنه قراءة الجَحْدَرِيِّ : « بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ »^(٢) « بكسر اللام وتخفيف الميم . (قال الأخفش : والصيرورة) وتُسمَّى : لام العاقبة ، ولام الملك نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »^(٣) .

١١١٣ - * لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ^(٤) *

(و) قال (الكوفيون : والتعليل) نحو : « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا ءَاتَيْنَاكُمْ »^(٥) . الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ »^(٦) . « لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ »^(٧) .

(ومعنى إلى) نحو : « بَانَ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا »^(٨) . « كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمًّى »^(٩) . « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » أي استمع إليه .

(و) بمعنى (على) نحو : « يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا »^(١٠) . « وَتَلَّاهُ لِلْجَبِينِ »^(١١) . « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا »^(١٢) و « اشْتَرَطِي لَهُمْ »

(١) من معلقة امرئ القيس الشهيرة .

(٢) ق ٥ .

(٣) سورة القصص ٨ .

(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كما في الدرر ٢ : ٣١ . وعجزه :

* فكلكم يصير إلى ذهاب *

(٥) سورة آل عمران ٨١ .

(٦) العاديات ٨ .

(٧) سورة قريش ١ .

(٨) الزلزلة ٥ .

(٩) سورة الرعد ٢ .

(١٠) سورة الإسراء ١٠٧ وفي النسخ الثلاث : « ويخرون » بالواو ، تحريف .

(١١) سورة الصافات ١٠٣ .

(١٢) الإسراء ٧ .

الولاء^(١) . (و) بمعنى (مع) كقوله :

١١١٤ - * فلما تفرقنا كأنني وماليكاً ليطول اجتماع لم نبيت ليلة معاً * (٢)

(و) بمعنى (من) كقول جرير :

١١١٥ - * لنا الفضل في الدنيا ، وأنفك راغم

ونسحن لكم يوم القيامة أفضل * (٣)

وقولك : سمعت له صراحاً^(٤) . (و) بمعنى (في) نحو : « ونضع الموازين القسط

ايوم القيامة^(٥) » . « لا يجليها لوقتها إلا هو^(٦) » (و) بمعنى (بعد)

نحو : « أقيم الصلاة ليدلوك الشمس^(٧) » . « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » .

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية : (و) بمعنى (عن) مع القول نحو : « وقال

الذين كفروا للذين آمنوا^(٨) » الآية ، أي : عنهم . وليس المعنى أنهم خاطبوا

به المؤمنين ، وإلا لقال : ما سبقتونا إليه . قال ابن الصائغ^(٩) : وفيه نظر لجواز

أن يكون من باب الحكاية ، وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل . وقوم للتبليغ ، ومن

ذلك : « قالت أخرآهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا^(١٠) » . « ولا أقول للذين

(١) حديث شريف ، والمخاطب به عائشة رضي الله عنها . قال النحاس : المعنى « من أجلهم » قال :

ولا نعرف في العربية « لهم » بمعنى « عليهم » . انظر المغني ١ : ١٧٨ .

(٢) لمتهم بن نويرة يرقى أخاه مالكا .

من شواهد المغني ١ : ١٧٨ ، والأشموقي ٢ : ٢١٨ .

(٣) ديوان جرير ٤٥٧ . (٤) ط فقط : « صراح » بالرفع . تحريف .

(٥) سورة الأنبياء ٤٧ . (٦) سورة الأعراف ١٨٧ .

(٧) سورة الإسراء ٧٨ . (٨) سورة الأحقاف ١١ .

(٩) في ط « ابن الصباغ » تحريف صوابه في ١ ، ب وابن الصائغ قد سبق ذكره ١ : ٣٦ .

(١٠) سورة الأعراف ٣٨ .

تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ^(١) .

١١١٦ - كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِيَوْجِهَهَا

حَسَدًا ، وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ ^(٢)

(و) قال (ابن مالك) في « الخلاصة » و « الكافية » : (والتعدية) ومثّل له في شرحها بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ^(٣) » ومثّل ابنه بقوله : قلت له كذا ، ولم يَذْكُرْهُ في التسهيل ، ولا شَرَحَ به بل فيه أن اللام في الآية لِشِبْهِ التمثيل ، وفي المثال للتبليغ . قال ابن هشام : والأولى عندي أن يمثّل للتعدية بنحو : ما أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو ، وما أَضْرَبَهُ لِبَكْرِ . وقال الرضي الشاطبي : لم يذكر أحدٌ من المتقدمين هذا المعنى لِلَّامِ فيما أعلم . وأيضاً فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها ، وإنّما ذلك أمرٌ لفظيٌّ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يَسْتَقِيلُ بالوصول بنفسه إلى الاسم ، فيتعدّى إليه بواسطته ^(٤) ، وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف ، لأنها وُضِعَتْ لتوصيل الأفعال إلى الأسماء .

(والتوكيد) : وهي الزائدة [٣٢/٢] بين المتضايقين نحو : لا أبا لزيد ولا أخاله ، ولا غلام له ^(٥) و

١١١٧ - يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ^(٦) *

(١) سورة هود ٣١ .

(٢) نسب لأبي الأسود الدؤليّ . ديوانه ٢٣٢ والمغني ١ : ١٧٩ ، والأشعري ٢ : ٢١٨ .

(٣) سورة مريم ٥ . (٤) ط : « بواسطته » .

(٥) ط فقط : « ولا غلامي له » .

(٦) قطعة من بيت لعبد بن مالك بن ضبعة جد طرفة ، والبيت بكماله :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

انظر المغني ١ : ١٨١ .

وقد سقط هذا الشاهد من الدرر .

والأصح أن الجرّ حينئذ بها ، لا بالمضاف ، لأنها أقرب ، أو الفعل المتعدّي ومفعوله كقوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ » ^(١) وقول الشاعر :

١١١٨ - * وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ

مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدَ * ^(٢)

(والتَّقْوِيَّة) في مفعول عامل ^(٣) (ناصب واحد) ضَعُفٌ بالتأخير نحو : « لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ^(٤) . « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ^(٥) وبكونه قرعاً في العمل نحو : « فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ » ^(٦) . « مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ » ^(٧) . « نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى » ^(٨) . قال في شرح الكافية : ولا يُفَعَّلُ ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين ، لأنه إن زيدت فيهما لزم تعديةُ فِعْلٍ واحدٍ إلى مفعولين بحرفٍ واحدٍ ، ولا نظيرَ له ، أو في أحدهما لزم التّرجيع بلا مرجّح ، وإيهام غير المقصود ، ووافقه أبو حيّان . قال ابن هشام : والآخر ممنوعٌ لأنه إذا تقدّم أحدهما دون الآخر ، وزيدت اللام في المقدّم لم يَلْزَمَ ذلك . وقد قال الفارسيّ في قوله تعالى : « وَلِكُلٍّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا » ^(٩) بإضافة كُلٍّ : إنّه من هذا ، والمعنى : اللهُ مولٌّ ^(١٠) كُلِّ ذِي وَجْهَةٍ وَجْهَتُهُ ، وقالوا في قوله :

١١١٩ - * هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ^(١١) *

(١) سورة النمل ٧٢ .

(٢) لابن ميادة . من شواهد المغني ١ : ١٨٠ .

والأشموقي ٢ : ٢١٦ .

(٣) ١ : « مفعول فاعل » تحريف .

(٤) سورة الأعراف ١٥٤ .

(٥) سورة البقرة ٩١ .

(٦) سورة المعارج ١٦ .

(٧) سورة البقرة ١٤٨ .

(٨) ط فقط : « الله مولي » .

(٩) قوله مجهول . من الأبيات الخمسين التي لم يعرف سببويه قائلها ، وعجزه كما في الخزانة ١ : ٢٢٧ . =

إن الهاء ^(١) مفعول مطلق ^(٢) ، لا ضمير القرآن ^(٣) ، وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم ، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليل :

١١٢٠ - * أَحْجَاجُ لَا تُعْطَى الْعُصَاةَ مِنْهَا مُ

ولا الله يُعْطِي للْعُصَاةَ مِنْهَا * ^(٤)

قال : لكنه شاذ لقوة العامل . انتهى .

(والأشهر كسرهما) أي لام الجرّ مع كل ظاهر إلاّ المستغاث كما سبق (إلاّ مع المضمر ^(٥)) فالأشهر فتحها (غير الباء) . ومقابل الأشهر ^(٦) أنْ بَعْضَ الْعَرَبِ يَفْتَحُهَا مَعَ الظَّاهِرِ مَطْلَقاً ، فتقول : المال لزيد . وبعضهم إذا دخلت على الفعل ، وقرئ : « وما كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ » ^(٧) . وخزاعة تكسرهما ^(٨) مع المضمر وإنما كسرت هي والباء ، وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها ، ولم تكسر الكاف ^(٩) ، لأنها تكون اسماً أيضاً ، فكان جرّها ليس

• والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْكُفَهَا ذِيبٌ •

وانظر تحقيقات البغدادي في هذا البيت ، وإظهار التحريفات التي وقع فيها الدماميني وقد جعل ابن هشام في المغني ١ : ١٨٢ عجزه :

• يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقَرَأَنَا •

مع أن هذا العجز صدره :

• ضَعَوْا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ •

وهو لحسان بن ثابت . انظر ديوانه ٢٤٨ . وسيبويه ١ : ٤٣٧ ، ومقدّماتان في علوم القرآن ٢٨٣ .

(١) « الهاء » سقطت من ب . (٢) « مطلق » سقطت من أ .

(٣) فهي راجعة : « للدّرس » .

(٤) من شواهد المغني ١ : ١٨٢ .

(٥) أ ، ب : « لا مع مضمر » .

(٦) ط فقط : « مقابل للأشهر » . (٧) سورة الأنفال ٣٣ .

(٨) ط : « يكسرهما » بالياء . (٩) أي من كلمة : « لك » .

بالأصالة ^(١) ولثلا تلبس بلام الابتداء ^(٢) ونحوها ، وبقيت في المضمر على الأصل ، لأنه يتميز ضمير الجرّ من غيره ، ولم يعول في الظاهر على الفرق بالإعراب ، لعدم اطّراد إذ قد يكون مبنياً ، وموقوفاً عليه ^(٣) .

[لعلّ]

(لعل والجرّ بها لغة) عقيلية ، حكاه أبو زيد والأخفش والفراء ، قال شاعرهم :

١١٢١ - * لعلّ أبي المغوار منك قريب ^(٤) * .

(وقد أنكرها قوم) منهم الفارسيّ ، وتأول البيت على أن الأصل : لعلّه لأبي المغوار [منك] جوابٌ قريب ^(٥) ، فحذف موصوف « قريب » ، وضمير الشأن ، ولام لعلّ الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجرّ ، ومن ثمّ كانت مكسورة . ومن فتح فهو على لغة : المالُ لزيد ، وهذا تكلف كثير مردودٌ بنقل الأئمة . (وفيها حينئذ) أي إذا جرّرت فتح الآخر وكسره كما ذكر ، (مع حذف

(١) ط : « ليس بالإضافة » تحريف .

(٢) تعليل لكسرها مع الظاهر . قال ابن يعيش : « وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء . انظر ابن يعيش ٨ : ٢٦ .

(٣) يوضح ابن يعيش ٨ : ٢٦ هذا المعنى فيقول :

« فإن قيل : الإعراب يفصل بينهما إذ يخفض ما بعد لام الملك ، ويرفع ما بعد لام التأكيد ،

قيل : الإعراب لا اعتداد بفصله ، فإنه قد يزول من الوقف ، فيبقى الإلباس إلى حين الوصل »

(٤) لكعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار . وصدره :

* فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جَهْرَةً * .

المعنى ١ : ٢٢٢ ، والخزانة ٤ : ٣٧٠ ، وشرح شواهد المعنى ٦٩١ .

(٥) في ط : « جوابه قريب » .

ومن ا ، ب : « لأبي المغوار جواب قريب » وزيادة : « منك » يقتضيها الأسلوب كما نصّ عليها المعنى ١ : ٢٢٢ إذ يقول : « لأنه يحتمل أن الأصل : لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب » .

الأول ودونه (أي علّ ، ولعلّ .

(وحكم محلّتها ومجروورها كُربّ) فالأصحّ أنها تتعلق بالعامل ، وقيل : لا ^(١) ، تنزيلاً لها منزلة الزائد ، وأنّ محلّ مجروورها على حسب ما بعدها ، ففي البيت المذكور محلّه رفعٌ بالابتداء ، وقريبٌ ^(٢) خبره .

(لعا ^(٣) بمعنى لعلّ) نقل الفراء وابن الأنباري الجربها . قال الفراء : وفي خبرها الرّفع والنصب ^(٤) .

[لولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جرّ نحو : لولايَ ، ولولاكَ ، ولولاه ، قال :

• وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ^(٥) .

وقال :

(١) « لا » سقطت من أ .

(٢) ط : « وقريباً » بالنصب ، تحريف .

(٣) كلمة : « لعا » سقطت من ط فقط .

(٤) في ط فقط : « وفي خبرها الرّفع والنصب بيض » بزيادة كلمة : « بيض » وهي كلمة لا معنى

لها في العبارة : ولعلّ الناسخ فصل بين نهاية الحديث عن : « لعلّ » وبدء الحديث عن « لولا »

فعبّر الطابع عن هذا الفصل بكلمة : « بيض » المحرّفة عن : « بياض » .

(٥) ليزيد بن الحكم ، وتماه :

• بأجرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّبِقِ مُنْهَوِي •

سيبويه ١ : ٣٨٨ ، وأما لي ابن الشحيري ٢ : ٢١٢ ، وأما لي القالي ١ : ٦٨ ، والخزانه ٢ : ٤٣٠

والأشموني ٢ : ٢٠٦ . وفي بعض المراجع السابقة : « قلة » باللام مكان : « قنة » ومعناها

واحد .

١١٢٣ - • لَوَلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ ^(١) .

وقال :

١١٢٤ - • لَوَلَاكُمْ سَاعَ لَحْمِي عِنْدَهَا وَدَمِي ^(٢) .

وقال :

١١٢٥ - • وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ ^(٣) .

وقال :

١١٢٦ - • وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتُ كَحُوتٍ بَحْرٍ ^(٤) .

فقال سيبويه والجمهور (موضعه جربها) واختصت به كما اختصت « حتى »
و « الكاف » بالظاهر . قالوا : ولا جائز أن يكون مرفوعاً ، لأنها ليست ضمائر
رفع ، ولا منصوباً ، وإلاّ لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة

(١) لعمر بن أبي ربيعة ، وصدره :

• أَوَمَتَ بَعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُدَجِ .

ديوانه ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٤٢٩ ، وليس في الدرر ٢ : ٣٣ صدر لهذا العجز ، ولم ينسبه إلى
عمر ، بل قال : الأشبه أن يكون من ميمية للعرجي .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٣٣ . وصدره :

• أَسْمَعْتُكُمْ يَوْمَ أَدْعُوني مُرَبَّاةً .

(٣) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٣٣ ، وصدره :

• خَلِيلِي إِنَّ الْعَامِرِيَّ لَغَارِمٌ .

(٤) لعبد الرحمن بن حسان ، وتماه :

• هُوِي فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي .

من شواهد المُنْتَبِعِ فِي التَّصْرِيفِ ١ : ٣٨٢ .

(جمع ج ٤ - ١٤)

بالحروف ولأنه كان حقها أن تجر الاسم مطلقاً ، لكن منع من ذلك شبهها ^(١) بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة ^(٢) ، فأرادوا التنبيه ^(٣) على موجب العمل ، فجزّوا بها المضمر . (و) قال (الأخفش) والكوفيّة موضعه (رفع) على الابتداء إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في : أنا كأنت ، وأنت كأنا .

(ولولا) غيرُ جارة ، لأن المضمّن فرعُ الظاهر ، وهي لا تجر الأصل فكيف تجر الفرع ؟ وما قيل : من أنها مختصة بالاسم ^(٤) ممنوع ، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائية .

(و) قال (المبرد) [٣٤/٢] : هو (لَحْنٌ) ^(٥) . وردّ باتّفاق أئمة البصريّين والكوفيّين على روايته عن العرب .

(ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعيّن الرفع نحو : لولاك وزيدٌ ، لأنها لا تجر الظاهر ^(٦) .

وخرج بالامتناعية : التحضيضية فلا يليها غيرُ الفعل البتة ^(٧) .

[منى]

(متّى والجرّ بها لغة) لهذيل (بمعنى من) كقوله :

- (١) ط فقط : « تشبيهاً » .
 (٢) « بجملة » سقطت من ط .
 (٣) ط : « فالرابط الشبيه » مكان : « فأرادوا التنبيه » تحريف ، صوابه من ا ، ب .
 (٤) « بالاسم » سقطت من ط .
 (٥) أي الجرّ بلولا لحن .
 (٦) والضمير المجرور بها عند سيبويه والجمهور موضعه رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . المغني ١ : ٢١٦ .

- (٧) أي الفعل المضارع أو ما في تأويله نحو : « لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ » سورة النمل ٤٦ ؛ « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ » سورة المنافقون ١٠ .
 انظر في هذا الموضع المغني ١ : ٢١٦ .

١١٢٧ - * شَرِينٌ بماء البحر ثم تَرَفَعَتْ متى لُجَجَ خُضِرَ لَهُنَّ نَثِيجٌ * (١)

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حكى وضعته متى كُمِّي (٢) أي : وسطه .

وإذا كانت بمعنى : « وسط » فهي اسم أو « مِين » (٣) فحرف . جزم به ابن هشام وغيره .

[مِين]

(مِين) مبنية على السكون، مكسورة الأول . قال ابن درستويه : وكان حقه الفتح ، لكن قُصِدَ الفرقُ بينها وبين مَنَ الاسمية .

(قال الكسائي والفرّاء : أصلها مِينَا (٤)) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال . واستدلّا بقوله :

١١٢٨ - بذلنا مارنَ الخطى فيهِمْ وكلُّ مُهَنِّدٍ ذَكَرٍ حُسَامٍ

مِينَا إن ذرَّ قرنُ الشمسِ حتى أغابَ شريدُهُمْ قَتَرُ الظلامِ (٥) .

قال : فردَّ « مِين » إلى أصلها ، لما احتاج إلى ذلك ، فعلى هذا هي ثلاثية .

(١) لأبي ذؤيب الهنلي . ديوان الهذليين ١ : ٥١ وروايته : « تروّت » مكان : « شرين » وانظر الأشموني ٢ : ٢٠٥ .

(٢) ١ : « موضعها متى كنه » ومن ب ، ط : « وضعها متى كنه » والعبارة المحلية كما جاءت من المغني ٢ : ٢١ : « وضعته حتى كُمِّي » .

(٣) أي « أو » بمعنى : « مِين » مثل : « أخرجهما متى كنه » أي منه . المغني ٢ : ٢١ .

(٤) على وزن « إلى » .

(٥) لبعض بني قضاة كما في الدرر ٢ : ٣٤ . وفي ط : « إن رد قرن الشمس » بالراء والدال و « قبر الظلام » بالباء ، وكلاهما تحريف .

والجمهور أنها ثنائية ، وأولوا البيت على أن « مِنَا » مصدر مَنَى يَمْنِي إذا قَدَّرَ ^(١) ، استعمل ظرفاً كخفوق النجم ، أي : تقدير إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ ، وموازنته إلى أن غربت . (و) قال (ابن مالك : هو لغة) لبعض العرب . (و) قال (أبو حيان : ضرورة) .

(لا ابتداء الغاية مطلقاً) ، أي مكاناً ^(٢) ، وزماناً ، وغيرهما نحو : « من المسجِدِ الحرام ^(٣) » . « أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ^(٤) » « مطرنا من الجمعة إلى الجمعة » ... « خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ^(٥) » . الآية ... « من مُحَمَّدٍ رسول الله إلى هِرَقْلٍ » .

(وخصتها البصريّة) إلا الأخفش والمبرد ، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان . قال ابن مالك : وغير مذهبهم هو الصّحیح لصحة السماع بذلك ، وكذا قال أبو حيان ، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد .

وقال الرّضويّ : المقصود من معنى الابتداء في « مِنْ » أن يكون الفعل المعدّي بها شيئاً مُمتدّاً ^(٦) كالسّير ، والمشي ، ويكون المجرور بمنّ الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة . أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتدّ ^(٧) نحو : تبرأت من فلان وخرجت من الدّار ، لأن الخروج ليس ممتدّاً لحصوله بالانفصال

(١) في اللسان « منى » : المنى بالياء - القدر قال الشاعر :

• دريئتُ ولا أدري منى الحدّتان •

مناه الله يمينه : قدّره .

(٣) سورة الإسراء ١ .

(٢) « مكاناً » سقطت من أ .

(٥) سورة الحجّ ٥ .

(٤) سورة التّوبة ١٠٨ .

(٧) أ : « المتحد » تحريف .

(٦) أ : « متحداً » تحريف .

ولو بأقلّ خَطْوَةٍ وليس : « التأسيس ^(١) » في الآية حدثاً ممتداً ، ولا أصلاً له ، بل هو حدث واقع فيما بعد « مِنْ » فهي بمعنى « في » ، ثم قال : والظاهر مذهب الكوفيين إذ ^(٢) لا منع من قولك : نمتُ من أول الليل إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال . قال : وضابطها أن يحسن في مقابلتها « إلى » أو ما يفيد فائدتها نحو : أعوذ بالله منك ، إذ المعنى : التجيء إليه ، فالباء أفادت معنى الانتهاء .

(والتبويض) : وهي التي تسدّ : « بعض » مسدّها نحو : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ ^(٣) » . وقرأ ابن مسعود : « حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ^(٤) » . (والتبيين) للجنس ، وكثيراً بعد « ما » ، و « مهما » ^(٥) وهما بها أولى ، لإفراط إبهامها نحو : « مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ ^(٦) » . « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ^(٧) » . « مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ^(٨) » .

ومن وقوعها بعد غيرهما : « وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ^(٩) » . « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ^(١٠) » .

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبويض : المبرد والأخفش الصغير ، وابن السراج ، والجرجاني والزمخشري ، وقالوا : هي للابتداء .

وأنكر الثاني أكثر المغاربة . وقالوا في الآية الأولى : هي للتبويض ، وفي الثانية

(١) من قوله تعالى : « أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى » الآية السابقة .

(٢) ط : « إذا » تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ . (٤) سورة آل عمران ٩٢ .

(٥) ١ : « ما يقع بعدها ما ، ومهما » تحريف .

(٦) سورة فاطر ٢ .

(٧) سورة البقرة ١٠٦ . (٨) سورة الأعراف ١٣٢ .

(٩) سورة الكهف ٣١ . (١٠) سورة الحج ٣٠ .

للابتداء . والمعنى : فاجتنبوا من الرجس والأوثان ، وهو عبادتها ، وكذا قال الزنخشري .
 قال الرضي : وهو بعيد ، لأن الأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له . (قال
 ابن مالك : وللتعليل) نحو « مما خطيئاتهم أغرقوا » ^(١) . (والبذل) وهي التي يصلح
 محلها لفظ : بدل نحو : « أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الْآخِرَةِ » ^(٢) « لجعلنا منكم
 ملائكة في الأرض يَخْلُقُونَ » ^(٣) . « ولا يَنْتَفِعَ ذَا الْجَدَّةِ مِنْكَ الْجَدَّةُ » أي بَدَلُكَ .
 (والفصل) : وهي الداخلة على ثاني المتضايقين نحو : « والله يَعْلَمُ الْمُنْفَسِدَ مِنَ
 الْمُصْلِحِ » ^(٤) . « حَتَّى يَمَيِّزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ » ^(٥) . وَرَدَّ بِأَنَّ الْقَصَلَ
 مستفاد من العامل ، وهو : العلم ، وماز ، وَأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهَا لِلابْتِدَاءِ أَوْ الْمَجَاوِزَةِ .
 (وبمعنى عن) نحو : « قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا » ^(٦) « فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ
 مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ » ^(٧) . (و) بمعنى (على) نحو : « وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ » ^(٨) . (و)
 بمعنى (الباء) نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ [٣٥/٢] طَرَفٍ خَفِيِّ » ^(٩)

(و) قال (الكوفيّة : و) بمعنى (في) نحو « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ
 الْجُمُعَةِ » ^(١٠) . (و) بمعنى (إلى) نحو : رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فجعلته غَايَةً
 لِرُؤُوسِهِمْ ، أي مَحَلًّا لِلابْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ ، وقربت منه ، أَي إِلَيْهِ . (قيل : و) بمعنى

(١) سورة نوح ٢٥ . وفي النسخ الثلاث « مما خطاياهم » وقراءة حفص : « مما خطيئاتهم » والقراءة
 الأولى التي ذكرها السيوطي هي قراءة أبي عمرو ، فقد كان يقرأ : « خطاياهم » على جمع
 التكسير . وقال : إن قوماً كفروا ألف سنة لم يكن لهم إلا خطيئات بل خطايا .
 انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٢٥ ط أولى .

(٢) سورة التوبة ٣٨ . (٣) سورة الزخرف ٦٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٢٠ . (٥) سورة آل عمران ١٧٩ .

(٦) سورة الأنبياء ٩٧ . (٧) سورة الزمر ٢٢ .

(٨) سورة الأنبياء ٧٧ .

(٩) سورة الشورى ٤٥ وفي ط : « ينظرون إليك من طرف خفي » تحريف .

(١٠) سورة الجمعة ٩ .

(عند) . قاله أبو عُبَيْدَةَ نحو : « لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ^(١) » . قيل : (و) بمعنى (ربّما) إذا اتصلت مع « ما » قاله السّيرافيّ ، وابن خروف وابن طاهر ، والأعلّم كقوله :

١١٢٩ - * وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبَشَ ضَرْبَةً

على رأسه تُلْقَى اللِّسَانُ مِنَ الْقَمَمِ * ^(٢)

والأكثر ، قالوا : إنها في الأمثلة كلّها ابتدائية .

[تنبيه]

(تنبيه) علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاختصار على معنى واحدٍ لكلِّ حَرْفٍ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ : أَنَّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أَنَّ أحرف الجرّم كذلك . وما أوْهَمَ ذلك ، فإمّا مؤولٌ تأويلًا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف ، أو على النّياية شدوذاً ، والأخير محمل ^(٣) الباب كله عند غيرهم بلا شدوذ ، وهو أَقْلٌ تَعَسَّفًا .

[زيادة مِنْ]

(وتزاد) للتّنصيب على العموم من نكرةٍ لا تختصّ بالنفي نحو : ما جاعني من رَجُلٍ ، وللتوكيد . (قال الأخفش) من البصريّة ، (والكيسانيّ وهشام) ^(٤) من الكوفيّة (مطلقاً) أي في النفي والإيجاب ، والنكرة والمعرفة ، واختاره في التسهيل وشرحه ،

(١) سورة آل عمران ١٠ .

(٢) لأبي حبة النميريّ . انظر المغني ٢ : ١٠ . والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

(٣) ١ : « والأخيرة محل الباب لحمله عند غيرهم » ، ب : « والآخرة محل الباب لحمله عند غيرهم »

ط : « والأخير محل الباب كله عند غيرهم » الصواب من التصريح ٢ : ٥ حيث يقول بعد نقله النصّ بأكمله : « وهذا الأخير محمل الباب كله » .

(٤) « هشام » سقطت من ١ .

قال لصيحة السماع بذلك كقوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » ^(١) .
« ولقد جاءك من نبي المرسلين » ^(٢) . وحديث : « إنَّ من أشدَّ الناسَ عَذَاباً يَوْمَ
القيامة المصوِّرونَ » وقول الشاعر :

١١٣٠ - * وَكُنْتُ أَرَى كَأَلَمَوْتٍ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ
فَكَيْفَ بَيِّنٍ كَانَ مَوْعِدَهُ الْحَشْرُ * ^(٣)

أي ، وكنت أرى بين ساعة كالموت ، وقوله :

١١٣١ - * وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَتَنِ الْأَبَاعِرِ ^(٤) *

(و) قال (بعضهم) أي الكوفية : (في نكرة) متنفية كانت أم موجبة سمع :
« قد كان من مطرٍ » .

(و) قال قومٌ منهم الفارسيّ : (في نكرة شرط) كقوله :

١١٣٢ - * وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وإنَّ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ * ^(٥)

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفى) بأي حرف كان من حروفه (أو
نهني) نحو : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ » ^(٦) . « مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا
يَعْلَمُهَا » ^(٧) « لَا تَضْرِبُ مِنْ أَحَدٍ ، (أو استفهام بهل) نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ »

(٥) سورة الأحقاف ٣١ .

(٦) سورة الأنعام ٣٤ .

(٣) من قصيدة لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي كما في الدرر ٢ : ٣٥ .

(٤) قائله مجهول . وصدوره :

* يَظَلُّ بِهِ الْحَرَبَاءُ يَمَثُلُ قَائِمًا *

انظر الدرر ٢ : ٣٥ .

(٥) لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة .

(٦) سورة الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، وغير ذلك .

(٧) سورة الأنعام ٥٩ .

فُطُور^(١) . (لا غيرها) مِنْ سائر الأدوات ، كَيْفَ ونحوها ، إذ لم تحفظ ،
 قاله أبو حيان (قال أبو حيان) (في الارتشاف) : (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر)
 ولا أحفظه من كلام العرب . وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي : الإلحاق ، لأنه
 قال : لا تدخل مِنْ مع كل أداة استفهام كَأَيِّنَ ، وَمَتَى ، بل مع هَلْ ، وما يقوم
 مقامها في استدعاء الجواب بالنفي . ثم الجمهور أولوا ما استدلت به الأولون بأن التقدير :
 بَعْضَ ذُنُوبِكُمْ ، ولقد جاءك نَبَأٌ مِنْ نَبَأٍ ، فحذف الموصوف أو هو ، أي جاء
 من الخبر كائناً مِنْ نَبَأٍ ، أو القرآن وما بعده حال . وقد كان هو : أي كائناً مِنْ
 جنس المطر ، أو قصد به الحكاية كأنه سئل : هل كان من مطر ، فأجيب على نمطه^(٢) ،
 وأنه من أَشدَّ الناس ، أي الشأن . وقس^(٣) عليه .

[تنبيه]

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني : أن تكون المزیدة فيه أيضاً فاعِلاً أو مفعولاً
 به ، أو مبتدأ ، كما مثلت^(٤) ، قال : وأهمل أكثرهم هذا الشرط ، فيلزمهم زيادتها
 في الخبر ، والتمييز والحال المنفيات ، وهم لا يميزون ذلك^(٥) . انتهى . وقد سبقه
 إلى معناه الرضي الشاطبي ، نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره . (وتفيد) إذا زيدت في
 الحالة المذكورة (توكيداً) .

وقال علي بن سليمان (الأخفش الصغير : ابتداء) للغاية^(٦) قال : كأنه ابتداء النفي
 من هذا النوع ، ثم عرض أن يقتصر به عليه .

(وتنفرد) مِنْ (بجربلته) كحديث البخاري : « عن أبي هريرة يقول الله :

(١) سورة الملك ٣ .

(٢) ١ : « على لفظه » .

(٣) ط : « ومن عليه » تحريف .

(٤) أ : « كما مثلنا » .

(٥) المغني ٢ : ١٧ .

(٦) ط فقط : « ابتداء الغاية » .

أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرٌ عَلَى قَلْبٍ
بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلْغِهِ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ ^(١) » والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن
في بعض طرق الحديث « من بَلْغِهِ » بفتح الهاء مبنية .

(وجرَّ عند) نحو : « رَحْمَةٌ مِنْ عِنْدِنَا ^(٢) » . قال الحريري وغيره : وقول
العامّة : ذهب إلى عنده ^(٣) ، وقول بعض المرّيدين :

١١٣٣ - * كل عندٍ لك عندي لا يساوي نصف عندي ^(٤) * .

لَحْنٌ

(و) يَجْرُ (مَعَ) قرىء . « هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ ^(٥) » وحكى سيويه : ذهب
مِنْ مَعِهِ .

(و) يجر ^(٦) (لدن) نحو : « وَحَنَانًا [٣٦/٢] مِنْ لَدُنَّا ^(٧) » . (و) يجر (قَبْلُ
وَبَعْدُ) نحو : « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ^(٨) » . (و) يجر (عن ، وعلى)
كقوله :

(١) في مسند ابن حنبل (باب الزهد) ٣٩ : « ومن بَلْغِهِ ما قد اطلعتم الله عليه اقرءوا » وفي ط :
« ما اطلعتم » بالقاف تحريف .

(٢) سورة الكهف ٦٥ . (٣) لأن جرّها بـ « مِنْ » خاصة .

(٤) هي ظرف غير متمكّن إلّا في موضع واحد ، وهو أن يقول القائل لشيء بلا علم : هذا
عندي كذا ، وكذا . وفي قول المرّيد : « كل عندك » الخ جعلها متصرفّة ، وهذا هو سرّ اللحن .
وقد روي هذا القول في الجمع على أنه نصّ نثريّ مع أنه بيت شعر ورد في « درّة الغواص » ٢٥
ولم يذكره صاحب الدرر في الشواهد .

وفي ١ : « كل عبد » بالباء تحريف ، وفي ب « لا يساوي نصفه » بالهاء تحريف ، صوابه في
ا ، ط ، ودرّة الغواص .

(٥) سورة الأنبياء ٢٤ .

(٦) من قوله : « ويجرّ لدن » إلى قوله : « ويجرّ قبل وبعد » سقط من ا ، ب .

(٧) سورة مريم ١٣ . (٨) سورة الروم ٤ .

١١٣٤ - • مِّنْ عن يميني مرةً وأمّامي ^(١) .

وقوله :

١١٣٥ - • مِّنْ عليه بعدما تَمَّ ظِمُّوْهَا ^(٢) .

وهما (اسمان حينئذ) بمعنى: جانبٍ ، وفَوْق (مبنيان على الأصَحّ) وبه جزم ابن الحاجب . قال : لحصول مقتضى البناء ، وهو مشابهة الحرف في لفظه ، وأصل معناه . ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه : أنهما مُعْرَبان ، ولا ينافي ما رجّحته هنا ما سبق ترجيحُه من إعرابها على القول باسميتها لعدم العلة هناك إذ لا حرف حينئذ بمعناها تُشَبَّه به ، ولذا حكى بعضهم الاتفاق على إعرابها حينئذ مع حكاية ^(٣) الخلاف هنا .

(وقال الكوفيّة : حرفان) بقيا على (حرفيّتهما) . (قالوا) أيضاً : (وتدخل) مِّنْ (على كل) حرف (جارٌّ إلّا مِّنْ ، واللام ، والباء ، وفي .

وسُمِّعَ جَرَّ عن بعلٍ) في بيت واحد ، وهو قوله :

١١٣٦ - • على عن يميني مرَّت الطَّيْرُ سُنْحًا ^(٤) .

(١) سبق ذكره رقم ٦١١ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيليّ وهو قطعة من بيت في وصف قطاة وفرخها ، والبيت بتمامه :
غدت من عليه بعدما تَمَّ ظِمُّوْهَا تصلُّ وعن قَيْضٍ يزيرامٍ مجهل
المغني ١ : ١٢٨ ، والخزانة ٤ : ٢٥٣ ، والأشموقي ٢ : ٢٢٦ .

(٣) ط فقط : « مع حكايته » .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• وكيف سنُوحُ واليَمِينُ قطعُ .

وستَح : جمع سائح ، وكانت العرب تتفادل بالطيور السَّح ، وقالوا : « من لي بالسَّائح بعد البارح ، أي بالبارك بعد الشؤم » .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٠ .

والأصحّ أنها : أي مِن (في قبل وبعد) ابتدائية ، وهو قول الجمهور . واستشكل بأنها لا تَرِدُ عندهم للزمان ، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية ، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ؛ إذ أصل جِئْتُ قبلك : جئت زماناً قَبْلَ زَمَنِ مَجِيئِكَ ، فجعل^(١) ذلك فيهما . وقال ابن مالك وجماعة : هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب .

(و) الأصحّ أنها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرو ؛ لابتداء الارتفاع ، وشرُّ منه لابتداء الانحطاط ؛ إذ لا يقع بعَدها « إلى » .

وقال ابن مالك وابن ولّاد : للمجازاة ، وكأنه قيل : جاوز زيدٌ عَمَرًا في الفضل أو الشر ، أي ابتداء التفضيل منه ، قال ابن هشام^(٢) : ولو صحّ ذلك لوقع موضعها « عن » .

(قال الزّخشي) في الكشف (والطّبيّ^(٣)) في حاشيته : (وتَرِدُ) مِن (اسماً مفعولاً) كقوله تعالى : « فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ »^(٤) « أعرب من^(٥) مفعولاً لأخرج ، ورزقاً مفعولاً لأجله . قال : وكذا حيث كانت للتبعية فهي في موضع المفعول به . قال الطّبيّ : وإذا قدّرت « مِن » مفعولاً كانت اسماً « كعن » في قوله : مِن عَن يَمِينِهِ .

(١) ب : « فهل ذلك فيهما » ط : « فيهما ذلك فيهما » وكلاهما تحريف . الصواب في أ .

(٢) ط : « قال ابن هشام قال » بزيادة : كلمة : « قال » تحريف .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطّبيّ بكسر الطاء . صنّف : شرح الكشف - التبيان في المعاني والبيان - وشرحه ، شرح المشكاة . مات ٧٤٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٢ .

(٥) « من » سقطت من أ .

[تنبيه]

(تنبيه) : تَرِدُ « إلى » أيضاً اسماً بمعنى النعمة ، وجمعه : الآلاء و « في » اسماً بمعنى « الفم » مجروراً ، « وكي » اسماً مختصراً من « كيف » كما قيل في سوف : سَوَّ ، ومتى اسماً بمعنى : وسط كما تقدم .

(ومَرَّتْ أَحْرُفُ فِي) مَبْنَح (الاستثناء) وهي : بَيْدَ ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وبله . (و) في (الظروف) وهي : مذومند ، ومع ، على خُلْفَ وتفصيل ، فأغْنَى عن إعادتها هنا .

[حذف الجار وإبقاء عمله]

(مسألة : لا يحذف الجارُ ، ويبقى عمله اختياراً) ، وإن وقع ضرورة كقوله :

١١٣٧ - « إذا قيل : أيُّ الناسِ شرَّ قبيلة أَسَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ * »^(١)

وقوله :

١١٣٨ - « وكرمةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبْدَخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ * »^(٢)

أَيَّ : إلى كُلَيْبٍ ، وفي الأعلام ، أو نادرٌ لا يقاس عليه كحديث البخاريّ : « صلاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ضِعْفًا »^(٣) « أَيَّ بِخَمْسٍ (إلاّ مع كم) كما تقدّم في مبحث التّمييز .

(١) للفرزدق يهجو جريراً . ديوانه ٥٢٠ ، والمغني ١ : ٦ ، والأشُموني ٢ : ٢٣٣ .

(٢) قائله مجهول . الأشُموني ٢ : ٢٣٤ . وألّفته بفتح الهزّة واللام : أعطيته ألفاً من باب : ضرب . وفي النسخ الثلاث : « تبدخ » بالدّال ، تحريف .

(٣) رواية البخاريّ في صحيحه ج ١ ص ٨٧ باب الأذان : « صلاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ ضِعْفًا » وعلى هذه الرواية لا يصلح الحديث للاستشهاد .

(أو رُبَّ بعد) الفاء و (الواو العاطفة كثيرًا) جدًّا حتَّى قال أبو حيَّان :
لا يحتاج إلى مثال فإن^(١) دواوين العرب ملأى منه . والتأويل قليل^(٢) :
كقوله^(٣) :

• ١١٣٩ - فمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعِي^(٤) .

• ١١٤٠ - بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ^(٥) .

(وقيل : الجرح بالثلاثة) أي : الواو ، والفاء ، وبَلْ . أمَّا الأول : فقال المبرد والكوفيَّة ، قالوا : ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويُدلُّ لذلك مجيئها في أول القصائد كقول رؤبة :

• ١١٤١ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِينَ^(٦) .

(١) في ط فقط تحريف واضح فقد جاء فيها : « لا يحتاج إلى خمس وعشرين مثلاً » ولعل الناسخ كَرَّرَ ذكر : « خمس وعشرين » السابقة في الحديث سهواً ، والصواب من أ ، ب .

(٢) « والتأويل قليل » سقطت من ب .

(٣) « كقوله سقطت من ب » ، ط .

(٤) لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

• فَأَلْهَيْتَهَا عِنْدَ ذِي تَمَائِمٍ مُحْضُول .

(٥) لرؤبة ، وعجزه :

• لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ .

الأشموقي ٢ : ٢٣٢ .

والفجج : جمع فجّ . وهو الطريق الواسع . والقتام : الغيار . وفي أ : « صمه » مكان : « قتمه » تحريف . وفي ب : « بله » مكان « بلد » تحريف وفي ط : « مثل العجاج » بالعين ، تحريف .

(٦) لرؤبة بن المعجاج . ديوانه ١٠٤ وعجزه :

• مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَمْفَقِ .

من شواهد المغني ٢ : ٢٤ ، والخزانة ١ : ٣٨ .

فليست عاطفة^١ . وردّ بأنها لو كانت بمنزلة « رَبَّ » ، وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف ، كما يدخل على رَبَّ ، ولا يقال : كرهوا اتّفاق اللفظين ، لأنهم أدخلوها على واو القسم . وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عَطْفِهِ^(١) على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة :

١١٤٢ - * دع ذا ، وعدتُ النّوّل في هَرَمٍ^(٢) .

فأشار بـ « ذا » إلى ما في نفسه ، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المعنى لابن هشام نقلًا عن المبرد في « الفاء » ، وعن بعضهم في « بل » . وفي الارتشاف نقلًا عن بعضهم فيهما ، لكن ابن مالك وابن عصفور [٣٧/٢] وغيرهما قالوا : لا خلاف في أن الجرّ فيهما بِرَبٍّ محذوفة ، لا بهما ، وأقرّه أبو حيّان في شرح التسهيل ، وادّعى الرّضي أن الجرّ برَبٍّ محذوفة بعد الثلاثة خاصّ بالشّعْر .

(قيل) : وتجرّ رَبٍّ محذوفة بعد (ثم) أيضاً نقله أبو حيّان عن صاحب « الكافي » ، قال : وسبب ذلك : أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ (و) الجرّ بها محذوفة (دُونُها) أي : دون الحروف المذكورة (أقلّ) كقوله :

١١٤٣ - * رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الحِياةَ من جَلَلِهِ^(٣)

(قال ابن مالك : أو غيرها) أي غير رَبٍّ قد تجرّ محذوفاً . (في جواب ما يضمّر مثله) كزيدٍ في جواب مَنْ قال : يَمَنْ مَرَرْتُ ؟ . وبل زيدٍ ، لِمَنْ قال :

(١) ط : « لإمكان عطف » بدون ضمير .

(٢) تمامه :

* خير البداة وسيد الحضرة .

وفي ط : « القوم » مكان : « القول » : تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٨٧ .

ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، ومنه حديث ^(١) : « أَقْرَبَهُمَا مِنْكَ بَابًا » لمن قال : « فإلى أيهما
أُهدى ^(٢) ؟ . (أو في معطوفٍ عليه) ^(٣) أي على ما تضمنه بحرف (متصل) نحو : في
الدار زيد ، والقَصْرِ عمرو ، أي : وفي القصر ومنه : « وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ
مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . واختِلَافِ اللَّيْلِ ^(٤) والنهار » الآية . (أو
منفصلاً بلا) كقوله :

١١٤٤ - * مَا لِمُحِبِّ جَلَدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَيَجْبُرَا ^(٥)
(أولُو) كقوله :

١١٤٥ - متى عُدْتُمْ بنا ولو فثقة مِنَّا ^(٦) .

وإن كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم : آتني بدابة ولو حِمَاراً .

(أو) في (مقرون بعده) أي بَعْدَ ما تضمنته ^(٧) (بالحمزة) نحو : أزيد بن

(١) في ط فقط : « قولك » تحريف .

(٢) ط فقط : « أهوى » بالواو تحريف .

(٣) ط : « أو معطوفاً عليه » .

(٤) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٥) رجز قائله مجهول .

وفي أ : « ما لحب جلد أن هجراه ولا حبيب رافة متحيرا »

تحريف . وفي ب : « أن هجرا » ، و « رافته منجبرا » تحريف . وفي ط : « فاعجب ... »

أن هجرا . أو لا حبيب رافة مجبراً » تحريف .

صواب ذلك من الأشموني ٢ : ٢٣٤ .

(٦) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٣٤ . وعجزه :

* كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا .

وفي أ ، ط : « ولوفية » بالياء تحريف .

(٧) ط : « أي بعد ما تضمنه » .

عمرو؟ في جواب : مررت بزید .

(أو هلاّ) نحو : هلاّ دينار؟ في جواب : جئت بدرهم ، حكاهما الأخفش .

أو إذا ، والفاء (الجزائيتين) نحو : مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح ، حكاها يونس ^(١) أي إلّا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح . وفي الصّحيح : « من كان عنده طعامٌ اثنین فليذهب بثالث ، وإن أربعة فخامس ، أو سادس » . قال في التسهيل : ويقاس على جميعها خلافاً للفرّاء في الصّورة الأولى لقول العرب : خيرٍ بالجر ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الياء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأيّ حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى ^(٢) ، وجواز الجرّ أولى ...

قال أبو حيّان : وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور ، لأنّ أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار ، وإبقاء عمله إلّا إذا عوض منه ، وذلك في باب كم والقسم ، وجعلوا قول العرب [٣٨/٢] « خير ^(٣) » من الشاذّ الذي لا يُقاسُ عليه ، وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجارّ بعد الهمزة ، فيقال : أبزید ؟ في جواب : مررت بزید . انتهى .

(وقال سيبويه : أو الباء ^(٤)) .

(١) « يونس » سقطت من ط .

(٢) ط : « أقرب » مكان : « أقوى » .

(٣) أي قولهم : « خيرٍ » لمن قال : كيف أصبحت ؟

(٤) أي من المواضع التي يجوز حذف الجار فيها وإبقاء عملها الباء وذلك لأن سيبويه كما يقول الأشموني ٢ : ٢٣٥ : « جعل إضمار هذه الباء بعد إن مثل : امرر بأيهم أفضل إن زید وإن عمرو أسهل من إضمار « ربّ » بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده » .

[تنبيه]

(تنبيه) قالت العرب : « لاه أبوك » : يريدون : لله أبوك . قال سيبويه : حذف ^(١) لام الجر وأل^(٢) ، وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا : لهي أبوك ، قلبوا ، وأبدلوا من الألف ياءً ، وهو مبني لتضمنته معنى لام الجر المحذوفة كما بُني أمسر ؛ لتضمنته معنى لام التعريف على الفتح لخيفته على الياء . وقال ابن ولاد : بل أصله : إله أبوك حذفت الهمزة ، ثم قالوا : لهي ^(٣) بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية . وقال المبرد : المحذوفة لام التعريف ^(٤) ، ولام الأصل ، والباقية لام الجر . قال : لأن حرف الجر لمعنى وعلة ^(٥) وحذفه ، وإبقاء عمله شاذ ، فالحكم بحذف غيره أولى . أمّا لام التعريف فواضح إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علماً ، فلم يفتقر إليها ، وأمّا لام الأصل فقد عهد حذف بعض الأصول تخفيفاً كـ « يد » ، ودم .

[فصل الجار من مجروره]

(وفصله) أي الجار (من) مجروره ، وتأخير عنه (كلاهما) ضرورة .
أمّا الأول فيكون بطرف كقوله :

— ١١٤٦ — * إنَّ عَمْرَأً لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو ^(٦) *

(١) من قوله : « حذف لام الجر » إلى قوله : « قلبوا وأبدلوا » سقط من أ .

(٢) ط : « وإلى » تحريف .

(٣) أ ، ب : « ألهي » .

(٤) « لام التعريف » سقط من أ .

(٥) أ : « وحكمة » وفي ب : « وكلمة » وهي محرفة .

(٦) عجزه :

* إنَّ عَمْرَأً مَكْثَرُ الْأَحْزَانِ *

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٣٦ .

وبجار ومجروور كقوله :

١١٤٧ - * رُبَّ في الناس مُوسِرٍ كعديمٍ وعديمٍ يخالُ ذا أَيْسَارٍ * (١)

ومفعول كقوله :

١١٤٨ - * وأقطع بالخرقِ الهَبُوعِ المُرَّاجِمِ (٢) * .

أي : وأقطع الخرقَ بالهبوع . وسمع في النثر بَقَسَمَ ، حكى الكسائي : اشتريته بوالله دِرْهِمٍ .

وقاسه تلميذه عليّ بن المبارك الأحمر (٣) في رُبَّ نحو : رُبَّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لقيته . قال أبو حيّان : ولا يبعد ذلك إلاَّ أَنَّ الاحتياطُ ألاَّ يُقَدِّمَ عليه إلاَّ بسمع .
وأما الثاني (٤) : ...

(وقيل : يجوز فَصْلُ رُبَّ بِقِسَمَ) قاله : عليّ بن المبارك الأحمر ، نحو :
رُبَّ واللهِ رجلٍ صالحٍ صَحِبْتُهُ . والأصحُّ : المتع .

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٤٠ وفي ط : « الخال » مكان : « يخال » تحريف .

(٢) قائله مجهول وصدره :

* ولإني لأطوي الكشعَ من دون ما انطوى *

وفي اللسان (هج) : « وأقطع بالخرقِ » بكسر القاف ، فأتبع الجرّ الجرّ .

وفي ط : « الهبوع » بالياء المثناة تحريف .

(٣) هو شيخ العربية وصاحب الكسائي .

صنّف : التصريف مات ١٩٤ .

(٤) بعد قوله : « وأما الثاني » ... بياض . وقد أُشير إليه في ب ب « كذا » وفي ا : بياض مساحته سطر ونصف تقريباً وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض مع أن الكلام ناقص . وعبارة : « وقيل يجوز فصل رُبَّ بتمسم » إلى قوله : « والأصحُّ المنع » ذكرت قبل ذلك فهي ليست قسمًا ثانيًا .

[اتصال ما بحرف الجرّ]

(مسألة) : في اتصال «ما» بحرف الجرّ (تراد «ما» بعد «عَنْ» فلا تُكفّ)
أصلاً كقوله تعالى : «عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ»^(١) وقول الشاعر :

١١٤٩ - * وَأَعْلَمُ أَنْتِي عَمَّا قَرِيبٍ ^(٢) * [٣٨/٢]

(و) بعد (الباء ومن فيكفّان بقلّة ويليها حينئذ^(٣) الفعل) كقوله :

١١٥٠ - فَلَتَيْنِ صِرْتَ لَا تَحِيرُ جَوَابًا لِمَا قَدْ تَرَى ، وَأَنْتَ خَطِيبٌ ^(٤)

وقوله :

١١٥١ - * وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً ^(٥) *

والأكثر عدم الكف . قال تعالى : «فبما رحمة من الله ^(٦)» . «فبما نقضهم

(١) المؤمنون ٤٠ .

(٢) من مقطعة لامرئ القيس وعجزه :

* سَأَنْشُبُ فِي شِبَاظُفَرٍ وَنَاب *

ورواية الديوان ١٠٠ «قليل» مكان : «قريب» .

(٣) بعد قوله : «ويليها» بياض في ط أشير إليه في الهامش . ومكان هذا البياض في ا ، ب كلمة :

«حينئذ» . وفي ط : «والفعل» بزيادة «الواو» تحريف ، ويملاء هنا البياض استقام الأسلوب .

(٤) لصالح بن عبد القدوس ، وقد نسبته القالي في الأمالي ١ : ٢٧١ لمطيع بن إياس الكوفي . وروايته :

«فبما قد ترى» الخ وانظر الخزانة ٤ : ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٠ . وفي ط

فقط : «إن ترى» مكان : «قد ترى» صوابه من ا ، ب والمراجع السابقة .

(٥) سبق ذكره رقم ١١٢٩ .

وما بعد الشاهد من قوله : «والأكثر عدم الكف» إلى قوله : «مما خطيئاتهم أغرقوا»

سقط من ط في هذا الموضع ثم أعيد الساقط في ط بعد قوله : «وتقترن» ما «بالباء والكاف

فتكفهن» .

(٦) سورة آل عمران ١٥٩ .

مِثَاقَهُمْ^(١) . « مما خطيئاتهم اغرقوا »^(٢) ومسألة^(٣) كف من بقله ذكرها ابن هشام في المغني ، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ، ولا أبو حيان : بل سويًا بينها^(٤) وبين « عن » ، نَعَمْ^(٥) في « سَبَّكَ المنظوم »^(٦) لابن مالك : وتقرن ما بالباء والكاف فتكفهن^(٧) .

(وتفيدان) مع (ما تقيلاً^(٨)) كرُبَّمَا ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء ، وقال : فمعنى « لبما قد ترى وأنت خطيب » رُبَّمَا أرى . والسيرافي وغيره في من^(٩) ، وجزم به في « سَبَّكَ المنظوم » (وأنكره أبو حيان) أي إفادتهما التقليل^(١٠) حينئذ ، وقال ما ورد من ذلك مؤول .

(١) سورة النساء ١٥٥ .

(٢) سورة نوح ٢٥ .

(٣) أ ، ب : « ومثله » مكان : « ومسألة » .

(٤) ط : « بينهما » بالثنية تحريف .

(٥) أ ، ب : « وبين عم يعم » بالميم من « عن » وبالباء في « نعم » تحريف صوابه في ط .

(٦) ابن مالك نظم المفصل في كتاب سمّاه : « الموصل في نظم المفصل » وقد حلّ هذا النظم فسمّاه :

« سبك المنظوم وفك المختوم » قال المقرئ : « ومن قال : إن اسمه : فك المنظوم وسبك المختوم »

فقد خالف النقل والعقل » انظر نفح الطيب ٢ : ٢٣ تحقيق الشيخ محي الدين .

وفي ا : « سيد المنظوم » ، وفي ب : « سند المنظوم » وكلاهما تحريف .

(٧) « وتقرن بالباء فتكفهن » سقطت من ا ، ب وما بعد هذه العبارة ذكرت العبارة الناقصة من ط

في هذا الموضع من النسخة ط ، وهي : « والأكثر عدم الكف » الخ . وقد اخترت ما جاء في

ا ، ب لتناسقه مع ما قبله .

(٨) « وتفيدان مع ما تعليلًا » سقطت من ا ، وفي ب : « وبعيدان » مكان : « وتفيدان » تحريف .

وفي ط : « تقيلاً » بالعين مكان : « تقيلاً » بالقاف ، تحريف .

(٩) ذكر ابن هشام في المغني ٢ : ١٦ أن من معاني « من » أن تكون مرادفة : « رُبَّمَا » وذلك إذا

اتصلت بما . وقد نصّ : أن هذا القول للسيرافي .

(١٠) ط : « التعليل » بالعين ، تحريف .

(و) تراد « ما » بعد (رُبَّ ، فالغالب الكفّ وإيلاؤها) حينئذٍ ^(١) (الماضي) ، لأن التّكثير ، والتّقليل إنّما يكون فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول قال ^(٢) :

١١٥٢ - * رُبَّمَا أُوفِيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ * ^(٣)

وقد يليها المضارع نحو : « رُبَّمَا يَوَدَّ » ^(٤) .

وقد يليها الجملة الاسميّة نحو :

١١٥٣ - * رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ * ^(٥)

وقد لا يكفّ نحو :

١١٥٤ - * رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ * ^(٦)

(وقيل يتعيّن) بعدها (الفعلية) إذا كَفَّتْ ، قاله الفارسيّ ، وأوّل البيت على أن « ما » نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ حذِفَ مبتدؤها ، أي : رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل .

(وقد يحذف الفعلُ بعدها) كقوله :

١١٥٥ - * فَذَلِكَ إِنْ يَلْتَقِ الْمَنِيَّةُ يَلْتَقِهَا حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَرَبَّمَا * ^(٧)

(١) ط : « مع » مكان : « حينئذٍ » .

(٢) ط : « كما قال » بزيادة : « كما » .

(٣) بلذيمة الأبرش .

انظر النوادر لأبي زيد ٢١٠ ، وسيبويه ٢ : ١٥٣ ، والإيضاح ٢٥٣ .

(٤) سورة الحجر ٢ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٠٧٥ .

(٦) لعدي بن الرعلاء الغساني وتماهه :

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ *

شرح شواهد المقسني للسيوطي ٤٠٤ ، والخزانة ٤ : ١٨٧ .

(٧) عرض البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٢ الشعراء الذين نسب إليهم هذا الشاهد ، ولم تصل هذه =

(و) قد (تَلْحَقُ التَّاءُ) بِهَا (وَلَا تَكُفُّ) كَقَوْلِهِ :

١١٥٦ - * مَاوِيَّ يَا رَبِّتَمَا غَارَ ^(١) .

(و) تَرَادُّ « مَا » بَعْدَ (الْكَافِ ، فَتَكُفُّ) غَالِبًا ، وَيَلِيهَا حِينَئِذٍ (الْجُمْلُ) الْاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي [الْارْتِشَافِ] نَقْلًا عَنْ « النَّهْيَةِ » كَقَوْلِهِ :

١١٥٧ - * أَخْ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدِ

كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تَخُنْهُ مُضَارِبُهُ ^(٢) .

وَقَوْلِهِ :

١١٥٨ - * أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْبَغُ لِنَفْسِهِ كَمَا عَامِرٌ وَاللُّؤْمُ مُؤْتَلِفَانِ ^(٣) .

وَقَدْ لَا يَكْفُ كَقَوْلِهِ :

١١٥٩ - * وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ ^(٤) .

وَقَوْلِهِ :

١١٦٠ - * لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ ^(٥) .

= النِّسْبَةُ إِلَى دَرَجَةِ التَّأَكِيدِ فَقَالَ : وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِقَائِلِ آيَاتِ الشَّاهِدِ .

وَفِي ط : « إِنْ يَلْقَى الْكَرِيمَةَ » بِوَضْعِ « الْكَرِيمَةِ » مَكَانَ « الْمَنِيَةِ » تَحْرِيفٌ وَفِي ط أَيْضًا : « يَلْقَى » بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَعَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ .

(١) لُضْمَرَةُ بَنِ ضَمْرَةِ النَّهْشَلِيِّ . وَتَمَامُهُ :

* شَعَوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ .

وَفِي النُّوَادِرِ لِأَبِي زَيْدٍ ٥٥ : « بَلِ » مَكَانَ : « يَا » وَانْظُرِ الْخِزَانَةَ ٤ : ١٠٤ .

(٢) لِنَهْشَلِ بْنِ حَرَى يَرِثِي أَخَاهُ مَالِكًا . مِنْ شَوَاهِدِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ رَقْمُ ٣١٠ .

(٣) فِي الدَّرَرِ ٢ : ٤٢ قَائِلُهُ مَجْهُولٌ . وَفِي الدَّرَرِ « الْبَغْلُ » بِالْفَيْنِ .

(٤) لَعَمْرُؤُا بَرَاقَةُ الْهَمْدَانِيِّ . انْظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسَّيْوِيِّ ٥٠٠ .

(٥) رَجَزٌ ، نِسْبَةُ سَيَّوِيٍّ لِرُؤْيَا ١ : ٤٥٩ وَالْخِزَانَةَ ٤ : ٢٨٢ .

(وقال أبو حيان : لا يكفّ أصلاً) وأوّل الأبيات الواردة في ذلك على أن « ما » مصدرية منسبقة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وصلها بالاسمية ، ومحله حينئذ جرّ .

[حروف القسم]

(حروف القسم الجارة) : أي هذا مبحثها ، وأفردت بترجمة لاختصاص القسم بأحكام وفروع .

[باء القسم]

أحدّها : (الباء وهي الأصل) أي : أصل أحرفه ، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها ؛ لأنها للإلصاق ، فهي تُلصقُ فعل القسم بالمُقسم به . (ومن ثمّ) أي من هنا ، وهو كون الباء الأصل (اختصّ بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو : بالله أخبرني ^(١) ، وبالله هل قام زيد . أي : أسألك بالله مستحلفاً .

(وجاز لإظهار الفعل) أي فعل القسم (معها) نحو : « وأقسموا بالله جهنّد أيّمانهم ^(٢) » ، كما يجوز إضماره نحو : « فبِعزّتِكَ لأغوينّهم ^(٣) » . بخلاف غيرها .

(و) جاز (حدّفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها ^(٤)) بإضمار فعل القسم . قال ابن خروف ، وابن عصفور أو فعل آخر كـ « الزم » ونحوه . (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله :

(١) ط : « بالله استخبرين » تحريف .

(٢) سورة التّور ٥٣ .

(٣) سورة ص ٨٢ .

(٤) ط : « ثالثها » تحريف .

١١٦١ - . فقلت يمينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً ^(١) .

ولا تجر (خلافاً لمن جوّز الجرّ) بالحرف المحذوف ، وهم الكوفيّون وبعض البصريّين (أو منّع النّصب إلّا في) حرّفين (قضاء ^(٢) الله ، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين ، قال : لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف ، فكيف يكون مُضْمِراً أقوى منه مُظْهِراً . وأجيب باتّساعهم في هذا الباب كثيراً .

أما الحرفان المذكوران فجوّز نصبهما ، وأنشد :

١١٦٢ - * لا ، كَعْبَةُ الله ما هَجَرْتُكُمْ إلّا وفي النفس مِنْكُمْ أَرْبُ * ^(٣)

فإن كان المقسم به (الله وعوّض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين ، أو ثابتة لأن الثاني مشدد ، فنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو : ها الله ، ها الله ، هالله ، هالله ^(٤) (أو) عوّض همزة ممدودة ^(٥) مفتوحة نحو : آله لا فعلن .

قال أبو حيّان : وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقةً .

(١) لامرئ القيس ، وعجزه :

. ولو قطعوا رأسيّ لذيّك وأوصالي .

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٧ .

(٢) ١ : « وتابعه » مكان : « قضاء الله » .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٤٣ .

(٤) في ١ : ها الله ، هالله ، ها الله . وفي ب : ها الله ، ها الله ، ها الله ، ها الله . وفي ط : ها الله ،

هاء الله ، هاء الله ، ها الله . والصواب من المغني ١ : ٣٨٦ ط (بيروت) حيث يذكر ما

نصه : « يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف « ها » وحذفها » .

(٥) ط : « محذوفة » مكان : « ممدودة » تحريف .

وقال الرضي : بل هو استفهام حقيقي ، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو الله لأفعلنّ (جرّ) ويقلّ الجرّ فيه ^(١) (بدونه) أي التعويض .
حكى سيبويه : « الله لأفعلنّ » ، وحكى غيره : « كلاً ^(٢) الله لأخرجنّ » ،
وأنشدوا .

— ١١٦٣ — * ألا ربّ من تغتثشه لك ناصح ^(٣) * .

ولمّا جاز ذلك في هذا اللفظ فقط ، لأن استعماله في القسم أكثر من غيره ،
ولهذا لحقه أنواع من التغيير ، قالوا : « وله لا أفعل » ، و « وله لا أفعل ^(٤) » (وهل
هو ^(٥)) أي الجرّ حال التعويض ^(٦) (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أوها ^(٧) ،
(أو) بالحرف (المحذوف) ^(٨) منه ؟ فالأخفش وجماعة من المحققين على الأوّل
في شرح الكافية ، وهو قويّ ، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ^(٩) ، والتاء من

(١) العبارة في ط « حملاً ونقل الحرفية بدونه » محرّفة ، صوابها في ا ، ب .

(٢) ط فقط : « كلاً لله » تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٠ وروايته : « لك ناصح » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت والصواب
كما في ا ، ب :

* الأربّ من تغتثشه الله ناصح * .

وبذلك يصلح للاستشهاد .

(٤) « لا أفعل » سقطت من ط .

(٥) ط : « مدعو » مكان : « وهل هو » تحريف .

(٦) ا . ب : « حال للتعويض » .

(٧) ط : « أو هاء » بالمد .

(٨) ط : « المحذوف المحذوف » بالتركاز تحريف .

(٩) وذلك مثل : بَدَأَتْهُ عَيْنِي تَبْدُوهُ بَدَأَ وودَّأَتْهُ تَدُوهُ وُدٌّ إِذَا اسْتَحْضَرْتَهُ وَعَنِ اللَّحْيَانِي .

يقال : ما أدري أي البرى هو وأي الورى هو ؟ أي : أي الناس هو ؟ انظر الإبدال ١ : ٨٤ .

الواو ^(١) ، ولا ^(٢) خلاف في كون الجرّ بهما ، فكذا ينبغي في ها ، والهمزة . وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني ، وإن كان لا يُلْفَظُ به ، كما كان النَّصْبُ بعد الفاء ^(٣) والواو ، وأو ، وكى ، واللام بأن المحذوفة ، وإن كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيّين .

ومُقْتَضَى كلام شرح الكافية تضعيفه ، ولم يصرّح أبو حيّان بترجيح واحد من القولين . (أو عوض غيره) أي غير لفظ « الله » شيئاً مما ذكر (نصب حتماً ^(٤)) نحو العزيز لأَفْعَلَنَّ به ^(٥) .

[ثاء القسم]

الثاني : أي ثاني ^(٦) حروف القسم (التّاء ، وتختصّ بالله) نحو : « تالله تفتّوا ^(٧) » فلا تجرّ غيره ، لا ظاهراً ولا مُضمّراً لفرعيّتها . (وشذّت في الرّحمن ، وربّ الكعبة ، وربّي وحياتك) ، سمع تالرحمن ، وتربّ الكعبة ، وتربّي ، ونحياتك . (الثالث) أي : الثالث (اللّام ، ويكون لما فيه معنى التعجّب وغيره) كقولهم : لله لا يُؤَخَّرُ الأجلُّ ، أي تالله ، وقوله :

(١) وذلك مثل : « رجل نكلة ، ورجل وُكْلَة » إذا كان يكل أمره إلى الناس . ويقال : الزم تجهنّتك ووجهنّتك . وعن الفراء : ويقال : دارى تجاه دارك ، ووُجاه دارك — أي مقابلة لدارك . (الإبدال ١ : ١٤٩) .

(٢) ب ، ط : « لا خلاف » بدون واو .

(٣) ب ، ط : « الباء » تحريف . صوابه في ا .

(٤) ط : « فنصب حقاً » تحريف .

(٥) « به » سقطت من ط .

(٦) ط : « ثاني ثاني » بتكرار الكلمة تحريف .

(٧) سورة يوسف ٨٥ .

— ١١٦٤ — * لله يبقى على الأيام ذو حيد ^(١) * .

[واو القسم]

(الرابع) : أي الرابع (الواو ، وتختص) بالظّاهر ، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء ، قال : « بك ربّ أقسم لا بغيرك ^(٢) » . (ولا يظهر معها الفعل) أي فعل القسم ، بل يُضمّر وجوباً نحو : « والقرآن الحكيم ^(٣) » . « والله ربّنا ما كنّا مُشرّكين ^(٤) » (خلافاً لابن كيسان) من تجويزة إظهار الفعل مع الواو ، فيقال : حلفتُ والله لأقومن . قال أبو حيان : ولم يحفظ ^(٥) ذلك ، فإن جاء فمؤول على أنّ : « حلفت » كلام تامّ ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل : « والله » — متعلقة بحلفت .

(ولا) يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللام) بلا خلاف ، بل يجب إضماره كما أتقدم .

(وهل هي) أي الواو (العاطفة : أو بدل من الباء أو ^(٦) التاء) بدل ^(٧) منها (خلاف) : فجزم الزّمخشري وابن مالك في شرحي الكافية والتسهيل ، ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنّها بدل من الباء لتقارب معناهما ، لأن الواو جمع ، والباء

(١) سبق ذكره رقم ١١١١ .

وفي ا : « مستقل » مكان : « ذو حيد » وفي ب : « متقل » بالقاف ، وفي ط : « متقل » بالعين صوابه في الدرر ٢ : ٤٤ .

(٢) في ا ، ب : « بزيادة : « يا باري » بعد قوله : « لا بغيرك » .

(٣) سورة يس ٢ . (٤) سورة الأنعام ٢٣ .

(٥) ا : « ولم يجزوا » مكان : « ولم يحفظ » .

(٦) ا : « والتاء » بالواو لا بأو .

(٧) ب : « بدل منها » .

للإلصاق وهو جمعٌ في المعنى ^(١)، ولأنّهما من حُرُوفٍ مقدّم ، الفم ^(٢) وأنّ التاء ^(٣) بدل من الواو ، كما أبدلت منها في نحو : اتصل ، واتصف وتراث ، وتجاه .
وقال السّهيلي وغيره : بل الواو هي العاطفة كواو « رَبّ » عطفت على مقدّر ، ويقوّيه أنّها لا تدخل على مضمّر وكذلك العاطفة ، وأنّها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة ^(٤) كما لم تختلف حركة الهمزة المُبدّلة من الواو في : إشاح ، ووشاح ^(٥) ، وأنّها لم توجد قطّ بدلاً منها ، لأنّها ليست من مخرّجها ، ولما بينهما من المضادّة ؛ إذ في الواو لينٌ ، وفي الباء ^(٦) شدّة ، قال : ويضعُفُ عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو ، لما فيها من معنى العطف ، وليس ذلك في التاء ^(٧) ، ولأنّ التاء إنّما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصاريّف ^(٨) الكلمة . قال أبو حيّان : ولا يقوم دليلٌ على صحّة شيء من هذه المذاهب ، ولو كان أصلّها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله :

(١) كما يقول ابن عيش : « والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه » ٨ : ٣٤ .

(٢) في ١ : « معدّم القسم » ب : « مقدّم القسم » ، ط : « مقدّم والقسم » .

ولعلّ الصواب « مقدّم الفم » كما ذكرت ، لأنّ مخرج الواو والباء من الشفتين ، يوضح ذلك قول ابن عيش ٨ : ٣٤ : « أبدلوا الواوين الباء توسّعاً في اللغة ، ولأنّها أخفّ ، لأنّ الواو أخفّ من الباء ، وحركتها أخفّ من حركة الباء ، وإنّما خصوا الواو بذلك لأمرين : أحدهما : أنّها من مخرجها من الشفتين ، والآخر من جهة المعنى ، وذلك أنّ الباء معناها الإلصاق ، والواو معناها الاجتماع . والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه » .

(٣) ط : « الباء بدل من الواو » تحريف .

(٤) من قوله : « كما لم تختلف » إلى قوله : « وأنّها لم توجد قطّ » سقط من ١ .

(٥) في النسخ الثلاث : « إشاح وإشاح » ولعلّ الصواب ما ذكرت ، لأنّه يقارن بين حركة الهمزة في « إشاح » التي كانت أصلها واو أو في « ووشاح » .

(٦) ط : « في التاء » تحريف .

(٧) ط : « في الباء » تحريف .

(٨) ط : « تضاعيف » مكان : « تصاريّف » .

١١٦٥ - أَرِقْتُ ولم تَهْجَعْ لِعَيْنِي هَجْعَةً ۚ ووالله ما دهري بِعُسْرٍ ولا سُقْمٍ (١)

قال : ومن ذهب إلى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قُطْرُبٌ وغيره .

[أَيْمَن]

(الخامس) أي : الخامس (أَيْمَن) بفتح الهمزة ، وضمّ الميم (ويقال) فيه (لَيْمَن) بالكسرة فالضمّ (وأَيْمَن) بفتحها (ولَيْمَن) بالكسر فالفتح . (ولَيْمٌ) بالكسر والضمّ لغة لسليم (وأَيْمٌ) بالفتح والضمّ لغة لتميم . (ولَيْمٍ) بكسرتين . (وهَيْمٌ) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضمّ . قال أبو حيان : وهي أغرب لغاتها . (ولَيْمٍ) بكسرتين (وأَمْ) بفتحتين . (وأَمْ) بالفتح والضمّ (وأَمْ) بالفتح والكسر (ولمٌ) بالكسر والضمّ لغة أهل اليمامة (ولمَ) بالكسر والفتح . (ومُنٌ مثلث الحرفين) أي الميم والنون أي : بفتحهما وكسرها وضمّتهما (ومٌ مثلثاً) حكى الفتح الهَرَوِيُّ (٢) والكسر والضمّ الكسائي والأخفش ، وأن رجلاً من بني العنبر سئل : ما الدهْدُرَان (٣) ؟ فقال : مِ رَبِّي : الباطل . فهذه عشرون لغة ، حكى ابن مالك منها بضْع عشرة . والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال .

(والأصَحّ : أنه اسم) وقال الرّماني والزجاج : هو حرف جرّ . قال أبو حيان : وهو خلاف شاذّ (٤) .

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٤٤ : لم أعثر على قائله .

(٢) هو : علي بن محمد أبو الحسن الهروي . له كتاب : « الأزهية في الحروف » وله أيضاً كتاب « الذخائر في النحو » كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، توفي عام ٤١٥ هـ انظر : بغية الوعاة ، ومقدمة كتاب « الأزهية » .

(٣) بضمّ الدالين ، وفتح الراء المشدّدة : اسم للباطل والكذب .

(٤) ط : « وهو خلاف شأنه » تحريف .

(وثالثها : مُن ، ومُ) بلغاتهما (حَرَفَان) وليسا ^(١) بقية « أَيْمَن » . وجزم به ابن مالك في كتابه : « سَبْكُ المنظوم » ^(٢) « لأنهما لو كانا منها لم يُسْتَعْمَلَا إِلَّا مع الله كأَعْيُنْ وقد استعملتا مع غيره . حكى : مُنُ رَبِّي لأفعلن ، ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد . ورُدَّ بأن كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك ، وهو أولى من إثبات حرف جرٍّ لم يستقر في موضع من المواضع .

(و) الأصحّ (أن هَمْزُهُ وَصَلٌ) بدليل سقوطها بعد متحرّك كقوله :

١١٦٦ - « فقال فَرِيقُ القومِ لا ، وفريقُهُمْ نَعَمْ ، وفريقٌ لَيَمُنُّ الله لا نَدْرِي » ^(٣) .

وقال الكوفيون قطع ^(٤) : بناءً على أنه عندهم جمع يمين ، واستدلُّوا بأنّها ^(٥) مفتوحة ، ولا تكون همزة وَصَلٌ مفتوحة ، وإبدالها هاء في بعض اللغات . وأجابوا عن حذفها في الدرّج بأنه تخفيفٌ لكثرة الاستعمال ، ولا تبدل من الوصل .

(وثالثها) : همز (أَيْمَ قَطْعٌ) بخلاف « أَيْمَن » حكى عن الأخفش قال [همزة] أَيْمَن ^(٦) قد علمت أنّها وَصَلٌ ، ولا أحمل عليها « أَيْمَ » ؛ لأن همزة الوصل ليست مطّردة في الأسماء .

(و) الأصحّ (أنّه مُعْرَبٌ) لعدم سبب البناء . وقال الكوفيون : مبنيّ لشبهه الحرف في عدم التصرف ، إذ لم يُسْتَعْمَل في موضع من المواضع التي تُسْتَعْمَل فيها

(١) ط فقط : « ليس » من دون ألف الثنية ، تحريف .

(٢) ١ : « سيد المنظوم » تحريف .

(٣) لنُصِيب ، وروايته في الديوان ٩٤ .

فقال فريقُ القومِ لما نشدّهم نَعَمْ ، وفريقٌ لَيَمُنُّ الله لا نَدْرِي

(٤) « قطع » سقطت من ط .

(٥) ط : « واستدلوا بها مفتوحة » تحريف .

(٦) ط . قال « لأن أعين » بزيادة « لأن » وقد سقطت « لأن » من ا ، ب .

وما بين المعقوفين زيادة مني لإصلاح الأسلوب .

الأسماء إلا في الابتداء خاصّة كالحرف .

(وثالثها : إيم المكسورة مبنيّ) وأصله : السّكون كُسِرَ للتقاء الساكنين ، وعلى الأوّل هي جرّة إعراب بواو قسم مقدّرة . (ورابعها : منُ ومُ) مبنيتان ؛ لأنهما على وضع الحرف ، وحركة الثاني لضرورة الابتداء ، والأوّل للتقاء الساكنين في الاسم بعدها .

(و) الأصحّ بناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك . وقال ابن درستويّه : يجوز جرّة بواو القسم . (و) الأصحّ على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف ، أي قَسَمِي . وقال ابن عصفور : هو خبر ، والمحذوف مبتدأ .

(و) الأصحّ أنه مضاف (لله ، والكعبة ، والكاف ، والذي) والأوّل هو الغالب ، والباقي كقولهم : أَيَمُنُ الكعبة ، وقول عروة بن الزبير : أَيْمَنُكَ لَنْ أَبْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ . وقوله ﷺ : « وَأَيْمُ النَّبِيِّ نَفْسِي بِيَدِهِ » . وقال الفارسيّ : لا يضاف إلا إلى الله والكعبة .

وقال ابن هشام : لا تضاف إلاّ إلى الله فقط ^(١) . أما إضافته لغير ما ذكر فشاذّ .
أنشد الكسائي :

— ١١٦٧ — * لَيْمُنُ أَبِيهِمْ لَيْبِئْسَ الْعَذْرَاءُ اعْتَدَرُوا ^(٢) * .

والأصحّ (أنه مفرد) . وقال الكوفيّون : هو جمع يمين على أفعل كأفلس ، لأن بناء « أفعل » ^(٣) لا يوجد في الأسماء مفرداً . وردّ بأنه لو كان جمعاً للزمت همزته المفتحة ^(٤) والقطع ، وميمه الضمّ وبلقاء ^(٥) مرفوعاً ومنصوباً .

(١) ط : « وقال ابن هشام إلا الله فقط » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٢) قائله مجهول ، وتنمّته مجهولة ، انظر الدرر ٢ : ٤٤ .

(٣) ا : « لأن بناء الفعل » تحريف .

(٤) ط : « للزمت همزته بالفتح » بزيادة الباء .

(٥) ط : « ولها » مكان : « وبلقاء » تحريف . صوابه في ا ، ب .

(و) الأصَحَّ على الإفراد (أنه مشتق من اليمين) . وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية . وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتق من اليمين .

(و) الأصَحَّ (أنَّ مٌ ليست بدلاً عن الواو ، ولا أصلها : من ، ولا أيمن) . وقيل : هي بدل من الواو كالتاء ؛ لكونهما شفهيّتين . وردّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء ، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطّرد ، كاتّصَف ، واتّصل ، وغير مطّرد كثرات وتُجاه ، ولم تبدل الميم منها إلا في موضع شاذّ ، وهو فم ، وفيه مع شذوذه خلاف . وقال الزّخشي : هي « مٌن » الدّاخله على ربي ، حذفت نونها . وردّه ابن مالك بأنها لو كانت لحاز دخولها على « رَبّي » كالأصل . وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم .

وقيل : أصلها : أيمن حذف منها حتى بَقِيَتْ الميمُ .

[جملة القسم]

(مسألة : القسم جملة) لفظاً : كأقسمت بالله ، أو تقديرأ : كبالله ، لإنشائية كما ذكر ، أو خبرية كأشهد لعمرؤ خارجٌ ، وعلمت لزيد قائم (مؤكدة لخبرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو : زيد قائم ، زيد قائم ، فإنه [٤١/٢] يصدق عليها جملة مؤكدة ليست أخرى ، بل هي هي . وبالخبرية غيرها ، فلا تقع مقسماً عليها ، وبالباقى التعجيبة بناءً على الصحيح أنها خبرية .

(وتتلقي) أي تستقبل بمعنى تُجَاب ^(١) (في الإثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أو (لا) نحو : « ثم لَسَحْنُ أَعْلَمُ » ^(٢) . « وَلَيْنَ لَمَ يَقْعَلُ » ما أمرُهُ لِيُسْجَنَنَّ ، وَلَيَكُونَنَّ ^(٣) . « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ » ^(٤) . والله لسيقوم

(١) ط : « يتلقى » « يستقبل » « يجاب » الثلاث بالياء .

(٢) سورة مريم ٧٠ .

(٣) سورة يوسف ٣٢ .

(٤) سورة الضحى ٥ .

زيد . (وقد تُكْسَرُ مع الفعل) في لغة نحو : والله لَتَفْعَلَنَّ .

ومنعها أي اللام الفراء مع السين ، لأنه لم يُسْمَعْ بخلاف « سوف » . والفرقُ
أنَّ اللام كالجزم مما تدخل عليه ، فيؤدي دخولها إلى توالي أربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة ، وهو مرفوض في كلامهم . وأجيب باغتفار ^(١) ذلك كما قالوا :
والله لكذبُ زيد .

(و) يتلقتى أيضاً في الإثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة ، سواء كان في خبرها
اللام نحو : « إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ^(٢) » . « إنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ^(٣) » أم لا .
(وقيل : إن كان في خبرها اللام) جاز تلقّيه به وإلا فلا ؛ لأن القصد بذلك إفادة التأكيد
الذي لأجله القَسَم . (وقيل : لام كي) قاله الأخفش ، ومثّل بقوله : « يحلفون بالله
لكم ليرضوكم ^(٤) » وقول الشاعر :

١١٦٨ — إذا قال قدني قلت بالله حليفةً لَتُغْنِي عني ذا إنائك أجمعاً ^(٥)

ووافقه الفارسيّ في « العسكرية ^(٦) » ورجع في « البصريّات » و « التذكّرة » .
وأجاب عن الآية ^(٧) بأنه لم يُرِدْ القسم بل الخبر ^(٨) فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبيّ
ليرضوا المؤمنين ، وعن البيت بأنه كذلك ، أي : حلفت لتغني عني ، أو بأن الجواب
محذوف لدلالة الحال ، أي : لتشرين ^(٩) . قيل : (وبل) قاله بعض القدماء ^(١٠) ،

(١) ط : « باعتقاد ذلك » تحريف .

(٢) سورة الطارق ٤ .

(٣) سورة الليل ٤ .

(٤) سورة التوبة ٦٢ .

(٥) لحريث بن عتاب الطائي

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٩ ، والخزانة ٤ : ٥٨٠ .

(٦) سبق التعريف بها ١ : ٥٧ .

(٧) ط : « الأول » مكان : « الآية » تحريف .

(٨) « بل الخبر » سقطت من أ . وفي ط : « بلا خبر » تحريف .

(٩) أ : « لتشرين » ب : « لتشرين » بالياء في كليهما ، تحريف .

(١٠) ط فقط : « الندماء » .

واستدلّ بقوله تعالى : « والقرآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(١) » .

قال أبو حيان : وهو رأي باطل ، والجواب في الآية محذوف ، أو « كم أهلكنا ^(٢) » وحذف اللام لطول الفصل فيه . قيل : (وأن) المفتوحة ، قاله ابن عصفور في (المقرّب) واستدلّ بقوله :

١١٦٩ — أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق ^(٣)

ورده ابن الصائغ وقال : بل جواب القسم جواب « لو ^(٤) » أي ما يكون جوابها لولا القسم ^(٥) . قال أبو حيان : وقد رجع عن ذلك ابن عصفور .

(و) يتلقّى (في النفي بما ، ولا ، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية : ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية إلاّ أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم ^(٦) الخبر ، أو كان المخبر عنه معرفةً لزم تكرارها في غير الضرورة نحو : والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولعمري ^(٧) لا أنا هاجرك ولا مهينك . قال أبو حيان : وغلط في أن الجملة الاسمية لا تنفي بلا . قال : ولا ينفي بها أيضاً الماضي ، فلا تقول : والله لا قام زيد ، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفي بها كقوله :

١١٧٠ — * رِدُّوا فَوَاللّهِ لَا ذُنُوبَكُمْ أُبَدَأُ ^(٨) *

(١) سورة ص ١ ، ٢ .

(٢) ١ : « أي كم أهلكنا » ب : « أولم أهلكنا » تحريف .

(٣) من شواهد التصريح ٢ : ٢٣٢ .

(٤) وهو محذوف تقديره : « لحاربك أو قاومتك » مثلاً .

(٥) لعلّ المراد إنكار أن يكون له جواب غير جواب القسم ، فلاستفهام في قوله : « أي ما يكون »

الخ : يراد به الإنكار .

(٦) ط : « قدم الخير » بدون واو .

(٨) سبق ذكره رقم ١١ .

(٧) ١ : « وبعزّي »

ومثاله بما : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ^(١) ». وبيان « ولئن زالتا إن أمسكتهما من أحد ^(٢) » (قيل : ولن ، ولم) في الفعلية كقول أبي طالب :

— ١١٧١ * والله لن يصلوا إليك بجمعهم ^(٣) * .

وحكى الأصمعي : أنه قال لأعرابي : ألك بنون ؟ قال : نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، وقال أبو حيّان : لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقى بهما في الضرورة ، وهو غلط من ابن جني . انتهى .

فظاهره أنه لا يجوز عنده ، لا في الضرورة ، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مفصل حكيمته بقولي : (وثالثها ضرورة . ورابعها) يجوز (بلسم دون لن) نقله أبو حيّان عن محمد بن خلفة الضير ^(٤) ، قال : ولن ، وإن كانت كـ (لا) في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ (سيفعل) ، فلما كانت في مقابلة السين لم يتلق بها كالسين .

(وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بلن دون لم ؛ لأنها للماضي ، والقسم بالمستقبل ^(٥) أجدر ، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف ، وتمام الكلام عند : « وخالفهم » . والبيت لا يحتمله ، وما قاله من إلحاقها بالسين مردود

(١) سورة البقرة ١٤٥ .

(٢) سورة فاطر ٤١ .

(٣) لأبي طالب عم النبي عليه السلام ، وعجزه :

* حتى أوسد في التراب دفينا *

أنظر الدرر ٢ : ٤٥ .

(٤) محمد بن خلفة الشذوي النحوي ، أبو عبد الله ويقال له : البصير . مات ٤٧٠ .

وفي ط : « محمد بن خاصّة » تحريف صوابه في ا ، ب ، والبقية .

(٥) ط : « والقسم المستقبل » تحريف .

لأن الحرف المتلقي ^(١) به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها ، ولا تأكيد في السين ، ولن يفيد تأكيد النفي ، فالتلقي ^(٢) بها حسنٌ حينئذٍ .

(و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلاً كقوله :

١١٧٢ — * بِرَبِّكَ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكَ رَافَةٌ ^(٣) * .

وقوله :

١١٧٣ — * بَعَيْنَيْكَ يَا سَلَمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ ^(٤) * .

وقوله :

١١٧٤ — * رُقِيَّ بَعْمَرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا ^(٥) * .

(أو لما) نحو [٤٢/٢]

١١٧٥ — * قَالَتْ بِاللَّهِ يَإِذَا الْبُرْدَيْنُ لَمَّا غَنِيَتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ ^(٦) * .

(أو إلّا) نحو :

(١) ط : « لأن الحرف النافي به » تحريف .

(٢) ا : « فالنفي بها » تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* فَبِرْجُوءَ بَعْدَ الْيَأْسِ عَيْشًا مَجْدَدًا * .

وفي ط : « هل للصَّبِّ غيرك » تحريف صوابه في الدرر ٢ : ٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* أَيْ غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ * .

وفي ا : « بعينك » مكان : « بعينيك » وقد أشار إلى هذه الرواية الدرر ٢ : ٤٥ .

(٥) لابن قيس الرقيات ديوانه ١٣٧ . وفي ط : زقي بعيركي » وب : « رقي بغيرك » وفي أ : « رقي

لغيرك » كله تحريف صوابه في الديوان وعجزه : * وَمَتِينَا الْمَنَى ثُمَّ امْطَلِبْنَاهُ * .

(٦) سبق ذكره رقم ٩٢٩ .

١١٧٦ - * بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك ليلمشغوف من طمع *^(١)

(أو إنَّ ، وتلزم اللام مع النون) الشديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل)
كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو : والله لأظنك صادقاً ، ولا حاجة
إلى تقييده بالمشبب كما في التسهيل ، لأن اللام لا تدخل غيره إلا شذوذاً كما سيأتي :
(والاكتفاء بأحدهما) أي باللام أو النون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة)
كقوله :

١١٧٧ - * تألى ابن أوس حنفة ليردني *^(٢)

وقوله :

١١٧٨ - * وقتيل مرة أثارن فإنه *^(٣)

(خلافاً لأبي عليّ) الفارسيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار . قال
أبو حيّان : ووهم الخضر اوي فادعى الإجماع على المنع .

فإن فصل جاز وفاقاً ، إما بمعمول مقدّم نحو : « ولئن متّم أو قتلتم لإلى

(١) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٤٦ .

(٢) لزيد الفوارس ، وتماه :

* إلى نسوة كأنهن مفائد *

وفي رواية الخزاعة ٤ : ٢١٨ : « مفائد » وفي رواية الدرر ٢ : ٤٦ : « مفاود » بالواو .

والمفاود : جمع مفئد بكسر الميم ، وفتح الهمزة وهو المسعر .

(٣) من مقطعة لعامر بن الطفيل . وتماه :

* فرغ وإن أحاكم لم يقصد *

ورواية الديوان ٥٦ : « أخاهم » مكان : « أخاكم » . وانظر الخزاعة ٤ : ٢١٦ .

وفرغ بالغين : هدر .

الله تُحْشَرُونَ^(١) « أو حرف تنفيس نحو : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ^(٢) » وقد نحو :
والله لقد أقوم غداً .

(و) تلزم (اللام مع قدّ ولو مقدرةً في ماضٍ مُثَبَّتٍ غير جامد) نحو :
« تالله لقد آثرك الله^(٣) » (ولو) كان (بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور) في منعه
قد حينئذ ، لأنها للتقريب من زمن الحال . أما المنفيّ فلا تدخله اللام ، وكذا الحال^(٤)
من قد إذا لم تقدر كمخبر إن الماضي ، والجامد لا يقترن بقدر كقوله :
* يَمِينًا لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْنَاهُ^(٥) * .

(وشذّ) دخول اللام (مع ربّما وبما) في الماضي^(٦) كقوله :
١١٨٠ - * لئن نَزَحْتَ دارُ لَيْلٍ لِرُبَّمَا غَنِينَا بَخِير ، والديارُ جَمِيع *^(٧)
وقوله :

١١٨١ - * فَلَيْشَنْ بَانَ أَهْلُهُ لَبِيمَا كَانَ يُؤْهَلُ^(٨) * .
وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام ، أي لبان بما^(٩) :

-
- (١) سورة آل عمران ١٥٨ .
(٢) سورة الضحى ٥ .
(٣) سورة يوسف ٩١ .
(٤) ط : « الحالى » بالخاء ، تحريف .
(٥) من معلقة زهير ، وعجزه :
* على كلّ حال من سحيل ومُبْرَم * .
(٦) « وبما » سقطت من ا . وفي ب : « مع ربما وبما ، والماضي » تحريف .
(٧) لقيس بن ذريح كما في الدرر ٢ : ٤٧ .
(٨) لابن أبي ربيعة ، ديوانه ٢٩٩ وروايته « فيما » مكان : « لبما » .
(٩) أ : « أي ليأتي بماء » تحريف .

(و) شدّ دخولُها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي : قدّ ، وربّما ، وبِما
كقوله :

١١٨٢ - * لئن أمست ربُّوعهم يَبَابَا لقد تدعو الوفودُ لها وفُودا * (١)
وقوله :

١١٨٣ - * فلئن تغيّر ما عهِدْتُ وأصْبَحْتُ صَدَفْتُ فلا بَذَلٌ ولا مَيْسُور *
لَبِيبَا يُسَاعِفُ فِي اللَّقَاءِ وَلِيَّهَا فَرَحٌ بِقَرَبِ مَزَارِهَا مَسْرُور (٢)
(و) شدّ دخولها مع (منفى) كقوله :

١١٨٤ - * أما والذي لو شَاءَ لم يَخْلُقِ النَّوَى
لئن غِيبْتُ عن عيني لما غِيبْتُ عَنْ قَلْبِي * (٣)
(و) شدّ (حَذَفُهُمَا) أي اللّام ، وقد من الماضي ذي الشّروط (أو) حذف
(أحدهما) أي « قد » فقط إذا لم يقدر أو « اللام » فقط كقوله :

١١٨٥ - * حلفت لها بالله حَلَفَةً فَاجِرٍ لناُمُوا فما إن من حديث ولا صَالٍ * (٤)

- (١) في الدرر ٢ : ٤٨ قائله مجهول مع أنه في الخزانة ٤ : ١٦٧ نسبه إلى أبي عطاء السندي ، وروايته :
فلئن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وفُودُ
وفي الدرر : « بها » مكان : « لها » وهي رواية الجمع .
(٢) قائل البيتين مجهول كما في الدرر ٢ : ٤٨ .
(٣) في الدرر ٢ : ٤٨ يقول : « لم أعثر على قائله » وقائله : مسعود بن بشر كما في أمالي القاضي ٢ : ١٩٦
وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٦ .
(٤) لا مريء القيس ، ديوانه ٣٢ ، والخزانة ٤ : ٢٢١ .

١١٨٦ - وقوله : * تَاللّٰهِ قَدْ عَلِمْتُ قَيْسَ إِذَا قَذَفَتْ * (١)

(أَوْ) حَذَفَ (اللام من الاسمِية) كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ : « وَاللّٰهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مِنْهُ » .

وقولي : (حيث لا طول) راجع إلى الاسمِية والماضي معاً ، فإن كان في الكلام طولٌ حسن الحذف للام أو قد ، أو هما . قال تعالى : « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (٢) » إلى قوله : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها (٣) » . قال : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ (٤) » إلى قوله : « قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (٥) » . وقال الشاعر :

١١٨٧ - * وَرَبُّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضِ ، وَمَا فِيهَا الْمُقَدَّرُ كَائِنْ * (٦)

(أَوْ نَافِيَهَا) أي الاسمِية كَقَوْلِهِ :

١١٨٨ - * فَوَاللّٰهِ مَا نِلْتُمْ ، وَلَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمَعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٍ * (٧)

أَرَادَ : مَا نَلْتُمْ ، فَحَذَفَ مَا النَّافِيَةَ ، وَأَبْقَى الْمَوْصُولَةَ لِدَلَالَةِ الْبَاءِ وَالْعَطْفِ (٨) عَلَيْهَا .

(١) لزهير .. وعجزه :

* رِيحُ الشِّتَاءِ يَبُوتُ الْحَيَّ بِالْعُنَنِ *

انظر شرح ديوان زهير ١٣٧ ، والخزانة ٤ : ٢٢٢ وروايته : « قَدْ عَلِمْتُ نَفْسَ » بوضع « نَفْسِ » مكان « قَيْسِ » .

(٣) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة الشمس ١ .

(٥) سورة البروج ٤ .

(٤) سورة البروج ١ .

(٦) قائله مجهول . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٦٧ .

(٧) لعبد الله بن رواحة . انظر الدرر ٢ : ٤٩ .

(٨) ط : « لَوْلَا الْبَاءُ الْعَاطِفَةُ عَلَيْهَا » ، تحريف .

(ونافى الماضي) كقوله :

١١٩٨ - * فَإِنْ شِئْتَ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ م ، والرُّكْنِ ، والحجر الأسود [٤٣/٢]

نَسِيتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمَدٌ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ * (١)

أراد : لا نسيك .

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنون نحو : « تَالله تَفْتَقُّوْهُ » (٢) أي لا تَفْتَقُّوْهُ للعلم بأن الإثبات غير مراد ، لأنه لو كان مراداً للجيء باللام والنون بخلاف المؤكد بها ، لأنه يلتبس حينئذ بالْمُشَبَّهَاتِ لا « ما » (٣) على الأصح (لِعَدَمِ وُرُودِهِ ، وَلِإِمَّا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ . هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال ؟ . وقيل : يجوز حملاً على لا .

(وتدخل اللام كأن) كقول أعرابي : ما هذه القنمة ؟ والله لكأنَّها على حششة . القنمة : الرائحة الرديئة (٤) . والحششة : جمع حش (٥) (لا إنَّ وأنَّ) .

(وإذا تقدّم) القسم (على لو أو لولا (٦)) ولم يؤث إلاَّ بجواب واحد

(١) لأمية بن أبي عائذ الهذلي كما في الدرر ٢ : ٤٩ وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٩٣١ غير منسوبين .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) ط : « إلّا ما » . (٤) ط : « الرويّة » .

(٥) في اللسان (حشش) : الحشّ والحشّ ، قيل : المتوضّأ ، سمّي به ، لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة إلى البساتين . وقيل : إلى النخل المجتمع يتغوّطون فيها ، والجمع من كلّ ذلك : (حِشَان) و (حُشَّان) ، و (حشاشين) الأخيرة : جمع الجمع . وفي ١ : « العنمة » بالناء ، تحريف و « خششة » بالخاء ، تحريف كذلك . وفي ب سقطت كلمة : « الرديئة » ، و « حش » .

(٦) ط : « على لو ولولا » بالواو ، دون أو .

(فالمحذوف جوابه ، أو جوابهما خلاف ^(١)) فنقل أبو حيان عن الجمهور أنه جوابهما . وأن ^(٢) المذكور جوابه كما إذا تقدم على أداة الشرط ، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما .

ونقل عن مقتضى كلام ^(٣) التسهيل في الجوازم : أنه جوابه ، والمذكور جوابهما . وقد صرح بذلك في الكافية . وعن مقتضى كلامه هنا : أنه لا حذف ، وأن : « لو » و « لولا » ومدخولهما جواب القسم حيث قال : وتصدّر في الشرط الامتناع بـ « لو » أو لولا ^(٤) .

ونقل عن بعضهم : أنه إن لم يصلح جواباً للقسم ^(٥) بأن نفي بـ « لَمْ » نحو : والله لو قام زيد لم يقم عمرو ، أو بـ « ما » مع اللام نحو : والله لو قام عمرو ما قام زيد تعين ^(٦) جعله للو ، وهو تقييد لمحلّ الخلاف لا قول آخر .

ومن أمثلة المسألة قوله :

— ١١٩٠ — * والله لَوَلَاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا ^(٧) * .

وقوله :

١١٩١ — فوالله لو كُنَّا شُهوداً وَغِيبْتُمْ إِذْنًا لَمَلَأْنَا جَوْفَ جِيرَانِهِمْ دَمًا ^(٨)

(١) ط : « بخلاف » بالباء .

(٢) من قوله : « وأن المذكور جوابه » إلى قوله : « ونقل عن مقتضى كلام التسهيل » سقط من ط .

(٣) ومن قوله : « كلام التسهيل » إلى قوله : « وعن مقتضى كلامه هنا » سقط من أ .

(٤) ط : « الامتناع بلو ولولا » بالواو العاطفة دون « أو » .

(٥) « للقسم » سقطت من أ . (٦) ب ، ط : « وتعين » بالواو .

(٧) قيل : لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لعامر بن الأكوع . وعجزه :

* ولا تصدّقنا ولا صليّنا *

انظر الدرر ٢ : ٤٩ .

(٨) قائله مجهول ، وانظر الدرر ٢ : ٥٠ وفي النسخ الثلاث : « لو كنا الشهود » .

(أو توالى شرط وقسم ، وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (حتماً) تفصيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ، لأن سقوطه مُخِلٌّ بالجملة بخلافه ، لأنه لمجرد التأكيد نحو : زيدٌ والله إن تقم يقم ، وزيد إن يقم والله أقم (وقيل جوازاً) . حكاه أبو حيان ، فيقال عليه : زيد والله إن قام لأقوم . (وقيل : يجوز رفعه وحدفهما) حكاه ^(١) (أو « لا ») أي ^(٢) : لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً . وجواب الآخر محذوف نحو : والله إن قام زيد لأقوم ، وإن يقم والله أقم . وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر كقوله :

١١٩٢ - * لئن كان ما حدثتته اليوم صادقاً

أصم في نهار القيظ للشمس بادياً * ^(٣)

وجعل ^(٤) ابن مالك : الجواب للقسم المؤخر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله :

(١) بعد كلمة : « حكاه » نقص يحتاج إلى معرفة شخص الحاكي ، وليس في ب ، ط إشارة إلى هذا النقص ، لكن في ا إشارة إلى هذا النقص بالبياض الذي بعدها .

ولعل الحاكي هو عبد الحق بن غالب بن عطية المفسر فقد قال في قوله تعالى : « لئن أخرجنوا لا يخرجنون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم » (الحشر ١٢) : إن الأفعال كلها غير مجزومة في « لا يخرجنون » ، « ولا ينصرون » لأنها راجعة إلى حكم القسم لا إلى حكم الشرط . انظر حاشية ياسين ٢ : ٢٥٣ .

(٢) ا ، ب : « أن » مكان : « أي » وما جاء في ط أوضح لأن « أي » تفسير لـ « لا » المقابلة لقوله سابقاً : « وتقدمهما طالب خبر » .

(٣) لامرأة من بني عقيل . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٠ ، وأوضح المسالك رقم ٥١٧ ، والخزانة ٤ : ٥٣٨ .

(٤) ط : « جعل » من دون « واو » .

١١٩٣ - * فِيمَا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَ عَلَى الْعَصَا فَوَاللهِ أَنَسَ لَيْتِي بِالمَسَالِمِ * (١)

ورده أبو حيان : بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ، ولذا اقترن بالفاء ، لأنه محذوفٌ دلّ عليه جواب القسم .

(أو سبق (٢) القسم) وَحَدُّهُ (طَالِبُ خَيْرٍ أَوْ) طَالِبُ (صِلَةٍ بُنِيَ عَلَى أُيْتِهْمَا) شَتَّ (فَإِنْ بُنِيَ عَلَيْهِمَا) أَي طَالِبُ الْخَيْرِ أَوْ الصِّلَةِ (فْجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ) لدلالة الخبر ، أَوْ الصِّلَةِ (٣) عَلَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ وَجَابُهُ الْخَيْرِ أَوْ الصِّلَةِ (٤) نَحْوُ : زَيْدٌ وَاللهِ يَقُومُ ، وَجَاعِلِي الَّذِي وَاللهِ يَقُومُ ، وَزَيْدٌ وَاللهِ لَيَقُومَنَّ ، وَجَاعِلِي الَّذِي وَاللهِ لَيَقُومَنَّ .

(وَحَيْثُ أَغْنَى الْجَوَابُ عَنْ) جَوَابُ (الشَّرْطِ لَزِمَ كَوْنُهُ مُسْتَقْبَلًا) لِأَنَّهُ مُغْنٍ عَنْ (٥) مُسْتَقْبَلٍ ، وَدَالٌ (٦) عَلَيْهِ .

(و) لَزِمَ كَوْنُ (فِعْلِ الشَّرْطِ مَاضِيًا وَلَوْ مَعْنَى) كَالْمُضَارِعِ الْمُنْفِي بَلَمْ (غَالِبًا) لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ لَا يُحْذَفُ إِلَّا حَيْثُ كَانَ فِعْلُهُ كَذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : وَاللهِ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَأَقُومَنَّ ، وَلَا وَاللهِ إِنْ لَا يَقُمُ لَأَقُومَنَّ ، وَلَا وَاللهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ إِلَّا إِنْ أَوْقَعَ الْمَاضِي مَوْقَعَ الْمُسْتَقْبَلِ كَقَوْلِهِ : « وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا (٧) » . أَي لَيَظْلُنَّ (٨) .

(١) نسبه في الدرر لقيس بن العيزارة الهذلي ، انظر معجم الشعراء ٢٠٢ والدرر ٢ : ٥٠ .

(٢) ١ : « أو لم يسبق » تحريف .

(٣) ط : « لدلالة الخير والصلة » بالواو العاطفة دون « أو » .

(٤) ط : « والصلة » بالواو العاطفة لا : « بأو » .

(٥) « عن » سقطت من أ ، ب .

(٦) ط : « وقال عليه » مكان : « دال عليه » تحريف .

(٧) سورة الروم ٥١ . (٨) في ب ، ط : « ليظن » بحذف اللام .

(وإذا كان للمقسّم عليه جوابٌ شرطٌ ^(١) مستقبل مسبق بقسّمٍ (ملفوظٍ أو مقدّر (قرّنتِ الأداة) الشرطيّة إنْ أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو : « وأقسّمُوا بالله جهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَتُنِ أَمْرَتُهُمْ لِيَخْرُجُنَّ ^(٢) » « لئن لم يَنْتِه المُنَافِقُونَ ^(٣) » الآية ، وهذه اللّام (تسمّى الموطئة) لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها ، أي مهدته ^(٤) له (والمؤذنة) ^(٥) لأنها آذنت بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسّم قبّالها ، لا على الشرط ، أي : أَعْلَمْتُ بذلك . (ويجوز حدّثها) ما دام (لم يحدف القسم) . فإن حدف لم تحدف (غالباً) لتدُلّ عليه . ومن القليل : « وإن لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ^(٦) » . « وإن لم تَغْفِرْ لنا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ^(٧) » .

قال أبو حيّان : فإن كان الفعل الواقع جواباً منفيّاً « بلا » لم يجز أصلاً ، لأنه حينئذ لا دلالة في [٤٤/٢] اللفظ على القسم المحذوف ، ولا يُوجدُ في كلامهم : إن قام زيدٌ لا يقومُ زيدٌ .

ومن دخولها على غير إنْ قوله :

١١٩٤ — * وَلَمَّا رُزِقْتَ لِيَأْتِيَنَّكَ سَيِّبُهُ ^(٨) * .

وقوله :

(١) ا ، ب « وإذا كان القسم جواب شرط »

(٢) سورة النور ٥٣ . (٣) سورة الأحزاب ٦٠ .

(٤) ط : « أي مهدبة له » تحريف .

(٥) ط : « المؤذنة » بدون واو .

(٦) سورة المائدة ٧٣ . (٧) سورة الأعراف ٢٣ .

(٨) للفظامي ، ديوانه ١١٢ وعجزه :

* جلباً وليس إليك ما لم تُرْزَقِ * .

وفي ط : « سيبه » بتقديم الباء على الياء ، تحريف .

١١٩٥ - * لَمْ تَيَّ صَلَحْتَ لَيْقُضَيْنْ لَكَ صَالِحٌ ^(١) .

قال : وقد شبه بعضهم « إذ » « بأن » فأدخل عليها هذه اللام قال :

١١٩٦ - * غَضِبْتَ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتَ بِجَزَّةٍ فَلَاذْ غَضِبْتَ لِأَشْرَبَنْ بِخَرْوْفٍ * ^(٢)

(والجواب المقرون بما أو إن) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقاً بلا خلاف ، كما قال أبو حيان : فإذا قلت : والله ما يقوم زيد الآن ، أو والله إن زيدا قائم الآن ، أو والله لزيد قائم الآن لم يجوز تقديم الآن . (أو هي) أي : اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقاً ، صححه أبو حيان . وقيل : يجوز مطلقاً ظرفاً كان أو مفعولاً وهو رأي الفراء ، وأبي عبيدة ، واستدلوا بقوله : « فالحق ، والحق أقول لأملأن ^(٣) » أي حقاً .

(وثالثها يقدم الظرف) والمجورور دون المفعول ، وهو رأي ابن مالك واستدل بقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين ^(٤) » .

(ويقع القسم بين متنفيين توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله :

١١٩٧ - * أَخِيْلَايَ لَا تَنْسُوا مَوَاقِيْعَ بَيْنِنَا فَلَايَ لَا وَاللَّهِ مَا زِلْتُ ذَاكِرًا * ^(٥)

(وقد يغني) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله :

(١) قال في الدرر ٢ : ٥١ : « ولم أعثر على قائله » . وتماه :

* وَلْتَجْزَيْنَ إِذَا جُرِيَتْ جَمِيلاً .

(٢) نسبه القالي في الآمال ١ : ١٥٠ إلى أعرابي ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٣٧٥ إلى ذي الرمة .

ورواية القالي : « بصوف » مكان : « بجزة » و « لئن » مكان : « فلاذ » .

(٤) المؤمنون ٤٠ .

(٣) سورة ص ٨٤ .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥١ .

* فلا والله نادى الحى ضيفي ^(١) *

— ١١٩٨

أي ما نادى . (ويغني عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدل عليه . (وقيل) وعليه ابن مالك (إن وقع بعد : « لقد ») نحو : « ولقد صدقكم الله وعدة ^(٢) » (أو لئن) نحو : « لئن أخرجهوا لا يخرجون معهم ^(٣) » (أو مصاحباً لإمّا مفتوحة ونوناً) للتوكيد نحو : « لأعدبته عذاباً شديداً ^(٤) » . (وقيل) : وعليه أبو حيان (إن كان الجواب باللام) أو إن المشددة ^(٥) ، فإن كان بغيرهما كـ « ما » ، ولا ، وإن فلا .

(و) يغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو : « والتأزعات ^(٦) » إلى قوله : « يوم ترجف الرأفة ^(٧) » أي ليعثن . (وقسم مسبق بحرف جواب) نحو : « أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ^(٨) » . وقولك لمن قال : أتفعل كذا ، إي والله ، أو نعم والله ، أو أجل والله .

(١) هو للمنخل الهذلي . وعجزه :

* هدوءاً بالمساءة والعلاط *

ورواية المغني ٢ : ١٧١ : « قومي » مكان : « ضيفي » وعجزه في حاشية الأمير على المغني ٢ : ١٧١ :

* طوال الدهر ما دعي الهذيل *

انظر ديوان الهذليين ٢ : ٢١ ، واللسان (علط) .

(٢) آل عمران ١٥٢

(٣) سورة الحشر ١٢ .

(٤) سورة التمثل ٢١ .

(٥) ط : وإن المشددة « بالواو » دون « أو » .

(٦) سورة التأزعات ١ .

(٧) سورة التأزعات ٦ .

(٨) سورة الأحقاف ٣٤ .

[جير]

(و) تغني (عن القسم) جير قال :

١٢٩٩ - قالوا قُهِرَتْ فَقُلْتُ جَيْرٌ لِيَعْلَمَنَّ

عَمَّا قَلِيلٍ أَيْنَا الْمُقْهَرُونَ^(١)

(كسراً) أي : مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين . (وبفتح) تخفيفاً ثم (قال سيويه

اسماً) ليدخول التنوين عليها في قوله :

١٢٠٠ - * وقائلة أُسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٌ^(٢) * .

(بمعنى حقاً) فيكون مصدرأ . (وقيل : أبدأ) فيكون ظرفاً كعوض . وبنيت

لقلّة تمكّنها ، إذ لا تستعمل إلا في القسم ، قاله صاحب الملخص .

(و) قال : (قوم : حرف جواب) بمعنى : نَعَمْ ، وصحّحه ابن مالك قال :

لأن كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ يَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ : « نعم »^(٣) ، وليس كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ

فِيهِ يَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ « حقاً » ، فلحاقها « بنعم » أولى ، ولأنّها أشبه بها لفظاً أو

استعمالاً ، ولذلك بُنِيَتْ . ولو وافقت حقاً في الاسمية^(٤) أعربت ، ولجاز أن

يصحبها الألف واللام ، كما أن : « حقاً » كذلك ، ولو لم تكن بمعنى : « نعم »

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ . وعجزه :

* أُسَيُّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ * .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٢ ، والخزانة ٤ : ٢٣٨ .

(٣) من قوله : « نعم » إلى قوله : « حقاً » سقط من ط .

(٤) ط فقط : « في الأمكنة » .

لم تعطف عليها في قوله :

١٢٠١ - أَبِي كَرَمًا لَا آلِفًا جَيْرَ أَوْ نَعَم بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ وَأَنْجَزَ مَوْعِدٍ^(١)

ولم تؤكد بها في قوله :

١٢٠٢ - وَقُلْنَا عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوَّلُ مُشْرَبٍ نَعَم جَيْرَ إِنْ كَانَتْ رِوَاءَ أَسَافِيهِ^(٢)

ولا قبول بها : « لا » في قوله :

١٢٠٣ - إِذَا تَقُولَ لَا ابْنَةَ الْعُجَيْرِ تَصَدِّقُ لَا إِذَا تَقُولُ : جَيْرِ^(٣)

قال : وأما تنوينها فضرورة أو ترتب . زاد الفارسيُّ أو شاذٌّ ، كتنوين اسمِ الفعل في قولهم : فداء لك^(٤) بكسر الهمزة . واختار هذا القول أبو حيَّان ، وابن هشام ، والرضي . وقال : إنما صحَّ وقوعها قسماً بجامع أن التصديق توكيدٌ وتوثيقٌ كالقسَم .

قال ابن الدماميني : ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى « حقاً » ،

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ .

وفي ط : « أي كرماً » مكان : « أبي كرماً » تحريف .

(٢) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي لطفي بن عوف الغنوي .

والشاهد في الخزانة ٤ : ٢٣٥ . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦١ .

(٣) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٢ .

(٤) في اللسان : (فدى) : من العرب من يكسر : « فداء » بالتنوين ، إذا جاور لام الجر خاصة ،

فيقولون : « فداء لك » لأنه نكرة يريدون به معنى الدَّعاء . وأنشد الأصمعي للناطقة :

مهلاً فداء لك الأقوام كلُّهُمْ وما أئتمُّ من مالٍ ومن ولدٍ

ودخول « أل » وسنده (ما) التي بمعنى شيء^(١) ونحوها. وسبب البناء حينئذ موافقتها لـ « جير » الحرفية لفظاً ، وكونها مؤكدة في البيت المذكور ، لاحتمال أن يكون المعنى : نعم يحق ذلك حقاً^(٢) . وأجاب شيخنا الامام الشُّمْنِيّ عن الأول بأنَّ اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه [٤٥/٢] المقتضية للبناء بخلاف « ما » بمعنى شيء ، فإنها مشابهة له في الوضع ، قال : وقوله : إنَّ سبب بنائها موافقتها لخير الحرفية فيه نظر ، فإن القائل باسمية « جَيْر » لا يثبت « جَيْراً » أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها^(٣) . انتهى :

(و) قال قوم : (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص ، واختاره فيما نقل أبو حيان ، قال : لأن تنوينها للتذكير ، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل ، أو الصَّوت (وتنون ضرورة) كالبيت السابق .

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قَسَمٍ ، كما يجاب « بنعم » « وأجل » كقوله :

(١) في المغني ٢ : ٢ : من أنواع « ما » التامة المقدرة بقولك : الشيء ، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو : « وإنَّ تبدو الصدقات فتَنِعِمًا هي » (البقرة ٢٧١) .
(٢) ط : « أن يكون لمعنى : نعم نحو ذلك حقاً » في العبارة تحريف صوابه في ا ، ب . وفي ب : « يحق ذلك حقاً » .

(٣) هذا النصّ المقول عن الشُّمْنِيّ فيه نقص ، ونصّ عبارة الشُّمْنِيّ ورقة ٣٧ : « فإن قلت : ما سبب البناء حينئذ ؟ قلت موافقتها « جير » الحرفية لفظاً ومعنى . هذا عند من يجعلها : « كحقاً » . وأمّا عند من يجعلها كأبدأ ، فالبناء مشكل . وأقول : الدليل على الملازمة بين كون « جير » بمعنى : « حقاً » و « أبدأ » وبين الإعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف « ما » بمعنى : « شيء » فإنها مشابهة للحرف في الوضع .
وقوله : إن سبب بنائها موافقتها لـ « جير » الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كـ « حقاً » فيه نظر ، فإن القائل بأن « جير » بمعنى : « حقاً » أو « أبدأ » لا يثبت « جير » أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها .

هذا وفي ط : « لا يثبت جيراً تجري حرفاً » تحريف صوابه في ا ، ب ، وحاشية الشُّمْنِيّ .

١٢٠٤ - * قالت : أراك هارباً للجورِ مِنْ هَدَّةِ السُّلْطَانِ ، قلت : جَيْرٌ* (١)

[لاجرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً (لا جرم) . حكى الفراء أن العرب تقول : لا جرم لا تينك ، ولا جرم لقد أحسنت ، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى « حقاً » وأصلها : بمعنى : لا بُدَّ .

[عوض]

(قال الكوفية : و) يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال : عَوْضُ لأفعلن . قال أبو حيان : والبصريون لا يعرفون القسم به ، وإن ذكره الزجاجي .

[الجمع بين الأيمان]

(ويجمع بين أيمان) توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا ؟ (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يُوَفَّ الأول جوابه) فيقال : تالله لأفعلن ، بالكعبة لأفعلن (خلافاً للأخفش) في تجويزه الموالاة ، فيقال : والله ، تالله ، بالله لا أفعل ، كما يقال : والله ، والله لا أفعل .

[القسم غير الصريح]

(مسألة من القسم غير صريح) وهو : ما لا يُعْلَمُ بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً (كعلمت) نحو : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ »

(١) نسبة في اللسان (جير) لبعض الأغفال وفي ط : « هذه » بالذال المعجمة ، تحريف .

خَلَاقٍ^(١) . قال سيويه : ومنه قولهم : عَلِمَ الله . (وشهدت) نحو : « شَهِدَ الله إنه^(٢) » في رواية الكسر . نَشْهَدُ إِنَّكَ لِرَسُولِ الله^(٣) . وجاهدتُ ، وأوثقتُ ، وأخذت . ومنه : « وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ^(٤) » .

وهذه الألفاظ (في الخير ، ونشدتك الله^(٥)) وعمرتك الله^(٦) (بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء ، وفتحها مع ضمّ العين . (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها ، (وقعيدك الله ، وعزمت في الطلب) وقد تقدّم أنّ جواب الطلب^(٧) يتلقى به ، أو بلمّا ، أو إلّا أو إنّ .

ومن أمثله هنا قولهم : أنشدك الله إلّا فعلت ، وفي الصحيح « الله إلّا قضيت بيننا بكتاب الله » وقوله :

١٢٠٥ - *عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ*^(٨)
وقوله :

١٢٠٦ - يَا عَمْرُكَ اللهُ إِلَّا قُلْتُ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَصَفَهُ الْمَجْنُونُ أَوْ كَذِبًا^(٩)

(١) سورة البقرة ١٠٢ .

(٢) سورة آل عمران ١٨ .

(٣) المنافقون ١ وفي ١ : « يشهد » تحريف . وفي ط « يشهد إنك لرسوله » تحريف .

(٤) سورة آل عمران ١٨٧ .

(٥) سقطت كلمة « الله » من ط .

(٦) أي عمرتك الله تعميراً ، ثم وضعت : « عَمْرُكَ » موضع : « التعمير » وأنشده في :

عَمَرْتُكَ اللهُ أَلَا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ

يريد : ذكرت لك الله . اللسان (عمر) .

(٧) ١ : « جواب الشرط » .

(٨) قائله مجهول . من شواهد سيويه ١ : ١٦٣ ، والمبرد في « المقتضب » ٢ : ٣٢٩ ، واللسان (عمر)

(٩) للمجنون . انظر ديوانه ١٨٣ ، وروايته « أم كذبا » مكان : « أو » .

وقوله :

١٢٠٧ - * عَمَّرَكَ اللهُ يَا سَعَادُ عِدِينِي بَعْضَ مَا أَبْنَعِي ، وَلَا تُؤَيِّسِنِي * (١)

وقوله :

١٢٠٨ - * عَمَّرَكَ اللهُ أَمَا تَعْرِفُنِي أَنَا جَرَّارُ الْمَنَايَا فِي الْفَزَعِ * (٢)

وقوله :

١٢٠٩ - * قَعِيدَ كَمَا اللهُ الَّذِي أَتَمَّا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمَنَادِيَا * (٣)

وقوله :

١٢١٠ - * قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَئِي قُرْحَ الْفُؤَادِ فَيَسِجِعَا * (٤)

(ويجوز حذف نشدت) فيقال : بالله لما فعلت (٥) ، ومنه قوله :

١٢١١ - * قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَشَّتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ * (٦)

(و) يجوز حذف (الباء ، فينتصب تاليها) نحو : نشدتك الله لما فعلت . والأصل

بالله . ومعنى : نشدتك بالله إلا فعلت : أقسمت به (لا ترى إلا فاعلاً) أي سألتك ، وطلبت منك مَنْ نَشَدَ الضَّالَّةَ : طلبها .

(و) معنى (عَمَّرَكَ اللهُ) يُعَمِّرُكَ ، أي : عمرك تعميراً ، وهو مخفف :

(١) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٥٤ .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٤ : « ولم أقف على قائل هذا البيت ولم يتبادر لي معناه » : « حراث » بالحاء والثاء ، و « الفرع » بالراء . والصواب : من ب .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ٨٩٥ ، وروايته : « أعيدكما » مكان : « قعيدكما » ولا شاهد في هذه الرواية وانظر معجم البلدان ٢ : ٣٢٨ .

(٤) لمتهم بن نورية اليربوعي الصحابي ، وفي ط : « فيجعا » تحريف . وانظر الخزانة ١ : ٢٣٤ ، والمقتضب ٢ : ٣٣٠ .

(٥) ط : « تالله » بالتاء .

(٦) سبق ذكره رقم ٩٢٩ وفي ط : « غنيت » بالباء تحريف .

عَمَّرْتُكَ اللهُ بحذف الزوائد : (سألت بتعميرك) أي بإقرارك له بالبقاء ، كما أن عمرك الله : أحلف ببقاء الله ، ودوامه .

فإن لم يرد بهما ^(١) القسم ، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك .

وقيل : المراد به : ضد الخُلُو من عمر الرجل منزله ، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله ، تأكيداً للصّدق ، والتقدير : ذكرْتُكَ بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب ، فلا يخلو منه .

(و) معنى (قعدك الله ، وقعيدك : الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ . وقيل : مقاعدك ، وهو بمعناه . وضمّن القسم قال في الصّحاح : على معنى : يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوَى .

وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة ، والتقدير : أقسم بمراقبتك الله ، ونصب « الجلالة » في الجميع على إسقاط الجارّ .

(١) ط : « بها القسم » ، تحريف .

[الإضافة]

(الإضافة) : أي هذا مبحثها . هي في اللغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشمس للغروب : مالت [٤٦/٢] ، أو أضفت ^(١) ظَهَرِي إلى الحائط : أملت ^(٢) إليه ، وضاف السهمُ عن الهدف : عدَّل ، وأضفته إلى فلان : أَلجأته ، والمضاف في الحرب : المحاط به ، والمضاف : الملقق ^(٣) بالقوم وضافه لهم : نزل به . وتضاييف ^(٤) الوادي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر ^(٥) ، وأضفت من الأمر : أشفقت .

وفي الاصطلاح : (نسبة تَقْيِيدِيَّة بين اسمين توجب لثانيهما الجر) فخرج بالتقييدية ^(٦) : الإسنادية نحو : زيد قائم ، وبما بعده نحو : قام زيد ، ولا ترد الإضافة إلى الجُمْل ، لأنها في تأويل الاسم .

وبالآخر الوصف نحو : زيد الخياط .

(وتصحَّ بأدنى ملابسة) كقوله تعالى : « لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا » ^(٧) لما كانت العشيَّة والضحي طَرَفَي النَّهَار صحَّت إضافة أحدِهما إلى الآخر . وقولهم :

-
- (١) في ط : « ضفت » تحريف .
 (٢) في النسخ الثلاث : « أملت إليه » .
 (٣) أ : « الملقق » .
 (٤) ط : « وتضاف الوادي » تحريف .
 (٥) أ : « كأنه مال إحدى » ب : « كأنه مال إحدى جانبيه إلى الأخرى . ط : كأنه مال أحد جانبيه بالآخر » .
 (٦) ط : « التقييد » من دون باء الجر .
 (٧) سورة النازعات ٤٦ .

« كَوَّكَبُ الْخَرْقَاءِ ، أَضْيَفَ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَنْتَبِهُ وَقْتَ طُلُوعِهِ .

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَوَّلَ) هُوَ (الْمُضَافُ وَالثَّانِي ^(١)) هُوَ (الْمُضَافُ إِلَيْهِ) وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَى الثَّانِي ، فَيُسْتَفِيدُ مِنْهُ تَخْصِيصاً وَغَيْرَهُ .
وَقِيلَ : عَكْسُهُ . (وَثَالِثُهَا : يَجُوزُ فِي كُلِّ) مِنْهُمَا كُلٌّ مِنْهُمَا ^(٢) .

(وَتَجَرِّي) هَذِهِ الْأَقْوَالُ (فِي الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) فَقِيلَ : الْمُسْنَدُ الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الثَّانِي . وَقِيلَ : عَكْسُهُ ، وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي . وَالْأَصَحُّ : قَوْلُ رَابِعٍ : أَنَّ الْمُسْنَدَ : الْمَحْكُومُ بِهِ ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ : الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ .

(وَ) يَجْرِي أَيْضاً فِي (الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ) . وَالْأَصَحُّ هُنَا أَنَّ الثَّانِي الْبَدَلُ ، وَالْأَوَّلُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَبِثَّتِهِ .

(وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْجَرَ) فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ (بِالْمُضَافِ) قَالَهُ سَيِّبِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَلَّا يَعْمَلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ، وَالْفِعْلُ لَا حَظَّ لَهُ فِي عَمَلِ الْجَرَ ، لَكِنَّ الْعَرَبَ اخْتَصَرَتْ حُرُوفَ الْجَرَ فِي مَوَاضِعَ ، وَأَضَافَتْ الْأَسْمَاءَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَنَابَ الْمُضَافُ مَنَابَ حَرْفِ الْجَرَ ، فَعَمِلَ عَمَلُهُ ، وَبَدَلَ ^(٣) لَهُ اتِّصَالُ الضَّمَائِرِ بِهِ ، وَلَا تَتَّصِلُ إِلَّا بِعَامِلِهَا . (وَقَالَ الزَّجَّاجُ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ هُوَ بِالْحَرْفِ الْمَقْدَرِ) لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَخْتَصُّ . (وَ) قَالَ (الْأَخْفَشُ بِالْإِضَافَةِ) الْمَعْنَوِيَّةُ قَالَ الْجُمْهُورُ : (وَتَقْدَرُ اللَّامُ) . قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَمَعْنَاهَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَلِذَا ^(٤) يُحْكَمُ بِهِ مَعَ صِحَّةِ تَقْدِيرِهَا ، وَامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ غَيْرِهَا ، نَحْوُ : دَارُ زَيْدٍ ، وَمَعَ صِحَّةِ

(١) « وَالثَّانِي » سَقَطَ مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ : « إِلَيْهِ » .

(٢) « مِنْهُمَا » سَقَطَتْ مِنْهُ .

(٣) مِنْ : « وَبَدَلَ » لَهُ « إِلَى قَوْلِهِ : « وَقَالَ الزَّجَّاجُ » سَقَطَ مِنْهُ . وَفِي ب : « وَفِي بَدَلٍ لَهُ » مَكَانَ : « وَبَدَلَ » لَهُ « تَحْرِيفٌ .

(٤) ط فَقَطْ : « وَانَّهُ يُحْكَمُ بِهِ » .

تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : يد زيد ، وعند امتناع تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : عنده ، ومعه ، ومنه إضافة كلٍّ إلى ما بعدها . (و) قال (قوم : و) يقدر (من إن كان الأول بعض الثاني ، وصحّ الإخبار به عنه) كثوب خنز ، وخاتم فضة ، فالثوب بعض الخنز ، والخاتم بعض الفضة ، ويصحّ أن يُطلق على كل اسم الخنز ، والفضة . ومنه إضافة^(١) العدد إلى المعدود ، والمُقَدَّرُ إلى المقدّرات^(٢) على الصحيح ، بخلاف : يد زيد ، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللام ، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثاني فيه على الأول .

(قيل : أو لم يصحّ) ذلك اكتفاءً بكونه بعضاً ، وهو رأي ابن كيسان ، والسيرافي ، واستدلّا بظهورها في قوله :

١٢١٢ — * فالعَيْنُ مني كأنَّ غَرَبَ تَحَطُّ به^(٣) * .

وقوله :

١٢١٣ — * كَأَنَّ عَلَى الْكَفَّيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى^(٤) * .

ورده ابن مالك بأن الفصل بـ « مِنْ » لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها ، وقد فصل

(١) ط : « أضاف العدد إلى المعدود » تحريف .

(٢) ط : « المقدورات » .

(٣) لعلّمة الفحل ، ديوانه ١٨ وعجزه :

* دهماء حاركها في القتب محزوم *

ورواية : « بالقتب » بلباء الجارة لا : بـ « في » وهي رواية الدرر وفي ط : « لحظ » مكان : « تحط » ، تحريف .

(٤) يقول صاحب الدرر ٢ : ٥٥ : لم أعر على قائله ولا تتمته مع أنه بيت مشهور من معلّقة امرئ القيس المشهورة . وتماهه :

* مدالك عروس أو صلاية حنظل *

بها ما ليس بجزء قال :

١٢١٤ - * وَإِنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَعْلَمِينَهُ ^(١) * .

وأنكر قوم الإضافة بمعنى « مِنْ » أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللام ، لأن الخبر مستحقٌ للثواب ، كما أنه أصله .

(و) قال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه : (و) تقدّر (في) حيث كان ظرفاً له . قال في شرحي الكافية والتسهيل ؛ قد أغفلها ^(٢) أكثرُ النحويين ، وهي ثابتة في الفصح كقوله : « أَلَدْتُ الْخِصَامَ ^(٣) » « بل مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ^(٤) » « تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٥) » « يَا صَاحِبِي السَّجْنِ ^(٦) » وفي الحديث : « فلا تجدون أعلمَ من عالمِ المدينة » ، فمعنى « في » في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلف .

قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره ، وهو مرْدُودٌ ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ، وردّ الدعوة تفرّده . وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته : بأنّ تقدير « في » أقلّ من « اللام » « ومن » . وكذا قال ابن مالك . وزاد أنّ تقدير : « مِنْ » أقلّ من تقدير « اللام » . (و) قال (الكوفيّة و) يقدر (عند) نحو : هذه ناقة رقاد الحلب ، أي رقاد عند الحلب .

(١) لأنّي ذوّب الهذلي . وعجزه :

* جنى التحل في ألبان عوذ مطافل *

ديوان الهذليين ١ : ١٤ وروايته : « تبدّلينه » مكان : « تعلّمينه » .

(٢) ط : « أعلتها » تحريف .

(٤) سورة سبأ ٣٣ .

(٣) سورة البقرة ٢٠٤ .

(٦) سورة يوسف ٣٩ ، ٤١ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٦ .

وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبَّهة ، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة ^(١) . (و) قال (أبو حيّان : لا تقدير) أصلاً ، لا للآم ، ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص ، وجهاته متعدّدة بين كل جهة منها الاستعمال . فإذا قلت [٤٧/٢] : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمرو ^(٢) ، فالإضافة للملك ، أو سرّجُ الدابة فللاستحقاق ، أو شيخُ أخيك فلمطلق الاختصاص .

(ويختصّ) التّقدير عند مَنْ قال به (بالمحضّة ، وقيل : تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى : « فمنهم ظالمٌ لنفسه ^(٣) » « حافظاتٌ للغيب ^(٤) » . « مُصدّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ^(٥) » . « فعّالٌ لما يريد ^(٦) » وردّ بعدم اطراده إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبَّهة .

(و) المحضّة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة . قال أبو حيّان : هكذا قالوا ، وليس بصحيح ؛ لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك أنّ التعريف تخصيص ، فهو قِسْمٌ منه . والصّواب أنّها تفيد التخصيص فقط ، وأقوى مراتبه التعريف . انتهى .

وهو بحثٌ لفظيٌّ (وفي مفاد ^(٧) إضافة الجُمْل) أي الإضافة إليها (احتمالان) لصاحب البسيط . وجه التخصيص أن الجُمْل نكرات ^(٨) ، ووجه التعريف أنّها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيّان بلا

(١) ط : « للمقايضة » تحريف .

(٢) ط : « غلام زيد دار عمرو » بدون الواو العاطفة تحريف .

(٣) سورة فاطر ٣٢ . (٤) سورة النساء ٣٤ .

(٥) سورة البقرة ٨٩ . (٦) سورة هود ١٠٧ .

(٧) ط فقط : « وفي إسناد إضافة الجمل » .

(٨) ط : « أن الجمل ثلاث » تحريف .

ترجيح . ثم قال : وفي التعريف نظر ، لأن تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية ، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه ، كما لا يتعرف قولك : غلام رجل ، وأنت تريد واحداً بعينه ، وأيضاً ، فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافاً بل قد يقدر متوناً عاملاً^(١) . انتهى .

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد^(٢) واحداً منهما (بل تخفيفاً^(٣)) في اللفظ بخذف التنوين ، وشبهه . (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير ، ومثل وشبهه ، وخذن) بكسر المعجمة ، وسكون المهملة بمعنى : صديق (ونحو) بمعنى : مثل (وناهيك ، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتررب بمعنى لدة وضرب ، ونيد في معنى مثل . وشرعك^(٤) وبجلك^(٥) ، وقطك ، وقدك في معنى حسبك ، فهذه الأسماء نكرات^(٦) وإن أضيفت إلى معرفة ، إما لأنها على نية التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قاله سيبويه ، والمبرد ، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في^(٧) « حسب » ونحوها ؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام كما قال ابن السراج والسيّراني ، وغيرهما . وجزم به ابن مالك في غير ومثل ، ونحوهما ، لأنك إذا قلت غير زيد ، فكل شيء إلا زيد غيره . ومثل زيد فمثله كثير : واحد في طوله ، وآخر في عمله ، وآخر في صنعته ، وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا توجب التنكير ، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجب بالوقوع على واحد

(١) : « عالماً » تحريف .

(٢) من قوله : « ما لا يفيد » إلى قوله : « إضافة غير » سقط من ا .

(٣) ط : « تحقيقاً » بالقف ، تحريف .

(٤) ١ : « وسرعك » بالسين ، تحريف .

(٥) ١ : « وكلك » وط : « نجلك » بالتنوين ، كلاهما تحريف صوابه في ب ، وكتب اللغة .

(٦) ط : « فهذه الأسماء نكرة » .

(٧) من قوله : « في حسب » إلى قوله : « في غير » سقط من ا .

معهود للمخاطب ، وقال الأخفش : يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة ؛ لأنها لا تستعمل ^(١) مفصولة عنها ، لا يقال : هذا مثل لك ، ولا غير لك ، وأول أحوال الاسم التنكير ، فلذلك كانت نكرة مُطلقاً .

(وكذا واحد أمّه ، وعبدُ بطنه ، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاه أبو عليّ في الأولين ، والأصمعيّ في الأخير حيث أدخل عليها « ربّ » في قول حاتم .

— ١٢١٥ — * أماويّ إني ربّ واحد أمّه ^(٢) . *

وقولها : ربّ أبيه ، ربّ أخيه ^(٣) . قال أبو حيان : كأنه ^(٤) لوحظ في واحد أمّه معنى : مُفْرَدُ أمّه ، وفي عبد بطنه : خادِم بطنه ، والضمير فيهما ^(٥) لا يرجع إلى واحد ، ولا عبد ، بل إلى غيرهما مما تقدّم . وفي أبيه وأخيه : مناسب له بالأبوة والأخوة . والأشهر استعمال ما ذكر معرفة . (قيل و) منه أيضاً (الظروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة . حكاه أبو حيان عن بعضهم .

(ويعرف ما ذكر) من « غير » وما بعده (إن تعيّن المغاير والمثايل) كأن وقع « غير » بين ضيّدين نحو : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين » ^(٦) وقولك : مررت بالكريم غير البخيل ، والجامد غير المتحرّك ، أو قارن مثلاً ممّا يُشعر ^(٧) بمماثلة خاصّة . (وقال المبرّد : لا يتعرّف « غير » بحال) ،

(١) ط : « لم تستعمل » بلم النافية .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٧١ .

(٣) قال صاحب الدرر ٢ : ٥٦ : « وظاهر الأصل أن هذا شعر ، وليس كذلك ، بل هو نثر » .

وفي ط : « ترب » تحريف أشار إليه الدرر .

(٤) في ط فقط : « كله » . تحريف صوبه من أ ، ب .

(٥) ط : « الضمير فيها » .

(٦) سورة الفاتحة ٧ .

(٧) ط : « أو قارون مثلاً ممّا يشعر » تحريف .

لأنَّ كُلَّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً ، والذي يُماثلُك من كُلِّ وَجْهٍ قد يتعيَّن أن يكون واحداً . قال أبو حيَّان : وردَّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنَّه نهاية في المغايرة ، كما يكون نهاية في المِثْل .

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصِّفة) أي اسم الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة والصِّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى ^(١) أو المنصوب ، لأنها في تقدير الانفصال ، ولذلك وصف بها التَّكررة في قوله تعالى : « هَدِيًّا بِالْبَغِ الْكَعْبَةِ » ^(٢) . ووقعت حالاً في قوله : « ثَانِي عِطْفِهِ » ^(٣) ودخل عليها رَبٌّ في قول جرير :

— ١٢١٦ — * يَارُبَّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * ^(٤)

وذكر ابن مالك في نكته على (الحاجبية) : أنها قد تفيد التَّخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من « ضارب » .

قال ابن هشام : وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيدا ^(٥) ، لا ضاربٌ فقط ، فالتَّخصيص [٤٨/٢] حاصلٌ بالمعمول قبل الإضافة .

وفهمَ مِنْ تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كانت بمعنى الماضي ، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال .

(١) ط : « في معنى » بدون : « أل » .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة الحج ٩ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٩٥ ، وعجزه :

• لا قِي مَبَاعِدَةٍ مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا •

(٥) أصله « ضارب زيدا » سقطت من ب ، ط ، والصواب في ا ، وشرح الشذور ٣٢٧ .

(قيل : و) منه إضافة ^(١) (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلّله بأن المجرور به مرفوعُ المحلّ أو منصوبه فأشبهه الصّفة ، وابن الطّراوة وعلّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة ^(٢) العاملة بالشّبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه ، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف ، والأصحّ لا ، وردّ الاستدلال ؛ لأنه لم ينّب مناب الفعل وحده ، بل مع أن ، والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه ، وبانتفاء لوازم التنكير من دخول «رُبّ» وأل ، ونعته بالنكرة ، وبورود نعته ، وتأكيده بالمعرفة في قوله :

— ١٢١٨ * إنَّ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي ^(٣) *

وقوله :

— ١٢١٩ * فلو كان حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدْعِ كُلُّهُ ^(٤) *

وبأنّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها .

(قيل : و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم ابن الدّباس ^(٥) ، والجزولي ، وابن عُصفور ، وابن أبي الرّبيع ، قال الفارسيّ :

(١) «إضافة» سقطت من أ .

(٢) ط : « في الصفة » بوضع : « في » مكان : « من » .

(٣) قاله مجهول . وتماه كما ورد في الأسموني ٢ : ٢٤٢ .

* عَاذِرْ أَفِيكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا *

ورواية الدرر ٢ : ٥٦ :

* عَاذِرْ أَمَنْ وَجَدَتْ فِيكَ عَذُولًا *

(٤) قاله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٧ . وتماه :

* لَأَهْلِكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ الْمَسَارِحُ *

في الدرر وط : حُبِّي أُمُّ وَفِي أ : « أبي الم » وفي ب : « حي انم » كله تحريف ولعل الصواب حي أم .

(٥) أ : « وأبو الكرم وابن الدباس » بواو العطف . وكذلك في ب . أما الدّباس فكما جاء في :

« البغية » فهو : عمر بن عبد الله بن أبي السعادات ، وكنيته أبو القاسم ، ولقبه : الدّباس وليس من كنيته : أبو الكرم .

لأنه ينوي بها الانفصال ، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ لا ينفك^(١) أن يكون بعض الجملة المضاف إليها ، ولأنّ فيه معنى الفعل ، ولهذا نصب الظرف . وتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جرّ . والأصحّ أنها محضة ، إذ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً ، ولا بعد رُبّ ، وأل . قال سيبويه : العرب^(٢) : لا تقول : هذا زيد^(٣) أسود الناس ، لأن الحال لا يكون إلا نكرة^(٤) .

(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة ، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة . قاله ابن السّراج . ونزل قول سيبويه على الثاني ، وقول الكوفيين على الأوّل .

(فإن قصد تعريفها ، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى : « مالك يوم الدين »^(٥) . « فالتقّ الحبّ والنوى »^(٦) « غافرُ الذّنب »^(٧) (إلاّ) الصّفة (المشبهة) فلا تتعرّف ، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ ، وهو الرّفْع بخلافها في غيرها ، فهي عن فرْعٍ وهو النّصب ، ولأنّه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام .

(وزعم^(٨) الكوفيّة والأعلم) : فقالوا : إنّها تتعرّف بقصده ؛ إذ الإضافة لا تمنع منه ، (ومن ثمّ) أي مِنْ هنا ، وهو أنّ إضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد

(١) ١ : « إذ ينفك » بإسقاط : « لا » .

(٢) « العرب » سقطت من ط .

(٣) ط : « أشبه الناس » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٤) ١ : « لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة » .

(٥) سورة الفاتحة ٤ . (٦) سورة الأنعام ٩٥ .

(٧) سورة غافر ٣ .

(٨) ١ : « وعمم الكوفية » تحريف .

تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بآل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه ، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُثنًى أو جمعاً على حدّه ، نحو : الضَّارِبَا زَيْد ، والضَّارِبُو زَيْد . قال الشاعر :

١٢١٩ - * لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُصْنَعِي مَسَامِعِهِمْ ^(١) * .

وقال :

١٢٢٠ - * إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ ^(٢) * .

(أو أضيف لمقرون بها) نحو : الضَّارِبَ الرَّجُلَ ، وقوله تعالى : « وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ^(٣) » (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرونٍ بها نحو : القاصد باب الكريم .

(وكذا) إِنْ أَضِيفَ إِلَى (ضمير هي في مَرَجَعِهِ عَلَى الْأَصَح) نحو : الضَّارِبَ الرَّجُلَ وَالشَّامَةِ ^(٤) ، وقوله :

١٢٢١ - * الْوَدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ ^(٥) * .

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ * .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٣ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَغْنِي * .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٢ .

(٣) سورة الحج ٣٥ .

(٤) ط : « وَالشَّامَةُ » تحريف .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* مِتْنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا * .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢١ .

وقوله :

* الواهب المائة الهجان وعبدِها ^(١) *

— ١٢٢٢

ومنع المبرد هذه الصورة ، وأوجبَ النصب . قيل : أو إلى ضمير ما نحو : الضاربك ، والضَّاربي ، والضَّاربه ، قاله الرُّمائي ، والمبرد والزَّخسري . ومنع سيبويه والأخفش ذلك ، وجعلا موضع الضمير نصباً ^(٢) كما لو كان موضعه ظاهراً ، ^(٣) فإنه يتعيَّن نصبه ^(٤) .

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفة) ما نحو : الضَّارِب زيد ، بخلاف الضَّارِب رجل ، ولا مستند له في السماع . (و) قال (الكوفيّة) : أو أضيف عددٌ إلى (معدود) نحو : الثلاثة الأثواب ^(٥) قال ابن مالك : وحجتهم السماع . وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس ، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز : الرّطل زيتٍ لا يجوز هذا .

[مسألة]

(الجمهور : على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكده) ، لأن المضاف يتعرّف ، أو يتخصّص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرّف ، ولا يتخصّص

(١) للأعشى . ورواية الديوان ١٥٣ .

الواهب المائة الهجان وعبدِها عوداً تزجى خلفها أطفالها

وفي الدرر ٢ : ٥٧ : « بينها » مكان : « خلقها » وانظر سيبويه ١ : ٩٤ ، والخزانة ٢ : ١٨١ .

وفي ١ : « الواهب الملاثم الملحان وعدّها » تحريف وفي ب : « وعدّها » مكان : « وعبدّها » تحريف .

(٢) ط : « أيضاً » مكان : « نصباً » تحريف . (٣) في النسخ الثلاث : « ظاهر » بالرفع .

(٤) ط : « نفيه » مكان : « نصبه » تحريف .

(٥) ١ : « الثلاثة أثواب » .

إلا بغيره . والنَّعت عَيْنُ المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده . (إلا بتأويل) كقولهم : سعيد كرز ، أي مُسمًى هذا اللقب . وخَشَرَمُ دَبَرٌ ^(١) أي الذي له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنحل ، وصلاة الأولى [٤٩/٢] ومَسْجِدُ الجامع ، و « دينُ القِيَمَةِ » ^(٢) أي الساعة الأولى ، واليوم أو الوقت الجامع ، والمِلَّةُ القِيَمَةُ ، وسَحَقٌ ^(٣) عِمَامَةٌ ، وجَرْدٌ ^(٤) قَطِيفَةٌ . الأصل : عمامة سَحَقٌ ، وقطيفة جَرْدٌ ، قدّم ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِضَّة ، ويومٌ يومٍ ، وليلةٌ ليلةٍ ^(٥) .

(و شرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللفظ فقط) من غير تأويل . تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و « شهر رمضان » ^(٦) ، و « وَعَدَ الصَّدَق » ^(٧) و « حقّ اليقين » ^(٨) و « مكر السيء » ^(٩) ، ويا نساء ^(١٠) المؤمنات كما جاء ذلك في النَّعت ، والعطف ، والتأكيد نحو : « غرَّابِيبُ سُودٍ » ^(١١) .

— ١٢٢٣ — * كَذِباً وَمَيِّنَا ^(١٢) *

(١) الخَشَرَمُ كجَعْفَرٍ : جماعة النحل ، والزنابير واحده بهاء (خشرمة) والدَبَرُ : النحل والزنابير ، واحده (دَبْرَةٌ) انظر اللسان (دبر) .

(٢) سورة البينة ٥ . (٣) سحَقٌ : بمعنى بالية .

(٤) جَرْدٌ : بمعنى مجرودة . (٥) « ليلة » سقطت من ا .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ . (٧) سورة الأحقاف ١٦ .

(٨) سورة الواقعة ٩٥ .

(٩) سورة فاطر ٤٣ وفي ب : « وذكر السيء » تحريف .

(١٠) ط : « وابناء المؤمنات » . تحريف .

(١١) سورة فاطر ٢٧ .

(١٢) قطعة من بيت لعدي بن زيد ، والبيت بكماله :

فقدّمت الأديم لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَيْ قَوْلِهَا كَذِباً وَمَيِّنَا

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

« كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ^(١) ». (و) قال أبو حيان : لا يتعدّى السَّمْعُ . بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أولاً ، أو واسطة) بينهما؟ أقوال : الأول : قاله جماعة ، واختاره أبو حيان ، لأنه لا يقع بعد « رَبِّ » ، ولا « أَل » ، ولا ينعت بنكرة ، ولا ورد نكرة ، فلا يحفظ : « صلاة أولى » و « مسجد جامع » .

والثاني : قاله الفارسيّ وابن الدّباس ^(٢) وغيرهما لشبهه بحسّن الوجه وأمثاله ، لأن الأصل في « صلاة الأولى » ونحوه : « الصّلاة الأولى » على النعت ، ثم أزيل عن حده كما أن أصل ^(٣) : حسن الوجه : « حَسَنٌ وَجْهُهُ » فأزيل عن الرفع .

والثالث : قاله ابن مالك : قال : لأن لها اعتبارين : اتّصالٌ من وجه أن (الأولى ^(٤)) غير مفصول بضمير منوي ، وانفصاله من وجه : أن المعنى لا يصح إلاّ بتكلّف خروجه عن الظاهر . قال أبو حيان : ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث . (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو :
 • إلى الحولِ ثُمَّ اسْمُ السّلامِ عَلَيْكما ^(٥) .

١٢٢٤ —

(أو مضاف إليه) نحو :

١٢٢٥ — أقام ببغدادِ العِراقِ وشَوْقُهُ لأهلِ دِمَشقِ الشّامِ شَوْقٌ مُبرِّحٌ ^(٦)

(١) سورة الحجر ٣٠ .

(٢) ١ : « ابن الرماش » تحريف . وقد سبق التعريف به آنفاً

(٣) « أصل » سقطت من أ .

(٤) ١ : « الأول » ، تحريف .

(٥) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

• ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر •

انظر ديوانه ٢١٤ .

(٦) لبعض الطائيين كما في العيني . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٤ .

(ولا يقدم) على المضاف (معمولٌ مضاف إليه) ، لأنه من تمامه ، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف . (وجوزَه الكسائي على أفعل) نحو : أنت أخانا أول ضارب . واقتصر في « التسهيل » على ذكر المثال ، وأن ثعلباً حكاه عنه . قال أبو حيان : فهل هو مختص بلفظ : « أول » أو « عام » في كل أفعل تفضيل ^(١) يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ، ولا يظهر فرق بين « أول » وغيره ، فيجوز : هذا بالله أفضل عارف . والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم ، ولمخالفة الأصول .

(وجوزَ الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقاً) نحو : زيد عمراً غير ضارب . قال :

١٢٢٦ - *فتى هو حقاً غير مُلغٍ فريضة ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً* ^(٢)

قال أبو حيان : والصحيح أنه لا يجوز ذلك ، والبيت نادرٌ لا يقاس عليه . وجوزَه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله :

١٢٢٧ - *إنّ امرأ خصّتي يوماً مودّته على التناهي لعيندي غير مكفورٍ* ^(٣)

قال أبو حيان : والصحيح المنع لاتّحاد العلة في ذلك وفي المفعول ^(٤) . أمّا

(١) ط « في كل أفعل التفضيل » .

(٢) قائله مجهول . وفي المغني ٢ : ١٨٩ : « تَوَلَّه » مكان : « فريضة » . وفي ا ، ب : « فريسة » مكان : « فريضة » ، و « سبيلاً » مكان : « خليلاً » .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٩ : أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو أبو زيد الطائي يمدح أخاه لأمته وليد ابن عقبة . انظر ديوانه ٧٨ ، وسبق ذكره رقم ٥٢٠ . وانظر أيضاً شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٣ .

(٤) ط : « لاتّحاد العلة في ذلك في المفعول » تحريف .

« غير ^(١) » التي لم يُرَدَّ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق ، فلا يقال : أكرم القوم زيداً غير مُشَاتَم ^(٢) .

(وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله :

١٢٢٨ - * فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنِّي

بضرب الطُّلَى والهامِ حقٌ عليم ^(٣) *

قال أبو حيَّان : والصحيح المنع لندور هذا البيت ، وإمكان تأويله . وجوز قوم التقديم على « مثل » نقله ابن الحاجِّ نحو : أنا زيداً مثل ضارب ^(٤) .

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحَّ حذفه) ، ولم يخلَّ الكلام به ، (وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كبعض) منه ، كقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقرئ : « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ^(٥) » وقوله :

١٢٢٩ - * كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ ^(٦) *

(١) « غير » سقطت من أ .

(٢) أ : « غير مستائم » تحريف . وفي ط : « غير شاتم » .

(٣) للأشتر كما في الدرر ٢ : ٥٩ .

والطلَّى : الأعناق .

(٤) ب : « ما زيداً مثل ضارب » أ : « أما زيداً مثل ضارب » والصواب في ط والأشعوني ٢ : ٢٨٠

حيث يقول : « وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثل ضارب زيداً أن يتقدَّم « زيداً » على : « مثل » .

(٥) سورة يوسف ١٠ ، وفي ط : « يلتقطه » بالياء .

(٦) للأعشى . ديوانه ١٨٤ وصدرة :

* وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتهُ *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٥ ، والمقتضب ٤ : ١٩٧ .

وقوله :

١٢٣٠ - رؤيةُ الفكر ما يؤوّل له الأمد - رُ مُعِينٌ على اجتنباب التّواني ^(١)

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف ، فلا يقال : قامت غلام هند ، ولا أمةٌ زيد جاء ، أو صحّ ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال : أعجني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء .

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة) : في أسماء لازمت ^(٢) الإضافة ، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقاً : (حُمادي ، وقُصاري) بضم أولهما ، وقصرهما بمعنى : الغاية ، يقال : قصارك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، وآخر [٥٠/٢] أمرك . وحكى الجوهري فيها فتح القاف ، و (قُصر ^(٣)) أيضاً ^(٤) قال :

١٢٣١ - قُصِرُ الحديد إلى يَلَى والعَيْشُ في الدّنيا انقِطَاعُهُ ^(٥)
(و) لزم الإضافة (الإضافة إلى ضمير وحَد ^(٦)) فلا يضاف إلى ظاهر ، وسواء ضمير الغائب وغيره ، وتجب مطابقتها لما قبله نحو : « إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ ^(٧) » .

(١) قائله مجهول . من شواهد الأسموني ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ط : « لازمة » بالتاء المربوطة .

(٣) ويقال أيضاً : « قُصَيْرِي » بضمّ القاف ، وفتح الصاد ، وسكون الباء ، و « قُصار » بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمّها . و « قُصِر » بحذف الألفين مع فتح القاف ، وسكون الصاد وهي رواية الجوهري التي ذكرها السيوطي . انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٤) « أيضاً » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٠ .

(٦) ط : « وحده » بالهاء .

(٧) سورة غافر ١٢ .

١٢٣٢ - * وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّرْتُ بِهِ وَحْدِي ... (١) *

١٢٣٣ - * وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحْدَكَ (٢) *

وقوله :

١٢٣٤ - أَعَاذِلَ هَلْ يَأْتِي الْقَبَائِلَ حَفْظُهَا مِنْ الْمَوْتِ أَمْ خُلِّيَ لَنَا الْمَوْتُ وَحَدْنَا (٣)

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه . حكى الأصمعي : وَحِدَ الرَّجُلَ يَحْدُ (٤) : إذا انفرد ، وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة ، والأخوة (٥) ، والخفولة . وقيل : محذوف الزوائد من : إِيحَاد (٦) . وقيل : نصبه على الحال لتأويله بمُوحِدٍ . وقيل : على (٧) حذف حرف الجر ، والأصل : على وحده .

(و) لازم (الإفراد والتذكير (٨)) لأنه مصدر (وقد يشني) شذوذاً (أو يجرّ

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاري ، وتماه : وأخشي الرِّيحَ والمطرَا . من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ .

(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي . وعجزه :
* لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ *

سبويه ١ : ٣١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٣٢٦ .

(٣) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٠ .

(٤) في القاموس : وَحَدَ كَعَلِمَ ، وكرمُ يَحْدُ فيهما (أي في الصيغتين) وَحَادَةٌ ، ووحدوة ، ووحدوا ، ووحداً ، ووُحدةً ، وحيدةً : بقي مفرداً كتوحد .

(٥) « والأخوة » سقطت من ا ، ب .

(٦) ا : « محذوف الزائد من إِيحَاد » . وب : « محذوف الزم أبد من إِيحَاد » وعبارة ب محرفة . وفي

ط : « محذوف الزائد من أحاد » وهي محرفة أيضاً . والصواب من أ ، وحاشية الصبّان حيث نقل نص المصنف في هذا الموضع بأكمله . انظر الحاشية ٢ : ٢٥١ .

(٧) « على » سقطت من ا . (٨) ط : « الإفراد والتذكير » ، تحريف .

بعلى (سمع : جلسا ^(١) على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس على وحده .

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحِيش ، وعُيَيْر) مصغرين إليه (ملاحظات بالعلامات على الأصح) يقال : هو نسيجٌ وحده ، وقريعٌ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله ^(٢) . والقريع : السيد . وهو جُحِيشٌ وحده ، وعُيَيْرٌ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وهما مصغّر : عير ، وهو : الحمار ، وجحش ، وهو ولده ، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه ، ويقال : « هما نسيجا وحدهما » و « هم نُسجاءٌ وحدهم ^(٣) » ، و « هي نسيجةٌ وحدها ^(٤) » وهكذا . وقيل : « لا يتصل بنسيج » وإخوته العلامات ، فيقال : « هما نسيجٌ وحدهما » . وهكذا . و « قريع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيّان وشيخه الشاطبيّ وزاد الشاطبي : « رُجِيلٌ ^(٥) وحده » .

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه ^(٦)) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة : كيلا وكيلتا) نحو : وكلا الرجلين . « كيلتا الجنتيين ^(٧) » .

١٢٣٥ — * كيلا غنيٌّ عن أخيه حيّاته ^(٨) *

(١) ط : « حلبا » تحريف .

(٢) ط : « على منواله غيره » بزيادة : « غيره » والصواب من أ ، ب ، وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٣) أ : « وهم نسيجوا وحدهم » .

(٤) أ : « وهي نسجت وحدها » تحريف .

(٥) ط فقط : « رجل وحده » تحريف . صوابه في أ ، ب وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٦) ط : « تعريفه » بالعين . تحريف .

(٧) سورة الكهف ٣٣ .

(٨) نسب في اللسان (غنى) إلى المغيرة بن حبياء التميمي . ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٥٥ =

١٢٣٦ - إنَّ للخير وللشرّ مدىً وكِلا ذلك وجهٌ وقَبَلٌ^(١)

ومن تفريقه^(٢) بالواو .

١٢٣٧ - * كلا أخِي وخليلي وأجدي عَضُدًا^(٣) * .

(وقال الكوفيّة : أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها^(٤) ، سمع : « كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها^(٥) » .

(وقال ابن الأنباري : و) إلى (مُفْرَدٍ إن كرّرت) كِلا نحو : كِلايَ وكِلاكِ محسنان .

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي : ذوا ، وذوو ، وذات ، وذاتا ، وذوات .

(وأولو ، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذاي عِلْم ، وذِي حُسْن .
« وَأَشْهَدُ وَأَذَوِيَّ عَدْلٍ^(٦) » . « ذَوَاتَا أَفْنَانٍ^(٧) » (وإلى عِلْمٍ سماعاً) نحو :

= لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب . وصاحب الدرر ٢ : ٦٠ يقول : لم أعر على قائله . وعجزه :
* ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا *

(١) لعبد الله بن الزبيري القرشيّ من قصيدة قالها في وقعة أحد قبل إسلامه .
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٤٩ .

(٢) ط : « ومن تعريفه » بالعين والفاء . تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* في النائبات وإلمام الملمات *

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٢ .

(٤) ط : « جواز توكيدهما » بالثنية ، تحريف .

(٥) في الأشموني ١ : ٧٧ « كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك أجز في ضميرهما اعتبار المعنى ، فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سورة الرحمن ٤٨ .

ذُو يَزْنِ ، وذو رُعَيْنِ ، وذو الكِلَاعِ ^(١) ، وذو سَلَمٍ ، وذو عمرو ، وذو تبوك . (وقيل : قياساً) قاله القراء . (والغالب إلغاؤها) أي : كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ ^(٢)) . وقد لا تلغى نحو : « أنا الله ذو بَكَّة » أي صاحب « بَكَّة » . (والمختار جوازها) أي لإضافتها (إلى ضمير ^(٣)) كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه كقوله :

— ١٢٣٨ — * إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُّهُ ^(٤) *

وقوله :

— ١٢٣٩ — * أَبَارَ ذَوِّي أَرُومَتِهَا ذَوُّهُ ^(٥) *

وقوله :

— ١٢٤٠ — * رَجَوْنَاهُ قِدَمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَفْضَلِ ^(٦) *

(خلافاً للكسائي ، والنحاس ، والزبيدي ، والمتأخرين) في منعهم ذلك إلا

(١) ذو رُعَيْنِ كزُبَيْر : ملكُ حمير ورُعَيْنِ : حصن له أو جبل فيه حصن . وذو الكِلَاعِ الأكبر هو يزيد بن النعمان ، والأصغر : هو سُمَيْفَعُ بْنُ نَاكُور . انظر القاموس .

(٢) أي حينما تدخل على علم .

(٣) « أي بإضافتها إلى ضمير » سقط من أ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد ابن يعيش ٣ : ٣٨ .

(٥) نسبه صاحب المفصل لكعب ، ونسبه ابن يعيش للكُميت وقال : وقيل لكعب . وصدده :

صبحنا الخرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

انظر المفصل ٣ : ٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٣ : ٣٨ وفي الدرر ٢ : ٦١ يذكر أنه لم يعثر على قائله ، وفيه : « أبان » مكان : « أبار » تحريف صوابه في النسخ الثلاث والمفصل . وفي النسخ الثلاث أيضاً : « روه » .

(٦) للأحوص . ورواية الديوان ١٣٤ .

لكن رجونا منك مثل الذي به صرنا قديماً من ذويك الأفاضل

وفي ط : « الأفضل » مكان « الأفاضل » تحريف .

في الشعر . وجزم به الجوهري في الصحاح . وفي « رءوس المسائل » بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين : وأجازه غير هؤلاء . وقد استعمل جمع « ذي » مقطوعاً عن الإضافة في قوله :

١٢٤١ - * فلا أعني بذلك أسفليكم ولكنني أريد به الذؤينا ^(١) .

وجميع ما تقدم لزم الإضافة معنى ^(٢) ولفظاً . (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيتها .

[آل]

(آل) وأصله : أول ، قلبت واوه ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : أوئل . وقيل : أهل ، أبدلت هاؤه همزة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة ^(٣) بدليل : أهيل .

ولما يضاف (إلى عَلمَ عالم ^(٤) غالباً) كقوله :

١٢٤٢ - * نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آلاً على عهد إرم * ^(٥)

ومن إضافته إلى عَلمَ غيره .

(١) للكُميت . ديوانه ٢ : ١٠٩ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٧ ، وسيبويه ٢ : ٤٣ ، والخزانة

١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٨٤ ، ٣ : ٤١١ . وفي ط « الذؤيا » مكان « الذؤينا » تحريف .

(٢) « معنى و » سقطت من ط .

(٣) صار في التقدير : « آل » فلما توالى الهمزتان ، أبدلت الثانية ألفاً كما قالوا : آدم ، وآخر .

(٤) في اللسان (أهل) : « ونحضر العرب بالآل : الأشرف الأنحص دون الشائع العام » .

ولعل المقصود : « عالم » : عاقل ، بدليل مقابلة المذكور فيما بعد ، وهو « من إضافته إلى علم غيره » أي غير العاقل .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٢ .

١٢٤٣ - * من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق ^(١) * .

هما عَلمَما فرس . وإلى الجنس : آل الصليب .

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله :

١٢٤٤ - وانصُر على آل الصليب — ب ، وعابديه اليومَ آلك ^(٢) [٥١/٢]

وقيل : لا يَجوزُ ، وعُزِّي للكسائي ، والنحاس ، والزبيدي .

[كُـلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُـلّ وبعْضُ . والجمهور) على (أنهما) عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُوتِيت تعرّف من جهة المعنى (ومِنْ ثَمَّ) أي مِنْ هُنا ، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها ، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً ، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي علي) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم : بأنهما نكرتان ، وأنتهما معرفتان بأل وينصبان على الحال قياساً على نِصْف ، وسُدس ، وثُلث ، فإنها ^(٣) نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات ، وحكوا : مررت بهم كُـلاًّ بالنصب على الحال ، وهذا القول مشهور عن الأولين ، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لهما .

(١) في اللسان (جرد) : « الأجرد الذي يسبق الخيل ويتجرد عنها لسرعته . وفي ١ ، ط : « من

المجرد من آل » تحريف . صوابه في اللسان ، وب . وهو صدر بيت عجزه :

* تعلمنا أوتارنا حين تصهل *

انظر الدمامني الجزء الثاني ورقة ٥٤ من شرح التسهيل وقد غفل عن هذا الشاهد صاحب الدرر ، وكتب في الجمع على أنه نص نثري .

(٢) من أبيات لعبد المطلب جدّ الرسول عليه السلام . انظر الدرر ٢ : ٦٢ .

(٣) في النسخ الثلاث : « فإنهما » تحريف .

[أي]

(و) لزِم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها ، فتكون نفس ما تضاف إليه ^(١) (وهي مع النكرة كَكُلِّ ، ومع المعرفة كَبَعْض ، ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كونها مع المعرفة كَبَعْض أي من أجل ذلك لم تضاف لمفرد معرفة ^(٢) إلاّ مكرّرة ، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو :

١٢٤٥ - * أَيِّ وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ ^(٣) * .

ونحو : أي زيد حسن ، أي : أيّ أجزائه . فإن لم تكن تعيين إضافة إلى نكرة ، أو مثني نحو : أيّ رجل ، وأيُّ الزيدين عندك ، هذا حكم شاملٌ لأيّ بأنواعها ، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول . (ومرّ كثير) مما لزِم الإضافة في المصادر ، والظروف والاستثناء (فلم نُعيدهُ) حذراً من التكرار .

[مسألة]

(مسألة) = (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع « ما » المصدرية أو النافية ، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله :

١٢٤٦ - * بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا ^(٤) * .

(١) « فتكون نفس ما تضاف إليه » سقطت في هذا الموضع من ا ، ب . وذكرت بين قوله : « وهي مع النكرة ككل » وقوله : « ومع المعرفة كبعض » .

(٢) « معرفة » سقطت من ا ، ب .

(٣) في الصحاح للجوهري منسوب إلى قيس بن الخطيم وصاحب الدرر يقول : « لم أعثر على قائل هذا البيت » وصدّره :

* فَلَئِنْ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ * .

وفي ط : « إني » مكان : « أيّ » تحريف . وانظر الأشموني ٢ : ٢٦١ .

(٤) في الخزانة ٣ : ١٣٥ يقول البغداديّ : نسبة سيبويه إلى الأعشى . وقد ناقش البغداديّ في هذه النسبة سيبويه مع أن النسخة المطبوعة ١ : ٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب . وعجزه :

* كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا * .

وقوله :

١٢٤٧ — * الكنى إلى سلمى بآية أومات^(١) * .

وقوله :

١٢٤٨ — * بآية ما تحببون الطعاما^(٢) * .

وقوله :

١٢٤٩ — * بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً^(٣) * .

(وقيل : هو على حذف ما) المصدرية ، والإضافة إلى المصدر المؤول . قال ابن جني : وعلى الأول « ما » الموجودة زائدة ، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً ، وإضافتها إلى الجملة الاسمية في قوله :

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٦٣ : لم أعر على قائل هذا البيت وعجزه :

* بكف خضيب تحت كفة مدرع * .

(٢) ليزيد بن عمرو بن الصّغق . وصدره :

* ألا من مبلغ عني تيمما * .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٦٠ . والكامل للمبرد ١ : ١٧١ والخزانة ٣ : ١٣٨ . وفي الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول « يحبون » بالباء . وفي الخزانة : « تحبون » بالتاء وكذلك في النسخ الثلاث .

(٣) لعمر بن شأس . وصدره :

* ألكنى إلى قومي السلام رسالة * .

سيبويه ١ : ١٠١ .

* بآية الحال منها عند بُرْقُعِهَا ^(١) *

(وقيل : لا يطرد) ذلك ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ ، قاله المبرّد .

(و) أضيف إليه أيضاً (— ذو — في قولهم : اذهب) بذى تسلم (أو أفعل بذى تسلم) ، وهي بمعنى صاحب (أي بذى سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة ، فالباء بمعنى في ، وقيل : للمصاحبة ، أي : افعله مقروناً بسلامتك ، كما تقول : افعله بسعادتك . وقيل : للقسم أي بحق سلامتك ، وهل هو خبر في معنى الدعاء ؟ أي : والله يسلمك .

(و قيل : ذو موصولة) أعربت على لغة ، و « تسلم » صلتها ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ثم حذف الجار اتّساعاً ، فصار تسلمه ، ثم الضمير . (ويلحق الفعلين ^(٢) الفروع) فيقال : اذهب ^(٣) بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، واذهي بذى تسلمين .

[مسألة]

(مسألة) : (يحذف المضاف للدليل) جوازاً نحو : « أو كصَّيب ^(٤) » أي كأصحاب صَيْبٍ . « أو كظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ ^(٥) » أي كذي ظلمات بدليل : « يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ

(١) لمزاحم بن عمرو السلولي . وتماه :

* وَقَوْلُ رُكْبَتَيْهَا قِضٌ حِينَ تَثْنِيهَا *

انظر الدرر ٢ : ٦٤ . وفي النسخ الثلاث : « بآية الحال منها عند موقعها » تحريف . صوابه من

الدرر ٢ : ٦٤ . وانظر اللسان : (قضم)

(٢) أي « اذهب » ، و « تسلم » والمراد بالفروع : علامات التثنية والجمع .

(٣) ط : « اذهب بذى تسلمان » تحريف .

(٤) سورة النور ٤٠ .

(٥) سورة البقرة ١٩ .

(هـ ج ٤ - ١٩)

« يَغْشَاهُ مَوْجٌ » (ودونه ضرورة) كقوله :

١٢٥١ — عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مِلْتَقَى الْقَوْمِ هُوْبُرٌ ^(١)

يزيد : ابن هوبر .

(و إنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم ^(٢)) نحو : « واسأل القرية ^(٣) » أي أهلها ، « وأشربوا في قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ^(٤) » أي حُبَّهُ . فإن جاز استبدادهُ به اقتصر فيه على السَّمَاعِ ولم يقس (خلافاً لابن جني) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز : جلست زيداً على تقدير : جلوس زيد .

(وقد يحذف متضايفان وثلاثة .) نحو : « فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقَاوِبِ ^(٥) » أي : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى . « قَبْضَةٌ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ^(٦) » أي : أثر حافر فرس الرسول . « فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ^(٧) » أي مقدار مسافة قربه مثل : قاب . (ثم الأفصح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدم .

والتذكير نحو :

- (١) لذي الرمة . ذيوانه ٣٢٢ .
 (٢) ط فقط : « بنية الحكم » وهو تحريف ، صوابه في ا ، ب . وقد فسّر هذه العبارة « التصريح » بقوله : « فإن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه ، وهو في ذلك على قسمين : سماعي ، وقياسي . فالسماعي : ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى لقول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني

انظر التصريح ٢ : ٥٥ .

- (٣) سورة يوسف ٨٢ .
 (٤) سورة البقرة ٩٣ .
 (٥) سورة الحج ٣٢ .
 (٦) سورة طه ٩٦ .
 (٧) سورة النجم ٩ .

١٢٥٢ - * يَسْقُونُ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (١) *

أي ماء بردى ، وإلا لقال : تصفّق ، وهو نهر بدمشق ، ألفه للتأنيث .

والتأنيث نحو :

١٢٥٣ - * وَالْمُسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَةٌ (٢) *

أي : رائحته . وعود ضميره نحو : « وَتِلْكَ الْقَرْىُ أَهْلَكْنَاهُمْ (٣) » أي : أهلها ، وغير ذلك كمحديث : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » . أي استعمال هذين .

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مِثْلًا خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً [٥٢/٢] للخليل : نعم ، ولذلك نصب على الحال نحو : « تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأَ » أي مثلها ، أو ركب مع « لا » كمحديث « إذا هلك كسرى فلا كِسْرَى بعده ، وإذا هلك قَيْصَرٌ فلا قَيْصَرٌ بعده » وقال سيبويه : لا .

ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل (له .

فالأوّل نحو :

١٢٥٤ - * أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا * (٤)

(١) لحسان بن ثابت ، ديوانه ١٨٣ .

(٢) في الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول ، ولم يظفر له بتممة . وقد ذكر الأشموني ٢ : ٢٧٢ تتمته وهي صدر :

* مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةٍ *

(٣) سورة الكهف ٥٩ .

(٤) لأبي ذؤاد الإبادي .

أي : وكل نار .

والثاني نحو : « تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » ^(١) . (أي ما في الآخرة . وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو :

١٢٥٥ - ولم أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَقِي وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ ^(٢)

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة .

(و) شرط (قومٌ سَبَقَ نَفْسِي أو استفهام كما تقدم في الأمثلة . قال أبو حيان : والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله :

١٢٥٦ - * لَوَانٌ طَبِيبُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ دَاوِيَا الدِّ

لِذِي بِي مِنْ عَفْرَاءَ مَا شَفَيْتَانِي * ^(٣)

وقوله :

١٢٥٧ - * كُلُّ مُشْرِفٍ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرٌ إِلَّا عَزَّ ، وَذِي غُرْبَةٍ ، وَفَقِيرٌ مَهِينٌ ^(٤) *

(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله :

١٢٥٨ - * الْآكِلُ الْمَالِ الْيَتِيمِ بَطِرًا ^(٥) *

= سيبويه ١ : ٣٣ ، الإنصاف ٢ : ٤٧٣ ، المفصل ٣ : ٧٩ ، أوضح المسالك رقم ٣٥١ . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤ : ١٤١ .

(١) سورة الأنفال ٦٧ .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٣) لعروة بن حزام العذري . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٥) يقول صاحب الدرر ٢ : ٦٥ : لم أعثر على قائله ولا تنمته .

أي : مال اليتيم (خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حَكَوْا : « أَطْعَمُونَا لَحْماً سَمِيناً شَاةً » ونحوها ^(١) ، أي « لَحْمٌ شَاةٍ » فقاسوا عليه نحو : يعجبني ضربٌ زيد ، أي ضَرْبُ زَيْدٍ ، والبصريّون حَمَلُوا ذلك على الشذوذ .

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامة) ويقل في غيرها كقَبْلُ وبعد ، ونحوهما . وقال ابن عصفور : لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان ، وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف ^(٢) هو على مضاف ^(٣) لمثله . (أو عطف عليه مضاف لمثله) فالأول : نحو : حديث البخاري « عن أبي برزة : غزوت مع رسول الله ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِيَّ » بفتح الياء بلا تنوين .

والثاني : نحو ، حديث : أنه ﷺ قال : « تحيضن في علم الله ستة أو سبعة أَيَّامٍ » .

(وخصّه الفراء بالمصطحبين) كاليد والرجل نحو : قطع الله يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ... والنّصف والرّبع ، وقبل وبعد بخلاف نحو : دار ، وغلام ، فلا يقال : اشتريت دار وغلّام ^(٤) زيد .

قال ابن مالك : وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحَيِّصٍ « فلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » ^(٥) ، أي : لا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ ، وقوله :

* سُبْحَانَ مَنْ عُلْقِمَةُ الْفَاخِرِ ^(٦) *

— ١٢٥٩ —

(١) ا ، ب : « ادخلوا اطعمونا لَحْماً سَمِيناً شَاهٍ دَعَوْهَا » وفي العبارة ، تحريف ظاهر .

(٢) « عطف » سقطت من ا .

(٣) ط : « المضاف لمثله » .

(٤) ط : « دار غلام زيد » .

(٥) سورة البقرة ٣٨ .

(٦) سبق ذكره رقم ٧٤٣ .

[الفصل بين المتضايين]

[مسألة]: لا يفصل بين المتضايين، أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنه من تمامه، ومُنَزَّل منه منزلة التنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر: « قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ »^(١) وقرئ « مُخْلِيفَ وَعَدَهُ رُسُلِهِ »^(٢) وحديث البخاري: « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي » وقوله: « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاها، سَعَيْي لَهَا فِي رَدَاها »^(٣).

وقوله:

— ١٢٦٠ — * كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ *^(٤)

وقيل: لا يجوز بهما، وعلى المفعول أكثر النحويين. وردَّ في الظَّرف بأنه يتوسع فيه، وفي المفعول بشبوته في السَّبع المتواترة. وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح^(٥) بذلك لعدم الاعتداد، وكونه غير أجنبي من المضاف، ومقدَّر التأخير.

(١) سورة الأنعام ١٣٧.

(٢) سورة إبراهيم ٤٧.

(٣) يوهم هذا القول أن يكون شاهداً شعرياً، وإنما هي حِكْمَةٌ، عبَّرَ عنها التصريح ٢ : ٥٨، والأشْمُونِي ٢ : ٢٧٦ « كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ ».

(٤) قائله مجهول. وصدَّره:

* فَرِشْتِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي *

ورشني من رشت السهم: إذا ألزقت عليه الريش انظر اللسان (عسل) والصحاح للجوهري

(عسل) والأشْمُونِي ٢ : ٢٧٧.

وفي ط: « كَنَاحَتِ يَوْمٍ » بجزء يوم، وهو تحريف.

(٥) ط: « فإنه يصح ».

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان ، فالفصل بهما ضرورة
كقوله :

١٢٦١ - * تَسْقَى امتياعاً ندى المسواك ريقتهَا ^(١) * .

وقوله :

١٢٦٢ - * كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٍّ ^(٢) ... * .

وقوله :

١٢٦٣ - * هما أخوا - في الحرب - مَنْ لا أخاله ^(٣) * .

(وجوزّه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجورور وغيرهما . (و) جوزّه
(يونس بالظرف والمجورور) غير المستقل ^(٤) ، (و) جوزّه (ابن مالك بقسم) .
حكى الكسائي : هذا غلامُ وآله زيد . وقال أبو عبّيدة : إنّ الشاة لتجتر فتَسْمَعُ
صوتَ وآله ربّها .
(وإمّا) كقوله :

(١) لجرير . وتماه :

* كما تضمّن ماء المزنة الرّصفُ * .

ديوان جرير ٣٨٦ . وفي ط : « يد المسواك » وكان : « ندى المسواك » تحريف . صوابه في
التصريح ٢ : ٥٨ والأشموقي ٢ : ٢٧٧ .

(٢) لأبي حبة النميري وتماه :

* يُقاربُ أو يُزِيلُ * .

من شواهد : سيبويه ١ : ٩١ ، والتصريح ٢ : ٥٩ والأشموقي ٢ : ٢٧٨ .

(٣) لعمرة الخنعمية . وعجزه :

* إذا خاف يوماً نبوة فدعاها * .

من شواهد سيبويه ١ : ٩٢ .

(٤) ط : « غير المستقل » ، تحريف .

١٢٦٤ - * هما خُطَّتَا إمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ . وإِذَا دَمٍ وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ* (١)

ذكرها في « الكافية » ، والأول في « الخلاصة » ، ولا ذكر لهما في « التسهيل » .
(ويجوز) الفصل ضرورة لا اختياراً (بنعت) نحو :

١٢٦٥ - * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ* (٢)

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله [٥٣/٢] .

١٢٦٦ - * كَأَنَّ بَرْدَوْنَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ* (٣)

أرأى : كَأَنَّ بَرْدَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ . وقال ابن هشام (٤) : يحتمل أن يكون « أبا » هو المضاف إليه على لغة القَصْر ، وزيد بدل ، أو عطف بيان . ومثله أبو حيان بقول زهير :

١٢٦٧ - * وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ

تَعْجِيلٍ تَهْلِكَةُ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا* (٥)

أي : يا كعب

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله :

(١) سبق ذكره رقم ٨٧ .

(٢) نسبه في التصريح ٢ : ٥٩ إلى معاوية بن أبي سفيان وصدره :

* نَجُوتٌ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِي سَيْفُهُ* .

(٣) رجز لم يدر قائله . انظر الأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٤) ب ، ط : « ابن هشام » وا : « هشام » يسقط « ابن » .

(٥) لبجير بن زهير يحرّض أخاه كعباً على الإسلام . وفي ط : « فاق » مكان : « وفاق » تحريف

وقد نسبه السيوطي إلى زهير ، والصواب إلى ابنه بُجَيْرٍ . انظر الدرر ٢ : ٦٧ ، والعيني هامش الأشموني ٢ : ٢٧٦ .

١٢٦٨ - ما إِنْ وَجَدْنَا لِلنَّهْوَى مِنْ طِبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا وَجَدُ صَبٍّ (١)

وقوله :

١٢٦٩ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَةٌ ، فَنِعْمَ مَا نَجَلًا (٢)

(وفعل ملغى) كقوله :

١٢٧٠ - * بَأْيٍ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلَّتُوا (٣) *

أي : بَأْيٍ الْأَرْضِينَ تَرَاهُمْ حَلَّتُوا .

(ومفعول له) أي من أجله كقوله :

١٢٧١ - * مُعَاوِدٌ جُرْأَةٌ وَقِيتُ الْهُوَادِي أَشْمٌ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَّوسٌ (٤)

أي : مُعَاوِدٌ وَقِيتُ الْهُوَادِي جُرْأَةٌ .

[المضاف للياء]

[مسألة] :

مسألة (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنى ومجموعاً) على حدة ،

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد العيني . هامش الأشموني ٢ : ٢٧٩ .

(٢) للأعشى ديوانه ١٧٢ ، والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٣) قائله مجهول . وتماه :

* أأَادَّ بَرَانٍ أَمَ عَسَفُوا الْكِفَارَا .

والكفار : موضع معروف .

من شواهد الأشموني والعيني ٢ : ٢٧٩ .

(٤) لأبي زيد الطائي في وصف الأسد ، وقد جعل السيوطي في الجمع الصدر عجزاً ، والعجز صدرأ

مع أن القصيدة سينية . وقد تنبه لذلك الأشموني ٢ : ٢٨٠ ، وانظر شعرا أبي زيد الطائي ٩٨ .

وفي ط : « معاود » بالقاف ، تحريف .

وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره ، وهو الألف من الأول ، والآخر ، والواو من الثاني ، والياء من الثلاثة . (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة ، (والواو) بعد قلبها ياء ، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو : زَيْدِيّ ، وزَيْدِيّ^(١) ، وقَاضِيّ ، ومُسْلِمِيّ .

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثني : كزَيْدَايَ ، والمقصور كعَصَايَ ومَحْيَايَ .

(وقلبها) ياءً (في المقصور لغة) لِهْدَيْلٍ وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله :

١٢٧٢ - * سَبَقُوا هَوَيَّ ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ^(٢) *

وقرأ الحسن : « يا بُشْرَايَ^(٣) » .

(و) قلبها (في لَدَايَ ، وإِلَى ، وَعَلَى) الاسْمَيْنِ^(٤) (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة نحو : لَدَايَ ، وَعَلَيَّ الشَّيْءُ ، وإِلَيَّ . وبعض العرب يقول : لَدَايَ ، وَعَلَايَ ، نقله أبو حيان معترضاً به على صاحب « التمهيد » في نفيه ذلك .

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدّم . (وقد تكسر مع المقصور) . قرأ الحسن : « عَصَايَ^(٥) » . (و) قد تكسر المدغمّة في جمع أو غيره كقراءة حمزة : « بِمُضْرَحِيّ^(٦) » وقول الشاعر :

(١) إذا كان مثني منصوباً .

(٢) لأبي ذؤيب وتماه :

* فنخرّموا ولكل جنب مصرع *

ديوان الهذليين ١ : ٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٢ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) أي : الطرفين ، والمراد بهما : « إلى » و « على » فقط لأن : « لدى » متفق على اسميتها بخلاف :

إلى ، وعلى .

(٥) سورة إبراهيم ٢٢ .

(٦) سورة طه ١٨ .

* عليّ لعمرؤ نِعْمَةً بعد نِعْمَةٍ (١) *

— ١٢٧٣

سمع بكسر الياء .

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تَفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلّ منهما ، (وفي الأصل) منهما (خلافاً) : قيل : الفتح أصلٌ ، لأنه حرف واحد ، فقياسه التحريك به ، ثم سَكَن تخفيفاً . وجزم به ابن مالك في « سبك المنظوم » . وقيل : السكون أصلٌ ، لأنه حرف علّة (٢) ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به ، والمتصل بغيره لا تعذر فيه .

(وقلّ حَذَفُها) أي : الياء (مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى : « فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ (٣) » . بحذف الياء وصلّاً ووقفاً ، وخطأً .

(و) قلّ (قلبها ألفاً) كقوله :

١٢٧٤ — * أطوّف ما أطوّف ثم آوى إلى أمّا ويرويني النقيعُ* (٤)

(وخصّه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه .

(و) قلّ حذفها أي : الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاً عليها كقوله :

١٢٧٥ — ولستُ بمدرك ما فات مني بلهتُ ، ولا بليت ولا لوانتي (٥)

(١) للنّابغة الذّبيانيّ . ديوانه ٩ ، وعجزه :

* لوالده ليست بذات عقارب *

(٢) ١ ، ب : « عليه ضمير » تحريف .

(٣) سورة الزمر ١٧ ، ١٨ .

(٤) لنقيع بن جرموز بن عبد شمس ، وهو جاهليّ . انظر النوادر لأبي زيد ١٨ ، ١٩ .

قال أبو حاتم : نقيع . وقال أبو الحسن : « نقيع » الصواب . وفي الدرر ٦٩ : ٢ أنه لم يعثر على قائله .

(٥) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٤٤١ والأشمنوني ٢ : ٢٨٢ ، وقطر الندى ٢٨٦ .

قال أبو عمرو بن العلاء : (و) مع (ضمه ^(١)) كقوله :
 ١٢٧٦ - * ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَّيْتُ وَصَوَّنِي عَلِيٌّ وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَالُ * ^(٢)
 أي : مالي .

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال : المعنى في البيت : إن الذي أهلكته مال لا عِرْض .
 (قال ابن مالك : فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة : مُكْرِمِيٍّ
 مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) ؛ لأنها حينئذ في نيّة الانفصال ،
 فلم تمازج ما اتصلت به ، فتشبهه بـ : قَاضٍ في جواز الحذف ، فلا حظّ لها في غير
 الفتح والسكون . قال أبو حيّان : وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ،
 ثم نقله في « الارتشاف » عن المجالس لثعلب ، والنهاية .

(فإن نُودِيَ) المضاف [٥٤/٢] للياء ، لا بعد ساكن (ففيها) أي : الياء لغات
 أشهرها : (الحذف ، وإبقاء الكسر) دالاً عايتها ^(٣) ، لأن المنادى كثير التغير ،
 لكثرة الاستعمال نحو : « يا عبادِ فاتقون » ^(٤) . (فالإبقاء ساكنة) ، يليه (فمفتوحة)
 نحو : « يا عبادي الذين أسرفوا » ^(٥) (فقلبها ألفاً) يليه نحو : « يا حسرتاً علىّ ما
 فرّطت » ^(٦) (فحذفها) أي الألف (مع فتح المثلوّ) استغناءً به عنها ، كما استغنوا
 بالكسر عن الياء . وهذا الوجه أجازهُ الأَخفش ، والمازني ، والفارسي . (ومنعه الأَكثرون)
 قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماعٍ ^(٧) من العرب في النداء (فمع ضمه) أي المثلوّ
 (حيث لا لبس) يَحْصُلُ بالمنادى المفرد ، قرئ « قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ » ^(٨)

(١) ط : « ومع ضمة » تحريف ، والمراد : مع ضمّ المثلوّ به .

(٢) لابن غلفاء . من شواهد الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٥٤ . وفرائد القلائد ٣١٨ .

(٣) « دالاً عليها » سقطت من ١ .

(٤) سورة الزمر ١٦ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ .

(٦) سورة الزمر ٥٦ .

(٧) « سماع » سقطت من ١ .

(٨) سورة الأنبياء ١١٢ وقال العكبري ٢ : ١٣٨ : قُلْ يَقْرَأُ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ ، وَعَلَى لَفْظِ الْمَاضِي .

« قال ربُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ »^(١) أي إلي يا رَبَّ . وحكى سيبويه : يا قومُ لا تفعلوا
ويا ربُّ اغفر لي ، ووجهُ بأنه لما حذف المعاقب للتَّوْنين بُني على الضَّمِّ كما بُني
ما ليس بمضاف ، إذا حذف تنوينه .

قال أبو حيان : والظاهر أنَّ حُكْمَهُ في الإبتاع حينئذٍ حُكْمُ المَبْنِيِّ على الضَّمِّ
غير المضاف ، لا حكم المضاف للياء .

(وأُنْكَرَهُ) أي الضَّمُّ ابن هشام (اللَّخْمِي) ، وقال : إنَّما أجازَه سيبويه
فيما كثر إرادة الإضافة فيه .

(وقال خطَّاب) الماردي^(٢) : هو رديءٌ قبيحٌ ، لأنه يلتبس المضاف بغيره .
أمَّا بعد ساكن مُدْغَم أو غيره فلا سبيل إلى ...^(٣) نحو يا قاضي وبني .

(فإنْ كان) المضاف إلى الياء في النداء (أَمَّا أوْ عَمَّا مع ابن ، وابنة قلَّ إثباتها ،
وقلَّبُها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلَّا في ضَرُورةٍ كقوله :

— ١٢٧٧ * يا بن أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي^(٤) *

وقوله :

(١) سورة يوسف ٣٣ .

(٢) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي اختصر « الزاهر » لابن الأنباري .

وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً ، مات بعد ٤٥٠ .

(٣) في ب بياض مشار إليه بـ (كذا) وفي اسقطت العبارة من قوله : « بغيره » إلى قوله : « المضاف
إلى الياء » . وليس في ط بياض مشار إليه مع أن الأسلوب يشير إلى هذا النقص .

(٤) لأبي زبيد الطائي يرثي أخاه . ديوانه ٤٨ ، وتماه :

* أنت خلقتني لدهر شليده *

من شواهد ابن الشجري ٢ : ٧٤ ، والأشموقي ٣ : ١٥٧ ، والتصريح ٢ : ١٧٩ .

* يابنةَ عَمَّا لَا تَلُومِي واهنجعي ^(١) *

(وغلِبَ الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم : إنّه مركّب مبنيّ كأحدَ عشر ، وبَعَلْبِكَ ، قال تعالى : « يَا بَنَىَّ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » ^(٢) . قرئ في السّبع بالكسر والفتح .

(قال قوم : ومع ضَمِّها) . أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة ، فلا يحذف منه الياء . كذا أخِي ، يا ابن خالي . (وتزيد أم وأب) على الحذف ، والإبقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ في السّبع . (قيل : ومضمومة) قاله الفراء والنحاس ، وحكى الخليل ^(٣) : يا أُمَّتُ لَا تَفْعَلِي ، وَمَنْعَهُ الرَّجَّاجُ . (والأصحّ أنها) توصل ^(٤) أي التاء (عَوُض) من الياء أو الألف ^(٥) . (ومن ثمّ) أي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (لا يجتمعان اختياريّاً) إذ لا يجمع بين العِوُض والمُعَوُض .

وقولهم : يا أَبْنَا بِالْأَلْفِ ، وهي التي تُوَصَّلُ بآخر ^(٦) المنادى لِلسُّعْدِ أو استغاثة ، لا المبدلة من الياء كالتّي في « حَسْرَتَا » . وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما

(١) من أرجوزة لأبي النجم العجليّ . وعجزه :

* وانمي كما ينمي خضاب الأشجع *

انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٠ وشواهد الشافية لابن الحاجب ٢٠٩=٤ .

(٢) سورة طه ٩٤ .

(٣) ١ ، ب : « وحكى النحاس » .

(٤) « توصل » سقطت من ١ ، ب .

(٥) ١ : « عوض من الياء والألف » بالواو دون « أو » .

(٦) ط : « وهي التي توصل ياء بآخر المنادى » تحريف . ومن قوله : « لبعْد » إلى قوله : « المضاف للياء » سقط من ب .

(أو نَدَب) المنادى المضاف للياء، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتتها ساكنة (تُمْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع أَلِفَيْنِ نحو : واعْبُدِيَا ، واعْبُدَا . (وعلى) لغة (الفتح تُمْتَحُ) فقط ، وتزاد الألف ، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلو أو فتحه ، أو ضمّه ، والقلب أَلْفاً (تُقْلَبُ) أَلْفاً (وتحذف لألف الندبة) لاجتماع أَلَفَيْنِ (وقد يستغني بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور ، فيقال : « يا غلام ، واحيياه » (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد ، فتقول : يا غلامي ، واحيياه .

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنمى و) يقال في (فم : في) بردّ الواو التي هي الأصل ، وقلبها ياء ، وإدغامها في الياء . و (قَلَّ : فمي) . وقيل : لا يجوز إلاّ في الضرورة ؛ لأن الإضافة ترد إلى الأصل . واستدل ابن مالك ، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحّاحين : « نخلوف فم الصائم » . (و) يقال فيه في لغة التضعيف : « فَمِيَّ » ، والقصر فمائي . (و) يقال (في أب وإخوته : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهي) بلا ردّ ؛ لأنه المستعمل ، كالإضافة ^(١) إلى غير الياء نحو : إن هذا أخي . (وجوز الكوفيّة والمبرد ، وابن مالك) أن يقال : (أبيّ) بردّ اللّام كقوله :

١٢٧٩ - كأنّ أبيّ كَرَمياً وسوداً يُلْقِي على ذي اللبّد الجديدا ^(٢)

(زاد) ابن مالك : (وأخيّ) . قال : ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على « أبيّ » كما فعل المبرّد .

(و) يقال (على المختار) في ذي : ذيّ ؛ لأن الأصل في الرفع : ذوي ، قلبت

(١) ط : « فالإضافة » بالفاء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٧٠ .

الواو ياء ^(١) ، وأدغمت فيها كالجحر ، والنصب . ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى [٥٥/٢] الضمير .

[خاتمة في الجحر بالمجاورة]

خاتمة : في سبب للجحر ضعيف .

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجحر بالمجاورة للمجور في نعت)
كقولهم : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ ، (وتوكيد) كقولهم :
* يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُنَّ ^(٢) * — ١٢٨٠

يجر « كلَّهنَّ » على المجاورة ، لأنه توكيد لذوي المنصوب ، لا للزوجات والا
لقال : كُلَّهنَّ .

(زاد قوم : وعطف نسق) كقوله تعالى : « وَاْمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ » ^(٣)
فإنه معطوف على : « وأيديكم » لأنه موصول . قال أبو حيان : وذلك ضعيف جداً ،
ولم يحفظ من كلامهم . قال : والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعا بلا واسطة
فهما ^(٤) أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف . وأجيب عن الآية بأن العطف
فيها على المجور الممسوح إشارة إلى مَسَحَ الخف .

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور : (و) عطف (بيان) . وقال : لا يمتنع في
القياس جرّه على الجوار ، لأنه كالنعت ، والتوكيد في مجاورة المتبوع . أما البديل فقال

(١) « يا » سقطت من ب .

(٢) قائله مجبول ، وعجزه :

* أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب .

من شواهد شرح شذور الذهب : ٣٣١ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) ط : « منهما » تحريف .

أبو حيان: لا يُحْفَظُ من كلامهم ولا خَرَجَ عليه أحدٌ شيئاً ، قال : وسببه أنه معمول
لعامل آخر غير العامل الأول ^(١) ، على الأصحّ ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف
جرّاً بإجماع ، فبعدت مراعاة المجاورة ، ونزل منزلة جملة أخرى .

وكذا قال ابن هشام :

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السّيرافي وابن جنيّ) وقال الأوّل ^(٢) :
الأصل : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبِ الجُحْرُ مِنْهُ ^(٣) ، كررت برجل حسن الوجه
منه ، ثم حذف الضمير للعلم به ، ثم أضْمِرَ الجُحْرُ فصار : « خَرِبٌ » .

وقال الثاني ^(٤) : أصلُهُ : خَرِبِ جُحْرُهُ ، نحو : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ثم نقل
الضمير فصار خَرِبِ الجُحْرُ ، ثم حذف .

ورُدَّ بأن إبراز الضمير حينئذ واجبٌ للإلباس ، وبأن معمول هذه الصّفة ^(٥)
لضعفها لا يتصرّف ^(٦) فيه بالحذف .

(وقصره الفراء على السّماع) ، ومنع القياس على ما جاء منه ، فلا يجوز : هذه
جُحْرُهُ ضَبَّ خَرِبَةٍ بالجرّ .

(١) ط فقط : « لا للعامل الأول » .

(٢) أي السّيرافي .

(٣) في العبارة نقص . وقد جاءت العبارة في المغني ٢ : ١٩٢ على النحو التالي : « قال السّيرافي :
الأصل : « خَرِبِ الجُحْرُ مِنْهُ » بتنوين « خَرِب » ورفع الجُحْر ، ثم حذف الضمير للعلم به ،
وحول الإسناد إلى ضمير « الضّب » وخفض « الجُحْر » كما تقول : « مررت برجل حسن
الوجه بالإضافة ، والأصل : حسن الوجه منه » . وفي ب : « حَزَبِ الجُحْرُ وَمِنْهُ » بواو العطف
تحريف . أ .

(٤) أي : ابن جنيّ .

(٥) ١ : « الصيغة » بالغين المعجمة تحريف .

(٦) ١ : « يتصرف » بإسقاط « لا » تحريف .

(وخصّه قومٌ بالنكرة) كالمثال ، وردَّ بما حكاه أبو مروان ^(١) : « كان والله من رجال العرب ، المعروف له ذلك » .

(و) خصّه (الخليل بغير المُثنى) أي : بالمفرد والجمع فقط . قيل : (و) بغير الجمع (أيضاً بالمفرد فقط ، فلا يجوز عليهما : هذان جُحْرُ ضَبٍّ خَرَبَيْنِ ، ولا على الثاني : هذه جُحرة ضَبٍّ خربةٍ .

والجواز في المُثنى معزوّ إلى سيبويه . قال أبو حيّان : وقياسه الجواز في الجمع . والمانع قال : لم يرد إلاّ في الإفراد ، وهو قريبٌ من رأي الفراء .

(١) ١ : « أبو مروان » بالميم ، ب : « أبو تروان » بالتاء ، وط : « أبو شروان » بالشين . ولم أهتمد إلى معرفة صاحب الكنية . ولعله ابن مروان بن سعيد المهلبيّ النحوي أحد أصحاب الخليل ، وقد ذكره سيبويه ١ : ٥٠ ونسب إليه البيت المشهور :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزّاد حتى نعله ألقاها

وانظر البغية ٢ : ٢٨٤ فقد ذكر فيها باسم : « مروان بن سعيد ... المهلبيّ النحوي » . ونسب إليه البيت الذي ذكره سيبويه .

الجوازم

أي هذا مبحثها ^(١) .

[لام الطلب]

أي أحدها : (لام الطلب) أمراً كان نحو : « فليُسْفِقْ » ^(٢) ، أو دعاء نحو : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » ^(٣) ، وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلباً للخفة . (وقيل) : إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو : لِيَتَذَنُّ ^(٤) أو ضم نحو : لِيَتَكْرِمَ . (وقيل) : إنما تفتح عليها ^(٥) (إن استؤنفت) أي لم تقع بعد الواو ، أو الفاء ، أو ثُمَّ حكاها ^(٦) القراء .

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبني ، ومشاكلة عملها (تليو واو ، وفاء ، وثُمَّ) نحو : « فليَسْتَجِيبُوا لي وَلْيُؤْمِنُوا بي » ^(٧) « ثم لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا » ^(٨) « وَلْيَتَمَتَّعُوا » ^(٩) « وقُرىء بالتحرريك في الثلاثة الأخيرة فقط .

(١) ط فقط : « بجنها » وكتب بعدها (١) بالرقم العددي وفسره بقوله : « أي أحدها » .

(٢) سورة الطلاق ٧ . وفي الأصل بدون فاء .

(٣) سورة الزخرف ٧٧ .

(٤) ومنه قول الشاعر :

قلت لبواب لديه دارها تبتذن فإني حمؤها وجارها

قال أبو جعفر : أراد « لِيَتَذَنُّ » . وجائز في الشعر حذف اللام وكسر التاء على لغة من يقول :

أنت تعلم وقرىء : « فبذلك فلتفرحوا » [يونس ٥٨] انظر اللسان (أذن) .

(٥) أي على هذه اللغة .

(٦) ب ، ط : « حكاها » بالثنية .

(٧) سورة البقرة ١٨٦ .

(٨) سورة العنكبوت ٦٦ .

(٩) سورة الحج ٢٩ .

(وقيل : يقل مع ثَمَّ) ؛ لأن التسكين إنما كثر في الأولين لشدة اتصاليهما بما بعدهما ؛ لكونهما على حرف ، فصارا معه ككلمة واحدة فخفف بحذف الكسرة ، ومن ثَمَّ حملت عليهما ، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُمَا .

(وقيل) : هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار . قاله خطّاب ، وأنكر قراءة حمزة . وهو مردود . قال أبو حيان : ما قرئ به في السبعة لا يُردّ ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة ^(١) .

(وتلزم) اللام (في أمر فِعْلٍ غَيْرِ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ) ، أي في الغائب ، والمتكلم ^(٢) ، والمفعول ^(٣) نحو : لِيَقِمَ زَيْدٌ ، « وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ » ^(٤) ، « قوموا فَتَلَأَصِلْ لَكُمْ » . « لَتُعْنَنَ بِحَاجَتِي » .

(وتَقِلُّ في) أمر (متكلم) لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال . (و) تقلّ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو : « فَبَيِّدْ لَكَ فَلْتَفْرَحُوا » ^(٥) وحديث « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » . والأكثر أمره بصيغة أفعّل . قال الرضي : فإن كان المأمور جماعة ، بعضهم غائب ، فالقياس تغليب الحاضر ، فَيُؤْتَى بالصيغة . ويقلّ الإتيان باللام .

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) :

أحدها : يجوز مطلقاً حتى ^(٦) في الاختيار بعد قول أمرٍ ، وهو رأي الكسائي

(١) « ولا بقلّة » سقطت من أ ، ب .

(٢) « والمتكلم » سقطت من أ ، ب .

(٣) المراد به الفعل المبني للمجهول .

(٤) سورة العنكبوت ١٢ .

(٥) سورة يونس ٥٨ . وقراءة الجمهور على الياء ، وهو أمر للغائب ، وهو رجوع من الخطاب إلى

الغيبة . ويقرأ بالتاء على الخطاب كالذي قبله . انظر العكبري ٢ : ٣٠ .

(٦) « حتى » سقطت من ط .

قال : كقوله تعالى : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ^(١) » أي : لِيُقِيمُوا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ، ولا في الشعر ، وهو رأي المبرّد .

(ثالثها : وهو الصحيح : يجوز في الشعر فقط) كقوله :

— ١٢٨١ — * مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ ^(٢) * [٥٦/٢]

ولا يجوز في الاختيار سواءً تقدّم أمرٌ بالقول ، أو قولٌ غير أمر أم لم يتقدّمه .
والجزم في الآية ؛ لأنه جواب الأمر ، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي .

(ورابعها) : يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو : قلت
لزيد يضربُ عمرًا ، أي : لِيَضْرِبُ . ولا يجوز في غيره إلا ضرورة . واختاره
ابن مالك ، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر . واستدلّ فيه بقوله :

— ١٢٨٢ — * قلت لبوابٍ لديه دارها تَيْدَنُ فإني حَمَّؤُها وجارُها * ^(٣)

قال : وليس بضرورة لتمكّنه من أن يقول : إيدَن ، أو تيدَن إني .

ولا تُفصّلُ اللّام عمّا عملت فيه لا بمعموله ، ولا بغيره . قال أبو حيّان :

(١) سورة ابراهيم ٣١ .

(٢) عجزه :

* إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا *

قيل : إنه لحسان ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في الشذور ٢١١ إلى أبي طالب عم النبيّ
عليه السّلام . وانظر سيبويه ١ : ٤٠٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ .

(٣) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٧١ لمنصور بن مرثد الأسدي . انظر اللسان (أذن) والأشموني ٤ : ٤ ،
وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٠ ، وعقد الفريد ٣ : ٤٦٠ ، والعيني ٤ : ٤٤٤ .
وفي ١ ، ب : « حياها » مكان « حمؤها » تحريف وفي ط : « حمها » بدون همزة .

وهي أشدّ اتصالاً من حروف الجر ، لأنه قد روي فيه الفصل ، ولم يجوز ذلك منها ، لأنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ .

[لا الطليبة]

أي الثاني ^(١) : (لا الطليبة) أي المطلوب بها التّرك سواء النّهي نحو : « ولا تنسوا الفضلَ بيننكم » ^(٢) ، والدعاء نحو : « لا تؤاخذنا » ^(٣) . (وليس أصلها « لا » النافية) والجزم بلام الأمر مقدّرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين ، (ولا) أصلها : (لام الأمر) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلافاً لزاعم ذلك) وهو السّهيليّ في الأولى ، وبعضهم في الثانية . قال أبو حيّان ، لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها .

(وجزمُ فِعْلُ المتكلّم بها قليلٌ جدّاً) كقوله : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر مما أمرتُ به » الحديث رواه ^(٤) كذا ...

والأكثرُ ^(٥) أن يكون المنهيُّ بها فعل الغائب والمخاطب . قال الرّضيّ : على السّواء ، ولا تختصّ بالغائب كاللّام . وفي الارتشاف : الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب ، كالمتكلّم ، ومن أمثلته : « فلا يُسرِف في القتل » ^(٦) .

(١) تفسير للرقم العددي . وذلك في ط فقط .

(٢) سورة البقرة ٢٣٧ . (٣) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٤) في النسخ الثلاث : « الحديث ، رواه — كذا » وكلمة : « كذا » تعني عدم ذكر الراوي للحديث للجهل به ، والحديث رواه الترمذي في باب العلم ١٠ ، وابن ماجه في المقدمة ص ٢ .

وأنظر اللسان : « لفي » .

(٥) ١ « والأكثر » تحريف .

(٦) سورة الاسراء ٣٣ .

« لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ^(١) » .

(وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو ^(٢) : لَا الْيَوْمَ يَضْرِبُ زَيْدٌ
(قليل أو ضرورة خلف) حكاها في الارتشاف ، ومنه قوله :

١٢٨٣ - * وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعْ لظَالِمٍ عَزِيزٍ ، وَلَا ذَا حَقٍّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ * ^(٣)

أي : وَلَا تَظْلِمُ ذَا حَقٍّ قَوْمِكَ . قال في شرح الكافية : وهذا رديءٌ ، لأنه شبيهٌ
بالفصل بين حرف الجر والمجرور

(وجوز ابن عصفور والأبدي حذفه) أي مَجْزُومَتَهَا وإبقاءها (للدليل) نحو :
اضرب زيداً إنْ أَسَاءَ وَإِلَّا فَلَا . وتوقف أبو حيَّان ، فقال : يحتاج إلى سماع عن
العرب .

[لَمْ]

(٣) أي (الثالث ^(٤)) : (لَمْ) وهي حرف نفى (وتختص بمصاحبة أدوات
الشَّرْطِ) نحو : إِنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ بخلاف « لَمَّا » . فلا تصاحبها . قال الرضي :
كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه . وقال غيره : لأن مشبتها ، وهو
« قد فعَل » لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ .

(١) سورة آل عمران ٢٨ .

(٢) من قوله : « نحو » إلى قوله : « ومنه قوله » سقط من أ ، ب .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأسموني ٤ : ٤ .

(٤) في ط فقط كتب الرقم العددي (٣) وفسره بقوله : أي الثالث .

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانتفاء ، فتكون للمتصل به نحو :
 « وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحًا ^(١) » ، ولغيره نحو : « لَمْ يَكُنْ شَيْئًا
 مَذْكُورًا ^(٢) » ؛ ولهذا جاز ^(٣) لم يكن ثم كان .

(ودخول الهمزة عليها بخلاف اللام ، ولا .

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على
 الإقرار ، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ^(٤) » ،
 ولهذا عطف عليه الموجب . « وَضَعْنَا » ، « وَرَفَعْنَا » .

وقد يجيء لغيره كالإبطاء نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ ^(٥) » .
 والتوبيخ نحو : « أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم ^(٦) » . وقد تدخل على « لَمَّا » ، لكن
 دخولها على « لم » أكثر .

(وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها ، وحذفه) أي : مجزومه كلاهما
 (ضرورة) كقوله :

١٢٨٤ - « فَأَضَحَّتْ مَخَانِيهَا قِفَارًا رَسُولُهَا

كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلُ ^(٧)

(٢) سورة الإنسان ١ .

(١) سورة مريم ٤ .

(٣) « جاز » سقطت من ب ، ط .

(٥) سورة الحديد ١٦ .

(٤) سورة الانشراح ١ .

(٦) سورة فاطر ٣٧ .

(٧) لذي الرمة ، ديوانه ٥٩١ . والأشموني ٤ : ٥ والمغني ١ : ٢١٨ ، والخصائص ٢ : ٤١٠

والعيني ٤ : ٤٤٥ وفي ب « من الوحش مؤهل » بالميم مكان « التاء » وفي ط فقط : « سرب
 مكان « أهل » .

وقوله :

١٢٨٥ - احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَاذِ إِنَّ صَلَّيْتَ وَإِنْ لَمْ^(١)

ولا يجوزان في الاختيار .

(وقد تهمل) فلا تجزم حملاً على « ما » وقيل : « لا » ، كقوله :

١٢٨٦ - * لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نِعْمٍ وَأَسْرَتُهُمْ

يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْحَارِ *^(٢)

وهل هو ضرورة ، أو لغة ؟ خلاف .

(والنصب بها لغة) حكاهما اللحياني^(٣) ، وقرئ « ألم نشرح »^(٤) .

[لَمَّا]

(٤) أي الرابع (٥) : (لَمَّا) قال (الأكثر) : هي (مركبة مِنْ لَمْ) الجازمة

(وما) الزائدة كما في « أمّا » ، وقال بعضهم : هي بسيطة .

(ويجب اتّصال نفيها بالحال) ويعبر عن ذلك بالاستغراق ، فقولك : لَمَّا يقيم

دليل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار ، ولهذا لا يجوز ، ثُمَّ قام ، بل وقد يقوم .

(١) لإبراهيم بن هرمة . وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١٩١ والخزانة ٣ : ٣٢٨ ، والعيني ٤ : ٤٤٣

والتصريح ٢ : ٢٤٧ والأشموقي ٤ : ٦ ، والمغني ١ : ٢١٩ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ٢١٧ والمحاسب ٢ : ٤٢ ، وابن يعيش ٧ : ٨ ، والخزانة

٣ : ٦٢٦ ، والعيني ٤ : ٤٤٦ ويروى : « من ذهل » مكان : « من نَعَمْ » وكلتاها قبيلتان .

(٣) ط : « اللحيان » صوابه : « اللحياني » وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) سورة الانشراح ١ .

(٥) تفسير للرقم العددي (٤) كما في ط .

(وقيل : يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به . (وقيل) : إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد [٥٧/٢] ، وهذا القول أخص من الأوّل ، وجزم به ابن هشام ، فلا يقال : لمّا يكن زيد في العام الماضي .

(وقال الأندلسيّ) شارح المفصل : هي (كَلَمٌ) تحتل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيّها (متوقعاً) ثبوته نحو : « لمّا يذوقوا عذاب ^(١) » أي لم يذوقوه إلى الآن ، وذوقه لهم متوقع بخلاف « لَمْ » ، فلا يكون منفيّها متوقعاً ، ولهذا يقال : لَمْ يَقْضُ ما لا يكون دون « لمّا ^(٢) » . وهذا معنى قولهم : « لم » لنفي فعل ، ولمّا لنفي : قد فعل .

(ويحذف) مجزومها للدليل كقوله :

١٢٨٧ - * فجئت قبورهم بدءاً ولمّا فناديت القبور فلم يُجيبنّه * ^(٣)

وتقول : شارفت المدينة ولمّا ، أي : ولمّا أدخلها . قال أبو حيّان : وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة : « وإن كلاًّ لمّا ^(٤) » أي لمّا ينقص من عمله بدليل : « لَيُوقِينَتْهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ^(٥) » قال : وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب ، ومحمد ابن مسعود الغزني ^(٦) في « البديع » ، لكنه قدره : « لمّا يُوقِنُوا » بدلالة : « وإنّهم

(١) سورة ص ٨ .

(٢) عبارة ابن هشام في المغني ٢ : ٢١٩ « ولهذا أجازوا لم يقض ما لا يكون ، ومنعوه من لمّا »

(٣) منسوب لذي الرمة ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد المغني ٢ : ٢١٩ .

(٤) سورة هود ١١١ وانظر القراءات في هذه الآية وتخريجها في العكبري ٢ : ٤٦ .

(٥) نفس السورة والآية .

(٦) محمد بن مسعود الغزني ، ويعرف بابن الذكي . له كتاب « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل

عنه . وفي النسخ الثلاث : « القرني » بالقاف والراء . وصوابه « الغزني » بالغين المعجمة والزاي .

انظر البغية ١ : ٢٤٥ .

لَفِي شَكٍّ^(١) .

قال : وإنما جاز في « لَمَّا » دون « لَمْ » ، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكَّب مِّنْ « لَمْ » ، و « مَا » ، وكان « مَا » عوض من المحذوف . انتهى .
وقال غيره : لأن مُشَبَّهَتَهَا ، وهو « قد فعل » يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله :

* وَكَأَنُ قَدِ^(٢) *

— ١٢٨٨ —

(وفصله) منها ضرورة .

(وأجازه الفراء بشرط) إن^(٣) (فيهما) أي في لَمْ ، ولمّا نحو : لَمْ أو لمّا إنْ تَزْرِنِي أَزْرُكَ . ومنعه هشام .

(١) سورة هود ١١٠ .

(٢) جزء من بيت للناطقة ، وهو بتمامه :

أَزِفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنُ قَدِ

(٣) « إنْ » سقطت من ب ، ط . والأسلوب يحددها .

[أدوات الشرط]

(ومنها) : أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي : (إن) أم الباب (وما ، ومن ، ومهما) بمعنى « ما » وقيل : أعمُّ منها . (وهي بسيطة . وزنها فعلى ، وألفها تأنيث) ، ولذا لم تُنَوَّن باقية على التنكير ، أو يُسمَّى ^(١) بها (أو إلحاق ^(٢)) . وزال تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية ، وما الزائدة ، كما قيل في ^(٣) : « متى ما » ، و« أمّا » ^(٤) ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار ؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل ، واختاره الرضي قياساً على إختوتها . (أو) مركبة من (مة) بمعنى كف ^(٥) . (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزجاج . وردَّ بأنه لا معنى للكف هنا إلا على بُعد ، وهو أن يقال في مهما تفعل فعل : أنه ردُّ لكلام مقدّر ، كأنه قيل : لا تقدر على ما أفعل .

(أو) هي (مة) المذكورة (أضيفت لِمَا) الشرطية وهو رأي سيويه (أقوال) . قال أبو حيّان : المختار أولها وهو البساطة ؛ لأنه لم يَقُمْ على التركيب دليل . وقول أصلها : « ماما » دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع .

[متى ، أيّان]

(ومتى وأيّان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو : متى تقم أقم ، وأيّان تقم أقم . (وكسر) همزة (أيّان لغة) لسليم .

(١) ط : « أو مسمى بها » بالميم .

(٢) مكانها بياض في أ .

(٣) « في » سقطت من ب ، ط .

(٤) لأنها على مذهب ثعلب مركبة من إن الشرطية و« ما » الزائدة حذف فعل الشرط بعدها ففتحت

همزتها انظر : الجني الداني ٥٢٣ ، وانظر أيضاً ض ٣٥٤ من الجزء نفسه .

(٥) يرى ابن هشام أن « مة » بمعنى : انكف لا بمعنى : اكف كما يقول كثير منهم ، لأن :

« اكف » يتعدى ، و« مة » لا يتعدى . شرح شذور الذهب ١١٦ .

(وأنكر قوم جزمها لِقَلَّتْهُ) وكثرة وُرُودِهِ استفهاماً نحو : « أَيَّانَ مُرْسَاهَا » ^(١) ،
« أَيَّانَ يُبْعَثُونَ » ^(٢) . قال أبو حيان : ومن لم يَحْفَظَ الْجَزْمَ بها سيئويه ، لكن
حفظه أصحابه .

(وتختصّ) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدّم ، فلا يُسْتَفْهَمُ بها
عن الماضي ، كذا قال ابن مالك ، وأبو حيان ، ولم يحكيها فيها ^(٣) خلافاً . وأطلق
السَّكَّاكِيَّ والقزويني في « الإيضاح » ^(٤) « كونها للزمان ومثلاً بأيّان جئت ، وهو
يُشْعِرُ بأنها تستعمل في الماضي ، والصواب خلافه ، وقد قيّده في تلخيصه . نعم
نقل عن عليّ بن عيسى الرِّبَعي أنها تختص بمواقع التّفخيم نحو : « أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » ^(٥) .
« أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ » ^(٦) . والمشهور أنها لا تختصّ به (بخلاف متى) إذا استفهم بها ،
فإنها يليها الماضي والمستقبل .

[حيثما ، أين ، وأنتى]

(وحيثما ، أين ، أنتى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً ، وقد تخرج « أين »
عن الشرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف « حيثما » .

وتقع « أنتى » استفهاماً بمعنى « متى » نحو : « فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنْتَى شَيْتُمْ » ^(٧) ،
وبمعنى : مِنْ أَيْنَ نحو : « أَنْتَى لَكَ هَذَا » ^(٨) ، وبمعنى كيف نحو : « أَنْتَى يُحْيِي

(٢) سورة النحل ٢١ .

(١) سورة النازعات ٤٢ .

(٣) ١ : « ولم يحكيها فيه » .

(٤) الإيضاح هو تلخيص « المفتاح » في المعاني والبيان للإمام محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد
ابن محمد ، أبو المعالي ، قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعي مات ٧٣٩ . وفي ١ ، ب :
« الإيضاح » بالفاء ، تحريف .

(٥) سورة القيامة ٦ .

(٥) سورة الذّاريات ١٢ .

(٨) سورة آل عمران ٣٧ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٣ .

هذه اللهُ بعد مَوْتِهَا ^(١) . واختار أبو حيان في الآية الأولى ^(٢) أنها شرطية أقيمت فيها الأحوالُ مقام الظروف المكانية ، والجواب محذوف .

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فظرف مكان نحو : أيّ جهة تجلس أجلس ^(٣) ، أو زمان ، أو مفعول ، أو مصدر فكذلك ، وهي لعموم الأوصاف .

[إذ ما]

(وإذ ما ^(٤) . وأنكر قوم الجزم بها) وخصّوه بالضرورة كإذا .

[ما ، ومهما]

(ولا ترد « ما » و) لا (« مهما » للزمان) . وقيل : تردان له ، وجزم به ^(٥) الرضي قال : نحو : ما تجلس من الزمان أجلس فيه ، ومهما تجلس من الزمان أجلس فيه ، وحمل عليه بعضهم قوله :

— ١٢٨٩ — * مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ ^(٦) *

(١) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٢) من قوله : « في الآية الأولى » إلى قوله : « وأي وهي » سقط من أ .

(٣) في ط : « جلس » تحريف .

(٤) في ط : « وإذا ما » تحريف .

(٥) في ط : « وجزم بها » تحريف .

(٦) لساعدة بن جؤبة . وصدره :

* قد أوبيت كل ماءٍ فهي ضاوية *

وأوبيت بوزن : أكرمت مبني للمجهول -- منعت . وضاوية : « هزيلة » انظر ديوان المهذلين

١ : ١٩٨ والمغني وحاشية الأمير ٢ : ٢٠ .

أي : أيَّ وقت تُصِيبُ بارقاً من أفق فقلب ^(١) ، واستدل له ابن مالك بقوله :

١٢٩٠ - * وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ

وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا ^(٢) * [٥٨/٢]

وَرَدَّ بجواز كونها للمصدر ، أي إعطاءً كثيراً أو قليلاً .

(ولا) ترد (مهما حرفاً) بل تلزم الاسميّة . وقال خطاب والسّهيلي : ترد حرفاً

بمعنى « إن » كقوله :

١٢٩١ - * وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ * ^(٣)

إِذَا لَا مَحَلَّ لَهَا : وأجيب بأنها خبر « تكن » ، و« خليقة » اسمها أو مبتدأ ، واسم

تكن ضميرها ، « ومن خليقة » تفسيره ، والظرف خبر .

(ولا) تَرِدُ (مهما استفهاماً) . وقيل : تَرِدُ لَهُ ، قاله ابن مالك كقوله :

١٢٩٢ - * مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهُ ^(٤) *

فمهما مبتدأ خبره « لي » . وأجيب باحتمال أن « مه » اسم فعل واستؤنف الاستفهام

بما وحدها .

(١) ا ، ب : « هلت » مكان : « فقلب » تحريف ، صوابه في المغني ٢ : ٢٠ .

(٢) لحاتم الطائي .

من شواهد الأشموني ٤ : ١٢ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٣٢ .

(٤) لعمر بن ملقط الطائي . وعجزه :

• أودى بنعلي وميربالية •

انظر الخزاعة ٣ : ٦٣١ .

(ولا تُجَرِّ) مهما بحرف ولا إضافة ، فلا يقال : على مهما تكن أكن . ولا جِهَةً مهما تقصد أقصد ، وقال ابن عصفور : يجوز ذلك كسائر الأدوات .

[إن ، إذ]

(ولا) ترد (إن بمعنى إذ) . وقال الكوفيون : تَرِدُ بمعناها نحو : « واتَّقُوا الله إن كنتم مؤمنين ^(١) » « لَتَدْخُلُنَّ المسجد الحرام إن شاء الله ^(٢) » إذ لا يصح هنا معنى « إن » وهو الشك . وأجيب : بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهيج كقولك لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل كذا ، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو إن أصله الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك .

(و) لا تَرِدُ بمعنى : (إذا) . وقال قوم : تَرِدُ بمعناها ، وتأولوا عليه الآيتين السابقتين ، لأن إذا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إن ، والشيطان إذا تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر .

(ولا تُهْمَلُ) « إن » فيرفع ما بعدها ، وقيل : نَعَمْ حملاً على « لو » ، قاله ابن مالك كحديث « فإنك إن لا تراه فإنه يراك » .

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى) . وقيل : نعم حملاً على إذا كحديث البخاري : « وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس » . قاله ابن مالك . قال أبو حيان : وهذا شيء غريب ، ثم تكلم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية ^(٣) .

(١) سورة المائدة ٥٧ .

(٢) سورة الفتح ٢٧ .

(٣) انظر في هذا الموضع رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث الشريف في الجزء الأول ص ٢٣ من كتاب خزنة الأدب للبغدادي .

[المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازَى بكيف) ، وقال سيبويه وكثير : يُجَازَى بها معنى لا عملاً ،
ويجب كون فعلينها مُتَّفِقِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى نحو : كيف تَصْنَعُ أصنع . ولا يجوز :
كيف تجلس أذهب بالاتفاق .

(ولا يُجْزَمُ بها) . وقال الكوفيون وقطرب : نعم مطلقاً ، وقوم : إن اقترنت
بما نحو : كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ .

(ولا) يُجْزَمُ (بحيث وإذا) مجردين مِنْ « ما » ، وأجازه ^(١) الفراء قياساً على
« أَيْنَ » وأخواتها ، وردُّ بآته لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها بخلافها .

(ولا) يحزم (المسبب عن صلة الذي و) عن (النكرة الموصوفة) . وأجازه
الكوفيون تشبيهاً بجواب الشرط ، فيقال : الذي يأتيني أحسن إليه . وكل رجل
يأتيني أكرمه ، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة
عشر ، وقد بُيِّنَتْ .

[مسألة]

(أدوات الشرط) كلَّها (أسماء إلا إن) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمنة
معناها ، فلذا بُنِيَتْ إلا آياً ، فإنها معربة .

(وفي إذا ما خُلف) فذهب سيبويه : إلى أنها حرف كلن . وذهب المبرّد وابن
السّراج والفارسي : إلى أنها اسم ظرف زمان . وأصلها : إذ التي هي ظرف لما مضى ،
فزيد عليها « ما » وجوباً في الشرط ، فجزم بها . واستدلّ سيبويه بأنها لما ركبت مع
« ما » صارت معها كالشيء الواحد ، فبطل دلالتها على معناها الأوّل بالتركيب ،

(١) ١ : « واختاره » مكان : « وأجازه » .

وصارت حَرَفًا ، ونظير ذلك أنهم حين ركبوا « حَبَّ » مع « ذَا » ، فقالوا : حَبَّذا زَيْدٌ بطل معنى : « حَبَّ » من الفعلية ، وصارت مع « ذَا » جزء كلمة ، وصارت حَبَّذا كلها اسماً بالتركيب ، وخرجت عن أصل وضعها بالكلية .

(وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى : شرطٌ ، والثانية جزاءٌ وجوابٌ) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر ، قال أبو حيّان : والتسمية بالجزاء والجواب مجازٌ ، ووجهه أنه شابهَ الجزاءَ من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعلٍ آخر ، فأشبهه الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء ، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول ، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل .

(فإن كانا) أي الشرط والجزاء (فِعْلَيْنِ ، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ ^(١) ، لظهور تأثير العمل فيهما . (ثُمَّ) أن يكونا (ماضيين) للمشكلة في عدم التأثير نحو : « إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ » ^(٢) . (ثُمَّ) أن يكون (الأول ماضياً) والثاني : مضارعاً ، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى ، وهو من عَدَمِ التأثير إلى التأثير نحو ^(٣) : إِنْ قَامَ أَقْمُ . (ثُمَّ) أن يكون الأول (مضارعاً) والثاني ماضياً . وهذا القيسم أجازه الفراء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك . (وخصّه سيبويه ، والجمهور بالضرورة) كقوله : [٥٩/٢] .

١٢٩٣ - * إِنْ تَصَرُّمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصَلُّوا

مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا * ^(٤)

(١) « كما مرّ » سقطت من أ ، ب .

(٢) سورة الإسراء ٧ .

(٣) « نحو إِنْ قَامَ أَقْمُ » سقطت من أ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ١٧ . والعيني ٤ : ٤٢٨ .

(ويجب استقبلهما) ، لأنّ أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى المستقبل ، وتخلص المضارع له .

[لَوْ]

(ولو كإن^(١)) إذا وقعت (شرطاً) فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصحّ كغيرها نحو : « وإنّ كننتم جنباً فاطهروا^(٢) » .

قال أبو حيّان : ونقل عن المبرّد : أنه زعم أنّ ك « إنّ » تبقى على مدلولها من الماضي^(٣) ، ولا تغيّر أدوات الشرط دلالتها عليه نحو : « إنّ كنت قلّتة فقد عابته^(٤) » . « إنّ كان قميصه قدّ^(٥) » .

(وذا الفاء مع قدّ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه (جواباً في الأصحّ) . وذكر ابن مالك تبعاً للجزوليّ وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقدّ ظاهرة أو مقدّرة يكون جواب الشرط . وهو ماضٍ اللفظ والمعنى نحو : « إنّ يسرق فقد سرق أخ له^(٦) » . « إنّ كان قميصه قدّ من دبر فكذب^(٧) » أي فقد كذبت . قال أبو حيّان : وذلك مستحيل من حيث إنّ الشرط يتوقّف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، وإلاّ لزم من ذلك تقدّم المستقبل على الماضي في الخارج ، أو في الذهن ، وذلك محال ، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي : إنّ سرق فتأس^(٨) ، فقد سرق أخ له من قبل . ومثله « وإنّ يكذبوك فقد

(١) في النسخ الثلاث : « ولو كإن » تحريف .

(٢) سورة المائدة ٦ . (٣) ب : « من الماضي » .

(٤) سورة المائدة ١١٦ . (٥) سورة يوسف ٢٦ .

(٦) سورة يوسف ٧٧ .

(٧) سورة يوسف ٢٧ .

(٨) ا ، ب : « قياس » بالقاف والياء ، تحريف .

كُذِّبَتْ رُسُلٌ»^(١) . أي : فَتَسَلَّ ، فقد كُذِّبَتْ ، قال : وسمي المذكور جواباً ؛ لأنه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً .

(وإِنَّمَا يُصَدَّرُ الشَّرْطُ بِفِعْلٍ مُضَارِعٍ غَيْرِ دَعَاءٍ ، وَلَا ذِي تَنْفِيسٍ مُثْبِتٍ ، أَوْ مَعَ لَا ، أَوْ لَمْ) نحو : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ : « إِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » . « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ »^(٢) . وَلَا يَصَدَّرُ بِمُضَارِعٍ دَعَاءٍ أَوْ مَقْرُونٍ بِالسَّيْنِ ، أَوْ سَوْفَ .

(أَوْ) يُصَدَّرُ بِفِعْلٍ (ماضٍ عَارٍ مِنْ « قَدْ » ، وَ) حَرْفٍ (نَفْيٍ وَدُعَاءٍ وَجُمُودٍ) نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ .
وَلَا يَصَدَّرُ بِمَاضٍ مَقْرُونٍ بِقَدْ ، أَوْ بِحَرْفِ نَفْيٍ^(٣) ، أَوْ ذِي دُعَاءٍ ، أَوْ جَامِدٍ ، وَلَا بِفِعْلٍ الْأَمْرِ الْبَتَّةَ .

(وَلَوْ) كَانَ الْفِعْلُ (مُضْمَرًا فَسَّرَهُ^(٤) فَعَلَ) بَعْدَ مَعْمُولِهِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَصْدِيرُ الشَّرْطِ بِهِ نَحْوُ : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ^(٥) » التَّقْدِيرُ : إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، فَـ « اسْتَجَارَكَ » الْمَتَأَخَّرُ فَسَّرَتْ الْأَوَّلَى الْمَضْمُرَةَ ، وَارْتَفَعَ « أَحَدٌ » عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِهَا .

(وَكَوْنُهُ) وَالْحَالَةُ هَذِهِ (مُضَارِعًا دُونَ لَمْ ضَرُورَةً) كَقَوْلِهِ :

١٢٩٤ - * يَثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ *^(٦)

(٢) سورة البقرة ٢٤ .

(١) سورة فاطر ٤ .

(٤) ١ : « أَضْمَرَهُ » مَكَانَ : « فَسَّرَهُ » تَحْرِيفٌ .

(٣) « نَفْيٍ » سَقَطَتْ مِنْ أ .

(٥) سورة التوبة ٦ .

(٦) لعبد الله بن عمنة الضبّي . والبيت من شواهد الرضي . انظر الخزائن ٣ : ٦٤١ . وفي « يستريدك » تحريف .

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إما ماضياً كما تقدّم أو مضارعاً مقروناً
بَلَسْمٌ كقوله :

* فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ^(١) * ١٢٩٥ -

وقوله :

* فَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيِّمَهَا ^(٢) * ١٢٩٦ -

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله ، والتفسير بعده (مع غير إن)
من الأدوات ضرورة ، والشائع وقوع ذلك مع إن وحدها كما تقدّم . واختصت
بذلك ؛ لأنها أمّ الباب ، وأصل أدوات الشرط . ومن الضرورة قوله :
* فَمَنْ نَحْنُ نُوْمِنُهُ يَبَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ ^(٣) * ١٢٩٧ -

وقوله :

١٢٩٨ - * فَمَتَى وَاغِلٌ بَيْنَهُمْ يُحْيَوُ هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي ^(٤)

وقوله :

* أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ ^(٥) * ١٢٩٩ -

(١) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

(٢) للسموأل بن عاديء الغساني . ديوانه : ٩ . وعجزه :

* فليس إلى حُسْنِ الثَّناء سبيل *

(٣) لهشام المرِّي . وعجزه :

* وَمَنْ لَا تُجْرُهُ يُمْسِرُ مَتَا مَفْزَعًا *

سيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ٣ : ٦٤٠ .

(٤) لعدي بن زيد العبادي . ديوانه ١٥٦ . وانظر سيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ١ : ٤٥٦ ، ٣ : ٦٣٩ .

ومعنى بينهم : يتزل بينهم . وفي الخزانة : « يزهرهم » مكان : « بينهم » .

(٥) لكعب بن جعيل التغلبي . وصدره :

(وجوّزه الكِسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو : مَنْ زَيْدًا يضربُ
أُضْرِبُهُ . (و) جَوّزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور ،
لأنّهما فضلة ، ومَنْعُوهُ في المرفوع . (و) جَوّزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً
(إن لم يمكن عود ضَمِيرٍ على الشرط) كما في « متى » ، و « أينمّا » . فإنّ أمكن
عود الضمير عليه لم يجوز تقديم الاسم . لا تقول : مَنْ هو يضربُ زَيْدًا أُضْرِبُهُ ،
لأنّ المضمر هو مَنْ^(١) ، واختار هذا المذهب الأخير أبو عليّ صاحب « المهدّب » .
قال أبو حيّان : والصّحيح المنع ، لأنّ الفضلة والعمدة سيّان ؛ إذ فيه الفصل بجملة
بين الأداة والفعل .

(وفي الفصل بين مَنْ) وأخواتها (والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفيّ)
أجازهُ الكِسائي ، ومنعه الفراء . قال أبو حيّان : وهو الذي تقتضيه قواعد البصريّين .
(وشرط الجواب للإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ ، فلا يجوز : إنْ
يَقُمُ زَيْدٌ يَقُمُ ، كما لا يجوز في الابتداء : زَيْدٌ ، زَيْدٌ^(٢) ، فإن دخله معنى يخرجهُ للإفادة
جاز نحو : إنْ لَمْ تُطِيعِ اللَّهَ عَصَيْتَ ، أُريدَ به التنبية على العقاب ، فكأنه قال :
وَجِبَ عَلَيْكَ مَا وَجِبَ عَلَى الْعَاصِي ، كما جاز في الابتداء نحو :
* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي^(٣) * .

— ١٣٠٠ —

ومنه « فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ [٦٠/٢] إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجَرْتَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .
الحديث .

• صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِثٍ •

سيبويه ١ : ٤٥٨ وقد نسبهُ الأَعلَمُ لحسام . وانظر الخزانة ١ : ٤٥٧ ، ٣ : ٦٤٠ ، ٦٤٢ .

(١) ط : « لأن من المضمر هو من » بزيادة « من » تحريف .

(٢) « زيد » الثانية سقطت من أ . (٣) سبق ذكره رقم ١٤١ .

(وتدخله الفاء إن لم يصح) تقديره (شرطاً) بأن كان جملة اسمية كقوله :

* إِنْ تَرَكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا ^(١) * ١٣٠١ -

أو فعل أمر نحو : « إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ^(٢) » . أو دعاء نحو :
 إن مات زيدُ فيرحمه الله ، أو فَرَحِمَهُ اللهُ أو مقروناً بحرف تنفيس نحو : « مَنْ
 يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ^(٣) » أو بحرف نفْيٍ غير لا ،
 وَلَمْ ، نحو : إن قام زيدٌ فما يقوم ، أو فلن يَقُومَ عمرو ، أو بعدَ نحو : « إِنْ
 يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ ^(٤) » . أو جامد نحو « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ^(٥) » .
 « إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدَا فَعَسَى رَبِّي ^(٦) » . إن أَقْبَلَ زيدٌ فما أحسنه .

قال أبو حيان : وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك :
 يقوم زيد ، فيقوم عمرو ، وكما ^(٧) يُرْبِطُ بها عند التحقيق يُرْبِطُ بها عند التقدير
 ولا يجوز غيرها من حروف العطف ، لأنه بمنزلة الرِّبْطِ السَّبْبِيِّ ، وسيقت هنا للرِّبْطِ ،
 لا للتشريك . وقال بعض أصحابنا : هي هنا عاطِفةٌ جملةٌ على جملة فلم تخرج
 عن العطف ، قال : وهذا عِنْدِي فيه نظر . انتهى .

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال) :

(١) للأعشى . ديوانه ١٥٠ . وعجزه :

* أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نَزُلُ *

ورواية الديوان :

* قالوا الرِّكُوبُ ؟ فقلنا تلك عادَتُنَا *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت . وانظر سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والخزانة ٣ : ٦١٢ .

(٢) سورة آل عمران ٣١ .

(٣) سورة يوسف ٧٧ .

(٤) سورة المائدة ٥٤ .

(٥) سورة الكهف ٣٩ ، ٤٠ .

(٦) سورة البقرة ٢٧١ .

(٧) ط : « كما » بدون واو .

أحدها يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيّان عن بعض النحويين ، وخرّج عليه قوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرِكُونَ ^(١) » .

(ثانيها) : المنع في الحالين . قال أبو حيّان : في محفّوظي قديماً أنّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضرورة ، وأنه زعم ^(٢) في قوله :

— ١٣٠٢ — * من يفعل الحسناتِ الله يشكرها ^(٣) .

أن الرواية : * من يفعل الخير فالرحمن يشكره *

قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صحّة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية ^(٤) الأخرى .

(ثالثها) : وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السّعة ، وهو مذهب سيبويه .

(وينوب عنها في الأصحّ إذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيّان : النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بإذا ، ولكن السماع إنّما ورد في إن قال تعالى : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ^(٥) » فيحتاج في إثبات ذلك في غير « إن » من الأدوات إلى سماع . واحترز بالاسمية من الفعلية ، فإنّ إذا لا تدخل عليها . لا يجوز : إن قام زيد

(١) سورة الأنعام ١٢١ .

(٢) ط : « زاعم » .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٣٥ ، والدرر ٢ : ٧٦ منسوب لحسان بن ثابت . ونسبه ابن هشام في المغني ١ : ٥٣ لعبد الرحمن بن حسان . وتماه :

« والشرّ بالشرّ عند الله مثلاً » .

وانظر الخزانة ٣ : ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ : ٥٤٧ .

(٤) ١ : « لا يطعن في صحّة الرواية الأخرى » .

(٥) سورة الروم ٣٦ .

إذا يقوم عمرو ، وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز : إن يعص زيد إذا ويل له ، وإن أطاع إذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية ، فلا يجوز : إن يقيم زيد إذا ما عمرو قائم ، وإنما تدخل الفاء في الصور كلها .

ومقابل الأصح في المتن قول الأخفش : لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا ردياً . لا تقول : إن تأتي إذا أكرمك ، كما تقول : فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء ، أي : « فإذا هم يقنطون » .

ورده أبو حيان بأن حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم إلا في الشعر ، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك : إن تقم أقوم ، ولن يجيء منه شيء فالصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه . انتهى .

(ومن ثم) أي : من هنا ، وهو أن « إذا » نائبة عن الفاء ، أي : من أجل ذلك (لا يجتمعان) ، لأن المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال : إن يقيم زيد ، فإذا عمرو قائم .

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو « ومن عاد فينتقم الله منه » ^(١) أم مضارعاً نحو : « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً » ^(٢) رفيع ، لأنه حينئذ من جملة اسمية ، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره : فهو ينتقم الله منه ، فهو لا يخاف ، قالوا : ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء ، لكان ^(٣) الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع ، فعلم أنها غير زائدة .

(و) يرفع الجواب (جوازاً إن كان الشرط) فعلاً (ماضياً) نحو : إن قام زيد يقوم عمرو ، وقوله :

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) سورة الجن ١٣ .

(٣) ط : « فكان » بالفاء ، تحريف .

١٣٠٣ - « وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يَقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ * » (١)

ومن شواهد الجزم قوله تعالى : « مَنْ كَانَ يُرِيدَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ (٢) . « مَنْ كَانَ يُرِيدَ حَرِثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرِثِهِ (٣) » .

قال أبو حيان : ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم ، وأنه فصيحٌ (٤) مختارٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع « كان » ، لأنها أصل الأفعال ، قال : والذي نص عليه الجماعة أن ذلك لا يختص بها ، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

١٣٠٤ - « دَسْتُ رَسُولاً بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوَغِيرٍ * » (٥)

قال : وأما الرفع فهو مسموع . ونص بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم . واختلف في تخريجه : فقال سيبويه : إنه [٦١/٢] على نية التقديم ، والجواب (٦) محذوف .

وقال المبرّد والكوفيون : إنه الجواب ، وإنه على حذف الفاء .

وقال آخرون : هو الجواب ، لا على إضمار الفاء ، ولا على نية التقديم ، ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله ، لكونه ماضياً ضعف عن العمل في فعل

(١) لزهير من معلقته المشهورة . وانظر ديوانه ١٥٣ .

(٢) سورة هود ١٥ . (٣) سورة الشورى ٢٠ .

(٤) من قوله : « وأنه فصيح » إلى قوله : « الفصيح » سقط من أ .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٦٢ .

(٦) من قوله : « والجواب محذوف » إلى قوله : « والتأخير إن كان مما قبله » سقط من أ .

الجواب . (وإلا) بأن كان الشرط مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله :

١٣٠٥ - * يا أَقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِن يُضْرَعُ أَخوكَ تُضْرَعُ* (١)

والاختيار جزمه ، قال تعالى : « ومن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً » (٢) وإذا رفع فمذهب سيبويه : أنه على نيّة التقديم والتأخير إن كان قبله مما (٣) يمكن أن يطلبه كالبيت ، وإلاّ فعلى إضمار الفاء نحو : إن تأتني آتيك إذا جاء في الشعر .

ومذهب المبرد (٤) : أنه على إضمار الفاء في الحالين ، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه ، فلا ينوي به التقديم . وجازمه ، أي : الجواب (الأداة) (٥) عملت فيه ، كما عملت في الشرط باتفاق ، لاقتضاها إياهما ، فعملت فيهما ، كما عملت : كان ، وظنّ وإنّ في جزئيهما . هذا مذهب المحققين من البصريّين . وعزّاهُ السّيرافيّ لسيبويه . واختاره الجوزوليّ ، وابن عصفور ، والأبدي .

(قيل) : جازمه فعل (الشرط) قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك ، لأنه مُسْتَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام . وردّ بأنّ النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بمزيّة ، وهو أن يضمّن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء .

(وقيل) : جازمه هما أي : الأداة والفعل معاً ، ونسب أيضاً للأخفش ، قال : المجموع هو الطالب ، فهو العامل ، قال : وباطل أن يكون العمل ، لـ « إن » ، لأنّ الجزم نظير الجرّ ، فإذا كان الجارّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فأحرى ألاّ يعمل به الجازم .

(٢) سورة الطلاق ٢ .

(١) سبق ذكره رقم ١٩٢ .

(٣) ط : « ما يمكن » تحريف .

(٥) ١ : « الإرادة » تحريف .

(٤) كلمة : « المبرد » سقطت من أ .

وَرُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين ، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما ، وبأنَّ كُـلَّ عاملٍ مركَّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإذما ، وحَيْثُما ، وقد يُحذف فعل الشرط دون الأداة فـدَلَّ على أنَّ العامل ليس مركَّباً منهما ، وبأنَّ الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة وحذف ، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً ، فلا يَتَفَحُّ .

(وقيل) : جازمهُ (الجوار) قاله الكوفيون قياساً على الجرِّ بالحوار ، قال أبو حيَّان : وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ، ولا حكم نطقيّ .

(وقيل) : فعل الجواب (مبنيّ) ، وفعل الشرط معرب . (وقيل) : هو (والشرط) أيضاً مبنيّان ، والقولان للمازنيّ ، استدلَّ على بناءهما بأنَّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّين ، فلا يكون معرباً بناءً على أنَّ سبب إعراب المضارع وقوعه موقع الاسم ، واستدلَّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل ، فكان مبنيّاً ، لأنه لم يصحَّ عنده عمل ما تقدّمه فيه . قال أبو حيَّان : والمازنيّ في رأيه مخالفٌ لجميع النحويين .

[مسألة]

(البصريّون) قالوا : (لأداة الشرط الصّدْرُ) أي : صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولٌ مَعْمُولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ، ولا فعل الجواب عليها ، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام ، وما النافية ونحوهما مما له الصّدْر ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وإنما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحوه .

وجوّز الكسائيّ تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو : خيراً إن تفعلْ يُشَبِّكُ الله ، وخيراً إن أثبتني تُصِيبُ . قال أبو حيَّان : وتحتاج إجازة هذا التّركيب إلى سماع من العرب .

(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو : خيراً إن أتيتني تُصَبِّ . وسوّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة ، بل هو في نيّة التقديم ، والجواب محذوف ، والتقدير : تصيب خيراً إن أتيتني .

(قال أكثرهم) أي البصريّون ^(١) (ولا الجواب) أيضاً لا يجوز تقديمه على الأداة ، لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل متوقّف عليه .

وقال الأخفش : يجوز تقديمه عليها كذهب الكوفيّين ماضياً كان أو مضارعاً نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت .

(وثالثها = يجوز) تقديم الجواب (إن كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً ، وعليه المازنيّ ، لأن المضارع هو الأصل ، فلم يكثّر فيه التجوّز بخلاف الماضي ، فإنه يجوز فيه بأن عبّر بصيغته عن المستقبل فإنّ قدّم وحقه التأخير كثر التجوّز .

(ورابعها) : يجوز تقديم الجواب (إن كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) [٦٢/٢] بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضياً ، ووجهه : أنه لما لم يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمه ، لأنه مقدّمٌ كحال مؤخر ، فكان كأنّما لم يعمل فيه بخلاف المضارع ، فإنه متأثّر بها ، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار .

(قيل : ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) ، قاله الفراء ، والصحيح جوازه ، وعليه سيبويه والكسائيّ نحو : إن تأتي خيراً تُصَبِّ .

(وعلى الأوّل) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إن تقدّم شبهه فدلّيله) وليس إياه .

(وشرطه اختياراً مضيّ الشرط لفظاً أو معنى) بأن كان مضارعاً مقترناً بلم

(١) ١ : « قال أكثرهم أي البصريين » تحريف .

(في الأصح) نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت ، وأقوم إن لم تقم . قال سيبويه :
هكذا جرى في كلامهم . وأما الشعر فمحلّ ضرورة واتساع .

وأجاز الكوفيّون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار ، وفعل الشرط
مستقبل قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالمٌ إنْ تفعلْ . (فإن لم يكن) فعل الشرط
ماضياً تقرّيعاً على الأصح^(١) . (وهو مع ما ، أو مَنْ ، أو أيّ صِرْن موصولات)
أي : حَكِمَ لهنّ بذلك الذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشرطيّة ،
لزوال شرطها ، وهو الماضي ، فينتفي^(٢) الجزم نحو : أتى مَنْ يأتيني . وزيد يُحِبُّ
ما تُحِبّه ، وأكرم أيتهم يُحِبُّكَ . وحينئذ فتأتي أحكام الموصولات مِنْ جواز عمل ما
قبلها فيها^(٣) ، وحكم الضمير العائد عليها ، وصلتها ، وغير ذلك . وأما في الشعر
فيجوز بقاء الشرطيّة والجزم (وكذا إن أضيف لهن) أي لِمَنْ ، وما ، وأي (زمان)
يجب لهن في السّعة أن يكن موصولات نحو : أتذكر إذْ من يأتينا^(٤) نأتيه ، ولا يجوز
الجزم عند سيبويه ، والجرميّ ، والمازنيّ ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة
الشرطيّة المصدّرة بإنّ ، فكذا الاتصاف إلى ما تضمّن معنى إنّ (خلافاً للزيّادي)
أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله :

١٣٠٦ - على حين مَنْ تَلَبَّثْ عليه ذَنُوبُهُ

يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقام تَدَاثُرُ^(٥)

(١) في قوله السّابق في المتن : « وشرطه اختياراً مضى الشرط لفظاً أو معنى في الأصح » وفي ب :
« تعريفاً على الأصح » تحريف .

(٢) ط : « فينتفي الجزم » تحريف . (٣) « فيها » سقطت من ا ، ب .

(٤) ب . ط : « من يأتينا » بالجزم ، تحريف صوابه في ا .

(٥) للبيد . شرح ديوانه ٢١٧ . وروايته : « يجد فقدها » مكان : « يرث شربه » .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٤١ ، والخزانة ٣ : ٦٤٩ وفي النسخ الثلاث : « تثبت » مكان : « تلبث »
وفي ط : « شربه » بالسّين . تحريف . و « تدابر » مكان : « تداثر » ، و « يرب » مكان : يرث .
وهذه محرّقة .

والأوتلون ، قالوا : هو ضرورة^١ .

(و) يجري هذا الحُكْمُ ، وهو وجوبُ الرَّفْعِ ، وامتناعُ الجُزْمِ (مطلقاً) أي في الاختيار والضرورة إذا وقعن (بعد باب كان ، وإنَّ) نحو : مَنْ كان يأتينا نأتيه ، وإنَّ مَنْ يأتينا نأتيه ، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه ، لأن الشرط لا يعمل فيه عاملٌ قبله . (ولكن) المخففة نحو : ولكنَّ مَنْ يزورني أزوره . (وإذا المفاجأة) نحو : مررت بزيد فإذا مَنْ يزوره يُحْسِنُ إليه . (وما) النافية نحو : ما مَنْ يأتينا نعطيهِ ؛ لأنَّ « ما » لا تنفي الجملة الشرطية . (وهل) نحو : هل مَنْ يأتينا نأتيه ، لأنَّ « هل » لا يستفهم بها عن الجُمْلِ الشرطية . (قيل : والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا .. والأصحّ جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطية ، لأنها توسّع فيها ، فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو : أن (١) تأتني آتاك ؟ فلما حسُن ذلك في « إن » حسن في أخواتها نحو : أَمَنْ يأتنا نأتاه ؟

[مسألة]

(مسألة) : يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى : « أَتَيْنَ ذُكْرْتُمْ » (٢) أي تطيّرْتُمْ ، وقوله : « وإنَّ كان كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ » (٣) الآية . أي فافعل^٤ .

ويكثر (٤) الحذف (لِيَتَقَدَّمَ شبهه) على الأداة كما مرّ . (و) لِيَتَقَدَّمَ (جواب قسم) ، يدلّ عليه .

(و) يحذف (الشرط) وهو أقلّ من حذف الجواب . نصّ عليه ابن مالك في

(١) ب ، ط : « إن تأتني آتاك » تحريف . صوابه في ا .

(٢) سورة الأنعام ٣٥ .

(٣) سورة يس ١٩ .

(٤) « ويكثر » سقطت من ط .

شرح الكافية . ومنه : « وإنَّ أحدٌ مِنَ المشركين استجارَكَ » ^(١) ، وقوله : « إنَّ خيراً فخيرٌ » ^(٢) .

(وقيل) : إنما يجوز حذفه (إن عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأبدي كقولـه :

١٣٠٧ - * فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَقَرِّكَ الْحُسَامُ * ^(٣)

أي : وإِلَّا تُطَلِّقَهَا . قال أبو حيَّان : وليس بشيء ؛ لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يَجْزُ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : وإِلَّا يُسَيِّمُ فلا تضربه ، فهي في نحو ذلك نافية ، لا عوض . وورد الحذف ، وهو مُثَبَّتٌ كما تقدّم .

(ويُحَذِّفَان) أي : الشَّروط والجواب (مع إن) دون سائر الأدوات ، واختصَّت بذلك ، لأنها أمَّ الباب ولأنَّه لم يَرِدْ في غيرها ، قال :

١٣٠٨ - * قالت بناتُ الحَيِّ يا سلمى وإنَّ كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإنَّ * ^(٤)

أي وإن كان كما تصفين فنزَّوجنَّيه .

قال أبو حيَّان : وكذا حذف الجواب وحده ، والشَّروط وحده ، لا أحفظه بعد

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « وقولهم : إن خيراً فخير » والصَّواب : « قوله » لأن هذا القول حديث شريف وهو قوله عليه السَّلام : « النَّاسُ يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خيراً فخيرٌ ، وَإِنْ شَرّاً فشرٌ »

(٣) للأحوص . ديوانه . ١٩ وروايته : « فلتست لها بأهل » مكان : « فلتست لها بكفء » ورواية الإنصاف ١ : ٧٢ : « فلتست لها بندٌ » . وانظر أوضح المسالك رقم ٥١٦ .

(٤) هو لرؤبة . قال صاحب الدرر ٢ : ٧٩ ، ويروى : « وإنَّ » بزيادة نونين في الموضعين ، وبها استشهد شراح الألفية على أن هذه النون هي تنوين الغالي ، وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم إلا بحذفها .

وانظر شرح شواهد المعنى . ص ٩٣٦ ، والخزانة ٣ : ٦٣٠ .

غير « إن » ^(١). قال : إلاَّ أنَّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية ، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى ، وهو قوله : [٦٣ / ٢] :

١٣٠٩ - * متى تُؤْخَذُوا ، قسراً بِظِنَّةٍ عامِرٍ
ولا يَنْجُ إلاَّ في الصَّفَادِ يَزِيدُ * ^(٢)

(وقيل) : حَدَّ فهُمَا معاً (ضرورة) قاله ابن مالك . قال أبو حيان : وتبع فيه ابن عصفور . قال : ولم ينص ^(٣) غيرهما على أنَّ ذلك ضرورة ، بل أطلقوا الجواز ، إذا فهم المعنى ، قلت : وقد ورد في النثر في عِدَّةٍ من الآثار .

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط . (ولو) كانت (إن في الأصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ، ولا حذف حرف الجر .

وجوز بعضهم حذف « إن » فيرتفع الفعل ، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرج عليه قوله تعالى : « تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ » ^(٤) .

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عطف (فالأصح أن الجواب للسابق) ، ويجذف جواب ما بعده ، لدلالة الأوّل ، وجوابه عليه .

ومنهم من جعل الجواب للأخير ، وجواب الأوّل الشرط الثاني وجوابه . وجواب

(١) في ط فقط : « لا أحفظه مع بعد غير » بزيادة : « مع » .

(٢) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٤ : ٢٦ والعيني ٤ : ٤٣٦ ، والنصري ٢ : ٢٥٢ وفي ١ : « متى يوجدوا تسل مطه عامز » ولا صح إلا في الصاؤيريد . وفي ب : « ولا صح إلا في الصبا ويريد . وكلاهما تحريف واضح . وفي ط : « في الصبار » مكان : « الصَّفَاد » تحريف .

(٣) ١ : « ونصّ غيرهما » تحريف . (٤) سورة المائدة ١٠٦ .

(مجمع ج ٤ - ٢٢)

الثاني الشرط الثالث وجوابه ، وهكذا على إضمار الفاء ، فإذا قال : إن جاء زيد ، إن أكل زيد إن ضحك فعبدي حر ، فعلى الأصح الضحك أول ، ثم الأكل ثم المجيء . فإذا وقع ^(١) على هذا الترتيب ثبت عتقه ^(٢) وعلى مقابله عكسه . فإذا وقع المجيء ، ثم الأكل ، ثم الضحك لزم العتق .

فإن كان عطف ، فالجواب لهما معاً ، ومنه : « إن تؤمنوا وتتقوا يؤتاكم » ^(٣) . الآية .

(و) الأصح (أن الأحسن) حينئذ (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضياً) بناءً على أن الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لِمَا مرَّ من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضياً ، وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج إلى ذلك ، لأنه غير ^(٤) محذوف الجواب .

(و) الأصح : (أنه) أي الشرط الثاني (مُقَيَّدٌ للأول بقييد الحال) الواقعة موقعه ، قاله ابن مالك . قال : فقولك : مَنْ أجابني إن دعوته أحسنت إليه في تقدير : من أجابني داعياً له ، وقول الشاعر :

١٣١٠ - * إن تستغيثوا بنا ، إن تدعروا تجيدوا

مِنَّا معاقِلَ عِزٍّ ، زانَهَا كَرَمٌ ^(٥) *

في التقدير : إن تستغيثوا بنا مدعورين .

قال أبو حيان : وغيرُ ابن مالك جعله متأخراً في التقدير ، فكأنه قال : مَنْ

(١) ب ، ط : « فإذا وقعت » .

(٢) ب : « ثبت عتق » ط : « عتق » بإسقاط « ثبت » .

(٣) سورة محمد ٣٦ . (٤) « غير » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٣١ . والعيني ٤ : ٤٥٢ ، والتصريح ٢ : ٢٥٤ .

أجابني أحسنت إليه إنْ دعوته ، فَمَنْ أجابني هو جواب « إنْ » في المعنى ، حتى كأنه قال : إن دعوت من أجابني أحسنت إليه — فإذا وقع دعاؤه لشخص ، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إياه لزم الإحسان ، لأنّ جواب الشرط في التقدير بعد الشرط ، وكذا البيت تقديره على هذا : إن تذرّوا فإن تستغيثوا بنا تجيدوا ، فأول الشرط يصير جزاء .

(وإنْ توسط الجزاء والشرط مضارعٌ وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة ، وصحّ حذفه أبداً منه) ، مثاله : إن تأتني تمش^(١) أكرمك ، (وإلاّ) بأن لم يوافقه معنى (رفع^(٢) حالاً) نحو : إن تأتني تضحك أحسن إليك . والماضي كالمضارع في ذلك ، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل ، لأن فيه^(٣) يظهر الأثر ، مثاله : إن أتيتني مشيت^(٤) أكرمك ، وإن تأتني قد ضحككت أحسن إليك .

واحترز بغير صفة عن الواقع صفةً نحو : إن يأتني رجل يعرف النحو . أكرمه ، « فيعرف » في موضع الصفة لرجل .

ولصحة الحذف من خبر كان ، وثاني ظننت ، نحو : إن تكن تحسن إليّ أحسن إليك ، وإن تظنّني أصدّق أصدّقك ، فالمتوسط لا بدل ولا حال ، بل في موضع نصبٍ على أنه خبرٌ ، ومفعول ، ومنه قول زهير :

(١) في النسخ الثلاث : « تمشي » بإثبات الياء ، والوجه حذفها حيث يعرب الفعل بدلاً من الفعل السابق المجزوم .

(٢) ط : « وقع » مكان : « رفع » .

(٣) ط : « لأن منه » بوضع : « منه » مكان : « فيه » .

(٤) ط فقط : « إن أتيتني مشياً أكرمك » .

١٣١١ - * ومن لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ

ولا يُغْنِيهَا يوماً من الدهرِ يُسَامِرُ * (١)

(وتزاد « ما ») توكيداً (في إن) ومنه : « وإمّا يَنْزَعَنَّكَ » (٢) . « وإمّا يَنْسِيَنَّكَ » (٣) . قال أبو حيان : وذلك في القرآن كثير ، ولم يأت فيه إلاّ والفعل مؤكّد بالنون . وأمّا في لسان العرب ، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال :

١٣١٢ - * زعمت تَمَاضِرُ أَتَنِي إِمَّا أَمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي * (٤)

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُضَفْ أصلاً أو أُضِيفَتْ لظاهر ، ومنه : « أَبَا مَا تَدْعُو » (٥) . « أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ » (٦) . (و) في (أين ومتى) قال تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ » (٧) ، وقال الشاعر :

١٣١٣ - * مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ * (٨)

(وكذا أَيْتَانِ) في الأصحّ ، قال :

(١) من معلقة زهير . وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤٥ وفي ١ : « يستحل » مكان : « يستحمل »

« ولا يقتها » باللقاف مكان : « لا يغنها » بالغين ، تحريف . وفي ط : « بعفها » بالعين .

(٢) سورة الأعراف ٢٠٠ . (٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) من مقطعة لسلمي بن ربيعة .

انظر الخزانة ٣ : ٤٠٠ ، وابن يعيش ٩ : ٤١ . وفي ١ : « لسدوا أوسوها الاصاعر » تحريف

وفي ب : « يشدد » مكان : « يسدد » تحريف . وفي ط : « يشدو ليشنوها » تحريف .

(٥) سورة الإسراء ١١٠ . (٦) سورة القصص ٢٨ .

(٧) سورة النساء ٧٨ .

(٨) لعنرة . ديوانه ١٧٨ . وعجزه :

* روانف أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا *

١٣١٤ - * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ ^(١) * .

قال أبو حيان : وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزداد فيها ، وليس بصحيح لورود [٦٤ / ٢] السَّماع به (لا « ما » ، و « مَنْ » ، و « أَنْتِي » في الأصَحَّ) .

وذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها بعدها ، فيجوز : مَنْ ما يكرمني أكرمه .

[مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة) : في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة) الشرطية على مكانٍ أو زمانٍ فَظَرَفٌ ، أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو : متى تقم أقم ، « وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ » ^(٢) . (أو) على (حَدَّثَ فمفعول مطلق) نحو ^(٣) ... (وإِلَّا فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا فِعْلٌ لَازِمٌ) نحو : مَنْ يَقُمُ أَقُمْ معه (فمبتدأ خبره فعل الشرط ، وفيه) ضميرها . (وقيل) : هو (والجواب) معاً ؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، فكان داخلاً في الخبر ، وردَّ بأنه أجنبي من المبتدأ . (أو متعدي واقع عليها) نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْهُ (فمفعول به أو) واقعٌ (على ضميرها) نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، ومن

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* إِذَا التَّعَجُّبُ الْأَدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ * .

من شواهد الأسموني ٤ : ١٠ .

(٢) سورة النساء ٧٨ .

(٣) بياض في النسخ الثلاث بعد قوله : « نحو » وقد أشير إليه في ب : ب « كذا » وفي ط برقم ٧ . وليس في الهامش إشارة إليه . وقد عثرت على المثال المفقود في المغني ٢ : ٩١ وهو : « أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » [الشعراء ٢٢٧] وقد جاء في المغني ما نصه : « فَإِنْ وَقَعَتْ ... عَلَى حَدَثٍ نَحْوُ : « أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ ... مَفْعُولًا مُطْلَقًا » .

تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ . (أو متعلقها) نحو : مَنْ يَضْرِبُ يَدَ أَخَاهُ أَضْرِبُهُ (فاشتغال) أي :
فالمسألة من باب الاشتغال ، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء ،
وأن يكونَ في موضع نصبٍ بفعل مضمر يفسّره الظاهر بعدها - (ومثلها) في هذا
التفصيل (أسماء الاستفهام) .

[لو]

(مسألة) : (لو شَرَطْتُ للماضي غالباً) - وقد تَرَدُّدُ للمستقبل كإِنْ وخرَجَ عليه
قوله تعالى : « وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا » ^(١)
وقول توبة ^(٢) :

١٣١٥ - وَلَوْ أَنَّ لِيْلِ الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ عَلَيَّ ، ودوني جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ دَاخِلِ الْقَبْرِ صَائِحُ

(وقيل : دائماً) . قال بدر الدين بن مالك ، وعليه أكثر المحققين . قال : وورود
شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه ، أو بَقَيْدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى ؛ لامتناع
غيره ، ولا يُحْجِزُ إلى إخراج (لو) عمّا عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره .

وقال أبو حيان متعباً عليه : ورود « لو » في المستقبل قد قاله النحويون في غير
موضع (وجزمها) لفعلها (ضرورة) لا يَحْسُنُ في الاختيار ؛ لعدم تمكنها بكونها
للمضِيِّ .

ومن الضرورة قوله :

(١) سورة النساء ٩ .

(٢) ط فقط : « رُؤْيَا » تحريف « وانظر الأشموني » ٤ : ٣٨ .

* لو يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ ^(١) *

(وقيل) : بل هو (لغة) لقوم ، فيطرد عندهم في الكلام (وقيل : ممنوع) لا يجوز لا في الكلام ، ولا في الشعر ، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيان . واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم : إنَّ النحاة لم يفهموا لها معنى .

(قال سيويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أي : أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كأنه يتوقع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع ، فكأنه قال : حرف ^(٢) يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته .

(و) قال (المعربون) : هي حرف (امتناع لامتناع) ، أي تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره .

واختلف في المراد بذلك : (قيل) : المراد (امتناع الأول) أي الشرط (للثاني) أي الامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في « أماليه » بحثاً من عنده . ووجهه : بأنَّ انتفاء السبب لا يدُلّ على انتفاء مُسبِّبه ، لجواز أن يكون ثمَّ أسبابٌ آخر . قال : ويدلّ على هذا « لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ الله لفسدنا » ^(٣) ، فإنَّها مسوقة لينفي التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنَّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك ، وإن لم يكن تعدّد في الآلهة ؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز

(١) نسب لامرأة من بني الحارث . وعجزه :

* لاحقُ الأطال نَهْدٌ ذو خُصَل * .

من شواهد الأشموني ٤ : ١٤ .

وفي ط : « ذو هبة » بالهاء . صوابه في ا ، ب .

(٢) « قال : حرف » سقط من ا .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .

أن يفعله الإله الواحد ، سبحانه ، انتهى . وتابعه على ذلك ابن الحبّاز .

(وقيل عكسه) أي المراد : أن جواب « لو » ممنوع لامتناع شرطه ، فقولك : لو جئت لأكرمك ، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء ، وهذا هو الذي قرّره النّاس ممّن أثبت^(١) الامتناع فيها^(٢) ، وهو المتبادر إلى الأفهام . واستنكر ابن هشام في « المغنى » مقالة ابن الحاجب ، ومّن تبعه .

(ثمّ إفادتها) لذلك قيل : (نطقاً) أي بالمنطوق .

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل : (وشيخنا) العلامة محي الدين (الكافيجي) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه « للمغنى » (فهماً) أي بالمفهوم .

قال أبو حيّان : كأن « لو » عند سيبويه لها منطوق ، ومفهوم ، كما أن « أن » لها منطوق ومفهوم ، فإذا قلت : لو أكلت لشبعت ، فعنده أن الشبّع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت : إن قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد . وتارة يكون المفهوم مراداً ، وتارة يكون غير مراد ، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم ، فقالوا : إذا قلت : لو أكلت [٦٥/٢] لشبعت امتنع الشبّع لامتناع الأكل . وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطّرد له في جميع مواردّها .

(وقيل) : هي حرف امتناع لامتناع (إن كان بعدها مُشْتَبْهَان وإلا) بأن كان بعدها منفيّان (فوجود) أي فحرف وجود (لوجود) ، فإن كان الأوّل منفيّاً والثاني مُشْتَبْهَان فحرف وجود لامتناع ، أو عكسه فحرف امتناع لوجود .

قال أبو حيّان : والسبب في ذلك عند هذا القائل أن المنفى بعد « لو » مُوجِبٌ ،

(١) : « مناسب » مكان : « ممّن أثبت » .

(٢) ط : « فيها » بألف التثنية . والصواب : « فيها » كما في ١ ، ب أي في « لو » .

والموجبُ منفيّ. قال هذا ، وقول مَنْ قال : حرف امتناعٍ لامتناعٍ يَرْجَعَانِ إلى معنى واحد ، ألا ترى أنّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك إذا كان ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأول ، أو منفيّاً لزم امتناعُ نقي الثاني لامتناع نفي الأول ^(١) ، أو الأول منفيّاً ، والثاني موجباً ^(٢) لزم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الأول فيكون الأول إذ ذاك موجباً ، والثاني منفيّاً أو الأول موجباً ، والثاني منفيّاً لزم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الأول فيكون الأول إذ ذاك منفيّاً ^(٣) ، والثاني موجباً ، فهو اختلاف عبارة .

وقد ردّ القولان ^(٤) بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ آبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ » ^(٥) . وقول عمر : « نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، لأنّ عدم النفود محكومٌ به سواء وجد الشرط أم لا ؟ وعدمُ العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا ؟

(وقال) أبو عليّ (الشّلوّين و (ابن هشام (الحَضْرَاويّ) : إنّها لا تفيد الامتناع بوجه ، ولا يدلّ على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب ، بل هي (لمجرد الرّبط) أي ربط الجواب بالشرط دلالةً على التعليق في الماضي كما دلّت إنّ على التعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت بلالاً ، إذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها . قال الجمال بن هشام في « المغني » : وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع فيها كالبديهي ، فإنّ كلّ مَنْ

(١) من قوله : « الأوّل » إلى قوله : « لامتناع وجود الأوّل » سقط من أ .

(٢) من قوله : « موجباً » إلى قوله : « فيكون الأوّل إذ ذاك » سقط من ب .

(٣) « منفيّاً » سقطت من ب .

(٤) ط : « ردّ لقولان » تحريف .

(٥) سورة لقمان ٢٧ .

سمع « لو فَعَلَ » فَهِيَ عَدَمٌ وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ ، وَلِهَذَا جَازَ اسْتِدْرَاكُهُ ،
فَنَقُولُ : لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِهِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِءْ (١) .

(والمختار) في تحرير العبارة في (٢) معناها (وِفَاقاً لابن مالك) أنها حرفٌ يقتضي
(امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه) من غير تعرض لنفي التالي . قال : فقيام زيد من
قولك : لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه ، ويكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام من
عمرو (٣) ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا تعرض
لذلك . قال ابن هشام في « المغنى » : وهذه أجود العبارات .

(ثُمَّ يَسْتَفِي التَّالِي) أَيْضاً (إِنْ نَاسَبَ) الْأَوَّلُ بِأَنْ لَزِمَهُ عَقْلاً ، أَوْ شَرْعاً ، أَوْ
عَادَةً . (وَلَمْ يَخْلَفِ الْمَقْدَمُ غَيْرُهُ) (٤) فِي تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَيْهِ كَ (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا
اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٥) أَيْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَفَسَادُهُمَا أَيْ : خُرُوجُهُمَا عَنْ نِظَامِهِمَا
الْمُشَاهِدِ مُنَاسِبٌ لَتَعَدُّدِ الْآلِهَةِ لِلزُّومِ عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ مِنَ التَّمَانِعِ فِي
الشَّيْءِ ، وَعَدَمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَخْلَفِ التَّعَدُّدُ فِي تَرْتِيبِ الْفَسَادِ غَيْرُهُ ، فَيَسْتَفِي الْفَسَادُ
بِانْتِفَاءِ التَّعَدُّدِ الْمَقَادِ بِلَوْ .

(وَلَا) يَسْتَفِي التَّالِي (إِنْ خَلَفَهُ) أَيْ : الْأَوَّلُ غَيْرُهُ (كَقَوْلِكَ لَوْ كَانَ إِنْسَانًا
لَكَانَ حَيَوَانًا) فَالْحَيَوَانُ مُنَاسِبٌ لِلْإِنْسَانِ لِلزُّومِ لَهُ عَقْلاً ، لِأَنَّهُ جَزْؤُهُ ، وَيَخْلَفُ الْإِنْسَانُ
فِي تَرْتِيبِ الْحَيَوَانِ غَيْرِهِ كَالْحِمَارِ ، فَلَا يَلْزَمُ بِانْتِفَاءِ الْإِنْسَانِ عَنْ شَيْءِ الْمَقَادِ بِلَوْ انْتِفَاءُ
الْحَيَوَانِ عَنْهُ ، لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ حِمَارًا ، كَمَا لَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا .

(١) المغني ١ : ٢٠٥ .

(٢) ب ، ط : « عن » مكان « في » تحريف .

(٣) ١ : « قيام عمرو » بإسقاط : « من » .

(٤) أي سبب آخر ، وقد سقطت كلمة : « غير » من ١ ، ب .

(٥) سورة الأنبياء ٢٢ .

(وَيُثَبِّتُ التَّالِي) مع انتفاء الأول (إِنْ لَمْ يَنَاف) انتفاؤه (وناسب) الأول (إمّا بالأولى نحو) نِعِمَّ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ) ، رَتَّبَ عَدَمَ الْعَصِيَانِ عَلَى عَدَمِ الْخَوْفِ ، وهو بالخوف المفاد بَلَوْ أَنَسِبَ ، فَيَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيْضاً فِي قَصْدِهِ . والمعنى : أنه لا يعصي الله مطلقاً ، لا مع الخوف ، وهو ظاهر ، ولا مع انتفائه لإجلالاً له تعالى عن أن يعصيه) .

(أَوْ الْمَسَاوِي نَحْوُ) قوله ﷺ فِي بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ (لَوْ لَمْ تَكُن رَبِيبَتِي) فِي حِجْرِي (مَا حَلَّتْ) لِي ، إِنَّهَا لِابْنَتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . رواه الشيخان . رَتَّبَ عَدَمَ حَلِّهَا عَلَى عَدَمِ كَوْنِهَا رَبِيبَتَهُ (لِلرِّضَاعِ) الْمُنَاسِبَ لَهُ شَرْعاً ، فَتَرْتَّبُ أَيْضاً فِي قَصْدِهِ عَلَى كَوْنِهَا رَبِيبَتَهُ الْمَفَادِ بَلَوْ الْمُنَاسِبَ لَهُ شَرْعاً ، كَمُنَاسِبَتِهِ لِلأَوَّلِ سِوَاهُ لِمَسَاوَاهِ حُرْمَةِ الْمَصَاهِرَةِ لِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي أَصْلًا ، لِأَنَّهَا وَصْفَيْنِ ، لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مَنَّهُمَا حَرَمَتْ لَهُ : كَوْنُهَا رَبِيبَةً ، وَكَوْنُهَا ابْنَةَ أَخِي الرِّضَاعِ .

(أَوْ الْأَدُونُ كَقَوْلِكَ : لَوْ انْتَفَتَتْ أُخُوَّةُ الرِّضَاعِ مَا حَلَّتْ لِلنَّسَبِ) هُوَ عَلَى (٢ / ٦٦٠) نَسَقٍ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَحُرْمَةُ الرِّضَاعِ أَدُونُ ^(١) مِنْ حَرَمَةِ النَّسَبِ .

(وَيَلِيهَا) أَيِ « لَوْ » (اسْمٌ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ) يَفْسِّرُهُ ظَاهِرُ بَعْدِهِ (اخْتِيَاراً) كَقَوْلِهِمْ : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي » وَقَوْلُ عُمَرَ : « لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ » (وَ) يَلِيهَا أَيْضاً (جُزْءاً ^(٢)) ابْتِدَاءً ، اخْتِيَاراً ، فَيَقَالُ : لَوْ زَيْدٌ قَائِمٌ ^(٣) .

وَفَارَقَتْ « إِنْ » فِي ذَلِكَ حَيْثُ لَزِمَتْ الْمَاضِي . وَلَمْ تَعْمَلْ (خِلَافاً لِلْبَصَرِيَّةِ فِيهِمَا)

(١) يريد أقل مرتبة من حرمة النسب ، ولكن من الوجهة اللغوية ليس له فعل حتى يشتق منه « أفعل » ولعل السيوطي في إتيانه بهذه الصيغة تبع ابن جني فقد ذكر في كتابه الموسوم بالمعرب : « وكذلك أقل الأمرين وأدونهما ، فاستعمل منه أفعل » انظر اللسان : (دون) .

(٢) أي مبتدأ وخبر ، والمراد جملة اسمية .

(٣) ط فقط : « لو زيد قام » تحريف .

حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يليها مضمراً إلا في الضرورة أو في نادر كلام . ومن الضرورة عندهم قوله :

١٣١٧ - * لو غَيَّرُكُمْ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ
أَدَّى الْجَوَارَ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ * (١)

وقوله :

١٣١٨ - * لو بَغِيرَ الْمَاءَ حَلَفِي شَرِقٌ * (٢)

وفي التنزيل : « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ » (٣) فاستدل به الأولون ، وتأوله المانعون ، على أن الأصل : لو كنتم تملكون ، فحذفت كان وانفصل الضمير .

(جوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله :

١٣١٩ - * فلو كان حمداً يُخَالِدُ النَّاسَ لَمْ يَمُتْ
وَلَكِنْ حَمْدُ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخَالِدٍ * (٤)

(أو) فعل (ماضٍ مثبت ، والغالب) حينئذ (اقرانه باللام) المفتوحة كقوله

تعالى : « وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا » (٥) .
ومِنْ غير الغالب : « لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » (٦) .

(١) لحرير . ديوانه ٥٥٣ .

(٢) لعدي بن زيد . ديوانه ٩٣ . وعجزه :

* كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي *

انظر الأشموني ٤ : ٤٠ .

(٣) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٤) لزهير يرثي النعمان بن المنذر . ديوانه ٢٣٦ .

(٥) سورة الأنفال ٢٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٠ .

(أو) ماض (منفيّ ، والغالب خلوة) من اللّام نحو : «لو شاء الله ما أشركنا»^(١)
ومن غير الغالب قوله :

١٣٢٠ - * ولو نُعطى الخيار لما افترقنا *^(٢)

(وقد يقترن) جوابها (بإذا) نحو : (لو جئتني إذا لأكرمك) (وندر كونه تعجباً)
مقروناً باللام قال :

١٣٢١ - فلو مت في يوم ولم آت عَجْزَةٌ يُضَعِّفْنِي فِيهَا أَمْرٌ غَيْرُ عَاقِلٍ
لَأَكْرِمَ بِهَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ لَقِيتُهَا أَطَاعِنُ فِيهَا كُلَّ خَيْرٍ مُنَازِلٍ^(٣)
(و) ندر (كونه مصدراً برُبَّ أو الفاء) كقوله :

١٣٢٢ - * لو كان قَتْلٌ يَا سَلامُ فَرَاحةٌ^(٤) *.

(أو قد) كقوله :

١٣٢٣ - لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِّبَةٍ
تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً^(٥)

(١) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن لا خيار مع اللّيالي *

انظر الدرر ٢ : ٨٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٥ . والتصريح ٢ : ٢٦٠ ، والأشمنوني

٤ : ٤٣ .

(٣) لعبيد الله بن الحر انظر الدرر ٢ : ٨٢ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* لكن فررتُ خفاةً أن أوسرا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٦٧ .

(٥) لجرير يهجو الفرزدق . ديوانه ٤٥٣ .

(فإن وقع) الجواب في الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجاج) كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » ^(١) ، فـجواب ^(٢) لو محذوف لدلالة ما بعده عليه ، وتقديره : لا تُبَيِّسُوا ، وقوله : « لمثوبة » إلى آخره جواب قسم محذوف ، تقديره : والله لمثوبة .

وقال الزجاج : بل هو جواب « لو » ، واللام هي الداخلة ، في جوابها .
(ويحذف) جواب (« لو ») لدليل (وهو كثير في القرآن ، قال تعالى : « ولو أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ » ^(٣) . الآية ، أي لكان هذا القرآن . قال أبو حيَّان : ويحسن حذفه في طول الكلام .

(وترد) لو (للتمني) كقولك : لو تأتيني فتحدثني . وأنكر ذلك قوم ، وقالوا : ليست قِسْماً برأسها ، وإنما هي الشرطية . أُشْرِبْتُ معنى التمني ، (و) على الأول (لا جواب لها في الأصح) .

قال أبو حيَّان : هذا ظاهر المنقول ، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ ، وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي ^(٤) في شرح قصيدة ابن دريد ، قال : والذي يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب ، لكنه التزم حذفه لإشراكها معنئ التمني ، لأنه متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ، لأنه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز . ليس فيه إلا وضع واحد ، وهو الحقيقة . انتهى .

(١) سورة البقرة ١٠٣ .

(٢) من قوله : « فـجواب » إلى قوله : « جواب قسم محذوف » سقط من أ .

(٣) سورة الرعد ٣١ .

(٤) صنف الإيضاح في اختيار المصباح - شرح الدرّيدية . مات ٥٥٠ .

ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في « المغنى » عن ابن الصائغ ^(١) وابن هشام ^(٢) أنهما قالوا : يحتاج إلى جواب كجواب الشرط وهو سهو .

وقولي في الأصح راجعٌ إلى الأمرين معاً : ورودها للتمني ، واستغناؤها عن الجواب كما تبين .

(قيل : وترد للتقليل) نحو : تصدَّقوا ولو بظِلْفٍ مُحَرَّقٍ ^(٣) .

[لولا ولوما]

(لَوْلا ، وَلَوْما حرفا امتناعٍ لوجودٍ) نحو : لولا زيد لأكرمتهك ، فامتنع الإكرامُ لوجود زيد .

(وإنما يليها اسم أو أن) الثَّقيلة - وتقدّم إعرابه في باب المبتدأ - (أو أن) المخففة منها ، أو الناصبة نحو : « فلولا أنه كان من المسبِّحينَ لِلْبَيْتِ » ^(٤) « لولا أن مَنْ الله علينا لَخَسَفَ بنا » ^(٥) . « ولولا أن يكون الناسُ أُمَّةً واحدةً لَجَعَلْنَا » ^(٦)

قال في « المغنى » : وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، أو مبتدأ لا خير له ، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في « لو » [٦٧ / ٢]

(وجوابهما ماضٍ مع « ما ») النافية نحو : « ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتهُ

(١) ط فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين . صوابه في ا ، ب . والمغني ١ : ٢١٢ .

(٢) ابن هشام الخضراوي ، ترجم له ١ : ١٠٩ .

(٣) المغنى كما قال الصبان ٤ : ٣٢ : « تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ، ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلاً فإنه خيرٌ من العدم ، وقيد بالإحراق ، أي الشئ كما هو عادة العرب ، لأن النبيّ قد لا يؤخذ . وقد يرميه آخذه ، فلا ينتفع به بخلاف المشويّ » .

(٤) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٥) سورة القصص ٨٢ .

(٦) سورة الزخرف ٣٣ .

ما زَكَّى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا» ^(١) . (أو مُثَبَّت مع اللّام) نحو : « ولولا فَضْلُ الله عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ » ^(٢) .

(وحذفها) أي اللّام (ضرورة) خاصّ بالشعر . (أو قليل) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول ، ومرة قال بالثاني ، ولم يقع منه في القرآن شيء .

ومن وقوعه في الشعر قَوْلُهُ :

— ١٣٢٤ * لولا الحياءُ وبأقبي الدّين عِبْتُكُمْما ^(٣) * .

(ويجوز حذفه) أي جواب «لولا» لدليل ، قال تعالى : « ولولا فَضْلُ الله عليكم وَرَحْمَتِهِ وَأَنْ الله رءوفٌ رحيمٌ » ^(٤) . (أي لو أخذكم) ^(٥) .

(وتردان) أي لولا ولو ما للتحضيض وهو طلب بحث وإزعاج .

(و) ترد أيضاً له (هلا ، وألا) بالتشديد ، والأربعة حينئذ (بسايط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القوّاس في شرح الكافية ، قال : لأنّ الأصل عدم التركيب .

(وقيل) : الأربعة (مركبات) مِنْ «لو» ، و«لا» ، و«لو» ، و«ما» ، و«هل» و«لا» ، و«قلت الهاء في هلاً» ^(٦) للهمزة . ذكره في الأربعة أبو حيّان في شرح التسهيل ، والسكّاكي في المفتاح ، وذكره في «هلاً» ، و«ألاً» ابن مالك

(١) سورة النور ٢١ .

(٢) سورة النور ١٤ . وقد سقطت «في الدنيا والآخرة» من النسخ الثلاث .

(٣) لابن مقبل . ديوانه ٧٦ وروايته : «لولا الدين» مكان : «باقى الدين» وتعامه :

* ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوْرَتِي * .

وانظر تفسير الكشاف ٢ : ٥٧١ ، وشواهد الكشاف ٨٤ .

(٤) سورة النور ٢٠ وفي ب ، ط : «توّاب» مكان : «رءوف» تحريف .

(٥) ا ، ط : «وقيل» مكان : «وهل» تحريف صوابه في ب .

(٦) ب : «ألاً» مكان : «هلاً» صوابه في ا ، ط .

في باب « الاشتغال » من شرح التسهيل وحينئذ ^(١) (فتمتخص بفعل وَلَوْ مقدراً في الأصح) نحو : « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ^(٢) » . « لَوْ ما تأتينا بالملائكة ^(٣) » هلاً ضربت زيداً ، ألا أكرمت عمرأ . ومثال تقدير الفعل : « وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ^(٤) » .

— ١٣٢٥ — * فهلاً نفسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا ^(٥) * ؟

ألا زيداً ضربته .

وذهب بعضهم : إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلّاً بالبيت المذكور :

وَمِنْ خُلُوهَا مِنَ التَّوْبِيخِ . « لولا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ^(٦) » .

(وقد تفيده) أي التخصيص (لَوْ وَأَلَا) بالتخفيف ، ذكر ذلك ابن مالك في ^(٧) التسهيل نحو : لو ^(٨) تنزل عندنا فتصيب خيراً . « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ^(٩) » . « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا ^(١٠) » .

(قال ^(١١) : وَتَرَدُّ « لولا » ، و « هلاً » استفهامية ، و « لولا » نافية)

(١) كلمة : « حينئذ » سقطت من ط .

(٢) سورة التور ١٣ .

(٣) سورة الحجر ٧ .

(٤) سورة النور ١٦ .

(٥) نسبه إلى قيس بن الملوح . وتامه :

ونبت ليلي أرسلت بشفاعه إليّ

وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ : ٦١ قال : نسبه ابن جني إلى الصمة بن عبد الله . وانظر اختلاف النسبة في الخزانة ١ : ٤٦٣ .

(٦) المنافقون ١٠ .

(٧) ط : « من » مكان : « في » .

(٨) ط : « لولا » مكان : « لو » تحريف .

(٩) سورة النور ٢٢ .

(١٠) سورة التوبة ١٣ .

(١١) ط : « قيل » مكان : « قال » .

(مجمع ج ٤ - ٢٣)

وجعل من الأول : « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ » . « لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ » ^(١) .
ومن الثاني : « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ » ^(٢) .

قال ابن هشام : وأكثرهم لم يذكروا ذلك ، والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية
مثل : « لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ » ^(٣) .

والثالثة كذلك أي : فهلاً كانت قَرْيَةٌ واحدة من القرى المهلكة تَابَتْ ^(٤)
عن الكُفْر قبل مجيء العذاب ، فنفعها ذلك ، ويؤيده قراءة أبي : « فهلاً » . ويلزم من
هذا المعنى النفي ، لأن التوبيخ يَفْتَضِي عدم الوقوع .

(وقال الملقى ^(٥) : لم تَرِدْ « لوما » إلا للتحضيض) نقله عنه ابن هشام في
« المغنى »

[أمّا]

(أمّا) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها : (أيما) بإبدال ميمها الأولى ياء استقلالاً
للتضعيف قال :

— ١٣٢٦ * رَأَتْ رَجُلًا أَيَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ^(٦) *

(الأصح) أنها (حرف بسيط) وقيل : مركب منْ ، أم ، وما ^(٧) ، (معناه :

(١) سورة الأنعام ٨ وفي النسخ الثلاث : « أنزل إليه » تحريف .

(٢) سورة يونس ٩٨ . (٣) سورة النور ١٣ .

(٤) ط : « بانت عن الكفر » تحريف . (٥) يحيى بن علي أحمد ... الملقى . مات ٦٤٠ .

(٦) لعمر بن أبي ربيعة ، وتماهه :

* فَيَضْحَى وَأَيَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ *

ورواية الديوان ١٢١ : « أمّا إذا الشمس » . « وأما بالعشي » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في
البيت .

(٧) « من أم وما » سقط من ط .

مهما يكن من شيء) فهي نائبةٌ عن أداة الشرط ، وفعل الشرط معاً بعد حذفهما .
وقيل : عن فعل الشرط فقط ، قاله في البسيط .

وقال أبو حيان : ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحية التقدير ، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيث المعنى ، لأن مفعولية الحرف مباينةٌ لمفعولية الاسم والفعل ، فتستحيل المرادفة ، ولأن في يكن ضميراً يعود على « مهما » . وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشرط ، وذلك مُنتَفٍ في أمّا .

وقال بعض أصحابنا : لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها ، وأنت تقول : « أمّا علماً فعالمٌ » ، فهو عالمٌ ذكرتهُ ، ولم تذكره ، بخلاف : إن قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقف على قيام زيد .

وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله :

— ١٣٢٧ — * من يكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي ^(١) * .

ألا ترى أن بته موجود ، كان لغيره بَتٌّ أم لم يكن ؟

(ومنٍ ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كونها في معنى الشرط ، أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة ، وكذا دُونَ تقدير قولٍ على الأصح) ^(٢) نحو : « فأمّا الذين آمنُوا فَيَعْلَمُونَ » ^(٣) لا جائز أن تكون الفاء للعطف ، لأن العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ، ولا زائدة ، إذ لا يصح الاستغناء عنها ، فتعيّن أنها فاء الجزاء .

وقال أبو حيان : هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها ، لأنها لم تجيء

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٨ .

(٢) ١ ، ب : « وكذا تقدير قول على الأصح » بإسقاط « دون » .

(٣) سورة البقرة ٢٦ .

رابطةً بين جُمْلَتَيْنِ ، ولا عاطفةً مفرداً على مثله .

والتعليل بكونَ أمّا في معنى الشرط ليس بجيّد ، لأنّ جواب : « مهما يكن من شيء » لا تلازم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط ، والفاء لازمة بعد أمّا ، كان ما دخلتْ عليه صالحاً لها أم لم يكن ؟ ألا ترى أنه يقال : مهما يكن من شيء لم أبال به ، ويمتنع ذلك في « أمّا » ، ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك .. انتهى .

وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله :

١٣٢٨ - * فَأَمَّا الْقِتَالُ ، لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ^(١) * [٦٨/٢]

ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ^(٢) » الأصل : فيقال لهم : أكفرتُمْ ، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبّعته الفاء في الحذف ، وربّ شيء يصحّ تبّعاً ، ولا يصح استقلالاً . هذا قول الجمهور .

وزعم بعض المتأخّرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ، وأنّ الجواب في الآية : « فَذُوقُوا الْعَذَابَ » ، والأصل : فيقال لهم : ذُوقُوا ^(٣) ، فحذف « القول » ، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض .

(و) من أجل ذلك أيضاً (لم يَلِهَا فَعَلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن ، وجعلوا لها

(١) للحارث بن خالد المخزومي . وعجزه :

* وَلَكِنْ سِيرَآ فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ •

شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٧ ، والأشْمُونِي ٤ : ٤٥ والخزائنة ١ : ٢١٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٣) ١ « ذُوقُوا الْعَذَابَ » بزيادة كلمة : « العذاب » .

جواباً تعذر إيلائها الفعل من حيث أن فعل الشرط لا يليه فعل إلا إن كان جواباً والفرض أن ما بعد الفاء جوابٌ .

(وتفيد) أمّا (التفصيل ، فتكرر غالباً) نحو : « فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأمّا الذين كفروا فيقولون »^(١) . قال ابن هشام في المغنى : والتفصيل غالب أحوالها . قال : وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام^(٢) يذكر بعدها في موضع ذلك القسم ، فالأول نحو : « فأمّا الذين آمنوا بالله واعتصموا به »^(٣) الآية . أي : وأمّا الذين كفروا فلهم كذا ، وكذا . والثاني نحو : « فأمّا الذين في قلوبهم زيغ »^(٤) الآية . وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويكلون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك : « والرأسخون في العِلْم » إلى آخره^(٥) .

(و) تفيد (التوكيد) قال في « المغنى » : وقل من ذكره . قال : ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري ، فإنه قال : « فائدة » : « أمّا » في الكلام أن تعطيه فصل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصّدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهبٌ ، وأنه بصدد الذهاب ، وأن منه عزيمة ، قلت : أمّا زيد فذهابٌ . وكذلك قال سيبويه في تفسيره : مَهْمَا يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ ، وهذا التفسير يدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط . انتهى .

(وتفصّل) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور : (إما بمبتدأ) كآيات السابقة (أو خبر) نحو : أمّا في الدار فزيد . (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغنى عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو : « فأمّا اليتيم فلا تقهر »^(٦) . الآيات

(١) سورة البقرة ٢٦ .

(٢) ب ، ط : « وبكلام » بالواو دون « أو » تحريف . صوابه في ١ ، والمغنى ١ : ٥٤ .

(٣) سورة النساء ١٧٥ . (٤) سورة آل عمران ٧ .

(٥) أي : « يقولون آمنا به كل من عند ربنا » آل عمران ٧ .

(٦) سورة الضحى ٩ .

أو مفسراً نحو : أما زيداً فاضربه .

(قال سيبويه أو) : جملة (شَرَط) نحو : « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ »^(١) . الآيات . (لا بجملة تامة) ؛ لأنّ هذا التقديم إنما جاز للاضطراب ليحصل^(٢) الفصل بين أمّا والفاء ، وذلك حاصل باسم واحد ، فبقي الزائد على أصله من المنع ؛ إذ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها . قال أبو حيان : إلّا إنّ كانت للدّعاء نحو : أمّا زيداً رحمك الله فاضرب .

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة) : يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ » .

(ثم قال سيبويه : ما جاز عمله بعد حذف^(٣) أمّا والفاء) عمل فيما قبل ، وما لا فلا ، ألا ترى أنك لو حذف أمّا والفاء في الآية ، وقلت : اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو : أمّا زيداً^(٤) فإنّي ضاربٌ لا يجوز ، إذ لو حذف أمّا والفاء لم يجوز تقدّم معمول خبر إنّ عليها ، وكذا لا يجوز : أمّا درهماً فعندي عشرون إذ المميز^(٥) لا يعمل فيما قبله وفاقاً .

وقال المبرّد : أولاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك : (وإنّ) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو : أمّا زيداً فإنّي ضارب ، واختاره ابن مالك . قال

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ١ ، ب : « اما ليحصل الفصل » بزيادة أمّا .

(٣) « حذف » مسقط من أ .

(٤) ١ : « أما زيد » برفع « زيد » تحريف .

(٥) ١ : « إذ الخبر » تحريف .

أبو حيّان : وهذا لم يَرِدْ به سماع ، ولا يَنْقُضِيهِ قياسٌ صحيحٌ . قال : وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيّويه فيما حكاه ابن ولّاد عنه . قال الزّجاج : رجوعه مكتوبٌ عندي بخطه ، فلذا لم أحكه عنه في المتن .

(و) قال (الفراء) زيادة على ذلك : (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو : أما زيداً فليتبني ضارب ، وأما عَمَرُاً فلعلّك مكرم .

(وقيل : يختص ذلك بالظرف) والمجرور للتوسّع فيه نحو : أمّا اليوم فإني ذاهب ، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس .

(وقيل) زيادة على ذلك : (و) فعل (التعجب) إذا كان متعدّياً نحو : أما زيداً فما أزوّرني له ، قال الكوفيتون ، وعلّلوه بأن التعجب ، محمول ^(١) على معناه ، والمعنى : أمّا زيداً فأنا أزوّره كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم ، فلا يجوز : أمّا زيداً فما أحسنه ، نعم ، يجوز إذا لم يتصل به نحو : أمّا زيداً فما أحسن .

(ولا تعمل أمّا في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفيّة) حيث أجازوه ، لِمَا فيها من معنى الفعل : ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني ، وبأنه لا يحفظ من كلامهم : أما زيداً فعنده عشرون درهماً ، ولا أمّا زيداً فقائم (غير الظرف ، والمجرور ، والحال) فإنها تعمل فيها وفاقاً ، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل [٦٩/٢] .

(١) ط : « معمول » بالعين تحريف .

الحُرُوفُ غيرُ العَاطِفِيَّةِ

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف .
النسق :

[الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه ^(١) من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ، ولا بمعنى قد بخلاف هل ^(٢) . (وَمِنْ ثَمَّ) أي من أجل أصلتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله :

١٣٢٩ - * طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ * ^(٣)

أراد : أو ذو الشيب ، وسائر الأدوات لا تحذف .

(ودخولها على النفي) كما تدخل على الإثبات نحو : ألم يقم زيد ^(٤) ؟ وغيرها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة .

(و) دخولها على (واو العطف وفائه ، وثُمَّ) تنبيهاً على أصلتها في التصدير

(١) : « بخلاف ما عداها » .

(٢) وزيادة على ذلك ، فإن الهمزة ترد لطلب التصوّر نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ ولطلب التصديق

نحو : أزيد قائم ؟ « وهل » مختصة بطلب التصديق نحو : هل قام زيد ؟

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦١ .

(٤) مثال دخولها على النفي .

نحو : « أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ » ^(١) . « أَفَلَا تَعْقِلُونَ » ^(٢) . « أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ » ^(٣) بخلاف غيرها من الأدوات ، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخّر عنه ، كما هو قياس جميع ^(٤) أجزاء الجملة المعطوفة نحو : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » ^(٥) . « فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ » ^(٦) « فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ » ^(٧) « فَأَنْتَى تُؤْفَكُونَ » ^(٨) ، فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ ^(٩) ، « فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ » ^(١٠) ، هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزنجشري) حيث قال : إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصليّ ، وإن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير ، فيقدّر : « أمكثوا » « ولم يسيرا » ، « أتجهلون فلا تعقلون » ^(١١) .

قال أبو حيّان : وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه .

وقال ابن هشام : يُضْعَفُ ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطّرد .

(و) دخولها على (الشرط) نحو : « أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ » ^(١٢) بخلاف « هل » ، فلا تدخل عليه . (و) على (إن) نحو : « أَلَا إِنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ » ^(١٣) بخلاف « هل » (وعدم إعادتها بعد أم) يقال : أزيد في الدار أم عمرو ، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز : أم أعمرو ، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجارّ بعدها توكيداً في نحو : أعلى زيد غضبت أم على عمرو ، لأنّ الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها

(١) سورة الروم ٩ . (٢) سورة آل عمران ٦٥ .

(٣) سورة يونس ٥١ .

(٤) ط فقط : « جملة أجزاء الجملة » .

(٥) سورة المائدة ٩١ . (٦) سورة النساء ٦٢ .

(٧) سورة التّكوير ٢٦ . (٨) سورة الأنعام ٩٥ .

(٩) سورة الأنعام ٨١ . (١٠) سورة النساء ٨٨ .

(١١) ط فقط : « أتجهلون أفلا تعقلون » بزيادة الهمزة الثانية .

(١٢) سورة الأنبياء ٣٤ . (١٣) سورة يوسف ٩٠ .

عليه ، كما تقدّم ، فلم تقع بعده تأكيداً بخلاف غيرها من الأدوات ، فإنها تعاد بعد « أم » نحو : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ » ^(١) . « أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ » ^(٢) .. « أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ » ^(٣) .

(وورودها لطلب التصوّر) نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ (أدبس ^(٤)) في الإناء أم خلّ ؟

(والتّصديق) نحو : أزيد قائم ، وأقام زيد ؟ بخلاف « هل » ، فإنّها للتّصديق خاصّة ، وبقية الأدوات للتّصوّر خاصّة .

(و) وورودها (للتّسوية) نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » ^(٥) .

(والإنكار) نحو : « أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا » ^(٦) . « أَفَعَسَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ » ^(٧) أي لم يقع ذلك ، ومُدّعيه كاذب .

(والتوبيخ) أي : اللوم على ما وقعَ نحو : « أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ » ^(٨) .

(والتّقرير) : أي حمّل المخاطب على الإقرار نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » ^(٩) ، أي شرحنا .

(١) سورة الرعد ١٦ .

(٢) سورة الملوك ٢٠ .

(٣) سورة الملوك ٢١ .

(٤) ١ : « أرنت » مكان : « أدبس » تحريف . ومن الجائز أن تكون محرفة عن كلمة : « زيت » .

(٥) سورة البقرة ٦ .

(٦) الإسراء ٤٠ .

(٧) ق ١٥ .

(٨) الصافات ٩٥ .

(٩) سورة الشرح ١ .

(والتَّهَكُّم) نحو : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا » ^(١) .

(والأمر) نحو : « أَأَسْلَمْتُمْ » ^(٢) أي أسلِمُوا .

(والتعجب) نحو : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ » ^(٣) .

(والاستبطاء) نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا » ^(٤) .

وسائر الأدوات لا تَرِدُ لشيءٍ من ذلك .

[الألف اللينة]

(الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة ، قال ابن جنِّي : وهذا المسمَّى « لا ») الذي يذكر قبل « الياء » ^(٥) عند عدد الحروف ، وأنه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل : صاد - جيم (تَوْصَّلْ إِلَى النَّطْقِ بِهِ بِاللَّامِ) كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء : « الغلام » ليتقارضا ^(٦) ، وأن قول المعلمين : « لا م ألف » خطأ ، لأنَّ كلاً من اللام والألف قد مضى ذكره ^(٧) ، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف ، بل سرد أسماء الحروف البسائط . قال : وأما قول أبي النجم :

١٣٣٠ - أقبلتُ من عند زياد كالحَرْفِ

تَخُطُّ رجلاي بخطِّ مختلف

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ ^(٨)

(١) سورة هود ٨٧ .

(٢) سورة آل عمران ٢٠ .

(٣) سورة الفرقان ٤٥ .

(٤) سورة الحديد ١٦ .

(٥) ط : « قبل الباء » تحريف .

(٦) ط : « ليتقارضا » تحريف وانظر المغني ٢ : ٣٩ ومعنى ليتقارضا : أي ليحل كل منهما مكان الآخر :

(٧) أي في عدد الحروف وترتيبها .

(٨) « الخزف » : هو الذي فسد عقله لكبر سنّه والمراد بقولهم : « لا م ألف » : أنه يمشي مُعَوَّجاً =

فلعله تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخطّ ليس له تعلّق بالفصاحة .. انتهى .

وفي حاشية الكشف للتفتازانيّ : كلّ الحروف إذا عدّت صدّر فيها الاسم بالمسمّى إلاّ الألف فإنه لا يتأتّى فيه ذلك .

(وفي أيّتهما الأصل ؟ قولان) قال الفراء : الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ، ترك همزتها .

وقال ابن كيسان : الألف هي الأصل . وفي حاشية الكشف للتفتازانيّ ، قالوا : الألف على ضربين : ليّنة ، ومتحرّكة ، فالليّنة تسمّى ألفاً ، والمتحرّكة تسمّى همزة ، والهمزة اسم مُستحدّث [٧٠ / ٢] لا أصليّ ، وإنما يذكر في التهجّي : الألف ، لا الهمزة . انتهى .

وهذه الجملة معترضة^(١) ، وكذا ما قبلها ، وخبر المبتدأ^(٢) : قولي : (وترد للإنكار جوازاً في منتهى المنكور وفقاً بعد همزة لم تُفصلْ) كقولك لمن قال : لقيت عمراً : أعمراه ؟ منكيراً لقاءً له . وشملَ المنتهى وصفه ، والمعطوف عليه كقولك : لمن قال : رأيت عمراً الفاضل ؛ « أعمراً الفاضله » ولمن قال : رأيت زيداً وعمراً : أزيداً وعمراه ، وذلك غير لازم ، فلك أن لا تلحق وتقول : أعمراً أو عمراً الفاضل ، أو زيداً وعمراً فإن وصل المتكلّم ولم يقفِ امتنع الإلحاق نحو : أعمراً يا هذا .

وكذا^(٣) إن فصلت الهمزة من المنكور نحو : أتقول عمراً أو اليوم عمراً^(٣) .

= بعد الشراب ، فتخط رجلاه خطّاً يشبه اللام ، وتارة يمش مستقيماً ، فتخط رجلاه خطّاً يشبه الألف والبيت من شواهد الخزانة ١ : ٤٨ ، والخصائص ٣ : ٢٩٧ وقد نسب إلى أبي النجم .
(١) هذه الجملة المعترضة قوله في المتن : « وفي أيّتهما الأصل ؟ قولان » وأمّا الجملة التي قبلها فقوله في المتن : « توصل به إلى النطق باللام » . والمبتدأ هو قوله في المتن : الألف الليّنة التي لا تقبل الحركة » وخبره قوله : « ترد للإنكار » .

(٢) ط : « وكذا وإن » تحريف .

(٣) ط : « واليوم عمراً » بالواو فقط من دون ألف .

(وتقلب بعد ضمّ) واواً ^(١) (وكسر) ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال : قام عمرو ^(٢) : أعمروه ، ولمن قال : قام زيد الفاضل : أزيد الفاضلوه ، ولمن قال : مررت بالحارث : الحارثيه .

(أو) تقلب بعد (تنوين) مُطْلَقاً (ياء) ساكنةً بعد كسر التنوين ، لالتقاء الساكنين ، فيقال في قام زيد : أزيدنيه . وفي ضربت زيدا : أزيدنيه . وفي مررت بزيدا : أزيدنيه .

(و) (ترد للتذكّر ^(٣) كذلك) أي كالإنكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول ^(٤) مَنْ أراد أن يقول : رأيت الرجل الفاضل ، فنسى الفاضل ، فأراد مدّة الصوت ليتذكّر ، إذ لم يردّ قطع الكلام : رأيت الرجل . ومن أراد أن يقول : قام زيد فنسي زيدا : قاما .

وفي قلبها واواً بعد ضمة ، وياءً بعد كسرة للمجانسة كقول : من أراد أن يقول : يقوم زيد فنسي : « زيد » يقوموا ^(٥) ، ومن أراد أن يقول : قد قام فنسي : « قام » قدى .

وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول : لم يضرب زيد ، فنسي « زيد » لم يضربني بخلاف المعتل ، فإنه يستغني بمدّه عن مدّة التذكّر نحو : موسى .

وتفارق مدّة الإنكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لأنه غير قاصد للوقوف ، وإنما عرّض له ما أوجب قطع كلامه ، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر .

(١) ط : « واو » بالرفع ، تحريف .

(٢) ط فقط : « قام عمر » . (٣) ط : « للتذكير » .

(٤) ط : « كقولك » تحريف .

(٥) ا ، ب : « يقوموا » بألف بعد الواو ، تحريف . و ط : « يقوموه » بهاء بعد الواو تحريف كذلك .

- (و) ترد (فاصلةً بَيْنَ الهمزتين) جوازاً نحو : « أأَنْذَرْتَهُمْ » ^(١) . ولا فَرَقَ بين كون الثانية مُحَقَّقَةً ^(٢) أو مُسَهَّلَةً ^(٣) .
- (و) تَرِدُ فاصلةً بين (النونين) نون النسوة ، ونون التوكيد نحو اضربنَّ ، وهذه واجبة ، كما سيأتي .
- (و) ترد (لغير ذلك) كمدّ الصّوت للمنادي المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله :

[أَلَا]

- (أَلَا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح ونبيه) وتدخل على الجملتين نحو : « أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » ^(٤) . « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ^(٥) . (وَتَكَثَّرَ قَبْلَ النَّدَاءِ) كقوله :

- (١) سورة البقرة ٦ . وفي النسخ الثلاث كتبت : « أأنذرتهم » بهمزتين ، على ألف ورسم المصحف : « أأنذرتهم » .
- (٢) ط : « مخففة » بالفاء ، تحريف .
- (٣) السيوطي يريد قراءة ابن عباس وابن أبي اسحاق حيث قرأ بهمزتين بينهما مدّة . وقد احتج ابن خالويه الحجة : ٤٢ لهذه القراءة فقال : « والحجة لِمَنْ حَقَّقَهُمَا ، وفصل بمدّة بينهما أنه استجنى الجمع بينهما ففصل بالمدّة ، لأنه كره تليين إحداهما ، فصَحَّحَ اللفظ بينهما ، وكلّ ذلك من فصيح العرب » .
- على أن الزمخشري أنكر هذه القراءة ، وزعم أن ذلك لحن ، وخروج عن كلام العرب من وجهين ، أحدهما : الجمع بين ساكنين على غير حدة .
- الثاني : أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين بين ، لا بالقلب ألفاً . وقد ردّ عليه أبو حيان الأندلسي : بأن الكوفيين أجازوا الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي أجازوه البصريون .

انظر : تفسير القرطبي ١ : ١٦١ ، والبحر المحيط ١ : ٤٧ ، ٤٨ .
هذا وفي ب سقطت هذه العبارة من قوله : « الهمزتين » إلى قوله : « النونين » .

(٤) سورة البقرة ١٣ .

(٥) سورة هود ٨ .

— ١٣٣١

* أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتِيَمٌ * (١)

(ويقال) فيها : هلا بإبدال الهمزة هاء قرىء : « هلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ » (٢).

[ياء التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التنبيه) ياء كهذه الآية .

(وها) وأكثر استعملها مع ضمير رفع منفصل نحو : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ » (٣)

ومع اسم الإشارة : كهذا زيد ، وتقع مع غيرهما كقول النابغة :

١٣٣٢ — * هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٍ إِنْ لَا تَكُنْ نَفَعَتْ

فَإِنْ صَاحِبِهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ (٤)

(ويلى « يا » غالباً أمرٌ) كالآية (٥) ، وكقوله :

— ١٣٣٣

* أَلَا يَا سَلْمَى يَا دَارِمَى عَلَى الْبِلَى (٦) *

(أوليت) نحو : « يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ » (٧) . (أو رُبَّ) نحو : « يَا رَبَّ

كاسيةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله :

١٣٣٤ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ (٨)

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ٢ : ٨٦ .

* بأحسن من صلتى وأفضلهم نفلا *

(٢) سورة النمل ٢٥ . (٣) سورة آل عمران ١١٩ .

(٤) ديوان النابغة ٧٣ وروايته : « مَا إِنَّ ذِي » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(٥) قوله تعالى : « أَلَا يَسْجُدُوا » . (٦) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .

(٧) سورة يس ٢٦ . (٨) سبق ذكره رقم ٦٧٧ .

[أَمَّا]

(أَمَّا) بالفتح والتخفيف (كَأَلَا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم)
كقوله :

١٣٣٥ - أَمَّا وَالَّذِي أَبْنَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي

أَمَات وَأَحْيَا ، وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ ^(١) *

(وتبدل همزتها هاء وعيناً) فيقال : هَمَّا ، وَعَمَّا ، (وتُحذف) أي الهمزة ،
فيقال « ما » قال :

١٣٣٦ - مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا وَأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدَنَانِ ^(٢) *

(أَوْ) تُحذف (الألف) في الأحوال الثلاثة فيقال : أَم ، وَهَم ، وَعَم . لغات .

(و) تكون (بمعنى حقاً) ، وَتُفْتَحُ بعدها أَنْ نَحْوُ : أَمَّا أَنْتَ ذَاهِبٌ وَهِيَ
حينئذ (اسم) مرادفٌ له (أَوْ حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أَنْ ومعمولها كلاماً
تَرْكَّبَ مِنْ حَرْفٍ وَاسْمٍ كَمَا قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي : يَا زَيْدُ ^(٣) (أَوْ مَرْكَبَةٌ) مِنْ كَلِمَتَيْنِ
(هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ وَمَا) اسْمٌ بِمَعْنَى : شَيْءٌ ذَلِكَ الشَّيْءُ [٧١ / ٢] حَقٌّ ، فَاْلْمَعْنَى :

(١) مِنْ قَصِيدَةٍ لِأَبِي صَخْرٍ الْهَذَلِيِّ كَمَا فِي الْخَزَائِنَةِ ١ : ٥٥٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ لِلْسَّيْطَوِيِّ ١٦٩ .
(٢) قَائِلُهُ مَجْهُولٌ .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٣ .

(٣) هَذَا النَّصُّ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَغْنِيِّ ١ : ٥٢ وَلَمْ يَعْزِهِ السَّيْطَوِيُّ إِلَى صَاحِبِهِ . وَيَعْلَقُ الْأَمِيرُ عَلَى قَوْلِ
الْمَغْنِيِّ : « كَمَا قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي : يَا زَيْدُ » بِقَوْلِهِ : « لَكِنْ مَوْضُوعُ الْفَارِسِيِّ اسْمٌ وَحَرْفٌ
صُورَةٌ ، وَفِي الْمَعْنَى جُمْلَةٌ لِنِيَابَةِ « يَا » عَنْ : « ادْعُو » وَمَوْضُوعُ ابْنِ خُرُوفٍ جُمْلَةٌ صُورَةٌ فِي
تَأْوِيلِ اسْمٍ وَحَرْفٍ ، لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ » . انظر حاشية الأمير ١ : ٥٢ .

أحَقًّا (وهي) أي أمّا حينئذ (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقًّا على ذلك في نحو قوله :

١٣٣٧ - . أَحَقًّا أَنْ جِيرَتْنَا اسْتَقَلُّوا ^(١) .

هذه (أقوال) . قال ابن هشام : الثالث قول سيبويه : وهو الصحيح ^(٢) .
(قال المالقي ^(٣) : وتَرِدُ) أمّا (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو : أمّا تقوم .
أمّا تقعد . قال ابن هشام : وقد يدعي في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري ، وما نافية .

[تنبيه*]

ظاهر كلام ابن هشام في « المغني » : أن الاستفتاح والتنبيه في « ألا » و « أمّا » متلازمان حيث جعل التنبيه معناها ، والاستفتاح مكانها ، وعبارته : أن « لا » تكون للتنبيه فتدلّ على تحقق ما بعدها . ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ، فيبتنون مكانها ، ويهملون ^(٤) معناها .

(١) للمفضل النكري وفي الدرر ٢ : ٨٧ : « السكري » مكان : « النكري » تحريف ، وتماه :
• فَنَيْتِنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيق .

وفي الأصمعيّات ص ٢٠٠ رقم ٦٩ : « ألم تر » مكان : « أحقّا » ، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت . ونسبه في الأشباه والنظائر للخالديّين ١ : ١٤٩ لعامر بن معشر بن أسحم بن عدي .
وانظر سيبويه ١ : ٤٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٧٠ ، وفي اللسان (فرق) غير منسوب .

(٢) المراد بالقول الثالث هو : أنها مركبة من همزة الاستفهام و « ما » وهو قول سيبويه . انظر المغني ٣٠١ .

(٣) يحيى بن علي بن أحمد بن محمد بن غالب . مات بغزة ٦٤٠ .

(٤) ا ، ب : « فيعملون » بالعين . تحريف ، صوابه من ط ، والمغني ١ : ٦٥ .

(جمع ج ٤ - ٢٤)

وإفادتها التحقيق من حيث تركيبها من الهمزة « ولا » ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق ^(١) ، وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلّان ^(٢) . وعبارة التسهيل : وقد يُعزَى التنبيه إلى ألا ، وأما ، وهما للاستفتاح مطلقاً ^(٣) . قال أبو حيّان في شرحه في قوله : « وقد يُعزَى » إشعاراً بالقلّة بمعنى أن الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً ، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيه أم لم يُقصد . انتهى .

[أي]

(أي) بالفتح والسكون حرفٌ (للتفسير بمفرد) نحو : عندي عَسْجَدٌ ، أي : ذهبٌ ، وغَضَنُفَرٌ ، أي : أَسَدٌ (فتأليها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه . وقيل : عطف (نسق) قاله الكوفيّون ، وصاحبها « المستوفى » و « المفتاح » . ورُدَّ بأنّا لم نر عاطفياً يصلحُ للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مُرادِفِه .

(و) التفسير (جملة) أيضاً كقوله :

• وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ ^(٤) • ١٣٣٨ -

(فإن وقعتْ بعد « تقول » وقبل) فعل (مسند للضمير حُكِي) الضمير نحو : « تقول استكتمتُهُ الحديث ، أي : سألت كتمانهُ » يقال ذلك بضم التاء ، ولو جثت

(١) انظر المعنى ١ : ٦٥ .

(٢) ١ : « مبتدآن » مكان : « مستقلان » .

(٣) التسهيل ٢٤٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• وتقليني لكنّ إيتاك لا أقلّ •

المعنى ١ : ٧١ ، والخزانة ٤ : ٤٩٠ .

« إذا » مكان « أي » فتحت فقلت : إذا سألتَهُ لَأَنَّ « إذا » ظرف « لتقول » .

[إي]

(إي) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنعم) . فيكون لتصديق المخبر ^(١) ، وإعلام المستخبر ، ولوعند الطالب . وتقع بعد : قام زيد ، وهل ^(٢) قام زيد ، واضرب زيداً ونحوهن ، كما تقع « نعم » بعد هن .

(و) تفارق نعم في أنها (لا تقع إلا قبل ^(٣) القسم) كقوله تعالى : « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ » ^(٤) . ونعم تكون مع قَسَم وغير قَسَم .

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيضاً إلا (بعد الاستفهام) كآلية ، وغيره لم يذكر ذلك . وأشار في « المغني » إلى تضعيفه .

وإذا وليها حرف القسم نحو : إي والله ، فلا يجوز فيها إلا إثبات الياء . (فإن حذفت) الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدّهما ، وهو من ^(٥) المستثنى من قاعدة المنع . (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام « الله » .

[أجل]

(أجل) بسكون اللام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً للطالب .

(١) ب ، ط : « الخير » تحريف .

(٢) « وهل » سقطت من ا ، وفي ب : « وهل لا قام زيد » بزيادة : « لا » .

(٣) ا : « مع القسم » بوضع « مع » مكان : « قبل » .

(٤) سورة يونس ٥٣ . (٥) « من » سقطت من ط .

وتقع بعد نحو : قام زيد ، وما قام زيد ، وهل قام زيد . واضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا .

(وخصّصها قومٌ بالخبر) دون الاستفهام والطلب ، وعليه الزمخشري وابن مالك .
(و) خصصها (ابن خروف) به (في الغالب) قال : أكثر ما تكون بعده . وخصّصها (المالقيّ بغير النفي والنهي) وجعلها للخبر المثبت ، والطلب بغير النهي .

(و) خصّصها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب ، وقال : لا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : هي بعد الخبر أحسن من « نعم » ، و « نعم » بعد الاستفهام أحسن منها .

[بجل]

(بَجَلْ) حرفٌ (له) أي للجواب كنعم ، واسم فِعْلٌ بمعنى : يكفي (و) اسم (مرادف لحسب) . ويقال على الأول ^(١) : بجلي ، وهو نادر ، وعلى الثاني بجليّ قال :

• ألا بجليّ من الشراب ألا بجل ^(٢) • ١٣٣٩ -

[بلي]

(بلي) حرف مُرْتَجِلٌ (له) أي للجواب أصليّ الألف ، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد ^(٣) النفي في الفعل . (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب .

(١) أي على كونه : اسم فعل بمعنى : يكفي .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر ، فلم يضمها كتابه . وهو لطرفة بن العبد . ديوانه ١١٨ .
وصدره :

• ألا إني شربت أسود حالكا •

(٣) ط : « بين » مكان : « بعد » تحريف .

وقيل : للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزاعمه) . استدلل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفيّاً أبداً . والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء ، والقياس على تأنيث « رَبِّ » وثمّ ، ونحوهما بالناء ^(١) .

(وتختصُّ بالنفي وتثبت) سواء كان مجرداً نحو : « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ » ^(٢) . أو مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فيقال : بلى ، أو توبيخاً نحو : « أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ » ^(٣) أو تقريرياً نحو : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ » ^(٤) . أَجْرَى النَّفْيِ مع التقرير مجرى النفي المجرد في ردّه ^(٥) « بَلَىٰ » ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا : (٧٢ / ٢) نَعَمْ ، كفروا ، وَوَجْهُهُ أَنْ « نَعَمْ » تصديق للخبر بنفي أو إيجاب . وأمّا وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث : « أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، قَالُوا : بَلَىٰ » فهو إمّا قليل ، أو مِنْ تَغْيِيرِ الرِّوَاةِ كما تَقَرَّرَ في غير ما موضع .

[جَمَل]

(جمل) حرف (له) أي للجواب (كنعم . حكاة الزجاج) في كتاب « الشجرة » (ويرد اسماً بمعنى : عظيم) قال :

١٣٤٠ - قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا - أُمَيْمَ - أَخِي

فَإِذَا رَمَيْتُ بِصَيْبِي سَهْمِي

وَلَنْ عَقَوْتُ لِأَعْفُونَ جَلالاً وَلَنْ سَطَوْتُ لِأَوْهِنَ عَظْمِي ^(٦)

(١) ط : « بالياء » تحريف .

(٢) سورة التغابن ٧ .

(٣) سورة القيامة ٣ ، ٤ .

(٤) سورة الأعراف ١٧٢ .

(٥) أ : « دفعه » مكان : « ردّه » .

(٦) للحارث بن وعله بن ذهل بن شيبان الذهلي . أنظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٣ .

(و) بمعنى : (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه :
 * ألا كل شيء سواه جَلَلٌ * (١) — ١٣٤١

(و) بمعنى : (أجل) قالوا : فعلت ذلك من جلك أي من أجلك وقال جميل :
 * رسم دار وقفْتُ في طَلَلِهِ *
 كدت أقضي الغداة من جَلَلِهِ * (٢) — ١٣٤٢

قل : أراد : من أجله ، وقيل : أراد من عِظَمِهِ في عيني .

[جَيْر]

(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأَمْسٍ (والفتح) للتخفيف كأَيْنَ ،
 وكيف حرف (له) أي للجواب (كَنَعَمْ) . قال في «المغنى» : لا اسم بمعنى «حقاً»
 فيكون مصدراً ، ولا بمعنى «أبدأ» فيكون ظرفاً وإلا لأعربت ، ودخل عليها «أل» ،
 ولم تؤكد «أجل» في قوله :

* أجل جَيْر إن كانت رِواءَ أسافِلِهِ (٣) — ١٣٤٣

ولا قبول بها «لا» في قوله :

١٣٤٤ — إذا تقول «لا» ابنة العُجَيْرِ تصدقُ «لا» إذا تقول جَيْرِ (٤)

وأما قوله :

* وقائلة أسيت فقلت : جَيْرِ (٥) — ١٣٤٥

(١) لامرؤ القيس . ديوانه ٢٦١ . وصدده :

* بقتل بني أسد ربهم *

(٢) سبق ذكره رقم ١١٤٣ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٠٢ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٢٠٣ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٢٠٠ .

فالتونين فيه للترنم ، وهو غير مختصّ بالاسم . انتهى .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : جَيَّرَ من حروف الجواب فيها خلاف ، أهي اسمٌ أو حرفٌ .

[السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخلص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع ، وهو الاستقبال .

(قال البصريّة : وزمانه مع السين أَضَيَّقَ) منه « مع سوف » نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغةً في المعنى .

والكوفيّون أنكروا ذلك . وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد ، قال تعالى : « وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا » ^(١) . « أولئك سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا » ^(٢) . « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » ^(٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ يَعْلَمُونَ » ^(٤) . وقال الشاعر :

١٣٤٦ - * وما حالةٌ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا

إلى حالةٍ أُخْرَى ، وسوف تَزُولُ * . ^(٥)

وبالقياس على الماضي ، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان ، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إِلَّا مطلق المُضِيِّ دون تعرّض لِقُرْبٍ أو بُعْدٍ فكذلك المستقبل . (قلت) ^(٦) وهو

(١) سورة النساء ١٤٦ .

(٢) سورة النساء ١٦٢ . (٣) سورة النبأ ٤ .

(٤) سورة التكاثر ٤ . وفي ط : « سيعلمون » بالياء . تحريف .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٨٩ .

(٦) « قلت » سقطت من ١ .

ممنوع ، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه ، وقالوا : إن « قد » تقربه من الحال .

(قيل : والاستمرار) ذكره بعضهم في « سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ » ^(١) الآية ، مُدَّعِيًا أَنَّ ذلك إنما نزل بعد قوله : « ما ولاّهم » ^(٢) فجاءت السين إعلماً بالاستمرار ، لا بالاستقبال ، قال في « المغني » : وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من أَنَّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولاّهم] ^(٣) : غير موافق عليه .

(وتختص سوف خلافاً للسّيرافي بدخول اللام) نحو : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ » ^(٤) ، (و) بجواز (فَضْلُهَا بِالْفِعْلِ مَلْغًى) نحو :

١٣٤٧ — وما أَدْرِي وسوف إِيْحَالٌ أَدْرِي ^(٥) .

والأمران مُمْتَنِعَانِ فِي السَّيْنِ ، وجوّزهما السّيرافي فيها أيضاً .

(وسوّ) بحذف الفاء (وسبي) بحذفها ، وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف ، (وسف) : بحذف الوَسَط (لغات) حكاهما الكوفيّون ^(٦) قال الشاعر ^(٧) :

١٣٤٨ — فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْتَجِدُونَ فَقْدِي ^(٨) .

(وقيل) : إنَّ هذا الحذف بوجوه (ضرورة) خاصّ بالشّعر لا لغة ^(٩) .

(١) سورة البقرة ١٤٢ . (٢) نفس الآية .

(٣) في النسخ الثلاث : « بعد قولهم غير موافق عليه » وفي العبارة نقص ، والتكملة بين المعقوفين [] من المغني المنقول منه هذا النص . انظر المغني ١ : ١٢٢ .

(٤) سورة الضحى ٥ . (٥) سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٦) في ابيّاض بعد قوله : « حكاهما » مكانه : « الكوفيون » في ب . ط .

(٧) ط : « قال بالشاعر » بزيادة الباء تحريف .

(٨) قائله مجهول . وعجزه :

• وَإِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ •

انظر الدرر ٢ : ٨٩ .

(٩) « لا لغة » سقطت من أ .

(وليست السّين مقطّعةً منها) أي من سوف ، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصحّ) ، لأن الأصل عدم الاقتطاع ، وقيل : إنّها فرّعُها ، ومقطّعة منها ، ورَجَحَهُ ابن مالك ، ورُدَّ بأنّها لو كانت فرعاً لها ^(١) لساوتها في المدّة ، ولكانت أقلّ استعمالاً منها . وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم ، وعن الثاني بأنّ الفرع قد يفوق الأصل : كنعم . وبئس فإنّهما فرعاً محرّك العين ، وهما أكثر استعمالاً .

[قد]

(قد حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ ، المثبت ، المجرد) من جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، فلا يدخل على الجّامد كعسى ، و« ليس » ، ولا الإنشائي [٧٣ / ٢] كنعم ، وبئس ، ولا المنفيّ ، ولا المُقترن بما ذكر .

(و) هي معه كالجزء ، ومن ثمّ (لا يُفصلُ منه بشيء فيقبح أن يقال : قد زيداً رأيت (إلاّ بقسم) كقوله :

— ١٣٤٩ — « أخاليدُ قد والله أوْطأت عشوة » ^(٢) .

وسمع : « قد لعمرى بت ساهراً » ، « وقد والله أحسنت » .

(وتكون للتوقع) من المضارع كقولك : قد يقدم الغائب اليوم ، إذا كنت تتوقع قدومه .

ومع الماضي ، قال الخليل : يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذّن : قد قامت الصّلاة ، لأن الجماعة منتظرون لذلك ، وفي التنزيل . « قد سمِعَ اللهُ قولَ الّتي تُجادِلُكَ في زَوْجِها » ^(٣) لأنها كانت تتوقع إجابة الله عز وجلّ لدعائها . (وقيل) :

(١) « لها » سقطت من ط .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٦٤ .

(٣) سورة المجادلة ١ .

لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصة ، لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع .

(وأنكره ابن هشام) في « المغنى » (مطلقاً) فقال : والذي يَظْهَرُ لي قولُ ثالث ، وهو أنها لا تُفِيدُ التَّوَقُّعَ أصلاً ، أمّا في المضارع فلأنّ قولك : يَقْدُمُ الغائب يُفِيدُ التَّوَقُّعَ بدون « قد » إذ الظاهر من حال المُخْبِرِ عن مستقبل أنّه متوقع له . وأمّا في الماضي ؛ فلأنّه لو صَحَّ إثبات التَّوَقُّعِ لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقع لصَحَّ أن يقال في : لا رَجُلٌ بالفتح أنّ « لا » للاستفهام لأنها لا تدخل إلّا جواباً لمن قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه ، فالذي بعد « لا » يُسْتَفْهَمُ ^(١) عنه مِنْ جهة شخص آخر ، كما أن الماضي بعد « قد » متوقع ، كذلك ، قال : وعبرة ابن مالك في ذلك حسنةٌ فإنه قال : إنّها تدخل على ماضٍ متوقع ، ولم يَقُلْ : إنها تفيد التَّوَقُّعَ ، ولم يتعرّض للتَّوَقُّعِ في الدّاخلَةِ على المضارع البتّة . وهذا هو الحقّ . ^(٢) انتهى .

وقال أبو حيّان في شرح التّسهيل : لا يتحقّق التَّوَقُّعُ في « قد » مع دخوله على الماضي ، لأنه لا يتوقّع إلّا المنتظر ، وهذا قد وقع : والذي تَلَقَّفْنَاهُ من أفواه الشيوخ بالأندلس أنّها حرف تحقيق إذا دَخَلَتْ على الماضي وحرف توقّع إذا دخلت على المستقبل إلّا إنّ عُنِيَ بالتَّوَقُّعِ أنّه كان متوقعاً ، ثم صار ماضياً .

(و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول : قام زيد فيحتمل الماضي القريب ؛ والماضي البعيد ، فإذا قلت : قد قام اختصّ بالقريب .

(والتقليل مع المضارع) نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل .

(١) ط : « سيفهم » بالياء ، تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغنى ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) انظر المغنى ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .

(والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي : «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا»^(١) ومع المضارع : «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(٢).

(قال سيبويه : والتكثير) كقوله :

١٣٥٠ - قد أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ^(٣)

(و) قال (ابن سيده : والنفي و) حكى : «قد كنت في خير فتعرفه» بنصب «يعرف» ، وأشار إليه في التسهيل بقوله : وربما نفي بقد ، فنصب الجواب .

قال ابن هشام : ومحلّه عندي على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها^(٤) نظراً إلى المعنى ، قال : وإن كانا^(٥) إنما حَكَمَا بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله :

١٣٥١ - * وَالْحَقَّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(٦) *

وقراءة بعضهم : «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ»^(٧) بالنصب^(٨).

[كل]

(كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المنكّر) نحو : «كل نفس ذائقة»

- (١) سورة الشمس ٩ .
- (٢) سورة النور ٦٤ .
- (٣) نسه سيبويه ٢ : ٣٠٧ لهذلي ، وهو لعبيد بن الأبرص . ديوانه ٤٩ ، وانظر الخزانة ٤ : ٥٠٢ .
- (٤) في النسخ الثلاث : «بعده» صوابه في المغني ١ : ١٥٠ .
- (٥) أي ابن سيده ، وابن مالك .
- (٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢ .
- (٧) سورة الأنبياء ١٨ . وفي ط فقط : «بل يقذف» بالياء ، تحريف وفي ١ : «الباصل» بالصاد ، تحريف .
- (٨) كلمة : «بالنصب» سقطت من ط .

المَوْتُ» ^(١) ، (والمعرف المجموع) نحو: «كُلُّهُمْ آتِيهِ» ^(٢) . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو: كُلِّ زَيْدٍ حَسَنٌ .

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس .

(ونعتاً دالاً على الكمال) لِنِكرةٍ أو مَعْرِفةٍ (فتضاف حتماً لظاهرٍ مماثلة لفظاً ومعنى ، نحو: أَطْعَمْنَا شاةَ كُلِّ شاةٍ وقوله :

١٣٥٢ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دَمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ ^(٣)

(قيل : أو معنى ^(٤) فقط . وتالية للعوامل ^(٥) ، فتضاف للظاهر) نحو: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» ^(٦) .

(أو ضمير محذوف) ^(٧) نحو: «كُلًّا هَدَيْنَا» ، أي كُلَّهُمْ .

(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو: «إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِيَلَهُ» ^(٨) . فيمن رفع كُلَّهُ ، «وَكُلُّهُمْ آتِيهِ» ^(٩) .
ومن القليل قوله :

١٣٥٣ - يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دَلَاؤُهُمْ

فَيَصْدِرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهَوَّ نَاهِلُ ^(١٠)

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) سورة مريم ٩٥ .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٣ ...

(٤) ط : «ومعنى» بالواو ، لا بأو .

(٥) أي ألا تكون تابعة بل تالية للعوامل . انظر المغني ١ : ١٦٥ .

(٦) سورة المدثر ٣٨ .

(٧) أي تضاف إلى ضمير محذوف .

(٨) سورة مريم ٩٥ .

(٩) سورة آل عمران ١٥٤ .

(١٠) قائله مجهول . انظر المغني ١ : ١٦٥ . وفي ط : «عنها» و «كلتا» مكان : «كلها» تحريف صوابه

في ١ ، ب ، والمغني .

(وقيل : دائماً ثُمَّ إِنَّ أُضِيفَتْ ^(١) لمعرفة رُوعِي فِي ضَمِيرِهَا الْمَعْنَى (أَوْ اللَّفْظ) ،
وقد اجتمعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ
عَبْدًا ، لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا » ^(٢) .

(وَأَوْجِبُهُ) أَي [٧٤/٢] مِرَاعَاةَ اللَّفْظِ (ابْنُ هِشَامٍ) فَقَالَ فِي الْمَعْنَى : وَالصَّوَابُ أَنَّ
الضَّمِيرَ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا مِنْ خَبَرِهَا إِلَّا مَفْرَدًا مَذْكَرًا عَلَى لَفْظِهَا نَحْوُ : « كُلُّهُمْ آتِيهِ » ^(٣) ،
« كُلٌّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ^(٤) ، « كُلُّهُمْ » ^(٥) جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتَهُ ،
و« كُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ » ، وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَجُمْلَةٌ : « لَقَدْ أَحْصَاهُمْ » أُجِيبَ بِهَا
الْقِسْمُ ، وَلَيْسَتْ خَبْرًا عَنْ « كُلِّ » ، وَضَمِيرُهَا رَاجِعٌ لـ « مَنْ » لَا لِكُلِّ ^(٦) .

(أَوْ) أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ فَثَلَاثُهَا (أَيِ الْأَقْوَالِ) (وَهُوَ الْمَخْتَارُ وَفَاقًا لَهُ) أَيِ لَابْنِ
هِشَامٍ (إِنَّ نُسِبَ الْحُكْمُ لِكُلِّ فَرْدٍ فَالْلَفْظُ ^(٧)) نَحْوُ : كُلٌّ رَجُلٌ يُشْبِعُهُ
رَغِيفَانِ . (أَوْ) نُسِبَ (لِلْمَجْمُوعِ فَالْمَعْنَى) نَحْوُ : كُلٌّ رَجُلٌ قَائِمُونَ ، أَيِ مَجْمُوعِ
الرَّجَالِ .

وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ وَعَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَجُوبَ مِرَاعَاةُ الْمَعْنَى مُطْلَقًا ، فَلِذَلِكَ جَاءَ الضَّمِيرُ
مَفْرَدًا مَذْكَرًا فِي نَحْوِ : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ » ^(٨) ، وَمَفْرَدًا مَوْثِقًا نَحْوِ :

(١) ط : « إِنَّ أُضِيفَ » .

(٢) سورة مريم ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . (٣) سورة مريم ٩٥ .

(٤) سورة الإسراء ٣٦ .

(٥) ط : « كُلُّهُمْ » مَكَانَ : « كُلُّكُمْ » تَحْرِيفٌ ، صَوَابُهُ فِي أ ، ب ، وَالْمَعْنَى ١ : ١٦٩ .

(٦) انظر المعنى ١ : ١٦٩ فَإِنَّ هَذَا النَّصَّ مُلَخَّصٌ مِنْهُ .

(٧) عبارة ابن هشام في المعنى ١ : ١٦٨ : « وَأَنَّ الْمِزَاجَ إِلَى الْمَفْرُودِ إِنْ أُرِيدَ نِسْبَةُ الْحُكْمِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ

وَجِبَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ » .

وَفِي أ : « إِنَّ نُسِبَ الْحُكْمُ فَرِيقَ فِي اللَّفْظِ » تَحْرِيفٌ .

(٨) سورة القمر ٥٢ .

« كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ » ^(١) . ومُثْنًى فِي نَحْوِ :

١٣٥٤ - وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا

تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخْوَانٍ ^(٢)

وَمَجْمُوعاً مَذْكُوراً فِي نَحْوِ : « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ^(٣) ، وَمَجْمُوعاً
مُؤَنَّثاً فِي نَحْوِ :

١٣٥٥ - وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّيْمَانِ وَجَدَتْهَا

سَوَى فُرْقَةٍ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ ^(٤)

وَالثَّانِي : وَعَلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ جَوَّاز الْأَمْرَيْنِ مُطْلَقاً كَقَوْلِهِ :

١٣٥٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةً

فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ ^(٥)

فَقَالَ : تَرَكَنَّ ، وَلَمْ يَقُلْ : تَرَكْتُ ، فَدَلَّ عَلَى جَوَّازِ : كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَقَائِمُونَ .

(أَوْ قَطَعَتْ) عَنْ الْإِضَافَةِ لَفْظاً (فَجَوَّزَهُمَا) أَيِ : مَرَاعَاةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى . (أَبُو

حَيَّانٍ) مِثَالُ اللَّفْظِ : « قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ » ^(٦) . فَكُلُّاً أَخَذْنَا

بِذَنْبِهِ ^(٧) . وَمِثَالُ الْمَعْنَى : « وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ » ^(٨) .

(١) سورة المدثر ٣٨ .

(٢) للفرزدق . ديوانه ٨٧٥ وفي المغني ١ : ١٦٦ يقول ابن هشام : « وهذا البيت من المشكلات

لفظاً ومعنى » .

(٣) سورة الروم ٣٢ .

(٤) لقيس بن ذريح . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٣٨ .

(٥) سورة الإسراء ٨٤ .

(٦) من معلقة عنترة .

(٧) سورة الأنفال ٥٤ .

(٨) سورة العنكبوت ٤٠ .

(وقال ابن هشام) في المغني : الصواب أنه (إن قدّر) المنويّ (مفراً نكرة وجب الإفراد) كما لو صرّح بالمفرد (أو) قدّر (جمعاً معرفاً ، فالجمع) واجب ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما ، فالأول نحو : « كلُّ يَعمَلُ على شاكلته » ^(١) « كلُّ آمَنَ بالله » ^(٢) ، « كلُّ قد علِمَ صلاته وتسبيحه » ، ^(٣) والثاني : نحو : « كل له قانتون » ^(٤) . « كل في فلك يسنبحون » ^(٥) . « وكلُّ أتوه داخرين » ^(٦) .

[مسألة]

قال البيانينون : (إذا وقعت) كلُّ (في حيّز النقي توجهه) النقي (إلى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الأفراد) كقولك : ما جاء كلّ القوم ، ولم آخذ كل الدراهم ، وكلّ الدراهم آخذ ^(٧) ، وقوله :
* ما كلُّ رأي الفتي يدعو إلى رشد * ^(٨) — ١٣٥٧

(أو وقع النقي) في (حيّزها توجهه إلى كل فرد) نحو قوله ﷺ لما قال له ذو اليمين : أتسييت أم قصّرت الصلاة ؟ : (كلُّ ذلك لم يكن) .

[كلمًا]

(كلمًا ظرف يقتضي التكرار مركّبٌ من : « كلُّ » و « ما » المصدرية أو النكرة)

(١) سورة الإسراء ٨٤ . (٢) سورة البقرة ٢٨٥ .

(٣) سورة النور ٤١ . (٤) سورة البقرة ١١٦ .

(٥) سورة الأنبياء ٣٣ . (٦) سورة النمل ٨٧ .

(٧) « وكل الدراهم آخذ » سقطت من ا ، وفي ط : « وكل الدراهم لم آخذ » .

(٨) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وانظر المغني ١ : ١٧٠ .

التي بمعنى وقت ، ومن هنا جاءت الظرفية كقوله تعالى : « كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ » ^(١) فإمّا أن يكون الأصل : كُلُّ رِزْقٍ ، ثم عبّر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنبأ عن الزمان ، أي كلّ وقت رزق ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في « جئتكَ خفُوقَ النجم » ، أو يكون التقدير : كُلَّ وقت رُزِقُوا فيه ، فحذف العائد ، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقتٍ .

(وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل : « قالوا » في الآية .

(قال أبو حيّان) : ولا يكون تاليه وجوابه إلاّ فعلاً ماضياً .

[كلاً]

(كلاً : الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب : هي مركبة من كاف التشبيه ، ولا النافية ، قال : وإنما شدّت لامُها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، قال أبو حيّان : وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل .

(و) الأكثر على (أنها حرف ردعٍ وزجرٍ) لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك حتى إنهم يميزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم : متى سمعت « كلاً » في سورة فاحكم بأنها مكسّية ، لأن فيها معنى التهديد ، والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ، لأن أكثر العتو كان بها .

(وزاد) لها (قوم) لما رأوا أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها معنىً . (ثانياً) يصحّ عليها أن يُوقف دونها ، ويُبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائيّ قال : تكون (بمعنى حقّاً) أيضاً . (وزعمها مكسّية ^(٢) اسماً حينئذ كمرادفها ، [٧٥/٢]

(١) سورة البقرة ٢٥ .

(٢) مكّي : بن أبي طالب : صاحب الإعراب المشهور . توفي سنة ٤٣٧ . له : إعراب القرآن - التبصرة في القراءات - الوقف على كلاً - الموجز في القراءات .

ولأنها تنوّن في قراءة بعضهم : « كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ » ^(١) .

وغيره : قال : اشتراك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها . وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رموس الآي ، ثم إنه وصل بنية الوقف .

(وأبو حاتم) ^(٢) قال : تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، قال أبو حيّان : ولم يتقدمه إلى ذلك أحد ، ووافقه على ذلك الزجاج ^(٣) وغيره .

(والنضر) ^(٤) بن شُمَيْل قال : تكون بمعنى : إي ، فتكون حرف تصديق ، وتستعمل مع القسم ، وخرّج عليه قوله تعالى : « كَلَّا والقمر » ^(٥) فقال : معناه : إي والقمر .

قال ابن هشام : وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر ، لأنه أكثر اطراداً ، فإن قول النضر لا يتأتى في قوله : « كَلَّا إنها كلمة » ^(٦) ، وقوله : « كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِين » ^(٧) ، لأنها لو كانت فيهما بمعنى : إي لكانت للوعد بالرجوع ، وللتصديق بالإدراك ، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو : « كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ » ^(٨) لأن إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية . ولا تكسر بعد حقاً ، ولا بعد ما كان بمعناها .

قال أبو حيّان : وذهب الفراء ، وأبو عبد الرحمن البيهقي ، ومحمد بن سعدان :

(١) سورة مريم ٨٢ . (٢) ترجم له ١ : ٨٤ .

(٣) ط : « ووافقه عليه الزجاج » .

(٤) النضر بن شُمَيْل بن خرشة بن كلثوم ... البصري الأصل أبو الحسن .

صنف : غريب الحديث - الجيم - الشمس والقمر - المدخل إلى كتاب : « العين » . مات سنة ٢٤٣ .

(٦) سورة المؤمنون ١٠٠ .

(٥) سورة المدثر ٣٢ .

(٨) سورة المطففين ١٨ .

(٧) سورة الشعراء ٦٢ .

إلى أن كلاً بمنزلة سوف ، قال : وهذا مذهب غريب .

[كم]

(كم) على وجهين : (خبرية بمعنى : كثير ، واستفهامية بمعنى : أي عدد ، لا لقلّة ، ولا كثرة ، ولا هي حرف ولا مركبة خلافاً لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره ، والدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها ، والإضافة إليها ، وعود الضمير عليها .

وذهب بعضهم : فيما حكاه صاحب البسيط : إلى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة « رب » الدالة على التقليل .

وذهب الكسائي والفرّاء : إلى أن « كم » بوجهيها مركبة من « كاف » التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وحذفت ألفها ، كما تحذف مع سائر حروف الجرّ نحو : بيم ؟ ولم ؟ وعم ؟ وكثر الاستعمال لها ، فأسكنت ، وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديهما ، كما قاله النحويون في لولا ، وهلاً .

وزعم بعضهم على أن^(١) الاستفهامية للتكثير .

(وتقع) كم في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم : وجاز الابتداء بالخبرية ، وإن كانت نكرة مجهولة حملاً على الاستفهامية . (فيقبح الإخبار عنها بمعرفة ، وظرف ، ويمنع^(٢) بمؤقت ، وإنما يحسن بنكرة نحو : كم رجل قام ، أو زارك ، وكم غلاماً دخل في ملكك^(٣) ؟)

(١) ط : « على أن » . وفي ا : « زعم بعضهم إلى الاستفهامية » ، تحريف . وفي ب : « زعم بعضهم إلى أن الاستفهامية » .

(٢) من قوله : « ويمنع بمؤقت » إلى قوله : « يعمل فيما قبله » سقط من ب .

(٣) ا : « في مكانك » .

(و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان ، وظنّ ، نحو : كم كان مالك ؟ وكم ظننت إخوتك ، بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كـ « ما » وإنّ وأخواتها .

(و) تقع (خبراً) للمبتدأ نحو : كم دراهمك ؟ أو « لكان » نحو كم كان غلمان قومك ؟ . (ومفعولاً به) نحو : كم غلاماً اشتريت ؟ . (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو : بكم درهماً اشتريت ثوبك ، وبكم جارية عتقت ؟ . (ومضافة^(١)) قيل : إن كان (ذلك المضاف (معمولاً له) أي لتاليها نحو : غلام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أسير فكككت ، فإن غلاماً معمول لضربت ، ورقبة معمول لفككت ، بخلاف : غلام كم رجل قام أو أذاك . غلام كم رجل^(٢) دخل في ملكك .

قال أبو حيّان : وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ، ولا أراه ، بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين .

ولا فرق بين « كم » والمضاف إليها ، فكما أنّ « كم » تقع مبتدأة في : كم رجل قام ، أو أذاك ، وفي : كم غلاماً دخل في ملكك ، فكذلك ما أضيف إليها .

(وظرفاً) نحو : كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت .

(ومصدرأ) نحو : كم ضربةً ضربت زيدا .

(قيل : ومفعولاً له) نحو : ليكم إكراماً لك وصَلّيت ، قاله ابن هشام الحَضْرَائي . قال : ولا بُدّ من حرف العلة ، لأنه لا يحذف إلاّ في لفظ المصدر ، قال أبو حيّان : ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره . (وقد توقف أبو عبد الله السّوسي (الرعيّني) من نخاة تونس في إجازة ذلك .

(١) ط : « ومضاف » .

(٢) سقطت كلمة : « دخل » من ا . وفي ط : « أدخل » بالهمزة .

(ولا) تقع مفعولاً (معه) ، لأنه لا يتقدم .

(وجواب) كم (الاستفهامية يجوز رفعه) وإن اختلف محلّ كم من النصب ، والرفع ، والجرّ (والأولى) فيه (مراعاة محلّها) ، فيجري على حسبه ، إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب وإن جرّاً فجرّ ، مثال ذلك : كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشترت ، وبكم عبداً استعنت ، فجواب هذه كلّها على الأول ^(١) : أن تقول : عشرون عبداً ، وعلى الثاني ^(٢) أن تقول في المثال الأول : عشرون . وفي الثاني : عشرين ، وفي الثالث : بعشرين .

[كآئين]

(كآئين) اسم ككم* في المعنى (مركّب من كاف التشبيه و) أي الاستفهامية المنوّنة ، وحكيّت . ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ، لأنّ التنوين [٧٦ / ٢] لما دخل في التركيب أشبه النون الأصليّة ولهذا رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل ، وهو : الحذف في الوقف .

(وقيل) : الكاف فيها هي (الزائدة) . قال ابن عصفور : ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال : وهي مع ذلك لازمة كلزوم « ما » الزائدة في « لا سيّما » ، وغير متعلّقة بشيء كسائر حروف الجرّ الزوائد ، وأي مجرور بها .

وقيل : هي اسم بسيط واختاره أبو حيّان ، قال : ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية .

(وإفادتها للاستفهام نادر) . والغالب وقوعها خبريّة بمعنى : كثير نحو : « وكآئين من دابة لا تحمّل رزقها الله يرزقها » ^(٣) .

(١) وهو جواز الرفع .

(٢) وهو مراعاة المحلّ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .

ومثالها استفهامية قولك : بكأَيِّن تبيع هذا الثوب ، كذا مثله ابن عصفور ،
ومثله ابن مالك بقول أبي لابن مسعود : كأَيِّن تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال :
ثلاثاً وسبعين .

(ومن ثم) أي من أجل أن إفادتها للاستفهام نادرٌ (أنكره الجمهور) فقالوا : لا
تقع استفهامية البتة .

(وتلزم الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قُتَيْبَةَ وابن عَصْفُور) حيث ذكرنا أنها يدخل
عليها حرف الجرّ في المثال السابق .

قال أبو حيان : ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع ، ولا ينبغي القياس على
« كم » الخبرية ، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ، ولا يُحفظُ من كلامهم .
(ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (إلاّ بجملّة فعلية) مصدرّة بماضٍ أو مضارع
نحو : وكأَيِّن من نَبِيٍّ قُتِلَ (١) ، « وكأَيِّن من آيةٍ في السّموات والأرضِ يمرّون
عليها » (٢) .

قال أبو حيان : قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك ،
ولم أقِفْ على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسميّة ، ولا فعلية مصدرّة بمستقبل ولا ظرفاً
ولا مجروراً ، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب .

قال : والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر ، أو الظرف ، أو خبر
كان ، كما كان ذلك في « كم » ، وفي البسيط أنها تكون مبتدأ ، وخبراً ومفعولاً .

(ويقال) فيها (كائن) بالمد يوزن اسم الفاعل من كان ، ساكنة النون ، وبذلك

(١) سورة آل عمران ١٤٦ . وهي بهذا الرسم قراءة من القراءات السبع ، وقد احتج لها ابن خالويه
في حجته ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) سورة يوسف ١٠٥ .

قرأ ابن كثير ؛ وقال الشاعر :

١٣٥٨ - وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابيا ^(١)

(وكئن) بالقصر بوزن عَم (وكأي) بوزن رمى ، وبه قرأ ابن مُحَيَّن (وكئي) بتقديم الياء على الهمزة ^(٢) . قال أبو حيان : وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت .

[كذا]

(كذا اسم مركّب) من « كاف » التشبيه ، و « ذا » اسم إشارة ، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية ، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصدر) . تقول : قبضت كذا ، وكذا درهماً ، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال . (وأوجه ابن خروف) فقال : إنهم لم يقولوا : كذا درهماً ، ولا كذا كذا درهماً ، وذكر ابن مالك : أنه مسموع ، ولكنه قليل .

(وتنصرف) بوجوه الإعراب ، فتكون في موضع رفع ، وفي موضع نصب ، وفي موضع جرّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاص .

(ولا تُشبع) بتابع ، لا ينعت ، ولا عطف بيان ، لا تأكيد ، ولا بدل . (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تتعلق بشيء ، لأن التركيب أخرجها عن ذلك . ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالإعراب ، وجعلها اسماً مبتدأ كمثل .

(١) سبق ذكره رقم ١٨٩ .

(٢) رسمت من ب : « كآء » بالهمز بعد الألف وفوق الألف مدّ . وفي ط : « كاء » بالهمز بعد

الألف ، وكلاهما ليسا مقصورين . صوابه في أ .

(وثالثها) : هي (زائدة) لازمة ، فراراً من التركيب ، إذ لا معنى للتشبيه فيها ،
وذا مجرورة بها ، كما في « كائن » سواء ، وقائل ذلك فيهما واحد ، وهو ابن
عصفور .

[لا]

(لا) حرف (للجواب ، نقيض نَعَمْ) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول :
أجاءك زيد ؟ فيقال : لا ، والأصل : لا لم يجيء .

[نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة
لكينانة ، وبها قرأ الكسائي . (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعاً لغة لبعضهم ،
حكاهما في المغني . (وإيداهما) أي العين (حاء) فيقال : لَنَعَمْ (لغة) حكاهما النضر بن
شميل . وفي المغني أن ابن مسعود قرأ بها ، قال أبو حيان ، لأن الحاء تلي العين في
المخرج وهي أخف من العين ؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم .

حرف (للجواب تصديقاً لمخير) كقولك لمن قال : قام زيد ، أو ما قام زيد : نعم .
(وإعلاماً لمُسْتَحْبِرٍ) كقولك لمن قال : هل جاء زيد ؟ نعم . وفي التنزيل :
« فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُوا : نَعَمْ »^(١) ، (ووَعْداً لِمُطَالِبٍ)
كقولك لِمَنْ قال : اضرب زيدا : نعم ، [٧٢ / ٢] ، وكذا لمن قال : لا تضرب
زيداً ، وهلا تَفْعَلْ^(٢) .

(وتكون بعد إيجاب) نحو : قام زيد ، فيقال : نعم .

(١) سورة الأعراف ٤٤ .

(٢) ١ : « وهلا تضرب » .

(و) بعد (نَقْيٍ) نحو : ما قام زيد ، فيقال : نعم . (و) بعد (سؤال عنهما) نحو : أكان كذا ، وأما ^(١) قام زيد ، فيقال : نعم ، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت ، وفي المنفي ، والسؤال عنه تصديق النفي .

(قيل : وترد للتذكير) ^(٢) بما بعدها ، وذلك إذا وقعت صدرأً لجملة بعدها كقولك : نعم ، هذه أطلالهم . قال ابن هشام : والحق أنها في ذلك حرف إعلام ، وأنها جواب لسؤال مقدّر . وقال أبو حيان : هي فيه تصديق لِمَا بَعْدَهَا ، وقدّمت ، قال : والتقديم أولى من ادّعاء معنى لم يثبت لها .

[هل]

(هَلْ ، ويُقال) فيها : (أَل) بإبدال هاءها همزة (لطلب التصديق) نحو : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ (وباقى الأدوات للتصوّر) نحو : مَنْ جاءك ؟ متى تقوم ؟ (وتختصّ) عن الهمزة (بورودها للجحد) أي يراد بالاستفهام بها النفي ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا ^(٣) في نحو : « هل جزاءُ الإحسانِ إلاّ الإحسان » ^(٤) ، والباء ^(٥) في قوله :

— ١٣٥٩ . ألاّ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَزِيدٍ بِدَائِمٍ ^(٦) .

وصح العطف في قوله :

(١) ط : « أو ما قام » تحريف .

(٢) ط : « للتذكير لما » باللام .

(٣) سقطت من ط كلمة : « إلا » .

(٤) سورة الرحمن ٦٠ .

(٥) ط : « والباقي » مكان : « والباء في » تحريف .

(٦) سبق ذكره رقم ٤٥١ .

١٣٦٠ - وإن شِغَانِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ
 وهل عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِّنْ مُّعَوَّلٍ (١)

إِذْ لَا يَعْطِفُ الْإِنْشَاءَ عَلَى الْخَبَرِ ، وَالْهَمْزَةُ ، لَا تَرِدُ لَذَلِكَ .

(و) تَخْتَصُّ (بَعْدَ دُخُولِهَا عَلَى اسْمٍ بَعْدَهُ) (٢) فَعْلٌ اخْتِيَارًا وَلِذَلِكَ وَجِبَ النَّصْبُ فِي نَحْوِ : هَلْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، لِأَنَّ « هَلْ » ، إِذَا كَانَ فِي حَيْزِهَا فَعْلٌ وَجِبَ إِيْلَاؤُهَا إِيَّاهُ ، فَلَا يُقَالُ : هَلْ زَيْدٌ قَامَ ؟ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، قَالَ :

١٣٦١ - * أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ (٣) * .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَيَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، بَلْ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ ، قَالَ : وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ « هَلْ » فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ مِثْلُ « قَدْ » ، فَكَمَا أَنَّ « قَدْ » لَا تَلِيهَا الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ فَكَذَلِكَ « هَلْ » بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ ، فَتَدْخُلُ عَلَى اسْمٍ بَعْدَهُ فَعْلٌ اخْتِيَارًا نَحْوُ : « أَبْشَرْنَا مِنْهُ وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ » (٤) . وَتَقُولُ : « أَزِيدُ قَامَ » عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، لِأَنَّهَا أَمْ أَدَوَاتُ الْاسْتِفْهَامِ ، فَاتَّسَعَ فِيهَا .

(وَجُوزُهُ) أَيِ دُخُولِ « هَلْ » عَلَى اسْمٍ بَعْدَهُ فَعْلٌ فِي الْإِخْتِيَارِ (الْكَسَائِي) . فَأَجَازَ : هَلْ زَيْدٌ قَامَ ؟ جَوَازًا حَسَنًا ، لِأَنَّهُمْ أَجَازُوا : هَلْ زَيْدٌ قَامَ ، وَابْتَدَأُوا بَعْدَهَا الْأَسْمَاءَ ، فَكَذَا مَعَ وَجُودِ الْفَعْلِ ، وَرُدَّ بِأَنَّهُمْ ضَعَفُوا بِنَاءَهُ عَلَى الْفَعْلِ مَعَ حُضُورِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ بِنَاءِ الْآخَرِ .

(١) لَامِرِي الْقَيْسِ . مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيَّةِ ١٠ : ٣٨٤ وَالْمَنْصَفِ ٣ : ٤٠ ، وَالْخَزَانَةِ ٤ : ٦١ .

(٢) ط فَقَطْ : « بَعْدَ فَعْلٍ » بِسُقُوطِ الضَّمِيرِ ، تَحْرِيفٌ .

(٣) لَعَلَمَةِ الْفَعْلِ ، دِيَوَانُهُ ١٧ . وَعَجَزُهُ :

* لِأَثَرِ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ * .

(٤) سُورَةُ الْقَمَرِ ٢٤ .

(قيل : وتَرَدُّ للتسوية) كما ترد الهمزة نحو : علمت هل قام زيداً أم عمرو ؟
قال أبو حيان : كذا زعم بعضهم ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب ، والمعروف أن ذلك مما تُفرد به الهمزة .

(قيل : والتقرير) قال أبو حيان : والمعروف أن ذلك للهمزة دون هل ، (قال)
الجلال (القزويني) : في بعض ^(١) : (والتمني) في بعض ^(٢) .

وقال (المبرد) في المقتضب : وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » ^(٣) ، قال جماعة : قد أتى .

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان ، وقال : لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع اليهم في مثل هذا ، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة ، لا إلى المفسرين .

(وقال الزمخشري) في المفضل ، (والسكّاسي) في المفتاح : أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها : أبداً ، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدرة) معها .

قال ابن هشام : ونقله عن سيبويه ، وعبارته في الفصل : وعند سيبويه : أن « هل » بمعنى « قد » ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قوله :

١٣٦٢ - سائِلٌ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا

أَهْلٌ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكمِ ^(٤)

(١) كلمة : « بعض » سقطت من اومكانها بياض وسقطت كذلك من ب ، وليس في مكانها بياض :

(٢) « في بعض » سقطت من ا ، ب . (٣) سورة الإنسان ١ .

(٤) لزيد الخيزر . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٢ .

انتہی .

قال ابن هشام : ولو كان كما ذكر لم تدخل إلاّ على الفعل كقصد . قال : ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام ما نصّه : وهل : وهي للاستفهام . لم يزد على ذلك .

وقال أبو حيان : وفي « الإفصاح » : ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة ؛
أنَّ « هل » تكون بمعنى « قد » مجردة من الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى
« هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » ^(١) ، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه :
وتقول : قعد أم هل قام ، هي بمنزلة « قد » فقليل : أراد أنها بمنزلة « قد » في الأصل .
وقال أبو حيان في موضع آخر : زعموا أنَّ « هل » بمنزلة « قد » ولا يتأتى ذلك
إلاّ إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة ، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسميّة ، فلا تكون
إذ ذاك بمعنى قد ؛ لأنَّ « قد » لا تدخل على الجملة الاسمية [٧٨ / ٢] .

(و) قال (ابن مالك) : تتعین له إذا قرنت بالهمزة كالبيت السابق .

قال أبو حيان : ولا دلالة له في ذلك على التعيين ، لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس ، إنما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء ، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد ، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو :

— ۱۳۶۳ — * فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ بَمَا بِهِ ^(۲) *

ونحو :

(١) سورة الإنسان ١ .

(۲) سبق ذکرہ رقم ۱۰۹۴ .

١٣٦٤ - * ولا لِّمَا بِهِمْ أَبْدَاءٌ دَوَاءٌ ^(١) * .

وإذا احتل ذلك لم تتعين مرادفة « قد » . انتهى .

ووافقه ابن هشام في المغنى ، ثم المراد بمعنى : « قد » المذكورة قيل : التقريب ؛ قال في الكشف : « هل أتى » أي « قد » أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً ، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد ، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً . قال ابن هشام : وفسرها غيره بـ « قد » خاصة ولم يحملوا « قد » على معنى التقريب ، بل على معنى ^(٢) التحقيق .

وقال بعضهم : معناها : التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان ، وهو آدم عليه السلام . قال : والحين : زمن كونه طيناً .

[مسألة]

(مسألة) : صدر الكلام ^(٣) للاستفهام ، والتحضيض ، والتنبيه غير « ها » ولام الابتداء ، ولعل ، وما النافية ، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال : عمرأ ما ضرب زيد (وفي لا) النافية أقوال : أحدها : أن لها الصدر ، كـ (ما) . (ثانيها ، وثالثها) - وهو (الأصح) : إن كانت في جواب قسم « ورب » غالباً ، لا للتنفيس في الأصح .

(١) صدره :

* فلا والله لا يلفى لما بي *

لمسلم بن معيد الوالي .

انظر : المحتسب ٢ : ٢٥٦ ، والخصائص ٢ : ٢٨٢ وابن يعيش ٧ : ١٧ والخزانة ١ : ٣٦٤ /

٢ : ٣٥٢ / ٤ : ٢٧٣ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والأشموقي ٣ : ٨٣ .

(٢) « على معنى التقريب بل على معنى » سقط من ١ .

(٣) ط فقط : « صدر الكلام الاستفهام » .

[نونا التوكيد]

(نون التوكيد) نوعان : (خفيفة ، وثقيلة ، والتأكيد بها) أي الثقيلة أشد من التأكيد بالخفيفة نصّ عليه الخليل (وليست هي الأصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف أنّ (خلافاً للكوفيّة) حيث ذهبوا إلى ذلك .

واستدلّ البصريون على أنّ الخفيفة نونٌ على حِدَتِهَا بأنّ لها أحكاماً ليست للشديدة ، كما سيأتي .

(وتدخل جوازاً على الأمر) كاضرِبَنَّ ، وقوله :

• وَأَنْزِلَنَّ سَكِينَةً عَلَيْنَا ^(١) • ١٣٦٥ -

(والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمراً أم نهيّاً أم تخفيضاً أم تمنياً ، أم استفهاماً بحرف أم باسم ^(٢) كقوله :

• فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا ^(٣) • ١٣٦٦ -

وقوله :

• هَلَا تُمَنََّنَّ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ ^(٤) • ١٣٦٧ -

(١) رجز . قيل : لعبد الله بن رواحة . وقيل : لعامر بن الأكوع وصدره :

• فَبَيَّتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا •

وفي النسخ الثلاث : « فَأَنْزِلَنَّ » بالفاء .

(٢) ا ، ب : « أم تمنياً بحرف أم باسم » تحريف وفي ط : « أم باسم » سقطت من النص .

(٣) للأعشى . ديوانه ٤٨ وروايته :

وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وانظر سيبويه ٢ : ١٤٩ . وفي ا ، ب : « فَإِيَّاكَ وَالْبَنَاتِ » تحريف .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

وقوله :

١٣٦٨ - * فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيَنِي ^(١) * .

وقوله :

١٣٦٩ - * وهل يَمْنَعُنِي ارتيادي البِلا
دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَن ^(٢) * .

وقوله :

١٣٧٠ - * أبعد كِنْدَةَ تَمْدَحَنَ قَبِيلا ^(٣) * .

وقوله :

١٣٧١ - فأَقْبِلْ على رَهْطِي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا ^(٤) * .

وقوله :

١٣٧٢ - * أَلَا لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُنَ فَوَارِسُ
إِذَا حَارَبَ الهَامَ المَصِيحَ هَامِي ^(٥) * .

* كما عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمَ * .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢١٣ .

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرُؤُكَ هَائِمٌ * .

الأشموني ٣ : ٢١٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ٢٠٦ . وسيبويه ٢ : ١٥١ ، ٢٩٠ . والأشموني ٣ : ٢١٤ . وفي ١ ، ط والدرر

٢ : ٩٦ : « ارتياد البلاد » مكان : « ارتيادي » .

(٣) في الدرر ٢ : ٩٧ قال : « من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها مع أنه في سيبويه ٢ : ١٥١

نسب للمقتنع : وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٨ ، والأشموني ٣ : ٢١٤ .

(٤) سيبويه ٢ : ١٥١ ، والخزانة ٤ : ٥٥٨ ، والأشموني ٣ : ٢١٤ .

(٥) في الدرر ٢ : ٩٧ يقول : « لم أعر على قائل هذا البيت » . وقائله رجل من ضبة كما نص =

(خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال : لا يلحقه ، وخص ذلك بالهمزة ، وهل . وردَّ بالسماع في البيتين المذكورين . (و) تدخل (لزوماً) المضارع (المثبت المستقبل ، جواب قسم) نحو : والله لَيَقُومَنَّ ، بخلاف المنفي نحو : « لا أقسم » ^(١) ، والحال ، نحو : والله ليقوم زيد الآن . والقرون بحرف تنفيس نحو : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى » ^(٢) ؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال ، فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد .

(و) تدخل (كثيراً ، وقيل : لزوماً) المضارع (التالي إما) الشرطية نحو : « فإِذَا نَدَّ هَبْنِ بِكَ » ^(٣) . « وَإِذَا يَنْزَغَنَّكَ » ^(٤) .

ولم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالنون ، ومن ثم قال المبرد والزجاج : إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله :

— ١٣٧٣ — * إِمَّا تَرَىٰ رَأْسِي تَغِيَّرُ لَوْنُهُ ^(٥) .

ولكثرة حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام .

(لا الجزاء ، والمنفي بما ، ولا ، ولم ، والتعجب ، والماضي ومدخول ربما ، وما الزائدة ، وسائر أدوات الشرط ، والحالي مما ذكر ، واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا (شذوذاً وضرورة ، أو مثلاً) كقوله :

= على ذلك أبو زيد في نوادره ٢٣ . وروايته :
ألا ليت شعري ما يقول مُخَارِقٌ إذا جواب الهام المصباح هامي

وعلى ذلك ف « حارب » بالحاء والراء . تحريف

(١) سورة القيامة ١ .

(٢) سورة الضحى ٥ .

(٣) سورة الزخرف ٤١ .

(٤) سورة الأعراف ٢٠٠ .

(٥) لحسان بن ثابت ديوانه ١٨٣ . ونماه :

• شمطاً فأصبح كالشغام المُنحُول •

١٣٧٤ -

* حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا (١) *

وقولك : ما في الدَّارِ يقوم من زيد . وقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً » (٢) ، وقول الشاعر :

١٣٧٥ -

* فَلَاذَا نَعِيمٍ يَتْرُكُنْ لِنَعِيمِهِ (٣) *

وقوله :

١٣٧٦ -

* يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا (٤) *

وقوله :

١٣٧٧ -

* فَأَحْرَبَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرَبَا (٥) *

وقوله :

(١) للنجاشي الحارثي . وصدره :

* تَبَتَّمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِي فِي الثَّرَى *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزاة ٤ : ٥٦٣ .

(٢) سورة الأنفال ٢٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتنمته مجهولة أيضاً .

(٤) قيل : لمساور العبسي . وقيل : للعجاج . وتماه :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعْتَمًا *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزاة ٤ : ٥٦٩ .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةً *

انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٥٩ ، والأشموني ٣ : ٢٢٠ وانظر قصة الخلاف في رواية هذا البيت في كلمتي : غضبي ، وأحربا .

١٣٧٨ -

* دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا ^(١) * .

وقوله :

١٣٧٩ -

* رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ ^(٢) * .

وقوله :

١٣٨٠ -

* قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارثُ ^(٣) * .

وقوله : [٧٩/٢]

١٣٨١ -

* مَنْ يُشَقِّقَنَّ مِنْهُمْ فليس بِأَيِّبٍ ^(٤) * .

وقوله :

١٣٨٢ -

* وَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعُنَا ^(٥) * .

(١) قائله مجهول ، وتامه :

* لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا * .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٦٠ ، والمغني ٢ : ٢٢ والأشموقي ٣ : ٢١٣ . وفي ١ ، ب : « دام سعدك لقد جيت سما » . وكلاهما تحريف .

(٢) سبق ذكره رقم ١١٥٢ .

(٣) لحاتم الطائي ديوانه ٨١ وتامه :

* إِذَا نَالَ مَا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا * .

ورواية الديوان : « قليل » بالرفع ، و « ساق » مكان : « نال » .

(٤) لبنت مرة بن عاهان الحارثي . وتامه :

* أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي * .

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٥ .

(٥) للكُميت . وصدره :

* فَمَهْمَا نَشَأَ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِيكُمْ * .

ونسبه سيبويه ٢ : ١٥٢ لابن الخروع . وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٩ .

(مع ج ٤ - ٢٦)

وقوله :

- ١٣٨٣ - * لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا ^(١) .

وقوله :

- ١٣٨٤ - * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشَّهْودَا ^(٢) .

(ويفتح آخره) أي المضارع مع النون لتركيبه معها . وقيل : لالتقاء الساكنين آخر الفعل ، وأوّل النون الأولى ، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدنَّ أم معتلاً كاخشَيْنَّ وارْمِيَنَّ .

(وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لفزارة يقولون في : ابْكَيْنَّ : ابْكَيْنَّ بحذف الياء . قال شاعرهم :

- ١٣٨٥ - * وَاَبْكَيْنَّ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ ^(٣) .

وقال :

- ١٣٨٦ - * وَلَا تُقَاسِنَنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا ^(٤) .

(١) للسموأل بن عادِيَاء . وتماه :

* قَرَّبُوها مَنشُورَةً وَدُعِيْتُ .

ديوانه ٨١ ، والأشْمُونِي ٢ : ٢٢١ .

(٢) لرجل من هذيل . وقبله :

أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِه أَمْلُودَا مَرَجَلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَنْظُرْ شَوَاهِدَ الْعَيْنِي . هامش الأشْمُونِي ٣ : ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول . وتماه :

* طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ .

ورواية ابن هشام في المغني ١ : ١٧٧ : « تَقْضِي » مكان : « تَوَلَّى » .

(٤) لمحمد بن بشير البصري . من أبيات لها قصة في أمالي القالي ١ : ٢٢ . وصدره :

=

وغيرهم بفتح الياء ، ولا يحذفها فيقول : ابكَيْسَن ، ولا تقاسيَن .

(فإن كان) مع آخره (واوٌ ، أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو : لتَقُومَنَّ يا رجال ، ولتَقُومِينَ يا هند ، وأصلهما : لتَقُومُوا ، ولتَقُومي ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (وإلا) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة ، وهي الفتحة (تثبت محرّكة بها) أي : بالحركة المجانِسة نحو : اخشَوَنَّ يا قوم بضمّ الواو ، واخشَيْنَ يا هند بكسر الياء ؛ إذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها .

(وجوّز الكوفيّة حذف يائه تلو فتحة) فيقال : اخشِنَ يا هند بحذف الياء . (وقيل) : هو لغة طائفية نقل ذلك عنهم الفراء .

(أمّا الألف) ^(١) الضّمير ، فلا يُحذف بل يَبْقَى ، كما يؤخذ من قولي .

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلاّ الثقيلة) نحو : اضربانَ يا زيدان ، واضربنانَ يا هندات ، ولا تقع الخفيفة ، لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين (خلافاً ليونس ، والكوفيّة) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة .

قال ابن مالك : ويؤيّدّه قراءة بعضهم : « فَدَمَرَانَهُمْ تَدْمِيرًا » ^(٢) . ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان : « ولا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » ^(٣) . انتهى . وأمّا سيبويه ، فإنه قال : ردّاً على من أجاز ذلك : هذا لم تقله العرب ، وليس له

• لا تُتْبَعَنَّ لَوْعَةٌ لِإِثْرِي وَلَا هَلَعًا •

وانظر الأشموني ٣ : ٢٢١ .

(١) ط : « ألف الضّمير » .

(٢) سورة الفرقان ٣٦ والقراءة المشهورة : « فدمرناهم » وانظر المحسب ٢ : ١٢٢ .

(٣) سورة يونس ٨٩ .

نظير في كلامهم وعلى الأول (فتكسر الثقيلة) في هذين الحالين ، لالتقاء الساكنين .

(وتفصل النون) من نون الإناث (بألف على القولين) أي على قول الجمهور ، ويونس معاً ، أي مَنْ أَكَّـدَ بالثقلية فصل بها نحو : اضربنَّ ، وَمَنْ أَكَّـدَ بالخفيفة ، فصل ^(١) بها نحو : اضربنَّ .

(وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله :

١٣٨٧ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَّعَ يَوْمًا ، وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ ^(٢)

(ونذر) حذفها في الوصل دونه كقوله :

١٣٨٨ — * اصْرِفْ عَنْكَ الهموم طَارِقَهَا ^(٣) * .

(و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضمَّ مردوداً ما حُذِفَ لها) من ياء ، أو واو ، لزوال سبب حذفها ، وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك في : اضربنَّ ، واضربنَّ : اضربني واضربوا .

وقال أبو حيان : الذي يظهر أنَّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التوكيد ، ثم يحذف ، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له .

وأجاز يونس في هذه الحالة (إبدالها ياءً وواواً) ويظهر ذلك ظهوراً بيّناً في نحو :

(١) ط « أفصل بها » بزيادة ألف في أوله . تحريف .

(٢) سبق ذكره ٤٩٥ .

(٣) نسب إلى طريقة . وقد اختلف في هذه النسبة وعجزه :

* صَرَفَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرس *

في شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٣٣ : « قال ابن بري : إنه مصنوع » وقد روي : « اضرب » .

مكان : « اصرفت » وهي الرواية الصحيحة عند العيني :

والقونس : العظم النائي بين أذني الفرس .

اخْشَوْنَ ، واخْشَيْنَ ، فيقال : اخْشَيْ واخْشَوْا ^(١) .

(كما أبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن : اضرباً ، وفي التنزيل : « لَنَسْفَعاً » ^(٢) ولذلك رسم بالألف على نيّة الوقف .

[خاتمة*]

(خاتمة) : (التنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطاً) ، هذا أحسن حدوده ، وأخصرها ، وأجزها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطاً . (وهو) أقسام :

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المنصرف (دلالة على أصالته ، إذا لم يكن ، ولم يمنع الصّرف) لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل ، (ومن ثمّ) أي من أجل ذلك (سُمّي صَرفاً) أيضاً .

فالصّرف هو تنوين التّمكين الذي إذا حُرِمَهُ ^(٣) الاسم لمشابهة الفعل ، قيل : مُنْعٍ مِنْ الصّرف .

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المنصرف ، وغيره) . و (قال الفراء) : (فرقاً) بين الاسم والفعل . وقال (قطرب والسهيليّ : فرقاً بين المفرد والمضاف ، ومن ثمّ حذف في الإضافة .

(وتنكير يلحق بعض المبنيّ) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والنكرة) نحو : صه ، وسيبويه آخر ، وهو مسموع في باب اسم الفعل ، ومطرّد

(١) في-ط : « واخشوا » بواو واحدة ، وهو تحريف .

(٢) سورة العلق ١٥ .

(٣) ب : « إذا جزمه الاسم » بالجم والزّاي . وفي ط : « إذا جزمه الاسم » بالجم في « جر » والباء في « به » . وكلاهما تحريف صوابه في ا .

(٥) سورة الأنبياء ٣٣ .

(٤) سورة الواقعة ٨٤ .

في كل علم مختوم بـ «ويه» .

(وعِوَضٌ يلحق «إذ» و «كُلًّا» ، و «بَعْضًا» «وَأَيًّا» عِوَضًا عن مضافها) إذا حذفت نحو : «وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ» ^(١) . «كُلٌّ فِي فَلَكٍ» ^(٢) . «فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» ^(٣) . «أَيًّا مَا تَدْعُو» ^(٤) .

(والتناهي المعتلّ) اللام ، إذا حذفت ياؤه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ . (عِوَضًا من الياء بحركتها) عند سيبويه . (وقيل : من الحركة فقط) قاله [٨٠ / ٢] المبرد والزجاجي ^(٥) .

(وقيل : هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في «إذ» لإعرابها بالإضافة إليها ، ورجع في «كُلٌّ» ونحوه لزوال الإضافة التي كانت تعارضه ، وفي باب جوارٍ ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد : كسلام ، وكلام ، فصرف . وردّ بأن الحذف ، عارضٌ ، فلا يعتدّ به .

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو : مُسْلِمَاتٍ) فإنه في مقابلة النون في نحو : مسلمين . (وقال) علي بن عيسى (الربيعي : هو فيه للصرف) . ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات ^(٦) .

(و) قال الرضي هو (لهما . وقيل) هو (عِوَضٌ من الفتحة) نصباً وردّ بأنه

(١) سورة البقرة ٥٠ . (٢) سورة الأنبياء ٣٣ .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٤) سورة الإسراء ١١٠ وفي ط : «تدعوا» بألف بعد الواو اتباعاً لرسم المصحف .

(٥) ط فقط : «الزّجاج» .

(٦) ما سمّي به مؤنث مثل : «عرفات» ، و «أذرع» لقربة وذلك لاجتماع ما نعى للصرف فيه ، وهما : العلمية والتأنيث . وتنوين التمكين لا يجامع العلتين .

وللصبان بحث في هذا الموضوع إذ يقول : ولي فيه بحث ، لأن من ينون نحو : «عرفات» ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر : «اجتماع العلتين» كما أن من يمنعه التنوين ، ويجرّه بالفتحة ينظر إلى ما بعدها . ومن يمنعه ويجرّه بالكسرة ينظر إلى الحالتين . انظر الصبان ١ : ٣٦ .

بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجرّ ، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض ؟

(وترنّم في الرّويّ المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف ، والواو ، والياء لقطع الترّنّم ^(١) الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز ، فإنهم يثبتون المسدّة .

(وغالٍ في) الرّويّ (المقيد) أثبتته الأخفش وغيره . (وأنكره الزجاج) والسّيرافي ، لأنه يكسر الوزن .

وقال (ابن يعيش : هو ضَرَبُ من الترّنّم زاعماً أن الترّنّم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أعنّ .

(ويكونان) أي : تنوين الترّنّم والغالي في ذي أل ، والفعل ، والحرف كقوله :
١٣٨٩ - * أَقْلِي اللَّوْمَ ، عَاذِلَ الْعَتَايَيْنِ * وَقُولِي : إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي * ^(٢)

وقوله :

١٣٩٠ - * لَمَّا تَزَلْ بِرُكَابِنَا وَكَأَنَّ قِدْنٍ ^(٣) * .

وقوله :

١٣٩١ - * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمَخْرَقِنِ ^(٤) * .

وقوله :

(١) لأن الترّنّم مدّة الصوت بمدّة تجانس حرف الرّوي .

(٢) لجزير : من شواهد ابن يعيش ٤ : ١٥ والخصائص ١ : ١٧١ / ٢ : ٩٦ ، والمنصف ١ : ٢٢٤ /

٢ : ٧٩ . والخزاة ١ : ٤ / ٣٤ : ٥٥٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٤١ .

(٤) سبق ذكره رقم ١١٤١ .

١٣٩٢ - * وبعد وعلى المرء ما يَتَمَرِنُ (١) * .

وقوله :

١٣٩٣ - * قالت بنات العمى يا سلمى وإنين (٢) * .

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين ، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل» .
(ومن ثمَّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه : (هما نونان ، لا تنويان) قالوا : ولعلَّ الشاعر زاد أن (٣) آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزة ، فتوهم السامع أنه نون وكسر الروي .

وقال أبو الحجاج يوسف (ابن معروز) هما نونان (أبداً من المدّة) وليسا بتنوين .

(وزاد ابن الخطّاز) في شرح الجزوليّة : (تنوين ضرورة في المنادى ، وما لا ينصرف) . قال ابن هشام : ويقولون أقول في المنادى دون الآخر ، لأن الضرورة أباحت الصّرف ، فهو حيثنشد تمكين بخلاف المنادى . نحو :

١٣٩٤ - * سَلَامٌ اللهُ يا مطرٌ عليها (٤) * .

فإن الاسم مبنيٌّ على الضّمّ .

(و) زاد أيضاً تنوين حكاية . كأن يسمّى رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ

(١) لامرئ القيس ديوان ١٥٤ . وصدره :

* أحارين عمرو كاني خَمِرِنُ .

ورواية الديوان : « كاني خمر » . و « ما يتمر » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٠٨ .

(٣) « أن » سقطت من ط فقط . وهي مذكورة في ا ، ب ، وللتصريح ١ : ٣٦٠ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٠ .

المسمّى به . قال ابن هشام : وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصّرف ، لأنّ الذي كان قبل التّسمية حكى بعدها .

وزاد بعضهم : وتنوين شذوذ كقول بعضهم : هؤلاء قومك ، حكاية أبو زيد ، وفائدته : تكثير اللفظ ، قال ابن مالك : والصّحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن^(١) ، وليس بتنوين .

قال ابن هشام : وفيما قاله نظر ، لأنّ الذي حكاها سمّاه تنويناً ، فهذا دليل منه على أنّه سمعه^(٢) في الوصل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك ..

انتهى بحمد الله الجزء الرابع

وبليه - إن شاء الله - الجزء الخامس

وأوله : الكتاب الرابع في العوامل .

الكويت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

(١) اللطيفي .

(٢) في النسخ الثلاث : « على أن مثله » تحريف .. صوابه في المغني ٢ : ٢٥ .

فهرس الجزء الرابع

من همع المهمواع

الصفحة

الموضوع

الحال من ٧ - ٦١

٩	 ما يغني عن الاشتقاق
١٤	 ورود الحال مصدرأ
١٧	 تنكير الحال
٢١	 صاحب الحال
٢٤	 تقديم الحال على صاحبه
٢٧	 تقديم الحال على عامله
٢٨	 صور لا يجوز فيها تقديم الحال على عاملها
٣٠	 عامل الحال إذا كان : أفعل التفضيل
٣٢	 عامل الحال إذا كان ظرفأ
٣٣	 جواز جعل ما صلح للخبرية حالأ
٣٥	 مسائل حول عامل الحال
٣٩	 أقسام الحال
٤٢	 وقوع الحال جملة
٥٠	 الجملة الاعراضية
٥٧	 الحال المركبة
٥٩	 وجوب ذكر الحال
٥٩	 جواز حذف عامل الحال
٦٠	 حذف العامل وجوبأ

التمييز من ٦٢ - ٨٦

٦٤		ناصب التمييز وجارّه
٦٦		إظهار « من » مع التمييز
٦٧		تمييز الجملة
٧٠		مطابقة تمييز الجملة ما قبله
٧١		توسط التمييز
٧٢		تنكير التمييز أو تعريفه
٧٢		الفرق بين الحال والتمييز
٧٣		تمييز الأعداد
٧٨		تمييز كم الاستفهامية
٨٠		تمييز كم الخبريّة

نواصب المضارع من ٨٧ إلى ١٤٩

٨٧		أنْ
٩٣		لنْ
٩٧		كيْ
١٠٣		إِذْنْ
١٠٨		لَا مَ الْجُحُودْ
١١١		حَتَّى
١١٦		أَوْ
١١٨		فَاء السَّبَبْ
١٢٦		وَإِوِ الْجَمْعْ
١٢٩		- العطف بالفاء والواو وأَوْ
١٣١		حذف الفاء
١٣٥		إِضْمَارُ أَنْ بَعْدَ الْوَائِوِ وَالْفَاءِ
١٣٩		إِضْمَارُ أَنْ بَعْدَ لَامِ كِيْ
١٤٣		خاتمة

المجرورات من ١٥١ إلى ٣٠٧

مبحث حروف الجرّ من ١٥٣ إلى ٢٢١

١٥٤	إلى
١٥٦	الباء
١٦٤	حتى
(١٧٢)	رُبَّ
١٨٥	على
١٨٩	عن
١٩٢	في
١٩٤	الكاف
١٩٩	كي
٢٠٠	اللام
٢٠٧	لعل
٢٠٨	لولا
٢١٠	متى
٢١١	من
٢٢١	حذف الجار وإبقاء عمله
٢٢٦	فصل الجار من مجروره
٢٢٨	اتصال « ما » بحرف الجر
٢٣٢ — ٢٤١	حروف القسم

٢٣٢٠	باء القسم
٢٣٥٠	تاء القسم
٢٣٦	واو القسم
٢٣٨	أَيْمُنْ

الموضوع	الصفحة
جملة القسم	٢٤١ - ٢٥٧
جير (تنغي عن القسم)	٢٥٧
لا جرم (تنغي عن القسم)	٢٦٠
عَوَض	٢٦٠
الجمع بين الأيمان	٢٦٠
القسم غير الصريح	٢٦٤ - ٢٦٠

الإضافة ٢٦٤ - ٣٠٧

مبحث الإضافة	٢٦٤
مسألة : (لا يضاف اسم المرادفة)	٢٧٥
أسماء لازمة الإضافة	٢٨٠
آل	٢٨٥
كل وبعض	٢٨٦
أي	٢٨٧
إضافة آية للفعل	٢٨٧
مسألة : (حذف المضاف لدليل)	٢٨٩
الفصل بين المتضايقين	٢٩٤
المضاف للياء	٢٩٧
خاتمة في الجرّ بالمجاورة	٣٠٤

الجوازم من ٣٠٧ - ٣٦١

لام الطلب	٣٠٧
لا الطلبية	٣١٠
لم	٣١١
لما	٣١٣
أدوات الشرط	٣١٦
متى وأيان	٣١٦

الصفحة	الموضوع
٣١٧	حيث ، أين ، أنتى
٣١٨	أي
٣١٨	إذما
٣١٨	ما - مهما
٣٢٠	إن ، وإذا
٣٢٠	إهمال حتى حتى
٣٢١	المجازاة لـ (كيف)
٣٢١	مسألة في اسمية أدوات الشرط ما عدا إن
٣٢٣	لو
٣٣٢	مسألة : (أدوات الشرط لها الصدر)
٣٣٥	مسألة : (في حذف جواب الشرط)
٣٤١	مسألة : (في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام)
٣٤٢	مسألة : (لو شرط للماضي غالباً)
٣٥١	لولا . ولوما
٣٥٤	أمّا
٣٥٨	عمل ما بعد الفاء فيما قبلها

الحروف غير العاطفة من ٣٦١ - ٤٠٩

٣٦١	الهمزة
٣٦٣	الألف اللينة
٣٦٦	ألا
٣٦٧	باء التنبيه وهاؤه
٣٦٨	أمّا
٣٦٩	تنبيه (الاستفتاح والتنبيه في ألا وأما)
٣٧٠	أي
٣٧١	إي
٣٧١	أجل

الصفحة	الموضوع
٣٧٢	بجل
٣٧٢	بلى
٣٧٣	جلل
٣٧٤	جير
٣٧٥	السين وسوف
٣٧٧	قد
٣٧٩	مبحث كل
٣٨٣	مسألة : (في وقوع كل في حيز النفي)
٣٨٣	كلما
٣٨٤	كلا
٣٨٦	كم
٣٨٨	كأين
٣٩٠	كذا
٣٩١	لا
٣٩١	نعم
٣٩٢	هل
٣٩٦	مسألة في (صدر الكلام للاستفهام والتخصيص)
٣٩٧	نونا التوكيد
٤٠٥	خاتمة (في مبحث التنوين)

